

أسامة عجاج المهتار

بَدَد

الْأَزْمَةُ
الْمُسْتَعَصِيَّةُ



بُؤَيْسَةُ سَهْلَةَ مَحَلَّةُ لِلتَّقَاةِ

بَدَد

في أزمة الحزب السوري القومي

الاجتماعي المستعصية

أسامة عجاج المهتار

بَدَد

في أزمة الحزب السوري القومي الاجتماعي المستعصية

بَدَد

في أزمة الحزب السوري القومي الاجتماعي المستعصية
أسامة عجاج المهتار

تصميم الغلاف: بطرس المعري

الطبعة الأولى - 2025

ISBN: 978-969-649-268-9

الناشر:

مؤسسة سعاده للثقافة - بيروت شارع الحمرا - بناء رسامي - الطابق السابع -

هاتف: +96170838826

إن الآراء الواردة في مطبوعات مؤسسة سعاده للثقافة لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات تبتناها المؤسسة.



مؤسسة سعاده للثقافة

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف. لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله، على أي نحو، أو بأية طريقة سواء أكانت إلكترونية، أم ميكانيكية، أو بالتصوير، أو بالتسجيل، أو خلاف ذلك إلا بموافقة كتابية مسبقة من المؤلف.

فهرس المحتويات

11.....	الإهداء
13.....	بَدَد: هباء
15.....	كلمة شكر
17.....	مقدمة
21.....	هذا الكتاب
23.....	القسم الأول: جذور الأزمة
25.....	«إفلاس»
31.....	القسم الثاني، مظاهر الأزمة
33.....	ثمّة ما يحير!
37.....	إدارة الاستراتيجية في المنظمة العقائدية
44.....	في الاعتداء على ممثل الحق القومي
48.....	مقابلة «تحولات» الثانية، أهلية الحزب
55.....	صباح ما بعد الانتخابات الحزبية
59.....	صباح ما بعد الانتخابات الحزبية II
62.....	مقومات التغيير والنجاح
69.....	ربيع الأحزاب

77	القسم الثالث، أزمة 2016
79	حول التعديل الدستوري الأخير
82	تشريع لا بلطجة
85	السرطان
88	حزب بلا قيادة
93	الأهداف واستراتيجيات الخروج
96	استعادة الحزب
99	الموقف التاريخي الثالث
102	رسالة مُتَحَيَّلَة
106	سيد الدمى
109	لنفترض
112	تكرم
114	مؤشرات الإنذار المبكر
117	الكتابة بالهبر الأصفر
122	الكتابة بالهبر الأصفر II
125	الكتابة بالهبر الأصفر III
132	وهلق لوين؟
137	أصول التخاطب
139	ملاحظات على الهامش الحزبي
142	وقف الانهيار
145	مستقبل الحزب وماضيه
148	ولا كلمة!
151	الموقف الأخلاقي الشريف
154	حين ينهار المركز

157.....	الفصل
160.....	الرمادي انحياز
163.....	الحقد
168.....	وقف التبدد
172.....	الممر الإلزامي
176.....	ما بعد القَسَم
179.....	وقف التبدد II
184.....	ترف الإحباط
187.....	الدوّار
189.....	العبرة
191.....	مصدر السلطات
195.....	من تحت الركام
197.....	عمى الألوان، عمه البصيرة
200.....	من ليس معنا
203.....	بين الصح والخطأ
205.....	ما بعد التبدد
208.....	المجرّب
211.....	الخطوة الأولى
214.....	دعوة إلى المحكمة الحزبية
216.....	القضية أولاً
218.....	الانتظار
220.....	«سيزيف» يُضرب عن العمل
222.....	الاستفراد والإقصاء
225.....	الاستحقاق الانتخابي: أفكار للبحث

228.....	الاستحقاق الانتخابي: الإصلاح من الخارج!
231.....	القعر
233.....	القعر II
235.....	القسم الرابع، انتخابات 2020
237.....	الانتخابات الحزبية، سلطة الأمر الواقع
240.....	حزب الحزب ... حزب السلطة
242.....	فسحة هدوء
244.....	ليست معركتنا
247.....	النهج يثبت أقدامه
249.....	على المفترق
252.....	غَيَّر الموجة
255.....	سريالية المشهد
258.....	الحداد على حياة مضت
260.....	المهاوشة
263.....	التفكير الممنوع
266.....	النهج
268.....	رعشة في اليمنى
270.....	السابقة
273.....	الانشقاق والوحدة وما بينهما
276.....	الخطة أولا
278.....	رتبة الأمانة
282.....	رتبة الأمانة بين حق وباطل
284.....	المفترق
286.....	نحو الانتحار بافتخار

288.....	الخيار الرابع
290.....	براء منكم
291.....	خاطرنا عندكم
293.....	صلب الموضوع
295.....	أنتم...أنتم العلة
297.....	ثقافة الشتم ... ثقافة العنف
299.....	الهروب الكبير
302.....	مدرسة الصفقات
304.....	العار والشرف وما بينهما
306.....	عقل الحزب
310.....	دائرة التلاشي
316.....	خارطة طريق
319.....	ملاحظات على المشهد
322.....	الإسقاط
326.....	نهاية وبداية
328.....	إنه القهر يا أحمد
332.....	لماذا؟
335.....	Peripety
338.....	أفعى برأسين
340.....	مسؤولية الدم
342.....	ما تتعدَّبوا
344.....	كلمة في ثلاثة مواضيع
347.....	ختام

- 349..... القسم الخامس، ملاحق
- 351..... الملحق رقم واحد: سورية مسؤوليتنا
- 371..... الملحق رقم اثنين: القبول بالقرار
- 373..... الملحق رقم ثلاثة: وثائق البراءة
- 379..... الملحق رقم أربعة: الخطاب المنهاجي - القسم الأول
- 393..... الملحق رقم خمسة: «إعادة البناء» بيان التقييم الأخير

الإهداء

إلى الشباب السوري الذي يتعرف على أنطون سعادته بالفكر، آملاً أن يسهم هذا الكتاب في الإضاءة على النهج المطلوب لتحقيق ما دعا إليه هذا الرجل الخلاق.

بَدَد: هباء

«كل عقيدة تضع على عاتق أتباعها المهمة الأساسية الأولى التي هي تحقيق غايتها. كل ما دون ذلك باطل. وكل عقيدة يصيبها الإخفاق في هذه المهمة تزول ويتبدد أتباعها.» سعادہ.

كلمة شكر

إلى جميع الرفقاء المخلصين الذين صارنا سوية على مدى سنوات لتثبيت ما رأيناه ضرورة لكي يعود حزب سعادته ما أرادته سعادته. أخص بالذكر ثلاثة رفقاء لمساهماتهم في أن يبصر هذا الكتاب النور، وهم الرفيقة حنان عابد، والرفيق عطا سهوي، وصديق العمر الأمين أحمد أصفهاني.

ولا بد من كلمة شكر خاصة للأمين الجليل الاحترام، محمد غملوش، الذي وقف إلى جانبي في واحدة من أصعب معارك محاربة الفساد، لحظة بلحظة، وتحمل الكثير بسبب موقفه ذاك.

مقدمة

بقلم أحمد أصفهاني

لو أن الرفيق أسامة عجاج المهتار لم يطلب مني وضع مقدمة لكتابه الجديد «بدد» الصادر في جزئين، لكنت شعرت بجرح أليم. أما وأنه فاتحني برغبته هذه فور حديثنا عن مشروع النشر، فقد حملني مسؤولية خاصة أثقلت عليّ بحيث بات ألم الجرح خياراً أهون! للوهلة الأولى ظننت أن المهمة ستكون مسألة سهلة بالنسبة إليّ. إرتحت لخطوته هذه، نظراً إلى الصلات الحزبية والشخصية والعائلية التي نمت بيننا على مدى أكثر من خمسين سنة. البداية كانت في النشاط الحزبي مع الطلبة الجامعيين مطلع سبعينات القرن الماضي، ثم ترسخت عاماً بعد آخر حتى يومنا الراهن. وبين الحاضر والماضي أحداث تروى وأخرى تنتظر رفع الحظر عنها.

سأعود إلى الكلام عن روابطنا الخاصة لاحقاً، فنحن الآن أمام كتاب عنوان جزئه الأول «في أزمة الحزب السوري القومي الاجتماعي المستعصية». هو خلاصة تجربة حزبية غنية. إنها تجربة جيل أو جيلين في الحزب السوري القومي الاجتماعي نقرأها ونعيش إشكالاتها كما قرأها أسامة وعاش إشكالاتها وسعى إلى تغيير مسارها الانحداري.

لكن من الظلم أن نعتبر محتويات الكتاب بمثابة حصاد العمر للرفيق أسامة، أو أنه شخصياً يسلم بحتمية «التبدد». هذه المقالات والأبحاث والإصدارات هي بعض من فعل النهضة التي لا تقتصر على التبشير. فقيمة الكلمة أنها تصبح فعلاً اجتماعياً يحقق غاية عليا، أو تشق الطريق نحو تلك الغاية. وقد كنتُ، شخصياً، شاهداً على ذلك الفعل، وفي أحيان كثيرة كنتُ شريكاً على درب الجلجلة.

أن تقرأ كتابات الرفيق أسامة بذهن منفتح يعني أن تكون جاهزاً للتفاعل مع الرسائل

المتضمنة فيها. الأفكار تصلك على شكل تموجات متلاحقة، وتصدمك بقدرتها على الكشف من دون قفازات حريرية: موجة أولى حارة ومنتورة وعنيفة ودقيقة تتشبث بخناقك بحيث تعجز عن استنشاق نسمة محيية. ثم موجة أخرى هائلة تمسح الآلام عن جبينك، إذ تضع بين يديك آليات التخطيط الإداري الناتج عن تفكير استراتيجي يستهدي العقيدة القومية الاجتماعية.

يراقب الرفيق أسامة عوامل التراجع في مسار الحزب، فيطلق صيحات التحذير منبهاً القوميين الاجتماعيين، أعضاء ومسؤولين، إلى أننا ننحدر نحو هاوية لا قرار لها. لكنه لا يقتصر فقط على إطلاق ناقوس الخطر وتعرية السلطويين الفاسدين الذين يُمعنون في نحر هذا الحزب الطليعي. ذلك أن الجزء الثاني من الكتاب «في العقيدة والإدارة» يتضمن الاقتراحات العملية التي يرى الرفيق أسامة أنها المدخل الوحيد والضروري لتحديث العمل الإداري بما يحقق مهمة إخراج الحزب من أزماته «المستعصية».

قبل خمس عشرة سنة تقريباً، أصدر الرفيق أسامة كتاباً هو الأول من نوعه حتى الآن، على حد علمنا. كان «إدارة الاستراتيجية في المنظمة العقائدية» (2009) دليلاً عملياً لتجاوز الإشكالات الداخلية بالآليات العلمية معاصرة. ولعل الغضب الذي يلون بعض مقالات كتاب «بدد» يعكس إحباط المؤلف من نجاح «حزب السلطة»، على حد تعبيره، في تهميش «حزب العقيدة»! مقالات هذا الكتاب هي صورة طبق الأصل عن شخصية الرفيق أسامة. عليك أن تتخيله أمامك يفكر ويشرح ويناقش وينفعل. غاية الحزب، بالنسبة إليه، هي سر وجودنا. لا حلول وسيطة فيما يتعلق بمصير الحزب، وبالتالي مصير الأمة. «لنا الصدر دون العالمين أو القبر»! مقياس الحكم على الممارسات يجب أن يخضع لقيم النهضة. وبوصلة الرفيق أسامة نادراً ما تؤشر إلى الاتجاه الخطأ. ونظراً إلى الأزمات التي أصابت الحزب والقوميين خلال العقود الثلاثة الأخيرة، عندما عصفت بنا رياح السموم المنحرفة، فقد هيمن على الكتاب، كما على المؤلف، إحساس بأننا وصلنا إلى حافة الهاوية.

أنا لست حيادياً في الكتابة عن هذا الإصدار الجديد. لقد اختار الرفيق أسامة بعضاً من مقالاته لتكون دليل عملنا للمستقبل بقدر ما هي دروسنا من الماضي. جرت العادة بيننا أن يطلع واحدنا الآخر على كتاباته قبل توزيعها. وكنا نتفق كثيراً ونختلف قليلاً، وفي الحالتين تغتني معارفنا وتتوحد. ولم نغيّر عاداتنا مع هذا الكتاب أيضاً، «فلكل امرئ من دهره ما تعودا». كان منطلقنا واضحاً ومحددًا، سواء في فهم طبيعة التحديات الحزبية والقومية أو في سبل العلاج والمواجهة وحتمية التغيير. وعلى الرغم من التباعد الجغرافي (كندا - بريطانيا)،

فقد انخرطنا في مشاريع إعلامية وتنظيمية متنوعة. وحملنا معاً (ومع رفقاء آخرين) مشروعاً طموحاً لوضع الحزب على السكة المناسبة لتحقيق غايته. ربما كان المشروع أكبر من طاقتنا. انفقنا كثيراً ولم نتفق أحياناً، وهذا من طبيعة العمل ومستلزماته... غير أننا لم نختلف إلى حد اللاعودة. حرصنا دائماً على تحييد عناصر عدم الاتفاق ريثما نستكمل سبر احتمالات المشروع الذي نعمل عليه.

وأعتقد أننا استنبطنا طريقة خاصة بنا لفكفكة التعقيدات. إذا تشعبت نقاشاتنا حول نقطة ما، كنا نقرر ترحيلها مؤقتاً. وبعد يوم أو يومين نعاود بحثها بالكتابة هذه المرة. وربما لجأنا إلى الرسائل الصوتية عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وقد نثير النقطة ذاتها في اجتماع يحضره آخرون. كل ذلك تحت سقف وحدة الرؤية ووحدة الاتجاه... والثقة القومية التامة.

خلال عملنا الحزبي نشأت علاقات خاصة شملت العائلة كلها. الرفيقة سورية المهتار تنتظر حضورنا إلى «بيت الأمة» في نزلة أبو طالب (آخر شارع الحمراء) لكي تعد لنا حلوى الخبز الفرنسي المقلي والمغمس بالقطر. وما تزال هدية الشمع من صنع يديها، بمناسبة زواجي سنة 1980، تزين خزانة البيت في أوكسفورد. أما أولادنا فقد أصبحوا رجالاً ونساء، تعارفوا وتزاوروا وتواصلوا... وما زالوا يحافظون على الصلات بينهم بأساليبهم العصرية الخاصة.

أعتقد أن عنصر القوة والثبات في صداقتنا يكمن في أننا ننظر إلى المدى الأبعد، وأنا نركز بلوغ قمة عليا نطل من عليائها على قمم أعلى وأسمى. نحن جيل الطموحات الكبرى كما أننا جيل الإحباطات الكبرى. وعندما يستل الرفيق أسامة مبضع الجراح بيده، ففي اليد الأخرى إكسير الشفاء والحياة.

لست أدري متى وأين كان لقاءنا الأول مع الرفيق أسامة!

أستعين بالذاكرة، فلا تلبني.

الأمر الأكيد أنه عند كل منعطف حزبي أو قومي مصيري، أجد الرفيق أسامة عجاج المهتار

في صميم صورتنا الذاتية.

هذا الكتاب

بدأ الإعداد لنشر هذه المجموعة أثناء الحرب على غزة وقبل العدوان الواسع على لبنان. ومع أن حجم المأساة عظيم ما يجعل من أزمة الحزب السوري القومي الاجتماعي أمراً يكاد يكون بسيطاً بالمقارنة، إلا أننا قررنا المضي في النشر كعمل توثيقي لتلك المرحلة التي لم تنته بعد، والتي لولاها لكان الحزب في وضع أفضل لتتنبأ مسؤوليته. إننا نفعل ذلك أمانة للتاريخ، وعبرة للأجيال القادمة.

مع أن هذا الكتاب يختص بما أصبح يُعرف بأزمة الحزب السوري القومي الاجتماعي، إلا أن موضوعه -الانشطار، فالتشطي- يمكن أن ينطبق على أي حزب أو تنظيم في أي وقت وفي أي مكان.

مقالات الكتاب نُشرت إما كرسائل إلى لائحة بريدية، أو كمقالات في مجلة «الفينيق»، التي كان الكاتب أحد مؤسسيها، ومن ثم رئيساً لتحريرها. معظم المقالات يتعلق بالأزمة التي انفجرت سنة 2016، بعد عقودٍ من التراكمات. ولكن قسمًا منها يعود إلى ما قبل ذلك، وقد ضمّناه هنا لأنه يلقي الضوء على جذور هذه الأزمة.

والكتاب يتناول هذه المواضيع من وجهة نظر بحث ذاتية. فالكاتب ولد في بيت قومي اجتماعي، وانتمى للحزب في مطلع شبابه ورافق أحداثه طيلة عقود، إلى أن وصل إلى قناعة أن الحزب الذي انتمى إليه ليس حزب القضية التي آمن بها وعمل في سبيلها. إنه حزب آخر لا يمت لهذه القضية بصلة. ولم تتكون هذه القناعة مرّة واحدة، بل ببطء وعلى مراحل، إلى أن تجلّت في مقال كتبه بعنوان «حزب الحزب.. حزب السلطة» جاء فيه:

«منذ تأسيس الحزب السوري القومي الاجتماعي، وما خلا مرحلة قيادة سعادته له، كان هناك دائماً صراع بين عقليتين، واحدة تطلب الحزب وأخرى تطلب السلطة... طالبو الحزب يرون فيه، في نظرتهم، في غايتهم، في قيمهم، في الوجدان القومي والإيمان الاجتماعي الجديد القائم على المحبة، يرون في كل هذا مثالهم الأعلى، فيحاربون لإحقاقه بكل ما أوتوا.

طالبو السلطة يرون فيها، السلطة، أقصى طموحاتهم، فتصبح إدماناً يسري في دمائهم. بين طالبي الحزب وطالبي السلطة حرب مفتوحة لن تنتهي إلا بانتهاء أحدهما. إنها صراع مفتوح بين عقليتين، واحدة قائمة على عقلية أخلاقية جديدة زرعها سعادته في النفوس ولها أسس أهمها أن مصلحة سورية فوق كل مصلحة، والثانية قديمة قوامها النزعة الفردية. الأول يقول، «لنصرك سورية هذا القليل»، الثاني يقول، «لا أحد يلوي ذراعي.»

هذا الصراع مفتوح، وإن كانت الغلبة فيه، حتى هذا التاريخ، هي لحزب السلطة.

القسم الأول: جذور الأزمة

جذور هذه الأزمة قديمة وتعود إلى مرحلة «الواقع اللبناني» الذي انخرفت به قيادات الحزب عن عقيدته وغايته أثناء وجود سعادته في المغرب القسري بين 1938-1947. من أفضل الذين وصفوا تلك المرحلة الأمين الراحل عجاج المهتار الذي سلّم الزعيم، باليد، رسالة بعنوان «إفلاس»، يوم عودته.

تاريخ الرسالة هو شهر تموز (يوليو)، سنة 1946، وهي موجهة إلى «حضرة الزعيم الجليل». كان الأمين عجاج بصدد إرسال هذه الرسالة إلى سعادته في الأرجنتين، ولكن بعد الإعلان في مهرجان ضهور الشوير من تلك السنة، عن عودة سعادته المرتقبة، احتفظ بها وسلمها إليه باليد بعد عودته. ليس لدينا نسخة أصلية من تلك الرسالة، ولكن لدينا مسودتها الأولى، كما لدينا النسخة التي أعاد الأمين عجاج نسخها وتنقيحها بعد سنوات. سوف نعتد المسودة الأولى لنأخذ نموذجًا عن رد فعل بعض الصف الحزبي على «الواقع اللبناني»، وكيف تصرف حياله.

سوف نستعين بمقدمة الرسالة وبفصل «بتر المبادئ القومية» منها، لأنهما يعطيان صورة وافية عما نبحت عنه، إضافة إلى أنهما يخاطبان واقع الحال في الحزب، فكأنهما يصفان ما يدور فيه اليوم.

كذلك الأمر، فإن الرسالة تخاطب العقل القومي الاجتماعي اليوم فيما هو حائر بين الالتزام بالنظام بالرغم من ابتعاد حامله عن «المبدأ الذي وراءه والغاية التي أمامه»، كما قال سعادته، أم معارضة الانحراف ومحاربة الفساد، بما فيه «النسف» و«إعادة البناء».

كان الأمين عجاج من كبار معارضي «الواقع اللبناني»، ويشير الأمين عبدالله قبرصي إلى ذلك في مذكراته⁽¹⁾. كما أنه يمكن قراءة قصائده في تلك المرحلة كنقد للواقع الحزبي أكثر منه

(1) قبرصي، عبدالله، «عبدالله قبرصي يتذكر»، الجزء الثاني، مؤسسة فكر للأبحاث والنشر، بيروت، 1982، ص. 138.

نقدا للواقع الاجتماعي. لم يُدع الأمين عجاج إلى حفل الغداء في دارة نعمة ثابت، إلا أنه دخلها وتوجه مباشرة إلى حيث كان سعادته جالساً، وبعد التحية، سلّمه الرسالة وألقى قصيدة بعنوان، «ما تخلي صنم»، اختتمها بهذه الأبيات.

«... وبتريد تعفي..كلنا منبري الذمم

تنعلّم الجهّال بنيان الأمم

ومطلوبنا بـ «البيت» ما تخلي صنم

ويبرجعوا للحق كل الكافرين.»

رسالة «إفلاس» لعبت دوراً في تطهير الحزب من قيادات «الواقع اللبناني».

«إفلاس»

من مقدمة الرسالة

«إن شوقي إليكم هو شوق الأمة إلى منقذها والبلاد إلى ابنها الحبيب، وهل بإمكان عاجز مثلي أن يتمكن من تصوير عاطفة الأمة وشوق البلاد إلى زعيمها الجبار ومنقذها الأمين بمداد من قرطاس؟ علوَاه.

إن الوجدان القومي الذي أيقظته فينا، بعد غفلته الطويلة، وقد انتصب منذ يقظته رقيباً جباراً على أعمالنا وتصرفاتنا القومية - هو الذي يملي عليّ هذه الرسالة، والأمانة الصادقة، والإخلاص المجرد يشفعان بي لديكم عن كل هفوة أو تقصير.

ولم يكن تأخيري إلى اليوم عن تقصير أو عدم كشف الواقع المؤلم الذي نحن فيه - إنما كان تربصاً لعل الله يهدينا إلى إصلاح أنفسنا بأنفسنا، فتأتيكم أخبارنا سارة مشرفة لنا ولدى التاريخ، وتكون لكم بمثابة تعزية عن الغربة والتشتيت، ومكافئة على معجزة أتيتموها في بلاد وأمة لا ينقذهما إلا المعجزات.

ولكن الانتظار، مع الأسف الشديد طال، ولم يزد العلة إلا تمكيناً، ويُخشى إذا طال السكوت أن يتعذر على الطبيب مهما يكن حاذقاً، استئصالها وشفاء العليل منها.

ولما كان لا بد للحقيقة من الظهور إن عاجلاً أو آجلاً. وحيث أن السكوت عن العلة وإخفاءها عن الطبيب يؤدي إلى قتل المريض - وهذا جريمة.

وبما أننا تعلمنا الصراحة وقول الحق من معلمنا الأول، الزعيم.

أتينا بحقيقتنا العارية.... مستغفرين عن وضع هذه الرسالة وهي الأولى منا لحضرتكم تحت عنوان «إفلاس».

... إذا جاز لنا الحكم على الأسباب من خلال النتائج، ووزن الأشخاص بمثقال خلاصة

الأعمال، فلا بد لنا من الإعلان، بمزيد الأسف، أن الذين تسلموا مقدرات «الحزب السوري القومي» طيلة سبع سنوات - وكانوا القائد الوكيل في غياب القائد الأصيل - قد أفلسوا إفلاساً معنوياً، إدارياً، ومناقبياً. إفلاسٌ، إذا انكشف بحقيقته للرأي العام، قد يجر إلى إفلاس النهضة القومية - إذا لم يأت المنقذ لا سمح الله - ويجر بالتالي إلى إفلاس الأمة السورية النبيلة، ويأسها من كل إصلاح وعقمها وفنائها إلى الأبد.

... قد يقول قائل: «إن الحزب السوري القومي لا يزال حزباً، والفروع فروعاً، وإن عدد أعضائه بتزايد مستمر، وإن للحزب جريدة يومية، ومكتباً على تواضعه بالنسبة لأزمة السكن، مقبولاً، وإن المنشورات الحزبية الإذاعية والثقافية غنية وخصبة. والمهرجانات الكبيرة المتعددة التي أقامها الحزب في الصيف الماضي في بعض مقاطعات لبنان وإلخ... كل هذه مظاهر ناطقة بوجود الحزب واستمرار حيويته.

فلو سلمنا بهذا القول - مع الكثير من التحفظات - لا بد لنا من الاعتراف بأن الحركة اليوم أشبه بألة تسيير بقوة الاستمرار، ولكنها خالية من الروح والقلب والدماع، وما روح الحركة القومية الوثابة وقلبها النابض ودماعها الخلاق المبدع إلا زعيمها وخالقها.

ولا بد لنا من التأكيد بأن الحركة تسيّرهما الظروف - اليوم - أكثر مما يسيّرهما ويقودها «المركز». وللحزبية المحلية والخلافات الموضوعية الكثيرة في القرى والمدن والأحياء، اليد الطولى في تسيير الحركة وتكثير عدد الأعضاء - ولكنها كثرة التضخم المضر الفاسد - لأنها بدون مسيّر ولا ضابط. ولأن الفهم والإيمان والطاعة والإخلاص مناقب لا تعرف طريقاً إلى قلوب الكثيرين من أعضاء الحزب وفروعه الجديدة. وإذا كان صميم الحركة «المركز» قد تخلى عن المقدس الثمين من هذه المناقب فهل من المستغرب أن تتركها الفروع؟»

من قسم «بتر المبادئ القومية»

«لبنتنة الفكرة في لبنان واستعرابها في الداخل والجنوب وشجار مسلح في المجلس الأعلى.

لقد تلبنتت فكرة «القومية السورية» في لبنان واستعربت في الشرق والشمال والجنوب إلى مدى بعيد.

فاللبناني اليوم يفهم الفكرة من خلال لبنانيته، وحزبيته الطائفية المحلية، ويدوم

احتفاظه بها ما دامت تؤمن له مصلحته وحزيبته المحلية، وتحافظ له على «أصنام» الإقطاعية والطائفية.

وقد تجلت هذه الظاهرة الخطيرة في معارك الانتخابات النيابية العامة، والفرعية. فقد رأينا المئات من القوميين، والبارزين منهم أحياناً، يتركون أنصارهم ويضربون عرض البحر بأوامر «المركز» في سبيل المحافظة على حزبيتهم المحلية وعلاقاتهم الشخصية. لا سيما وقد ذاب الحزب أو كاد، في الكتلة الدستورية⁽²⁾ وحزبية المير مجيد في مواسم الانتخابات قبل الرخصة وبعدها.

... وظهرت لبنة الفكرة ونمت مع الزمان منذ استحصل المركز على «رخصة رسمية» من الحكومة للعمل الحر في منطقة لبنان باسم «الحزب القومي» رئيسه الدائم نعمة ثابت، ببرنامج يحمل المبادئ الإصلاحية مشوهة مبتورة، ويهمل المبادئ الأساسية وخالقها أيضاً. وكان ذلك في 20 مايو، 1944. فمنذ ذلك الوقت تلبن «المركز» إلى حد بعيد ومفضوح ومستغرب، وأصبح التلفظ باسم الزعيم جريمة، وذكر سورية كفر ووضع شارة الحزب الأصلية «الزوبعة» مخالفة إدارية يعاقب عليها، وافتتاح الاجتماعات العامة والخاصة باسم سورية والزعيم، أو الهتاف بهذين الاسمين المقدسين ممنوعاً بتاتاً بموجب أوامر حزبية رسمية صادرة عن عمدة الداخلية الموقرة.

ولم يقتصر إلغاء جميع هذه التقاليد على الكتابة والتعاميم - ظاهرياً - فحسب، بل هي سائرة في طريق التلاشي والنسيان بين صفوف المركزيين وجميع المتلبنين. وحجة المركزيين - على هذا التصرف الشاذ - ظاهرها المحافظة على الرخصة وباطنها عند علام الغيوب، وأن الحكومة تنتزع هذه الرخصة عند أقل مخالفة أو هفوة تخل بشروط المعاهدة. وقد رضي المركزيون على ما يبدو بالتخلي عن جميع المناقب والتقاليد القومية وقبلوا بالتخلي عن المبادئ والفكرة والهدف والنهضة في سبيل المحافظة على الرخصة و«مركزيتهم» ومن حقهم المحافظة عليها. ألم تؤمن لهم وضع أسمائهم في سجل التشريعات الحكومية، وأوجبت دعوتهم في المناسبات الرسمية والأعياد الطائفية، وضمنت بقاءهم مسؤولين دائمين عن مقدرات الحزب حيال الحكومة؟؟ فإذا تنازلوا عن التقاليد والمناقب القومية في سبيل المحافظة على الرخصة المباركة - فلا عجب ولا خسارة!!!

(2) كتلة بشارة الخوري الدستورية.

إن تلبنن الفكرة القومية لم يقتصر على «المركز» والأعمال الداخلية فحسب، بل تعداه إلى الأشخاص والفروع، وتغلغل في النفوس وبين الضلوع، وجاهر به من لكلماتهم صدىً مسموع في الأوساط المارونية. وهذا كتاب الرفيق أسد الأشقر «من صميم لبنان» الذي أصدره الشهر المنصرم في مصر أصدق برهان. فالفكرة اللبنانية طاغية على هذا الكتاب حتى باسمه.

وهو يعلن بشبه صراحة، إفلاس الحزب والشعب معاً في محاضرتة «الحالة الراهنة» عندما يقول «إن الشعب قد مسّ في صميمه»، إلخ... ويتجاهل أقدمية الحزب السوري القومي عندما يعرض المنظمات والحركات الجديدة وينعتها بالجملة: «بالمدرسة الجديدة».

وجريدة الحزب «صدي النهضة» «متلبنة» «مستعربة» معاً. فهي الآن في العدد 85 (على الأرجح إذ أن النص غير واضح) ولم نرَ أنها عاجت أي موضوع من خلال فكرة الحزب السوري القومي الأصلية كما كانت تفعل «النهضة» في أخرج الأوقات وتحت أسمى الظروف الاستعمارية الغاشمة....»

وبعد أن يسرد الأمين المهتار تفاصيل الانقسام الذي حصل بين رفقاء الداخل (الشام) ورفقاء لبنان، وطرد المسؤولين في لبنان لبعض الرفقاء الشوام، وتهديد هؤلاء بطرد الرفقاء اللبنانيين، والخلافات داخل المجلس الأعلى يختم بهذه العبارات:

«هذا قليل من كثير على بينات الإفلاس الذي مني به «المركزيون» في غياب الزعيم... وهناك حقيقة لا يمكن إنكارها، وهي أن تعاقب السجون والاعتقالات القاسية طيلة أيام الحرب كان عاملاً فعالاً في تأخير ظهور هذا الإفلاس، وكان الاعتقال في كل مرة بمثابة المنقذ أو المؤخر عن الوصول إلى هذا الواقع المؤلم الذي وصلنا إليه.

إن الحزب اليوم هو أشبه بمملكة آل عثمان في آخر أيام «عبد الحميد»، أخصامه كثيرة، وقوية، ومحدقة به من كل صوب، ومصممة على سحقه، ولكنها لا تزال تتهيب قوته وتتوهم مناعته، فهي لو علمت بضعفه الداخلي وبفساد أعمال بعض المسؤولين، وأن ضربة واحدة قوية قد تكون هي القاضية عليه، لما تأخرت حتى اليوم عن تسديد هذه الضربة...»

إن القوميين المخلصين الذائبين في قوميتهم السورية منكمشون على أنفسهم، يرقبون مجرى الأمور بألم ومرارة، وما سكوتهم إلا احتراماً لمشينة «صاحب الوزنات»

ومحافظة على «الوزنات» وعلى مؤسسة يقدسونها وقد أذابوا زهر العمر في سبيل بقائها وسلامتها، ويعلمون أن أية حركة في داخلها - في غياب الزعيم - تؤدي حتمًا إلى مثل نتائج مصرع يوليوس قيصر...»

للمرسلة ذيل بعنوان - الإصلاح - هذا نصه:

«قصة يوسف ألف بيت وبيت يجمع الكل.»⁽³⁾

وأول الحكاية وآخرها تتوقف على الجواب على هذا السؤال:

«هل المعلم سيعود أم لا؟...»

فإذا حاولنا الهدم قبل أن نعد العدة، ونحضر المواد والبنائين لتعمير أفضل مما سنهدم، فيكون عملنا ناقصًا وبالتالي فاشلاً...

وإذا حاولنا الترقيع تظهر العيوب العتيقة في الثوب المهلهل من خلال الرقع الجديدة، فترُّك الأسماك على حالها «أستر» وأفضل...

فلا إصلاح إلا بنسف الجميع...

لإشادة ما هو أكمل وأفضل

ولا يمكن إجراء عمليات «النسف» ومن ثم «البناء» إلا بوجود المعلم الأول والمهندس الأعظم.

وإذا كان - لا سمح الله - لن يأت فلنردد عندئذٍ مع «شمشون» الجبار

«عليّ وعلى أعدائي يا رب.»

(3) أي أن لكل ما طالت يده، بينما بيت الحزب يجب أن يجمع الجميع

القسم الثاني، مظاهر الأزمة

يتضمن هذا القسم من الكتاب عددًا من المقالات والمقابلات التي تلقي الضوء على بعض مظاهر الأزمة في السياسة والعنف والتقصير وعدم تحمل المسؤولية ولا الاعتذار عن خطأ.

ثمة ما يحير!

2005-5-7

في مطلع أيار من سنة 2005 أصدر الرئيس بشار الأسد قراراً بضم الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى جبهة الأحزاب الوطنية التقدمية. من جهته، التزم الحزب الصمت التام، فكان هذا المقال الذي يسبق المقالات العامة عن أزمة الحزب، ولكنه يمهد لها. أهميته أنه يركز على آلية اتخاذ القرارات الحزبية في القيادات العليا. في المقال أيضاً استشراف لأحداث كنا نخشى وقوعها عند كتابة المقال، وقد وقعت بعد سنوات. فقد تأسس تنظيم للحزب السوري القومي الاجتماعي في الجمهورية العربية السورية مستقل عن الإدارة الحزبية في بيروت، وتنامت الأصوليات التكفيرية وصولاً إلى الحرب على الشام.

ثمة ما يُحير في القرارين الجمهوريين اللذين اتَّخذهما الرئيس بشار الأسد الأسبوع الماضي. الأوّل بخصوص ضمّ الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى الجبهة الوطنيّة التقدميّة في الجمهورية العربيّة السوريّة، والثاني تسمية السيّد عصام المحابري عضواً في القيادة المركزيّة للجبهة. سبب الحيرة يتعلّق بالشكل والمضمون.

شكلاً، يتوقّع المراقب أن يتقدّم أيّ حزب يرغب بالانضمام إلى الجبهة بطلب في هذا الخصوص، مرفقاً ببرنامج عمله والأسباب الموجبة للانضمام، فتتمّ الموافقة أو الرفض. ولكن فيما يتعلّق بالحزب السوري القومي الاجتماعي تحديداً، ثمة شرط آخر يجب أن يُستوفى. هذا الشرط هو أن يُزال الحظر المفروض عليه منذ سنة 1955، قبل أن يتمكّن من التقدّم بطلب الانضمام إلى الجبهة الوطنيّة التقدميّة.

يسبق استيفاء هذين الشرطين أن يكون الحزب السوري القومي الاجتماعي قد وضع دراسة

تتعلّق بجدوى الانضمام إلى الجبهة الوطنيّة التقدميّة، وكُلّفقتها والأخطار التي يمكن أن تنشأ عنها، وعلى أساسها يتّخذ الحزب قراره. في الشكل أيضًا، في حال تمّ استيفاء كلّ هذا وقبول الجبهة ببرنامج طلب الانتساب، يقوم الحزب بتسمية مندوبه إليها. إنّ التركيز على الشكل هنا مهم لأنّ أيّ حزب ذي مؤسّسات راسخة ويحترم نفسه لا يستطيع أن يتجاوز هذه الخطوات ويقبل بقرار يصدر عن جهة خارجة عنه، حتّى ولو كانت من الرئيس الأسد.

استنادًا إلى المعلومات الصحافيّة المعلنة، فإنّ أيًا من هذه الخطوات لم يتم. بل إنّ مركز الحزب الرسمي في بيروت لاذ بصمتٍ محيّر، ولم يُصدر بيانًا في الموضوع.

لو كان القرار يستند إلى الأصول المرعيّة، لوجب على قيادة الحزب السوري القومي الاجتماعي أن تصدر بيانًا يتضمّن حيثيّات طلبه وبرنامج عمله، ويشكر السيّد الرئيس على حسن بادرتة في إنهاء صفحة مؤلمة من تاريخ الحزب في الجمهوريّة العربيّة السوريّة. سكوت الحزب حتّى كتابة هذا المقال، يحمل مدلولات كثيرة لا تبشّر بالخير له، وربّما تقوُّض الهدف الذي من أجله قرّر الرئيس الأسد «ضمّ» الحزب إلى الجبهة. فما هو هذا الهدف؟

الهدف، كما نشرت جريدة «اشت» الغراء منذ أيّام، هو: «التسلُّح بالأفكار والطروحات الشعبيّة والحزبيّة لتقوية موقف الراغبين في الإصلاح خلال مؤتمر البعث، إضافة إلى تعميق الفهم للمطالب والتوفُّعات الملقاة على القيادة السياسيّة في البلاد، مع إضافة عامل آخر يتمثّل في الأرضيّة الاجتماعيّة التي لدى «القومي» في الشارع السوري والتي تعطي الجبهة شرعيّة أقوى في تمثيل الشارع.»

«الهدف» إذن ثلاثيّ: الأوّل ساقط منطقيًا. إذا كان المطلوب هو «التسلُّح بالأفكار والطروحات الشعبيّة»، فهذه يمكن الاستعانة بها دونما حاجة لقرار ضمّ الحزب إلى الجبهة. وإذا كان المقصود هو التسلُّح بالأشخاص حاملّي هذه الأفكار والطروحات الشعبيّة، فإنّ هذا غير ممكن لكون هؤلاء غير بعثيين، ولا يستطيعون أن يغيّروا في قرارات حزب البعث، بل ربّما ينعكس الأمر سلبيًا.

يمكن للحزب السوري القومي الاجتماعي أن يلعب دورًا ما في الهدف الثاني استنادًا إلى «الأرضيّة الاجتماعيّة» التي يملكها في كلّ من لبنان والجمهوريّة العربيّة السوريّة، فيصبح الهدف الثالث من القرار تجبير هذه الأرضية إلى الجبهة. ولكن هذا الدور لا يمكن أن يتمّ دون برنامج عمل يتقدّم به الحزب كما سبق وذكرنا.

أمّا في المضمون، فقيمة أيّ حزب هي في قوّة عقيدته، وصلابة أعضائه في الدفاع عنها

وعن سياساته المنبثقة عنها. على ما بدا من ردود فعل لأعضاء في الحزب، فإنَّ القرارين اللذين اتَّخذهما الرئيس الأسد ووجَّها بغضب عارم. أسباب الغضب عديدة أهمها: أوَّلاً، الشكل الذي تمَّ به «القرار»، ثانيًا هشاشة أحزاب الجبهة ونظر المواطن السوري إليها على أنَّها ليست أكثر من «ختم تصديق» لقرارات حزب البعث، واعتباره لها شريكًا في الحكم على مدى عقود، ثالثًا، ولعلَّه الأهم، هو شعور العديد من السوريين القوميِّين الاجتماعيين أنَّ انضمام الحزب إلى الجبهة سوف يجعل منه شريكًا في التوقيع على أيَّة اتفاقية سلام مع إسرائيل، وفي هذا تخلُّ عن قسم من الأرض القوميَّة، وإعطاء شرعيَّة لإسرائيل في فلسطين المحتلة، وهذا ما لا تقرُّه مبادئ الحزب السوري القومي الاجتماعي التي تقول بوحدة البلاد السوريَّة، القوميَّة والاجتماعيَّة، وعلى أساسها يرفض قيام أيَّة دولة دينيَّة فيها.

بناء عليه، فالغضب الكبير الذي تشهده قواعد الحزب ممكن أن يودِّي إلى عكس الأهداف المتوخَّاة من قرار الرئيس الأسد ضمَّه إلى الجبهة. فقرار كهذا، دون قبوله من أعضاء الحزب، ممكن أن يودِّي إلى إشكاليَّات عديدة يشعر القوميُّون أنَّهم في غنى عنها لا سيَّما وأنَّ حزبهم قد توخَّد بعد أكثر من انشقاق. ويخشون أن يودِّي قرار مثل هذا ليس إلى شق الحزب فحسب، بل إلى شرذمته، فيفقد حيويَّته التي ميَّزته عن سواه من الأحزاب.

ما هي ميزة الحزب السوري القومي الاجتماعي؟ إنَّه يعمل لإطلاق نهضة تزيل الحواجز السياسيَّة بين كيانات الهلال السوري الخصيب، والحواجز الاجتماعيَّة عبر فصل الدين عن الدولة، وبناء مجتمع مدني قائم على المواطنة وليس على الدين أو العرق، وإلى قيام جبهة عربيَّة من أمم العالم العربي: سورية الطبيعيَّة وشبه الجزيرة العربيَّة، ووادي النيل، والمغرب العربي الكبير. وإذا كان هذا الحزب لم ينجح في تثبيت نظريته القوميَّة، فإنَّ أعضاءه قد نجحوا تمامًا في الناحية الاجتماعية، فألغوا الطائفيَّة من نفوسهم وبنوا نموذجًا ملموسًا لمجتمع مدني مصعَّر، يضم في عداده أعضاء من مختلف كيانات الهلال السوري الخصيب ومن تنوعه الغني.

لقد وضع الرئيس الأسد قيادة الحزب السوري القومي الاجتماعي في وضع حرج. فالقوميُّون الذين يكتنُون له احترامًا كبيرًا ويأملون منه أن يقوم بإصلاحات جذريَّة تحصَّن الجمهوريَّة العربيَّة السوريَّة من الأخطار التي يرونها قادمة عليها، يرفضون الوصاية من أحد لا سيَّما إذا شعروا أنَّ قرار ضمَّهم إلى الجبهة، ربَّما يهدِّد وجود حزبهم نفسه بربطه بعملية سلام مع إسرائيل.

لو قُدِّر للقوميِّين، كما يبدو من مطالعة آرائهم وبياناتهم، أن يتقدَّموا من الجبهة الوطنيَّة ببرنامجهم لوضعوا في طليعة هذا البرنامج ما يلي: وقف جميع المساعي لإقامة صلح مع

إسرائيل، وبناء مقاومة وطنية شاملة كل أراضي الوطن المحتل لمواجهة الاحتلال، وتحسين الجبهة الداخلية بإطلاق الحريّات والمساجين السياسيين، ورفع مستوى المعيشة للمواطن وحفظ حقوقه، ووضع دستور جديد للبلاد لا ينصّ على دين أيّ مسؤول فيه، ومواجهة الأصوليّات المذهبيّة والتكفيريّة المتنامية. عندها يمكن للجبهة أن تقرّر ما إذا كانت تقبل في صفوفها عضوًا مثل هذا، وعندها فقط يمكن للرئيس الأسد أن يقرّر ما إذا كان يريد الحزب السوري القومي الاجتماعي شريكًا في الحكم.

إدارة الاستراتيجية في المنظمة العقائدية

2010-02-13

بين 2010 و2014 أجرت مجلة «تحوّلات»، التي يرأس تحريرها الأمين سرّكيس أبو زيد، أربع مقابلات معي في مواضيع شتى. في هذه المقابلة تكلمت عن أسباب الانقسامات والانحرافات و«تبدد الاتباع». ووصفت الحزب، لأول مرة، بأنه قد دخل في مرحلة التبدد. فيما يلي، نصّ المقابلة.

مقدمة المقابلة في «تحوّلات»

«في كتابه الأخير «إدارة الاستراتيجية في المنظمة العقائدية» يقدم الرفيق أسامة عجاج المهتار منهجية جديدة لدراسة الأحزاب وفق علم التخطيط الحديث وتطبيقها على الحزب السوري القومي الاجتماعي كنموذج. وهكذا، بعد دراسة أنطون سعاده وتاريخه يعيد المؤلف كتابة مسيرة حزبه على ضوء مقارنة جديدة لواقعه ومعاناته متسائلاً عن أسباب قصوره في تحقيق غايته: هل كانت عقيدته خاطئة أم لم يُحسن تطبيقها؟»

سؤال: تميّز كتابك الأخير بإدخال منهج جديد إلى دراسة الأحزاب. استناداً لهذا المنهج، كيف تحلّل واقع الأحزاب اللبنانية اليوم لا سيّما الحزب السوري القومي الاجتماعي؟
لقد اعتمدت منهجية علم التخطيط الاستراتيجي الحديث في الإدارة والذي يضع تسلسلية سببية من نظرة، إلى غاية، فمجموعة أهداف استراتيجية، فمبادرات، تؤدّي عبر إنجازها إلى تحقيق المؤسسة لغايتها ونظرتها.

إنطلاقاً من هذه المنهجية نرى أن بعض الأحزاب قد مات عملياً وإن لم يدفن بعد. وأن

بعضها الآخر لم يكن لديه أصلاً نظرة أو غاية، بل هو تجمع طائفي أو مذهبي حول زعامة إقطاعية.

قبل الكلام عن الحزب السوري القومي الاجتماعي، سوف ننظر إلى ثلاثة أحزاب من خلال أهداف استراتيجية حققتها أو هي في صدد تحقيقها: «حزب الله»، «التيار الوطني الحر» وحزب «القوات اللبنانية».

الأول حقق هدفاً استراتيجياً كبيراً في تحرير الجنوب. سبق ذلك مجموعة خطوات: تقديم الحزب لنفسه كعامل جذب مادي وروحي لأبناء الجنوب المحتل وتعبئتهم وإعدادهم للمعركة، وبناء شراكة داخلية مع الدولة والشعب، وشراكات استراتيجية إقليمية، كلها مجتمعة ومتسلسلة مكنته من تحقيق التحرير. ثم حقق هدفاً استراتيجياً آخر في انتصاره في حرب تموز 2006، كان سبقه بناء شراكة استراتيجية مع «التيار الوطني الحر» أمنت له عمقاً وحماية لظهره.

غير أن هذا الحزب يبقى محدوداً بسقف مذهبته التي تشكل سيقاً ذو حدين. إنها عامل الجذب والقوة الداخلية، ولكنها أيضاً عامل خوف واستفزاز وتعبئة مضادة وحصار خارجي ومذهبي.

«التيار الوطني الحر» هو الآخر حقق هدفاً كبيراً في استراتيجيته المعلنة وهو إخراج السوريين من لبنان. سبق ذلك مساهمته في صياغة ودفع القرار 1559 وإيصاله إلى مجلس الأمن. وحقق مجموعة أهداف أخرى منها عودة رئيسه وقياديه إلى لبنان ومساهمتهم في الحياة السياسية وتشكيلهم الكتلة المسيحية الأكبر في البرلمان اللبناني. ونجح في عقد شراكة مع «حزب الله» وتطبيع علاقته مع السوريين. ونجح في تقديم نموذج متميز للأداء الوزاري.

ولكن «التيار الوطني الحر» يبقى، مثله مثل «حزب الله»، محكوماً بسقف طائفته بالرغم من علمانيته المعلنة. فلكي يكون له دور وازن في الحياة السياسية اللبنانية عليه أن يكون الكتلة المسيحية الكبرى، وهذا ما يوقعه في تناقض بين «علمانيته» و«مسيحيته»، وبين إرادته محاربة الفساد الإداري وكون هذا الفساد قائم أساساً على طائفية النظام.

حزب «القوات اللبنانية» هو الآخر حقق عدداً من الأهداف بدءاً من إخراج رئيسه من السجن وصولاً إلى عمله الدؤوب في أوساط الطلاب لكي يكون هو الممثل المسيحي الأول. واليوم نراه يعود إلى عسكرة محازبيه استعداداً لمتغيرات دولية أو إقليمية يرى أنها ربما تساعد لتحقيق غايته والتي هي قيام دولة مسيحية صرف على جزء من لبنان.

مع الأسف، وبالرغم من أن الحزب السوري القومي الاجتماعي يتميز عن هذه الأحزاب

بوضوح عقيدته وبمنهجية علمية لإدارة خطته الاستراتيجية، وبالرغم من أنه هو الأصل في فصل الدين عن الدولة والتمسك بالأرض ومحاربة الفساد والإقطاع، فإننا لا نستطيع أن ندل على إنجاز استراتيجي واحد يستطيع الحزب السوري القومي الاجتماعي أن يشير إليه؟ هذا يستدعي عددًا من الأسئلة: هل الحزب جاد في تحقيق غايته؟ ما هي الأهداف التي وضعها في سبيل ذلك؟ ما هو دور الوحدات الحزبية فيها، ما هو دور القومييين - كل واحد منهم - فيها؟ الجواب ليس سهلًا. بالطبع لا نتكلم هنا عن مشاريع مثل إصدار مجلة أو إقامة مهرجان. إننا نتكلم عن أهداف استراتيجية وهي حجارة البناء لتحقيق غاية الحزب.

سؤال: هل هناك ضرورة لبناء أحزاب جديدة، أم أن تجديد الأحزاب الموجودة أمر ممكن؟ وهل إصلاح الحزب لا يزال ممكنًا؟

أعتقد أن من يؤسس حزبًا جديدًا يفعل ذلك لاعتباره أن الأحزاب القائمة ليست على سوية الطموح لديه. هل يمكن تجديد الأحزاب الموجودة؟ طبعًا ونحن نرى أن التنظيمات الثلاثة المشار إليها أعلاه قد جددت نفسها كل بطريقته الخاصة.

أما حين نطرح السؤال: «هل يمكن إصلاح الحزب» والمقصود هو الحزب السوري القومي الاجتماعي، علينا تحديد إصلاحه مِمَّاذا، وكيف؟

للحزب السوري القومي الاجتماعي «نظرة» و«غاية» تشكلان المثال الأعلى للقوميين، وتحقيقهما هو علة وجود الحزب، ويجب أن يكون سبب انتماء الناس إليه. وقد شدد سعادة على أن تحقيق غاية الحزب هي المهمة الأساسية الأولى للملقة على عاتق أتباعه، وحذر من زوال الحزب وتبدد معتنقي عقيدته في حال فشل في ذلك. المشكلة ليست فقط في أن الحزب قد فشل في تحقيق غايته، بعد سبع وسبعين سنة على قيامه، بل إن قياداته المتتالية، أثناء غياب سعادة في مغتربه القسري، وبعد استشهاده، لم تضع هذه الغاية موضع التنفيذ، بل انحرفت عنها أو أهملتها كليًا.

حين تُهمل غاية المؤسسة تزول ويتبدد أعضاؤها ونحن في هذه المرحلة. التبدد.

أما كل ما يظهر من «فساد» يدعو القوميين إلى طلب «الإصلاح» فهو من نتائج إهمال غاية الحزب أو استبدالها بغايات خصوصية تدفع القوميين إلى الابتعاد عن حزبهم. الإصلاح إذن، في رأيي، بلا جدوى طالما أن غاية الحزب مهملة.

بالتالي أنا أقترح إعادة صياغة السؤال كما يلي: هل يمكن وضع الحزب على سكة تحقيق غايته؟ الجواب نعم، ولكن دون ذلك عدد من الصعوبات ومن الشروط الضرورية.

الصعوبات:

أولاً: إن قيادات الحزب المتتالية تعيش في حالة إنكار لواقع التبدد. إنها تعيش حالة انغلاق فكري ولا تستمع إلا لمن يوافقها الرأي، وتحارب الفكر الناقد بالتهميش والتجريح والإشاعات. أو كما قال الأمين الراحل عبدالله قبرصي في مذكراته: «تضع الطماشات وتسير». وقد تفاقم هذا الجو في السنوات القليلة الماضية ما يجعل، في رأبي، أية عملية تغيير من ضمن النظم القائمة أمراً عبثياً ومضيعة للوقت، والشواهد على ذلك أكثر من أن تعد وتحصى.

ثانياً: لم يهتم القوميون قيادات وأعضاء، وأنا منهم، بدرس تاريخ نشأة حزبهم، بالرغم من توصية سعادته بذلك بعد عودته سنة 1947، وإعلانه أن الانحراف ما كان ليحصل لو درس القوميون هذا التاريخ. أثناء الإعداد للكتاب، تعمقنا في دراسة هذا التاريخ انطلاقاً من إطار إدارة الاستراتيجية الذي وضعه سعادته: الإدارة والسياسة والحزب، وحين فهمنا مفهوم الإدارة عنده، والمبدأ العام في العمل السياسي، والمبدأ العام في الحزب، وحين ربطنا كل ذلك بمفهومه للنظام، وكيف أنه لخدمة القضية وليس العكس، وحين فهمنا أن «سر النظام» هو «المبدأ الذي وراءه والهدف الذي أمامه»، وحين شاهدنا سعادته يتحرك فعلاً إدارة وسياسة وحرماً مع الفرنسيين والحكومات المحلية المعيّنة منهم، ويحقق أهدافه واحداً تلو الآخر، حين فهمنا كل هذا فهمنا قيمة كلام الزعيم عن دراسة تاريخ الحزب، وفهمنا الطريق التي يجب ان يخطتها القوميون اليوم إذا شاءوا لحزبهم إنقاذاً.

ثالثاً: هناك لامبالاة ضربت القومييين بشكل عام مردها الاحباط واليأس من التغيير.

رابعاً: إن الحزب يهرم، لا سيما في المغتربات. لا أعرف متوسط العمر في الوطن، ولكنه في المغتربات يكاد يقارب منتصف الأربعين إن لم يكن أكثر.

خامساً: إن أحد أهم آليات الضبط الدستورية - المحكمة الحزبية - مفقودة، وهي مفقودة منذ أيام الزعيم. فلنفضّل: كان سعادته يعتبر المجلس الأعلى، السلطة التشريعية، أحد المراجع الأخيرة للحزب. ولكن أزمة «الواقع اللبناني» حصلت بالتكافل والتضامن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. شكل هذا الانحراف حالة استبداد مرعبة في الحزب وصفها الأمين الراحل عجاج المهتار في رسالة منه إلى الزعيم بعنوان «إفلاس» تاريخها تموز، 1946، نشرنا بضع صفحات منها في الكتاب لأنها في رأينا تصف واقع حال الحزب اليوم. حسم سعادته في الموضوع وطرده من طرده، وأعاد شرح مفاهيم الحزب، ومن ثم أصدر تشريعاً بإنشاء سلطة ثالثة مستقلة هي المحكمة الحزبية التي تنظر في «الخلافات والمخالفات الحزبية»، والتي قراراتها مبرمة، وأصدر مرسوماً بذلك قبل استشهاده بفترة قصيرة.

تجاهلت قيادات الحزب المتتالية هذا التشريع، وفي أفضل الأحوال، حين سمحت بقيام محكمة حزبية، كانت قراراتها ولا تزال بحاجة إلى إبرام من المجلس الأعلى!

السلطان التشريعية والتنفيذية مسؤولتان عن وضع الحزب عبر تاريخه: خلافهما، أو الخلافات داخل كل منهما، أدت إلى انقسامات الحزب كلها، منذ 1957 حتى اليوم ولكن من يحاسبهما، وكيف؟ ليس هناك من آلية، ليس هناك من سلطة حزبية قراراتها مبرمة، تستطيع أن تسائل وتحاسب أيًا من هاتين السلطتين عن المسائل الكبيرة التي تشغل بال القوميين.

سادسًا: انعدام مفهوم المسؤولية في القيادة وفي الصف الحزبي. لن استفيض، ولكني سوف أعطي مثلًا واحدًا: مجزرة حلبا. استشهد للحزب أحد عشر ربيعًا منذ أكثر من سنة ونصف، ولليوم لم يقم مسؤول واحد بتقديم استقالته أو وضع نفسه قيد التحقيق لتحديد المسؤوليات الداخلية. والقوميون ساكتون.

سابعًا: لا يزال الحزب منشقًا بين تنظيمين يحمل كل منهما إسمه. شهد الأول على مرّ تاريخه إنحرافًا وفسادًا داخليين وتنقلًا من موقع سياسي إلى آخر. وقد خاض أعضاؤه معارك قاسية في مواجهة أعداء الحزب الخارجيين من جهة، وفي مواجهة الانحراف والفساد الداخليين من جهة ثانية. والثاني بالرغم من أنه قام على ما عرف بأنه «انتفاضة» إلا أن أعضائه استكانوا بعد ذلك إلى نوع من الأبوية لم تسمح بتداول السلطة إلا بين ثلاثة رؤساء خلال ستين عامًا.

تاريخيًا، شهد التنظيمان عمليات هجرة موسمية: يتعب قومي من الفساد والانحراف في هذا التنظيم فيلجأ إلى الآخر، ليجد نفسه في مواجهة صنية وتوقع. ويتعب آخر من الصنية في ذلك التنظيم، فيلجأ إلى هذا ليجد نفسه في مواجهة الفساد والانحراف. وفي نهاية المطاف الاثنان ينكفئان ويحبطان.

ثامنًا: نعتقد أن العدد الأكبر من القوميين هو خارج التنظيمين بين منكفي وصامت ومحبط.

هذه كانت أهم الصعاب. أما الشروط الضرورية فهي في رأيي:

أولًا: استيعابنا جميعًا للمفاهيم التالية: نظرة الحزب وغايته وقيمه والعقلية الأخلاقية الجديدة التي جاء بها، وأنا «في الحزب لنعمل على تحقيق غايته». وتحويل هذه المفاهيم إلى أدوات عمل.

ثانيًا: دراسة الخطة الاستراتيجية التي وضع ملامحها سعاد، وفهم آلية إدارتها: إدارة وسياسة وحرًا، ومن ثم تطوير هذه الخطة بما يتلاءم مع التطورات التي حصلت في المنطقة.

ثالثًا: استيعاب أسس الإدارة الحزبية، وفهم المبدأ العام الذي وضعه سعاد في العمل

السياسي: «عدم تجاهل الأمر الواقع حين معالجة القضايا السياسية وعدم الخروج على هدفنا ومبادئنا»، وفهم أن سياسة الحزب الوحيدة في الحرب هي الهجوم.

رابعاً: فهم مثلث العقيدة والغاية والأخلاق وإدراك ان لا شرعية لأية قيادة حزبية تخرج عن أي من مكونات هذا المثلث.

خامساً: فهم أن النظام هو لخدمة قضية الحزب، وليس لحماية الانحراف كما وصف الأمين الراحل قبرصي كيف كان يستعمل أثناء «الواقع اللبناني» - وحتى حين كتابة مذكراته في الثمانينيات من القرن الماضي - لحماية الانحراف، وهي ظاهرة ما تزال مستمرة.

سؤال: تركز في منهجك على غاية الحزب، لكن الأحزاب تختلف وتنقسم فيما بينها حول الغاية وآلية تنفيذها ومقاربتها على ضوء التغيرات وتحولات الأحداث والوقائع التاريخية. وما بين وحدانية الغاية بطريقة طوباوية يصبح الإنقسام ظاهرة طبيعية وواقعية. كيف تقرأ هذه الحالة؟

لا يجب أن تنقسم الأحزاب حول غايتها أو الآلية لا سيما مع آلية مثل التي وضعها سعادته. ربما يكون هناك خلاف في الأولويات، أو في التحالفات، وهذا لا يجب أن يؤدي إلى انقسامات. إن معظم انقسامات الحزب حصلت بسبب محاولات تغيير عقيدته، أو إهمال غايتها واستبدالها بمصالح خاصة اختلفت فشقت الحزب وتصلحت فوحدته، أكثر من مرة. في جميع الأحوال، لا غنى إذن عن قيام المؤسسة الثالثة المستقلة، مؤسسة القضاء لتفصل في الخلافات والمخالفات بما يمنع الانشقاق.

سؤال: شكّل كتابك منهجاً لقراءة تاريخ الحزب السوري القومي الإجتماعي. كيف تقرأ مستقبل الحزب على ضوء هذا المنهج؟

تكلمنا أعلاه عن الصعوبات والشروط الضرورية. لا شك في أن الحزب بحاجة إلى خطوة نوعية لإنقاذه من خطر التبدد ولاستكمال مؤسساته، وإعادة وضعه على سكة تحقيق غاياته عبر خطة استراتيجية واضحة. هذه الخطوات هي مهمة القوميين، ولن يقوم بها أحد سواهم.

نتمنى أن تفاجأنا القيادات الحزبية بأخذ مبادرة جبارة تعتذر فيها من القوميين ومن المواطنين عامة عن ممارساتها السابقة الصنمية منها والمنحرفة، ثم تعلن عن شعار أعلى هو وضع غاية الحزب ونظرته موضع التنفيذ كمهمة وحيدة لها، وتدعو القوميين للمبادرة إلى المساهمة في هذه العملية.

هذه مفاجأة لا نخالها سوف تتحقق.

لا يبقى إداً سوى ذلك الكمّ المبعثر من القوميّين الصامتين المتألمين المتناقضين موتاً واغتراباً، الذين يرون استثماراً هائلاً من أعمارهم وأعمار رفقاتهم وتضحياتهم ودمايتهم يكاد يذهب سدى. هل يستطيعون تحويل أنفسهم من كمّ مبعثر إلى كتلة مترابطة حول المفاهيم الأساس التي وضعها سعادته، كتلة لا تتلهى بالمسائل الصغيرة بل تضع نصب أعينها إنقاذ القضية القومية؟ هذا السؤال هو نقطة البداية.

رب سائل، وكيف لكتلة مثل هذه أن تقوم؟ أولاً يقود ذلك إلى شق الحزب من جديد؟ في تقديري، تلعب المؤسسات الثقافية التي أسسها أو يديرها قوميون اجتماعيون، دوراً كبيراً في عملية الاستقطاب والرص، فتتكوّن كتلة من القوميّين ذات ثقل نوعي مادي ومعنوي يشكل حالة ضغط على التنظيمين تنتهي بحلّهما سوية، وتؤسس لهيكلية حزبية جديدة واحدة تقود الحزب إلى تحقيق نظريته وغاياته في القرن الواحد والعشرين وفق المفاهيم أعلاه.

يجب التفريق بين عمل من هذا النوع يبدأ من القاعدة بهدف تحقيق تغيير جذري، ووحدة فوقية نسمع عن إمكانية قيامها بين قيادتي كل من التنظيمين، لن تكون سوى ضامداً مؤقتاً يلهي القوميّين إلى حين.

بالنسبة لشق الحزب، هذه فزاعة. إضافة إلى انشقاق الحزب سنة 1957، عاد التنظيم الأكبر وانشق وتوحد أكثر من مرة. والذين شقوه هم اللذين وحدّوه في كل مرة! ألا يجب أن يستثير هذا فينا تساؤلاً كبيراً عما إذا كان هناك مصالح تتضارب وتتآلف فتشق الحزب وتوحده بمعزل عن إرادة القوميّين.

إذا قامت كتلة كهذه - ويجب أن تقوم من القوميّين أينما كانوا - عليها هي صياغة رؤية جديدة لمستقبل الحزب. رؤية تقوم على عقيدته وغاياته وأخلاقه، وتستكمل مؤسساته لا سيّما القضائية، وتستنهض القوميّين بما يعري القيادات القائمة وتدفعها إلى التنحي تمهيداً للمحاسبة. نعم فهناك الكثير الكثير مما تجب المحاسبة عليه.

هذا الدور أقول منوط بالقوميّين أينما كانوا. إذا فشلنا في هذه المهمة فإن التاريخ لا يرحمنا والزمن ليس في صالحنا.

في الاعتداء على ممثل الحق القومي

2010-10-30

هذا أيضًا مقالٌ سابقٌ لمقالات الكتاب العامة. أهميته هو الآخر أنه يركز على العنف داخل الحزب، أو ما سوف أسميه لاحقًا «البلطجة»، وكلها مقدمات لما حدث فيما بعد في الحزب. وهذا المقال أيضًا، تسبب لي باستدعاء وتحقيق من قبل مسؤولين حزبيين. جوابي كان ردًا على طلبهم عدم نشر مقالات كهذه كما يلي: «الحزب ليس ملكًا لشخص يتصرف فيه كما يشاء. لا تعتدوا، فلا نكتب.»

في الأيام القليلة الماضية، نشرت أكثر من صحيفة لبنانية الخبر التالي.

«تعرض المحامي رفيق الحاج، وهو عضو المحكمة الحزبية في الحزب السوري القومي الاجتماعي، ومدّعي الحق العام في الحزب، للاعتداء بالضرب عند دخوله مركز الحزب في الروشة، مساء الجمعة بناءً على استدعاء عميد الاقتصاد في الحزب قيصر عبيد⁽⁴⁾، ولدى وصوله إلى مدخل المركز، انهال عليه حراسه بالضرب والشتائم بسبب حضوره عشاء «جمع الشمل» أقامه قوميون إجتماعيون معارضون لرئيس الحزب أسعد حردان. وقد تسبب الاعتداء على الحاج برضوض في أنحاء من جسمه ونقل إلى المستشفى. وتلقى اتصالات تستنكر ما تعرض له ويجري التداول بين عدد من القوميين للقيام باعتصام تضامني معه واستنكار ما حصل له وإصدار بيان بهذا الخصوص.»

الخبر صحيح. لقد أكده ممثل الحق القومي وشهود عيان لكاتب هذا المقال، الذي صدف

(4) في اتصال هاتفي مع الكاتب، بعد نشر المقال، نفى العميد عبيد صحة الخبر أو أن يكون له أية علاقة بما جرى.

وجوده في بيروت عند وقوع الاعتداء. كما أن الحزب لم ينفه. سوف نحلل في هذا المقال خطورة هذا الاعتداء والواقع الحاصل الذي يشير إليه.

أولاً: من نافل القول إن الحزب السوري القومي الاجتماعي هو منظمة عقيدية - أخلاقية بالدرجة الأولى. منظمة تقوم على نظرة إلى الحياة تقول «بطلب الحقيقة الأساسية لحياة أجود في عالم أفضل وقيم أعلى». بسبب هذه النظرة أسس سعادته الحزب ووضع له غاية واضحة تنطوي على عقلية أخلاقية قوامها الصدق، ووضع له نظاماً متيناً - ليس في المطلق - بل نظاماً مقيداً «بالمبدأ الذي وراءه والهدف الذي أمامه». كما أنه مقيد بضوابط دستورية تحدد الواجبات والمسؤوليات.

ثانياً: بناء عليه، فللداخل إلى مركز الحزب السوري القومي الاجتماعي حرمة تنطلق من احترام ذلك الحزب لخصيته النبيلة ولنفسه ولعلّة نظامه - المبدأ والهدف - ولأعضائه وضيوفه. أي كسر لهذه الحرمة يعني كسراً لجميع القواعد والضوابط الأخلاقية التي يقوم عليها الحزب. ثالثاً: إن السلطات الأمنية في الدول والمنظمات الراقية، تخضع للسلطة المدنية وليس العكس.

رابعاً: إن مهمة الحرس في أية مؤسسة هي حماية المؤسسة والمتواجدين فيها وضيوفها من أي اعتداء وليس الاعتداء عليهم.

خامساً: ليس العسكر في أية مؤسسة دستورية سلطة مستقلة قائمة بنفسها تحاكم وتحكّم وتنفذ الاحكام. إنها سلطة تنفيذية بامتياز تتلقى أوامر وتعليمات وفق الدستور والنظام اللذين يجيزان لمسؤولين محددين إعطاء تلك الأوامر تحت طائلة المسؤولية.

سادساً: بالرغم من أن مسؤولية العسكر هي تنفيذية فإن هذا لا يعفيه من المحاسبة في حال قام بتنفيذ أوامر لا دستورية.

كل هذا في المبدأ ولا يحتاج إلى نقاش.

من هنا يطرح السؤال البديهي التالي نفسه: كيف إذن يُعتدى على «ممثل الحق القومي» - أي المدعي العام - في الحزب السوري القومي الاجتماعي داخل مركز الحزب، ومن قبل حراسه؟ لا شك أن الاعتداء حصل ضمن جوٍّ من التحريض والشحن النفسي للحرس يعطيهم حافزاً للاعتداء دون خشية من حساب، ودون أن يطال الأمر من هو في موقع التحريض والشحن. بمعنى أنه ليس هناك من «أمر مهمة» بالاعتداء، ولكن لا بأس من «التأديب».

ولكن لماذا الاعتداء؟ الجواب الذي سمعناه من أكثر من شخص، بعضهم في موقع التبرير لما حصل، أن ممثل الحق القومي حضر حفل عشاء نظمه عدد من الرفقاء والمسؤولين السابقين تحت عنوان «لم الشمل»، معظمهم معتكف عن العمل أو معارض لرئيس الحزب الحالي.

منذ متى كان حضور حفل عشاء أمرًا محظورًا؟ ولنفترض أن حضور العشاء كان يجب أن يحظر، فهل صدر قرار بذلك؟ لا. حتى ولو صدر قرار كهذا، وخالفه ممثل الحق العام، فهل يُناط بحرس مركز الحزب مسؤولية «تأديبه» ضربًا وركلاً ورميًا في الشارع؟

يقول بعضُ نفرٍ إن الحرس غَضِبَ من قيادة الحزب التي كان يجب أن تتخذ قرارًا بمنع العشاء، ولم تفعل، فأخذ الموضوع على عاتقه. وحيث أنه لا يستطيع محاسبة القيادة التي لم تمنع العشاء، قرر تأديب من حضر. فحاكم وحكم ونفذ التأديب بممثل الحق القومي، ليكون عبرة لمن اعتبر!

هل يدرك أولو الأمر في الحزب إلى أية مخاطر يشير هذا الاعتداء؟ أية متهامة؟ إلى أي انهيار في المناقب والأخلاق والنظام؟ هل يدركون أن هذا الاعتداء يشرع الباب على الاعتداء على أي منهم، ويضعهم تحت رحمة ومزاجية من ذراعه أقوى وسلاحه أفتك؟ وهل على الرفيق أو المسؤول أن يحمل السلاح أو يأتي بمرافقين كلما دُعي إلى اجتماع عمل في مركز الحزب؟ هل يصبح مركز الحزب ساحة لاقتتال الحرس والمرافقين بين موال لهذا ومناصر لذاك؟ هل أصبح العسكر في الحزب سلطة وحيدة محتكرة لجميع السلطات من تشريع وقضاء وتنفيذ!

إذا سُمح بالاعتداء على ممثل الحق القومي في حق يبقى للرفقاء والمواطنين؟ ألا يؤكد هذا الاعتداء ما يتداوله الناس من قوميين وغير قوميين عن حوادث «تشبيح»، و«تلطيش»، واعتداء، وخوة يتعرض لها التجار والمارة في رأس بيروت ومحيط مركز الحزب وبعض مقاره؟

هذه الأسئلة نضعها برسم المسؤولين الحقيقيين عن الاعتداء. ليس الحرس الذي اعتدى فحسب، بل المسؤول عن الجو العام الذي سمح للحرس بالاعتداء. وفي هذا يتحمل المجلس الأعلى بكامل أعضائه، والسلطة التنفيذية بكامل أعضائها مسؤولية هذه الجريمة. إن جريمة الذي اعتدى صغيرة جدًا بالمقاييس مع جريمة الذي تساهل وشجّع وحرّض على الاعتداء.

وبعد، المعتدى عليه شخصان. أحدهما فرد اسمه رفيق الحاج وآخر معنوي هو ممثل الحق القومي في الحزب السوري القومي الاجتماعي. والقضاء في أية دولة تحترم نفسها هو السلطة الأضعف والأقوى في آن معًا. هو الأضعف لأنه لا يحمل السلاح، والأقوى لأن جميع الأجهزة

المسلحة مسخرة لخدمته وحمائمه. المعتدي اخذ بعين الاعتبار «ضعف» ممثل الحق القومي لأنه غير مسلح، وتجاهل «قوته» لأنه - أي المعتدي - يدرك انه في منأى عن الحساب. لرفيق الحاج أن يطالب بتعويض عما لحقه من أذى جسدي ونفسي، كما له الحق في أن يسقط حقه الشخصي في تعويض عن عطل وضرر. ولكن لا يحق لممثل الحق القومي، ولمؤسسات الحزب العليا أن تسقط الحق العام الذي هو ملك كل سوري قومي اجتماعي. أخيراً، إن هذا الاعتداء وما تزامن مع ذكرى تأسيس الحزب السوري القومي الاجتماعي من احتفالين كبيرين أقامهما تنظيمان يحمل كل منهما اسمه، وعشاء «لم الشمل»، يؤكد حالة «التبدد» والانهيال التي حذرنا سعادته من الوقوع فيها بسبب إهمالنا لنظرة الحزب الأساس وغاياته، وبسبب التخلي عن عقليته الأخلاقية التي هي الرادع عن الفساد والهيمنة واللامبالاة؟ نظرة الحزب وغاياته وعقليته الأخلاقية ونهجه، أليس هذا ما يجب أن يكون موضوعنا كل يوم؟ لماذا ترانا إذن نهدر وقتاً ثميناً لنشجب اعتداءً على ممثل الحق القومي، على يد حرس مركز الحزب السوري القومي الاجتماعي؟

مقابلة «تحوّلات» الثانية، أهلية الحزب

في شهر تشرين الثاني 2010، أقيمت محاضرة بدعوة من رابطة الإنعاش القومي في الجامعة الأميركية في بيروت بعنوان «الهلل الخصب في القرن الواحد والعشرين، تحديات وجودية». في شهر شباط من 2011، أجرت مجلة «تحوّلات» مقابلة عن موضوع المحاضرة، ولكن الهمّ الحزبي كان حاضرًا. فيما يلي القسم المتعلق بالأزمة الحزبية من تلك المقابلة.

سؤال: طالما أنك تطرقت إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي، كيف ترى وضعه اليوم، وهل هو في وضع يؤهله لتتّكّب ما تصفه من تحديات وجودية؟

الجواب القصير هو كلا، ليس الحزب في وضع التتّكّب لهذه التحديات، وسبب ذلك هو وضعه المتردي. لا بأس، دعنا نتكلم بصراحة مطلقة فنحن أمام مسؤوليات كبيرة.

بالأمس تنادى عدد كبير من القوميين إلى عشاء سمي عشاء «لم الشمل». قبل العشاء بأيام وبعده بأيام أقام كل من التنظيمين اللذين يحملان اسم الحزب احتفالاً بذكرى التأسيس. حضر العشاء مئات من المسؤولين السابقين والرفقاء غير العاملين، وبعض المسؤولين الحاليين والرفقاء العاملين. هذا الواقع وشعار العشاء دليل على التبدد الذي أحذر منه. المرء يلم شمل ما تبدد.

بعد العشاء بأيام قليلة اعتُدي على ممثل الحق القومي في أحد التنظيمين بالضرب من قبل حرس مركز ذلك التنظيم لأنه حضر الحفل. هل يعقل هذا؟ إن هذه الحادثة وحدها يجب ان تهز أركان هذا المركز. فإذا اعتُدي على «ممثل الحق القومي» اليوم، فأى حق بقي في هذا الحزب؟ أي قضاء؟ أي عدالة؟ وإذا اعتُدي على ممثل الحق القومي اليوم، فدور من سيكون غدًا؟ وهل أصبح على كل مسؤول حمل سلاحه وأخذ فرقة مواكبة أمنية ليحضر اجتماعًا في مركز الحزب؟!

مع الأسف يتجاهل كثيرٌ من القوميين ضرورة محاسبة الفاسدين بذريعة تجاوز المفساد، متجاهلين أن عدم رفضها ونبذها والتصدي للعقلية التي انتجتها وفهم الظروف التي سمحت باستمرارها وتجزرها سيؤدّي إلى تكرارها.

إذا قبلت بتجاوز فساد الأُمس، لأنه مضي، فلماذا لا تنتظر بضع سنين فتتجاوز فساد اليوم الذي يكون آنذاك شيئاً هو الآخر قد مضي. هذا منطوق غير سليم ولا يُبنى عليه. يا أخي إن لم نجرؤ على مواجهة ماضيها الأسود فكيف لنا ان نبني مستقبلاً أفضل.

سؤال: ما هو سبب التبدد في رأيك؟

لقد استفضت عن هذا الموضوع في كتابي الأخير ولكنني لا أَمَلّ من تكراره. نحن في حالة تبدد لأننا أهملنا الغاية التي من أجلها انتمينا إلى الحزب. لا بأس من ترداد هذه العبارة وسوف أظل أرددّها إلى ان نعي جميعاً أن الحزب لم يتأسس لتحرير فلسطين ولا لتحرير الاسكندرون ولا لإقامة نظام علماني في لبنان، ولا لإطلاق نهضة شعرية وموسيقية. كل هذه الأمور تحدث كنتيجة لتأسيس الحزب ولكنها ليست هي السبب الذي من أجله تأسس الحزب. لا، لم يتأسس الحزب لأي من هذه المسائل، بل تأسس بسبب نظرة إلى الحياة تقول بطلب الحقيقة الأساسية الكبرى لحياة أجدود في عالم أجمل وقيم أعلى. هذا كلام سعادته المؤسس وهو أدرى بما دفعه لتأسيس حزبه.

لتحقيق هذه النظرة أسس سعادته الحزب ووضع له غاية تتضمن أربعة مواضيع استراتيجية هي: تأسيس نهضة، وتنظيم حركة وإقامة نظام جديد والسعي لقيام جبهة عربية. وعلينا ان نضع عدداً من الأهداف الاستراتيجية لتحقيق كل من هذه المواضيع الأربعة، ونضع المشاريع والميزانيات اللازمة لذلك. والشرط الضروري لكل هذا ان يصبح الحزب «حركة الشعب السوري العامة». كما قال سعادته لقاضي التحقيق الفرنسي إبان محاكمته الأولى.

إن تحقيق غاية الحزب ينطوي على إقامة نهضة ثقافية أدبية وفكرية وموسيقية ونظامية وأخلاقية. ولكن النهضة الثقافية وحدها لا تحقق غاية الحزب. كذلك الأمر بالنسبة لتحرير فلسطين وبقيّة الأراضي السورية المسلوبة. إنها شروط ضرورية وغير كافية لتحقيق غاية الحزب ونظرتة. ما ينقص هو الحركة التي تحقق هذه الأهداف وتقيم النظام الجديد.

نحن في الحزب لم نُدْرَس ولم نُدْرَس أهمية هذه المواضيع.

كما أننا لم نُدْرَس ولم نُدْرَس القاعدة الأساس حين معالجة القضايا السياسية التي وضعها سعادته ألا وهي: «عدم تجاهل الأمر الواقع وعدم الخروج على هدفنا ومبدئنا». ولم نُدْرَس ولم

نَدْرُس أن «أهمية النظام ليست في النظام وحده بل في المبدأ الذي وراءه والهدف الذي أمامه» كما علمنا سعادته. فأصبح النظام أداة قمع كما حدث مع ممثل الحق القومي، وهي حادثة الاعتداء الرابعة من نوعها في مركز الحزب، أو كما يحدث حين يُفصل أو يُطرد رفيق بدون تحقيق ولا محاكمة.

سؤال: لنعد إلى عشاء «لم الشمل» ما رأيك بالفكرة وهل يمكن ان تساعد في وقف التبدد؟

لا شك أن مجرد اللقاء في عشاء «لم الشمل» أمر مفيد. ولكن كان يمكن أن ينتج عنه شيء أكثر إفادة في تقديري لو أن القيمين وضعوا له شعاراً هو: «الاجتماع على نظرة سعادته وغايته». مع الأسف، قيل لي إن كثيرا من المجتمعين لا يفكر على هذا المستوى بل لديه «مشاريع أصغر» من ثقافية وفنية وإعلامية إلى ما هنالك. جيد. ولكن ألا يكون أفضل لنا إذ نعي أننا نجتمع على نظرة وملتقى على مشروع. فالنظرة حَيَّرَ نظر إنساني شامل ودائم ومتطور في مضمونه. أما المشروع فيبدأ في لحظة وينتهي في لحظة أخرى. إنه لقاء وقتي. بالتالي، إذا أخذ المجتمعون بنظرة سعادته وغايته كمثال أعلى وغاية أسمى للتحقيق أمكن لجميع المشاريع الأصغر ان تصب في خدمتها. ولكن العمل على مشاريع صغيرة دون الهدف البعيد لن يؤدي إلى تحقيق هذا الهدف.

هذا من ناحية. من ناحية ثانية سمعت الكثير عن العواطف والدموع التي سالت في العشاء حين التقى رفقاء بأخرين لم يرونهم أو يكلمونهم منذ عقود، وقرأنا كلاما جميلا عن الاعتذار عن أخطاء حصلت. جميل. الخوف ان ينتهي الأمر هكذا. عواطف ودموع وذكريات ومن ثم يأوي الناس إلى أسرّتهم مرتاحي الضمير وكفى الله المؤمنين شر القتال.

ولنتكلم عن الاعتذار. بين الذين حضروا كان هناك من خرّب بسبب الفتوية فدّمّر من موقع المسؤولية مؤسسات مالية وتربوية كانت قيد الإنشاء. ومن تساهل مع من سرق مؤسسات رديفة للحزب كان يمكن لها ان تكون قوة اعلامية وثقافية كبيرة جدًا اليوم، وحالات أخرى كثيرة مماثلة.

أنا لا شك عندي في حسن نية الذي يتكلم عن ضرورة الاعتذار وأهمية الاعتذار. ولكن كيف نُصلح ما خربته يدانا. مستحيل. هذا الخراب حصل بسبب الفتوية العمياء الجامحة، والضعف اللامتناهي والمكيافيلية التي تجيز المُحرّم لأذية أعدائها. كيف يستطيع من تسبب بكل هذا الخراب أن يعوّض على الحزب وعلى الرفقاء الذين سُرّق تعبيهم وأهينت كراماتهم وانتهكت ثقتهم.

«لم الشمل» لماذا وعلى أي أساس؟ إذا كان نكاية أو حردًا أو ردًا على استبعاد عن مراكز المسؤولية، فلن يؤدّي إلى شيء. وإذا كان سيؤدّي إلى شيء على صعيد القضية القومية فلا بدّ له من وضع تلك القضية من نظرة وغاية وأخلاق ومنهجية نصب عينيه وفعله ليصبح له مصداقية.

إنني آمل من القيميين على عشاء «لم الشمل» أن يأخذوا هذا الكلام في نظر الاعتبار في تخطيطهم لأية خطوات مستقبلية إذا شاؤوا لمبادرتهم النجاح والاستمرار.

سؤال: قلت إنه على الحزب أن يصبح «حركة الشعب العامة» لكي يتمكن من تحقيق غايته. ماذا تقصد؟

أنا لم أقل هذا بل سعادته قاله أثناء المحاكمة الأولى، ووضعه كشرط ضروري لتحقيق غايته. والعبارة حرفيًا هي: «إن غاية الحزب الأولية أن يكون حركة الشعب السوري العامة». وهذا امر منطقي. إذ كيف يمكن لنا أن نتخيل تحقيق غاية الحزب وبناء حياة أجود في عالم أجمل وقيم أعلى إن لم نكن حركة الشعب العامة التي يثق بها ويسلمها زمام الأمر.

هذا كان صحيحًا بالأمس ولا يزال صحيحًا اليوم. وكون هذه الحركة شرطًا ضروريًا لتحقيق غاية الحزب العامة يقتضي منا محاولة تمثّل هذه الحركة. فكيف تتمثّلها وما هي مقوماتها؟ إنها كتلة كبيرة وحركة شعبية ذات ثقل نوعي وازن في تقرير مجرى الأحداث الداخلية والخارجية. إنها تضم في طياتها عشرات بل مئات الآف إن لم يكن ملايين الأعضاء من محترفين ومهنيين ومتمولين وخبراء وطلاب وفلاحين وصحافيين ونقابيين وعمال وفنانين مبدعين في كل مجال، تعمل وفق «دين اجتماعي» لها هو المحبة - والتعبير لسعادته، وتسيّرنا نظرة أخلاقية قوامها الصدق. ليس من الضروري أن يعني هذا أن الحزب قد تسلم مقدرات الحكم في سورية أو أي من كياناتها. ولكنه يعني أن هذه الكتلة قد خلقت تيارًا شعبيًا كبيرًا فوّضها التكلم باسمه والتعبير عن المصلحة القومية العامة والدفاع عنها والعمل في سبيل مصلحة سورية العليا ولا شيء غير ذلك.

سؤال: ما هو حجم هذه الحركة؟ ولماذا؟

بالنسبة لي، يجب أن تضم على الأقل ما نسبته 2% ويفضل أن يكون 5% فما فوق من مجموع الشعب السوري بين سن 16-40 في الوطن والمغتربات كأعضاء عاملين وفاعلين. أما لماذا فلأن هذه النسبة يجب ان تولد تيارًا مؤيدًا للحزب لا يقل عن 16% ويفضل أن يكون أكثر من 40% من تلك الشريحة من الشعب، على اعتبار أن كل عضو سوف يكون فاعلاً ومؤثرًا في

دائرة لا تقل عن ثمانية اشخاص. هذا التيار يدعم الحزب وبرنامج الإصلاح الداخلي، ومواقفه من القضايا العربية والدولية، ويرفده بالمال والخبرات والعلاقات.

سؤال: ولكنك تتكلم عن ملايين من الناس!

طبعًا. وهل قصد سعادته في الحياة لعبًا! يتهمني البعض باللاواقعية. جيد لنكن جديين وواقعيين إذًا. عدد سكان سورية الطبيعية اليوم هو في حدود السبعين مليون نسمة باستثناء فلسطين المحتلة. هل نتوقع أن نكون حركة تؤثر في مجرى الأحداث ونحن بضعة آلاف من الرفقاء المتناقضين وفاة وشيخوخة وإحباطًا وقرفًا، ناهيك عن الانقسام التاريخي، وناهيك عن التدني الفكري والثقافي والعملي بحيث أصبح الرفقاء الشباب يُغنون في سهراتهم «تحت أرزك يا «فلان» بدي والله عيش وموت.» كما نشرت إحدى الصحف مؤخرًا. وحيث رئيس التنظيم الآخر لا يخجل من القول إن المجلس الأعلى يحق له أن يجدد لرئيس التنظيم مرارًا ودون حدود، طالما يحظى بثقته ويقوم بتنفيذ الخطة التي يضعها له، متجاهلاً الموت السريري الذي عاشه لمدة خمسين سنة فيما هو يحظى «بثقة» مجلسه الأعلى ويقوم بتنفيذ «خطته». من هو الواقعي ومن هو الجدّي هنا؟ هل من يقبل بالأمر الحاصل هو جدي وواقعي أم من يرى ضرورة بناء عمارة كبيرة لكي تتمكن من تنكّب المسائل القومية الكبرى؟

ربما نختلف على حجم الكتلة أو على النسبة المئوية التي نريد أن نصل إليها فيقول واحد 2% وآخر 3% أو 5%. ولكن لا يمكننا أن نختلف على ضرورة أن يكون هناك نسبة مئوية نعمل لضمها إلى صفوفنا. ولا يمكن أن نختلف أن هذه الكتلة يجب أن تكون بعشرات ومئات الألوف من الرفقاء العاملين.

لا شك أن البداية صعبة، وقد واجهها سعادته ونجح فيها إبان قيادته للحركة. ولكن متى بدأت الإمكانيات بالتراصف تتسارع وتيرة النمو بحيث يصبح من الصعب وقفها. المهم هو التركيز على الغاية والهدف، والنهج والأخلاق التي توصل إلى الغاية والهدف.

وأنت تقول إن الحزب في تنظيماته الحالية غير مؤهل لتتكب هذه المهمة؟

تمامًا.

أليس في كلامك إحباط للرفقاء العاملين وغير العاملين؟

ربما، لا أدري. الضعيف يُحبط. ولكنني أعرف أن الحقيقة تجرح، وأحيانًا لا نراها إلا بعد صفة تدمي أنفنا. إنني أريد أن اتحدى الرفقاء لكي يستوعبوا ويعلنوا لأي حزب انتموا، ولماذا، وماذا يريدون من حياتهم. هل يكونون أزلماً «لزعيم» جديد لهم اسمه «أبو فلان»، كما نقلت

صحيفة «الأخبار» مشكورة، أم أنهم في حزب نهضة أسسه أنطون سعادة. هل هم مجموعة سمحت لنفسها أن تبقى في قبضة شخص واحد لمدة خمسين سنة، ولا مانع عندها من البقاء في قبضة شخص آخر لمدة خمسين سنة ثانية. أم أنهم أحرار ناهضون. هل هم أفراد يريد كل تنقية ضميره ليمضي إلى آخرته آمنًا مطمئنًا أم أننا جماعة تريد أن تعمل إلى آخر رمق في سبيل قضيتها.

سؤال: الفصل الأخير من كتابك إدارة الإستراتيجية في المنظمة العقائدية عنوانه «من هنا إلى هناك» تقدم فيه تصورًا للخروج من واقع الحزب الحالي. هل لقي هذا التصور قبولًا لدى القوميين مسؤولين وأعضاء؟ وما هي الخطوات التي تنوي القيام بها حيال هذا التصور؟

لنوجز التصور. إنه يقول بالتفاف القوميين واجتماعهم على نظرتهم وغايتهم وعقليتهم الأخلاقية ومنهجية سعادته في إدارة الخطة الاستراتيجية. إذا حصل هذا الأمر لا يبقى هناك مجال لانقسام حزبي ولا ضرورة لعشاء «لم شمل».

مع الأسف لم يحصل الاهتمام الكافي والعملية من قبل المسؤولين لا من هنا ولا من هناك. الكل، على ما يبدو، يرى الدنيا في ألف خير. أما القوميون في الصف الحزبي فإن اهتمام الذين اطلعوا على الكتاب أو حضروا محاضرة لي كان كبيرًا بقدر استيعابهم لهذه المفاهيم الأساس التي ركزت عليها والتي كانت مجهولة من عديدين منهم حتى بعض من أمضى عمره في الحزب. السؤال البديهي التالي إذًا هو: إذا كان هذا هو الواقع، وإذا كان هناك قوميون يريدون أن يأخذوا بنظرة سعادته وأن يعملوا في سبيل تحقيق غاية حزبه وفق أخلاقته ونهجه فإلى أين يذهبون؟

هناك قول للوالد، الأمين الراحل عجاج المهتار: «المغناطيس لا يجذب الخشب.» وقد أجابني بهذا القول حين سألته ما الذي وجده في سعادته فدفعه للتخلي عن طائفته وقروبته وينضم إلى حزبه. ومغزى العبارة أنه كان - كأترابه من ذلك الجيل - لديه توق إلى شيء نبيل كبير، إلى حياة أفضل في عالم أجمل وقيم أعلى وإن لم يعرفوا كيف يعبرون عن ذلك أو كيف يصلون إليه. وكان لديهم الاستعداد للتضحية في سبيل ذلك بكل غال ونفيس. كانوا على استعداد للذهاب إلى النهاية في سبيل هذا التوق. ولكن كان ينقصهم القائد، وكانوا يبحثون عن منقذ.

هذا كان المعدن الذي جذبه سعادته. ومع هذا المعدن دخل الكثير من الغبار والهباء والفساد. وسعادته لم يتوان يوماً عن التنظيف والتطهير حفاظاً على هذا المعدن.

أهمية سعادته أنه ترك لنا المواصفات المطلوبة للإنقاذ: النظرة والغاية (المثال الأعلى)

والقيم الأخلاقية العليا، والخطة الاستراتيجية ومنهجية إدارة هذه الخطة. هذه المواصفات سوف تجذب المعدن في كل لحظة. سعادته إذن كان المنقذ ولم يزل المنقذ.

أما القوميون - المعدن الذين يسألون إلى أين يلجأون، فإني أقول لهم إذا اعتبرتم فعلاً أن سعادته بما تركه من مواصفات للإنقاذ هو المنقذ، وإذا كنتم ترفضون أن يكون سعادته «شهاباً مرّ في سمائنا وانطفأ» كما خشي الصديق الحبيب أنطوان بطرس ذات مرة وكلّه وجع، وإذا كنتم قد سئتم من إضاعة الوقت في قصص هذا المركز أو ذاك، وإذا كنتم على استعداد لتتّكّب مسؤولية هذه النهضة بكل اعبائها فإن المسمى التنظيمي لا يهم، وأنتم لستم لوحدكم.

إني متفائل انه من وسط هذا الركاب - هذا الدمار الكبير الذي اسمه الحزب - سوف ينهض القوميون الاجتماعيون ويتنادون في حركة تبقي شعلة سعادته حية وتحقق مثالنا الأعلى جميعاً.

* يمكن مشاهدة المحاضرة والمقابلة على الرابط التالي: <http://blog.alhilalalkhassib.org>

صباح ما بعد الانتخابات الحزبية

2016-3-30

يمهد هذا المقال للأزمة الحزبية التي سوف تنفجر في صيف 2016 عبر عرضه لعددٍ من الاحتمالات ومناقشتها في أكثر من مقال. في هذا المقال، نكرر ما سبق وطالبنا به مباشرة بعد انتخابات سنة 2012 إلى الرئيس المنتخب آنذاك، لكي يبادر إلى دعوة عدد من كبار مفكري الحزب إلى خلوة لتدارس وضع الحزب ووضع خطة مستقبلية له. والغريب أننا كررنا نفس الدعوة إلى كل رئيس تسلم الحزب منذ 2016 ولتاريخ نشر هذا الكتاب. ومع أن مقترحًا كهذا يُعتبر من بديهيات العمل في أية مؤسسة تحترم نفسها، فإن كل دعوة لقيت نفس الجواب: الإهمال. لماذا؟ لا جواب.

في حزيران 2016، يجتمع أعضاء المجلس القومي في الحزب السوري القومي الاجتماعي لانتخاب أعضاء المجلس الأعلى والذي سينتخب رئيسًا جديدًا لمدة أربع سنوات. ما هي الاحتمالات وما هي الانعكاسات؟

بالطبع، يطرح هذان السؤالان نفسيهما بقوة على القوميين بشكلٍ عام، وعلى أعضاء المجلس القومي بشكلٍ خاص لسبب بسيط ألا وهو انتهاء مدة الرئيس الحالي الأمين أسعد حردان، وعدم السماح له، دستوريًا، بالترشح لدورة تالفة. ومن المعروف أن الرئيس حردان هو الرجل القوي في الحزب منذ أن توحد سنة 1999، وشئنا ذلك أم أبينا فإن له تأثيرًا كبيرًا في عملية اختيار القيادة الحزبية الجديدة.

إن ما يعيننا في عملية الانتخابات هو أن تأتي بقيادة تضع انتصار قضية الحزب وتحقيق غايته نصب عينها. خارج هذا الإطار، في رأينا المتواضع، لا قيمة لانتخابات ولا لقيادة ولا لحزب.

ما هي الاحتمالات ممكنة الحصول في الانتخابات القادمة؟

1. أن يقوم فريق من القوميين بتشكيل فريق عمل متجانس ويصيغ منهاج عمل واضحاً يقوم على وضع غاية الحزب موضع التحقيق ويتقدم على أساسه إلى الانتخابات على أمل الفوز. في حال فوز هذا الفريق يشكل طلاقاً مع الوضع الداخلي الحالي من دون أن يعني بالضرورة تغييراً في سياسات الحزب ومواقفه. هذا الاحتمال شبه معدوم.
2. أن يصار إلى تسوية للإتيان بمجلس أعلى ورئيس جديد، يتعلم من دروس الماضي وعبره، فيعمل باستقلالية لبيني على الإنجازات من جهة، ويقوم بالإصلاحات المطلوبة من جهة أخرى، ويعطي الحزب دفعةً جديدًا. وهذا احتمال مستبعد الحصول.
3. أن يصار إلى تسوية للإتيان بمجلس أعلى جديد، والاتفاق على رئيس جديد يبقى الوضع الحالي للحزب على حاله مع إصلاحات تجميلية. وهذا احتمال مرجح الحصول.
4. أن يقاطع المعارضون الانتخابات، فيأتي الأمين حردان بمجلس أعلى جديد/ قديم ورئيس دمية في يده يستمر في إبقاء الوضع الحالي على ما هو. (وهذا احتمال كبير). ومن ضمن هذا الاحتمال أيضاً، أن ينتخب المجلس الأعلى رئيساً صورياً يقوم بتقديم استقالته بعد فترة قصيرة ما يسمح بإعادة انتخاب الأمين حردان، إذ يسقط المانع الدستوري عندها، أو ما شابه ذلك من حيل دستورية.
5. أن يقوم المجلس الأعلى الحالي بتعديل الدستور ما يسمح بأن لا تُحدد مدة الرئاسة بدورتين فقط، فيأتي مجلس أعلى يعيد انتخاب الأمين حردان ويبقى الوضع على ما هو. (احتمال ضئيل بسبب معارضة جدية في المجلس الأعلى لأسباب متعددة).
6. أن يقوم الرئيس بإعلان حالة الطوارئ الحكومية ويؤجل الانتخابات إلى أجل غير مسمى. (احتمال ضئيل، خاصة أنه لا يلغي الاستحقاق، بل يؤجله).

في اعتقادنا أن هذه هي الاحتمالات القائمة، ونرحب بنقاش حولها.

ما هي الانعكاسات الممكنة؟

في اعتقادنا، أن أسوأ ما يمكن أن تنجم عنه الانتخابات القادمة هو الإبقاء على الوضع الراهن بشكل أو آخر، أي الاحتمالات من 3-6.

أما أفضل ما يمكن أن تنجم عنه فهو- في غياب الاحتمال رقم 1 - الاتفاق على قيادة جديدة وفق الخيار رقم 2 أعلاه، وقلنا إنه ضعيف الاحتمال.

إذا كان هذا هو الحل الأفضل، فهل من سبيل إليه؟ ممكن.

لا شك في أن نقاشًا، بل نقاشات ولقاءات عديدة ستقوم بين اليوم وتاريخ الانتخاب سوف يكون محورها شكل القيادة القادمة. ولكن ما هو المطلوب من القيادة القادمة؟ هذا السؤال لا يجاب عنه عشوائيًا، بل من ضمن دراسة جدية لوضع الأمة والحزب، يتقرر فيها ما هو المطلوب للمرحلة القادمة. وهذه الدراسة على العقل الجمعي للحزب أن يضعها. بالتالي يجب أن ينصب التفكير على القضايا التي نواجهها قبل التفكير في الأشخاص.

في هذا الصدد نكرر مقترحًا سبق لنا وتقدمنا به خطيًا إلى الرئيس الحالي بعد أيام قليلة من فوز فريقه في الانتخابات الماضية سنة 2012، وذلك بعد اجتماع دعا إليه أحد أقرب مساعديه مع نواة لائحة «سورية مسؤوليتنا» (أنظر الملحق رقم واحد). وتم في اليوم التالي لتلك الانتخابات.

كان الاقتراح أن تبادر القيادة آنذاك فتدعو مجموعة من الأمناء والرفقاء من ذوي الخبرات الحزبية والعملية من جميع الاتجاهات، للقيام بمسح شامل للبيئة القومية والحزبية، ودراسة نقاط قوة الحزب وضعفه، والتحديات الآتية والفرص المتاحة، ووضع خطة عمل شاملة استنادًا إليها، وبناءً على هذه الخطة، يُصار إلى الإتيان بمجلس عمد يقوم بتنفيذ تلك الخطة.

ذلك الاقتراح الخطي بقي، مع الأسف الشديد، دون جواب.

ونحن اليوم، وبعد كل الدمار الذي عرفته بلادنا في السنوات الأربع الماضية نكرر الاقتراح وندعو الرئيس للمبادرة بدعوة فريق عمل لا يزيد تعداده عن عشرين شخصًا تختارهم لجنة من شخصين أحدهما من لدن الرئيس وآخر من لدن المعارضة للقيام بذات المهمة المشار إليها أعلاه: مسح البيئة القومية والحزبية ووضع خطة عمل شاملة تتولاها القيادة الجديدة من مجلس أعلى ورئاسة لكي تتنكب مهام المرحلة الجديدة.

رب قائل، ولكن في هذا عكس المسار الحزبي، حيث يجتمع المجلس القومي في المؤتمر العام، ويتدارس توصيات المؤتمرات الفرعية ويقر ما يرى مناسبًا منها، ومن ثم ينتخب قيادة تناسب هذه التوصيات.

أعتقد أننا جميعًا نعرف أن هذا ما لا يحصل، وأن التوصيات التي رفعتها الفروع قبل مؤتمرات سابقة، وتكررها في كل دورة، يتأكلها الغبار والممل.

هذا ما نرى أنه المسار الأسلم. إنه ينقل التفكير من الأشخاص إلى القضايا. إنه يعطي

الرئيس الحالي فرصة لكي يمهد الطريق أمام تسوية داخلية تقوم على أساس ما يقرره العقل الجمعي للحزب. ويعطي عددًا من مفكري الحزب في شتى الاختصاصات فرصة لكي يشاركوا في وضع خطة عمل شاملة، يكون قسم منهم جزءًا من قيادة تنفيذها.

صباح ما بعد الانتخابات الحزبية II

2016-4-9

وردني عدد من الردود على المقال الذي سبق وأرسلته بعنوان «صباح ما بعد الانتخابات الحزبية». وأنا أشكر كل من أخذ الوقت والعناء للرد والتعليق. سوف أقوم بتلخيص مجمل ما وردني أدناه ومن ثم التعليق عليه. انصبت أكثر التعليقات إن لم يكن كلها على ناحيتين: الأولى، الشك الكبير بإمكانية الوصول إلى أي من الاحتمالين المفضلين الأول أو الثاني، أما الناحية الثانية فتمحورت حول المقطع التالي:

«كان الاقتراح أن تبادر القيادة آنذاك فتدعو مجموعة من الأمانة والرفقاء من ذوي الخبرات الحزبية والعملية ومن جميع الاتجاهات للقيام بمسح شامل للبيئة القومية والحزبية، ودراسة نقاط قوة الحزب وضعفه، والتحديات الآتية والفرص المتاحة، ووضع خطة عمل شاملة استناداً إليها، وبناء على هذه الخطة، يصار إلى الإتيان بمجلس عمد يقوم بتنفيذ تلك الخطة.»

وقد أعدنا هذا المقترح إلى الواجهة بهدف تحويل مسار المحادثات الدائرة اليوم من الاشخاص إلى القضايا.

معظم التعليقات التي وردت عكست الكثير من الشك والخوف والقلق. الشك في جدوى عمل كهذا، والخوف من أن يُستغل في غير غرضه، والقلق من أن الوقت قد فات لخطوة كهذه. أما العامل المشترك في معظم ما ورد فهو عدم جدية القيادة الحالية في التنطج لأمر من هذا المستوى، فإن كانت، فليس لديها الأشخاص المؤهلون، فإن وجدوا، وحصلت ورشة العمل، فإنها، أي القيادة، سوف تضع مخرجات الورشة على الرف ولن تقوم بأي تغيير يؤثر على مراكز القوى في الحزب وسيطرتها على جميع مفاصل العمل الحزبي.

ناحية أخرى ذكرت هي عدم إمكانية القيام بمسح شامل للبيئة والاستعاضة عن ذلك بخطط عمل صغيرة على صعيد المنفذيّات. أما رفيق آخر، فقد ركز على ضرورة وضع حد للذكورية في الحزب!

من جهتي أقول، إن ورشة عمل من هذا النوع يجب أن تكون القاعدة وليس الاستثناء في الحزب. إنها القاعدة الإدارية التي تحدد مسار المؤسسات إذ أنها تعيّن - علمياً وعملياً، وضع المؤسسة الداخلي، وموقعها من الأحداث الخارجية. ولكن الأهم أنها تعيّن موقعها من تحقيق غايتها، وفق معايير محددة وصارمة بحيث تستطيع الإدارة أن تقوم بالتعديلات الضرورية كي تتلاءم خططها مع الغاية العليا.

هذا في المبدأ. وأنا إذ أشدد على هذه الناحية، فلأن عملاً كهذا هو في صميم بناء إدارة ناجحة. أما في التطبيق، فلا شك عندي أنه حتى إذا وافقت الإدارة الحالية على قيام ورشة عمل من هذا النوع، فإننا سوف نواجه جميع العقبات التي ذكرت أعلاه دون أن ينفي هذا الحاجة الماسة إليها. لماذا؟

عدا عن الجواب البديهي أنها تشكل قاعدة أساسية للإدارة الناجحة وطويلة الأمد، فإن لها نتائج إيجابية موضوعية راهنة:

أولاً: إننا نعيش أياماً تسيطر فيها الإشاعات على الحقائق، والعواطف على العقل، والانطباعات على المعطيات. بالتالي، فإن تجلس هذه المجموعة من القوميين في جلسة عمل واحدة تتيح المجال لتعارف حقيقي يعدّل في الأحكام المسبقة.

ثانياً: لا يجوز التقليل من أهمية أن يجتمع عدد من مفكري الحزب وذوي الخبرات الحزبية الطويلة إلى طاولة واحدة لمدة أيام ليضعوا إجابات عن أسئلة كبيرة تحتاج إلى أجوبة. إن مجرد انعقاد ورشة عمل كهذه وتوثيق مخرجاتها هو بحد ذاته إنجاز.

ثالثاً: مهما كانت الإمكانيات ضئيلة والنتائج ناقصة، فإن مخرجات الورشة بحد ذاتها سوف تشكل «الخط الأساس، Baseline» الذي يشير، من ضمن ما يشير، إلى النواقص التي اكتشفها وإلى ما لم يستطع الوصول إليه، ويتركها كبنود عمل لا بد من إتمامها في المستقبل.

رابعاً: مهما حاولت القيادة أن تتجاهل مخرجات ورشة عمل كهذه، فإن هذه المخرجات سوف تلاحقها من جهة وسوف تشكل مادة عمل أمام الذين ساهموا في صياغتها والذين سيطلعون عليها.

خامساً وأخيراً: إنها سوف تعطي كل من يشارك فيها خبرة جديدة تغير من أسلوبَي التفكير والعمل، وتؤسس لعقلية جديدة في العمل الإداري.

بالمختصر، إن الاقتراح الذي تقدمت به نابع من الوضع الحالي للحزب والأمة، وليس نتيجة تجاهل له. إنه نابع من حقيقة أن القوميين بغالبيتهم الساحقة تواقون لانتصارات توازي حجم تعلقهم بقضيتهم، ولكنهم يحتاجون إلى المنهجية الإدارية، وإلى العقلية الأخلاقية التي دعانا سعادته للتخلي بها.

مقومات التغيير والنجاح

الحزب السوري القومي الاجتماعي والانتخابات القادمة

2016-4-13

رسالة إلى لائحتي البريدية وبضمنها عدد كبير من أعضاء المجلس القومي.

تبلغت البارحة أن المقترح الذي تقدمت به عبر الرسالتين تحت عنوان «صباح ما بعد الانتخابات الحزبية»، لإنشاء ورشة عمل تقوم بمسح البيئة الحزبية والقومية بحيث تكون نتائجها أمام المجلس القومي قبل الانتخاب، قد عُرض في مجلس العمدة حيث تم رفضه. السبب المعلن: «ضيق الوقت». أقول «المعلن»، ذلك أن وصول المقترح إلى مجلس العمدة، يعني أنه كان ثمة موافقة مبدئية في مكان ما، ما لبثت أن تبخرت. لهذا، فإن التذرع «بضيق الوقت» غير مقنع لي، ولكن لا جدوى من إضاعة الوقت في المناقشة.

أضع أمامكم، وعبركم إلى أعضاء المجلس القومي الموقر ممن تعرفونهم، بحثاً مقتضباً وضعته قبل الانتخابات الماضية التي شاركت فيها بصفتي عضواً في المجلس القومي، كما شاركت فيما بعد في وضع برنامج العمل للائحة المعارضة آنذاك تحت عنوان «سورية مسؤوليتنا».

«إن عمليات التغيير قد أصبحت علماً قائماً بنفسه. ويثبت التاريخ أن الدول والمؤسسات التي تتجاهل المتغيرات المحيطة بها، ولا تقوم بعمليات التغيير المطلوبة تنهار أو تفشل.

إن أهمية المادة أدناه تكمن في راهنتها من جهة، وكوسيلة لتقييم نتائج الانتخابات الماضية والسنوات الأربع من عمر الإدارة الحالية.

يُجمع معظم السوريين القوميين الاجتماعيين والمراقبين لهذا الحزب العريق أنه أمام

استحقاق كبير يتمثل في نتائج الانتخابات الحزبية القادمة وما يمكن أن تسفر عنه لناحية الإبقاء على الوضع الراهن أو الإتيان بقيادة جديدة تقود عملية تغيير جذرية في الحزب حفاظاً عليه. وأهمية هذه النتائج تتعلق بوضع الحزب الداخلي من جهة وما كشفت عنه انتخابات المجلس القومي لناحية ضآلة عدد الأعضاء العاملين في الحزب، والذين لا يتجاوز عددهم حوالي السبعة آلاف عضو تقريباً في العالم كله، مقايسة بحجم التحديات الكبيرة التي تواجه البلاد. في هذا البحث، سوف نركز على ناحيتين: شروط إدارة التغيير، وشروط انتقال المؤسسات إلى النجاح، والنجاح هنا يعني نجاح الحزب السوري القومي الاجتماعي في تحقيق غايته.

عملية التغيير

تمهيد

يتحسس بعض القوميين من كلمة «تغيير» ويفضلون عليها كلمة «إصلاح»، إلا أننا سوف نعتمد في هذا البحث كلمة تغيير من ناحية المفهوم الإداري البحت. فلا بدّ من التغيير إذا كان لهذا الحزب أن يستعيد دوره ويعمل بنجاح على تحقيق غايته. ولزيادة الإيضاح نقول إننا ندعو إلى التمسك التام بالأساس الاستراتيجي للحزب أي نظريته، وعقيدته، وغايته، وقيمه، وأخلاقه. كما ندعو لاستيعاب الأبعاد العملية لإطار إدارة الاستراتيجية الذي استخدمه سعادته من إدارة، وسياسة، وحرب في إدارة خطته الاستراتيجية، أي الخطة الموصلة إلى تحقيق غاية الحزب. وهذه الخطة يجب أن تكون الثابت الأكيد بين قيادة وأخرى. إذًا التغيير ليس لإبعاد الحزب عن أسسه الفكرية، والعملية، والأخلاقية؛ بل هو تغيير لإنجاحها. هذا التغيير لا بد وأن يكون جزءاً من تغيير في طريقة التفكير في الحزب، بحيث يأخذ بأسس التخطيط الاستراتيجي وقواعده العملية ويضع خطته الاستراتيجية بعيدة المدى لتحقيق غايته.

قواعد التغيير وشروطه

للتغيير قواعد وشروط. وأولى القواعد أن التغيير في أية مؤسسة سوف يُواجه بالرفض والمقاومة. فالشك في إمكانية النجاح والخوف من المجهول عاملان قويان ليس من السهل التغلب عليهما. يقول «لامارش» في كتابه «تغيير الكيفية التي نتغير بها» ما يلي: «إن الحاضر قويٌّ لدرجة تعصى على المنطق في بعض الأحيان». وهذا طبيعي. فالإنسان الذي تأمنت

احتياجاته الخاصة من راتبٍ، وسكنٍ، ومركزٍ اجتماعي، سوف يقاوم أي تغيير من شأنه أن يحدث تعديلاً في وضعه الخاص فيتعامى عن الأسباب الاجتماعية أو المؤسسية الموجبة للتغيير.

القاعدة الثانية هي معرفة أن التغيير يمكن أن يبدأ من القمة أو من القاعدة. ولكن التغيير الذي يبدأ من القمة هو المُفضَّل. إنه أسرع وأشمل ويجنب المؤسسة مخاطر جمة. ولكن هناك العديد من الحالات حيث تعمى قيادة المؤسسة عن ضرورة التغيير في حين يراها المسؤولون في الخطوط الأمامية والذين هم على تماس يومي مع الأحداث حاجة ملحة.

في مثل هذه الحالة يكون التغيير أصعب بكثير وغالبًا ما يؤدي إلى خسارة المؤسسة لكوادر مهمة، بالإضافة إلى انحسار دورها في المجتمع.

إدارة التغيير

إدارة التغيير هي عملية مدروسة لنقل الأفراد والمؤسسات من حالة قائمة إلى حالة أفضل. إن قرار أية مؤسسة الأخذ بأسس التخطيط الإستراتيجي وإدارة تنفيذ الإستراتيجية هو بحد ذاته قرار إستراتيجي بالتغيير سوف يُلقى على عاتق الإدارة والعاملين مسؤوليات كبيرة، كما يهيئ لنتائج إيجابية متوقعة. لا يمكن ترك قرار من هذا النوع للصدفة. إنه عملية تغيير جذرية في فكر المؤسسة ونهجها الإداريين.

تُجمع مدارس الإدارة على أن عملية التغيير الناجحة لها شروط ضرورية لا بد من توفرها. وهناك نماذج عديدة لإدارة التغيير اخترنا واحدًا منها يعرف بنموذج (أدكار ADCAR)، من تصميم مؤسسة Prosci. يقوم هذا النموذج على توفر الشروط الضرورية التالية:

1. الوعي Awareness بضرورة حصول التغيير.
 2. الرغبة Desire لدعم عملية التغيير والمشاركة فيها.
 3. المعرفة Knowledge بكيفية التغيير.
 4. المقدرة Ability على تطبيق التغيير خاصة لناحية تأمين قدرات جديدة لدى فرق العمل.
 5. التدعيم Reinforcement من أجل المحافظة على التغيير واستمراريته.
- لا يحصل التغيير إلا إذا كانت العوامل الخمسة المذكورة أعلاه أقوى من مقاومة التغيير.

دور الإدارة

يبقى أن دور الإدارة هو الأساس في قيادة عملية التغيير. فعلى الإدارة لحظ المتغيرات والإتجاهات الجديدة في المجتمع أو بيئة المؤسسة التي تجعل من التغيير ضرورة ملحة، كما عليها تحديد التغيير المطلوب ووضع عملية التغيير موضع التنفيذ وإدارتها وتقدير نتائجها وإنعكاسها على جميع المعنيين داخل المؤسسة أو خارجها. في الوقت نفسه على الإدارة أن تقرر المواضيع التي يجوز التغيير فيها وتلك التي لا يجوز.

النجاح

للنجاح شروط. وسواء كنا نتعامل مع مؤسسات خاصة أو عامة، فإن شروط النجاح واحدة. سنة 2001، نشر جيم كولنز كتابه «من الجيدة إلى العظيمة»، Form Good to Great والمقصود هنا شركات قفزت في نقطة ما من تاريخها لتتحول من شركات لا تتميز عن منافساتها في الحجم أو المبيعات أو الأرباح، إلى شركات قفزت فوق معدل السوق بما لا يقل عن ثلاثة أضعاف قيمته ولمدة لا تقل عن خمس عشرة سنة متتالية. وجد كولنز إحدى عشرة شركة تنطبق عليها هذه المواصفات ثم قام بدراسة الخصائص المشتركة فيما بينها والتي عزا في نهاية دراسته أسباب تفوقها إليها مجتمعة. هذه هي تلك الخصائص:

1. كان لكل من هذه الشركات عقيدة أو «أيديولوجية» حسب تعبير الكاتب.
2. لم يكن مضمون العقيدة هو المهم؛ بل تمسك العاملين بها والتزامهم بنودها.
3. عملت كل الشركات وفق قاعدة ثابتة: «التمسك بالعقيدة دائماً والتجديد في كل شيء آخر».
4. نوعية القيادة: القائد الذي يضع مصلحة الشركة فوق عظمته أو مصلحته الشخصية.
5. أولاً «مَنْ» ثم «ماذا». يرى الباحث أن ليس الإنسان في المطلق هو سبب النجاح، بل الشخص الصالح في المكان الذي يصلح له.
6. عدم الخوف من مواجهة الحقائق المرّة.
7. اكتشاف ما يسميه الكاتب «قنفاذ» الشركة والتركيز عليه وترك كل ما عداه مهما بدا مغرياً.
8. النظام: الأشخاص النظاميون، نظام الفكر ونظام النهج (حرفياً نقلاً عن الكاتب).
9. التكنولوجيا الملائمة، وهي أقل هذه العوامل تأثيراً.

يفضّل الكاتب مفهوم «القنفذ» بأنه نقطة تقاطع ثلاث دوائر، حيث يكتشف العاملون في الشركة:

1. الشيء الذي يستثير فيهم أكبر قدر من الحماس (إنتاج خدمة أو منتج وفق عقيدتهم).
2. الشيء الذي يمكنهم القيام به على أفضل شكل في العالم كله (منهجيتهم).
3. النموذج المالي الأكثر ملائمة لإنتاج هذا المنتج.

لم تكن قفزة هذه الشركات بنت ساعتها، بل كانت نتيجة مجهود جبار وفي اتجاه واحد على مدى سنوات بنّت فيها كل شركة، ببطء، قوة زخم متنامية تمكنت معها من الانطلاق في نجاح مستمر، نقلها من مصاف الشركات الجيدة إلى مصاف الشركات العظيمة. ويركز كولنز على أن عوامل النجاح هذه لا تقتصر على قطاع العمل والصناعة، بل تنطبق في جميع المجالات من سياسية، أو رياضية، أو خيرية. إنها مبادئ ثابتة للنجاح.

ما هي علاقة هذا الكلام بموضوع البحث؟

إن المتتبع لتاريخ الحزب سواء قبل استشهاد سعادته أم بعده، يرى أن عوامل النجاح التي يركز كولنز على ضرورة وجودها مجتمعة وبشكل دائم كانت غائبة كلياً أو جزئياً، دائماً أو بين وقت وآخر.

1. عقيدة الحزب: هي دائماً أولى ضحايا دعاة «التجديد، والتطوير، والتحديث، والتشوير».
2. نوعية القيادة: معظم الذين استلموا مقدرات الحزب بعد الزعيم وضعوا «عظمتهم» الشخصية أو مصالحهم الخاصة فوق مصلحة المؤسسة.
3. الأشخاص المناسبون: التطهير الذي أجراه سعادته يدل على أنه كان واعياً لأهمية هذه النقطة وعدم خوفه من طرد عدد من كبار مسؤولي الحزب. لم يتسن الوقت لسعادته لترسيخ هذه القاعدة، وعمل معظم الذين جاؤوا بعده عكسها فيما يتعلق بغاية الحزب.
4. مواجهة الحقائق: إصرار معظم القيادات الحزبية على إنكار الواقع ولسان حالهم: «الدنيا في خير».
5. غاية الحزب «القنفذ»: غائبة حتى قبل استشهاد سعادته، ما أدّى إلى التطهير الذي أجراه. بعد ذلك تراقص الحزب في شتى الاتجاهات ووراء عدد من المفاهيم: «الواقع

اللبناني»، يمين ويسار، اشتراكية قومية، عروبة، أمة تامة مقابل الأمة الأتم، منظمة التحرير هي «الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني»، اتفاق الطائف، النظام الأممي، وهلم جرى. كل هذه أمثلة حية عن التناقض الذي يمنع حتمًا تقدم الحزب نحو تحقيق غايته.

6. النظام: مع أن سعادته وضع قيمة النظام في المبدأ الذي وراءه والهدف الذي أمامه، فإن استخدام النظام في الحزب لم يخضع لهذه القاعدة؛ بل كثيرًا ما استخدم كأداة تأديب لمخالف الرأي.
7. التكنولوجيا: شبه معدومة في الحزب.

ختام

أعتقد أنه على السوريين القوميين الاجتماعيين مسؤولية النظر بإمعان إلى عاملي التغيير والنجاح، ومقوماتهما وشروطهما الضرورية، والنظر إلى ماضي الحزب ومستقبله من منظورهما. وفي الوقت نفسه اعتقد أن أعضاء المجلس القومي اليوم، فيما هم يستعدون للمؤتمر القومي العام ولانتخابات التي سوف تأتي بمجلس أعلى جديد سوف يكونون في مواجهة أسئلة مصيرية:

1. هل يحتمل الحزب أربع سنوات أخرى من الوضع القائم؟
 2. إذا كان الجواب لا، فما هو نوع القيادة التي يجب أن تأتي بها؟
 3. ما هي مواصفات المجلس الأعلى - مجتمعة كمجلس - وما هي مواصفات أعضائه؟ وأخطر ما يمكن أن يقع فيه الحزب والقوميون هو ألا يعطي أعضاء المجلس القومي الانتخابات القادمة الأهمية المطلوبة، وأن لا يتنكبوا للقيام بدورهم المطلوب. نستعير عبارة مجهولة المصدر: «إن حاولت، ربما تنجح. ولكن إن لم تحاول فإن الفشل هو مصيرك حتمًا.»
- من ناحية ثانية، إننا كأعضاء في المجلس القومي أمام مسؤولية كبيرة بأن لا نقترع بعقل سوانا، بل بعقلنا الفردي والجمعي. وأقصد بذلك أن يقرر كل عضو هو بنفسه، ونتيجة دراسته، ومشاوراته، وبحته الخاص لمن سيقترع. وفي المقابل، أن يضع المجلس القومي، من حيث هو جزء من عقلنا الجمعي - ونعني بهذا مجموع القوى العاقلة المنظمة التي تنتج فكرًا وخطًا، ومشاريع، وأنظمةً عملياتٍ موحدةً الاتجاه في سبيل تحقيق غايتنا - أن يضع مصلحة الحزب العليا ومصلحة البلاد العليا في كل خطوة من مسار الانتخابات الحزبية القادمة نصب عينيه.

على كل عضو في المجلس القومي أن يتوقع من كل مرشح برنامج عمل سواء ترشح منفردًا أم من ضمن لائحة، يُضمِّنها رؤيته لوضع الأمة، ومستقبلها ووضع الحزب ومستقبله. إذا تأمن هذا الشرط، يصبح من الممكن النظر في تاريخ المرشح الحزبي وصفاته القيادية. أما بدون الشرط الأول فلا جدوى من النظر في الشروط الأخرى.»

ربيع الأحزاب

مقابلة مع مجلة «تحولات»، شباط 2012

2016-4-27

قبل انتخابات الحزب السوري القومي الاجتماعي لسنة 2016، أعاد الكاتب نشر هذا الحديث الذي أجرته معه مجلة تحولات قبل الانتخابات الحزبية لسنة 2012. سوف يلاحظ القارئ أن معظم الأفكار الواردة ضمنها برنامج عمل «سورية مسؤوليتنا» (الملحق رقم واحد)، كذلك سوف يلاحظ تكرار هذه الأفكار بشكل أو بآخر في أكثر من مقال، لأنها أفكار أساسية يجب أن تكون في ذهن جميع المعنيين بالانتخابات.

مقدمة مجلة «تحولات»

«يقترّب الحزب السوري القومي الاجتماعي من انتخابات مفصلية في الربيع القادم، تختار فيها هيئته العامة - الأمناء والمجلس القومي - مجلسه الأعلى، والذي ينتخب بدوره رئيساً للحزب. والانتخابات في المؤسسات الراقية مُناسِبَةٌ ليس فقط لانتخاب قيادة جديدة أو التجديد لقيادة قائمة، بل هي مناسبة لعرض التحديات، والأفكار، والمواقف، والخطط، ومناقشتها تمهيداً لبلورة الفئات قبل الانتخاب. وفي رأينا أن هذه العملية، عملية النقاش، هي أساسية جداً ومهمة جداً، وربما تتعدى أهميتها نتائج الانتخابات نفسها لما يمكن لها أن تحدثه من تغيير في جسم المؤسسة كافة.

وإذا كانت الانتخابات مناسبة لعرض الأفكار والتحديات في الظروف العادية، فما بالك في ظروف استثنائية كهذه التي يمر بها الوطن السوري من المتوسط إلى العراق. كيف يفكر بها القوميون؟ كيف تفكر بها الهيئة الناجبة؟ كيف تبلورها في خطط عمل وفي فرق عمل

انتخابية، سواء أكانت متعاونة أم متنافسة. بل علام تكون المنافسة في الانتخابات القادمة؟ أعلى شخصيات أم على برامج عمل؟ أسئلة رأت «تحويلات» أنها جديرة بالبحث وها هي تفتح صفحاتها لهذا النقاش وتبدأ مع الرفيق أسامة عجاج المهتار، الذي انتخب مؤخراً إلى عضوية المجلس القومي في الحزب تاركة له الإجابة عن السؤال التالي:

سؤال: ما هي بعض التحديات والأفكار التي يجب أن تناقش بين القوميين قبل الانتخابات القادمة؟ وهل يمكن لها أن تؤثر في نتائج الانتخابات؟ وهل يمكن لهذه الانتخابات أن تؤثر في مستقبل الوطن؟

أشكر «تحويلات» التي فتحت باب الحوار هذا، وأمل أن نتمكن عبرها من طرح همومنا وأحلامنا. فيما يلي أهم المواضيع التي أرى أنها يجب أن تكون محور تفكيرنا.

التحديات الوجودية

أبدأ من التحديات الوجودية التي تكلمت عنها في أكثر من مناسبة، بما فيه مقابلة سابقة مع «تحويلات» ويمكن اختصارها «باختفاء الهلال الخصب هذا القرن»، (منشورة في الجزء الثاني من هذه المجموعة)، كما تُحذّر أكثر من جهة علمية. والاختفاء هنا يعني اختفاء الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة التصحر بسبب السدود العملاقة في كل من تركيا وإيران، والذي يتزامن مع انفجار سكاني في سورية الطبيعية والدول المجاورة لها. كل هذا وليس في بلادنا هيئة سياسية موحدة تتعامل مع هذا الملف الوجودي بمسؤولية وجدية. مع الأسف أنا لم أشعر أن هذا الموضوع قد وُفِّي حقه من البحث داخل صفوف الحزب وفي قيادته. وفي رأبي أنه يجب أن يعطى موضع الصدارة.

وأتمنى على القيادة الحزبية الآتية أن تضع هذا الموضوع في صلب أولوياتها، وتبني حوله خططها الاستراتيجية والعملية بما في ذلك خطة سياسية داخلية تقوم على دعوة دول الهلال الخصب لإنشاء إدارة موحدة لهذا الملف. وخطة دبلوماسية خارجية تتوجه إلى الدول العربية، والإقليمية المجاورة، والدول الكبرى، تظهر فيها خطر جفاف الهلال الخصب ليس على أهله فقط، بل على الدول المجاورة وعلى السلام والأمن العالميين.

يرافق هذا الخطر الوجودي خطران آخران يفاقمان من مخاطره، هما التدخلات الخارجية من عربية وأجنبية، ومحاولة تفتيت المجتمع السوري على خطوط إثنياته، وأديانه، ومذاهبه، مما يجعل ما يتبقى من بلادنا ومواردها عرضة للنهب من قبل الدول الأقوى.

وفي رأبي أن هذه التحديات الثلاثة يجب أن تكون هي الأساس لخطة إذاعية إعلامية للحزب

على مدى السنوات القادمة في الوطن والمغتربات. فوحدة الحياة القائمة على وحدة مصادر المياه هي المدخل إلى وحدتنا الاجتماعية والسياسية. هذه الحياة مهددة اليوم. إن التفسخ الذي نعاني منه في الوطن السوري يزيد في مغبة الأخطار الوجودية. وهذا في رأيي هو ما يجب أن تكون رسالة الحزب الاعلامية متمحورة عليه في المرحلة القادمة.

جاهزية الحزب

بالأرقام أولاً

إذا كانت التحديات الوجودية هي على هذا المستوى فما مدى جاهزية الحزب لمواجهةها ولكي يحقق غايته ويعمم نظرتة - مثاله الأعلى - في المجتمع والعالم.

نبدأ من الأرقام. حسب مصادر مطلعة في الحزب كانت الهيئة الناخبة للمجلس القومي في دورة خريف 2011، حوالي السبعة آلاف عضو عامل في شتى أنحاء العالم في حين أن عدد الهيئة الناخبة للدورة السابقة، أي سنة 2008، لم يتجاوز الأربعة آلاف عضو عامل!!!

هذه الأرقام يجب أن تستوقفنا لأكثر من سبب. أولاً، رب قائل: «إنها حالة جيدة إذ إن عدد الأعضاء العاملين تضاعف خلال أربع سنوات». ورب قائل آخر: «إنه عدد جيد بالمقايضة مع معظم الأحزاب العاملة في الوطن السوري والعالم العربي حيث قلة منها تملك هذا العدد من الأعضاء العاملين». ولكن في المقابل، فإن مجموع سكان الهلال الخصيب من السوريين هو حوالي السبعين مليون نسمة. وبالتالي فإن عدد القوميين العاملين يمثل 0,0001 من مجموع الشعب السوري في الوطن فقط دون احتساب السوريين المغتربين. ومتى وضعنا هذا الرقم في مواجهة عبارة سعادته أمام قاضي التحقيق الفرنسي سنة 1936: «إن غاية الحزب الأولية أن يكون حركة الشعب العامة»، بان لنا حجم الفجوة العددية وخطرها بين ما هو مطلوب منا كقوميين وأين نحن من ذلك المطلوب.

تستوقفنا هذه الأرقام لسبب آخر ألا وهو ما يبدو لنا وكأنه تبدد لهذا الحزب العريق. هل يعقل ألا يضم الحزب بعد تسع وسبعين سنة على تأسيسه وتاريخه الحافل بالنضال والتضحيات والشهداء، سوى سبعة آلاف عضو عامل؟ إنها لحقيقة مروعة يجب أن تستوقفنا جميعاً.

السؤال الأخطر هو التالي: هل هذا هو العدد الأقصى الذي وصل إليه عدد الأعضاء العاملين تاريخياً؟ من المؤكد أن الجواب هو بالنفي. ومع أن الإحصائيات الرسمية شبه غائبة، فإنه يمكننا استقراء نمو عدد أعضائه تاريخياً من خلال بعض المراجع ومقارنتها مع واقع اليوم.

تقول نشرة «كونسبيراسي واتش» Conspiracy Watch في عددها الصادر في 23 أيار، 2009، إن عدد أعضاء الحزب في الكيان الشامي هو حوالي التسعين ألف عضو، وإن هذا العدد هو ثلاثة أضعاف أعضاء الحزب في لبنان، وتشير أن للحزب أعضاء في كل من الأردن، والكويت، والعراق.⁽⁵⁾ مع أن النشرة لا تشير إلى المرحلة التاريخية التي تتكلم عنها، ومع أنها لا تدعم هذه الأرقام بمصادر رسمية، فإننا لا نستبعد أن يكون الحزب قد وصل في مرحلة ما من تاريخه إلى هذا العدد أو عدد قريب منه للأسباب التالية.

1. ما بين تأسيس الحزب سنة 1932 وانكشاف أمره سنة 1935، بلغ عدد أعضاء الحزب حوالي الألف والمئة عضو منتشرين من فلسطين إلى الشام، وقفز إلى عشرات الآلاف مع يوم صافيتا سنة 1936. (راجع مذكرات جبران جريج وخطاب الزعيم في صافيتا.)
2. سنة 1949 اعتقلت الدولة اللبنانية ألفي عضو من أعضاء الحزب في لبنان وحده.⁽⁶⁾
3. سنة 1955 اعتقل الآف القوميين في الشام إثر اغتيال المالكي، بعد أن كان الحزب قد تمكن من إيصال نائبين إلى مجلس الشعب، وانتمى إليه مئات الضباط وصفوف الضباط، وأسس العديد من المدارس. (راجع ابراهيم يموت «الحصاد المر» ص. 273.)
4. سنة 1961 اعتقلت الدولة اللبنانية ما لا يقل عن ستة آلاف عضو في الحزب في لبنان بعد الانقلاب الفاشل الذي قام به الحزب تلك السنة. (تتضارب الأرقام حول عدد المعتقلين آنذاك. الأمين الراحل ابراهيم يموت يقول في ص. 354 من كتابه «الحصاد المر» إن خمسين ألفاً من القوميين والمواطنين اعتقلوا. أما الدكتور عادل بشارة مؤلف «سياسة الإحباط، انقلاب سنة 1961 الفاشل» فيقول نقلاً عن مراجع السفارات الأجنبية العاملة في لبنان في تلك الفترة إن العدد كان في حدود الستة آلاف.)

في المحصلة النهائية، الحزب والقوميون أمام معضلة حقيقية نلخصها كما يلي: إذا كان الحزب لم ينجح في تاريخه المديد للوصول إلى أكثر من سبعة آلاف عضو عامل فهذه كارثة. وإذا كان الحزب قد وصل في مرحلة من مراحل تاريخه إلى أن يضم في صفوفه عشرات الآف الأعضاء بمن فيهم نواب وعسكريون، بل حتى رؤساء دولة (الشيشكلي في الشام) وكبار الصحافيين والأدباء والشعراء والموسيقيين، ليتقلص من ثم إلى سبعة آلاف عضو عامل سنة 2011 - وهذا هو الأقرب إلى الحقيقة - فهذه كارثة أكبر.

(5) http://www.conspiracywatch.info/Qui-est-vraiment-Issa-El-Ayoubi-le-vice-president-du-Reseau-Voltaire_a343.html

(6) <http://www.asharqalarabi.org.uk/center/dirasat-shaab.htm>

على القيادة الحزبية القادمة أن تضع في رأس اهتماماتها دراسة هذه المعضلة ووضع الحلول لها.

بالممارسة ثانيًا

رب قائل: «العدد ليس مهمًا. فالقوميون بممارستهم يخلقون الثقل النوعي المطلوب ويصبحون فعلاً حركة الشعب العامة.» ليت في هذا القول بعض حقيقة. إن ممارسات بعض القوميين من مسؤولين وأعضاء لا ترقى إلى المستوى المطلوب، بل لعل هذه الممارسات هي سبب تدد القوميين وابتعادهم عن حزبهم. نفصل:

1. نظرة الحزب وغايته: إنني على ثقة أن عددًا كبيرًا من أعضاء الحزب وقياداته يجهل أن الحزب تأسس بسبب نظرة إنسانية راقية إلى الحياة، لخصها سعادته في العبارة التالية: «طلب الحقيقة الأساسية الكبرى لحياة أجود في عالم أجمل وقيم أعلى»، وأن له غاية محدّدة يجب تحقيقها. وأن لكل رقيق أو رقيقة دورًا في هذه العملية ويجهل خطورة عدم معرفة هذه المسائل على مسار الحزب. إن عدم وعي أهمية هاتين الناحيتين - النظرة والغاية - يؤدي إلى تشتت الجهود، أو إلى حرقها عن مسارها الصحيح، وإلى تدد القوميين لأن الحزب لم يعد يعمل لمثلهم الأعلى.

2. الأخلاق: ركز سعادته كثيرًا على الأخلاق وعلى العقلية الأخلاقية. إن الممارسات اليومية من قبل عدد كبير من المسؤولين والأعضاء، طيلة عقود، تشير ليس فقط إلى فقدان العامل الأخلاقي في الحزب، بل إلى فقدان مبدأ العدالة أيضًا. في الحزب دستور وقوانين، كثيرٌ منها لا يطبق وكثيرٌ منها يطبق بمزاجية واستنسابية، والأمثلة كثيرة.

3. غياب الخطة الاستراتيجية: ليس هناك من خطة حزبية لتحقيق غاية الحزب يعرفها القوميون الاجتماعيون ويعرف كل رقيق مكانه فيها. فالمؤسسات العصرية تعمل وفق خطة استراتيجية تنطلق من نظرة المؤسسة إلى غايتها فأهدافها فخططها العملية لتحقيق هذه الأهداف وفق آلية واضحة ومؤشرات أداء محددة. هذا غائب عن فكر المؤسسة الحزبية ونهجها.

4. عمل المؤسسات: هل تقوم المؤسسات الحزبية لا سيما العليا منها بمسؤولياتها؟ لنأخذ بعض الأمثلة. لدينا مكتب سياسي في الحزب حسب تعريفه هو مكتب اختصاصي استشاري. ولكن هل يقوم هذا المكتب بهذه المهمة الاختصاصية ونتيجة دراسات اختصاصية واتصالات ميدانية؟ المجلس الأعلى، هل يراقب أداء السلطة التنفيذية؟ إذا

نعم، فلماذا ليس عندنا أكثر من سبعة آلاف عضو عامل؟ مجلس العمدة: هل يضع كل عميد سياسة عمدته كما ينص الدستور؟ بل هل ندرك معنى هذه العبارة «وضع سياسة العمدة» وانعكاساتها العملية؟ هل تَدْرَبُ العمدة على وضع السياسات وتنفيذها؟ الرقابة المالية: ما هي مصادر دخل الحزب وما هي أبواب مصاريفه وهل تخضع لتدقيق مالي تقوم به مؤسسات تدقيق لا تخضع لسلطة من جاءت لتدقق في أدائه؟ زيارات المناطق: كم زيارة قامت بها القيادات الحزبية العليا إلى منظمات الحزب في السنوات الأربع الماضية، بل في السنوات الثماني، بل حتى في العشرين سنة الماضية. لا تستطيع أن تدير حزبًا من وزن الحزب السوري القومي الاجتماعي من وراء مكتب. عليك أن تنزل إلى الميدان.

5. انتهاء التدريب المحترف للمسؤولين على شتى المستويات. ليس هناك من معيار علمي أو عملي لاختيار المسؤولين يتضمن مواصفات محددة قبل التعيين. إضافة إلى ذلك، فإن التدريب والتأهيل غائبان. لقد سررنا لتأسيس الكلية الحزبية، ولإنشاء عمدة متخصصة بالموارد البشرية، ولكن من متابعتنا لبعض الدروس والمحاضرات التي أعطيت، نرى انها كانت تتخط بين مواضيع شتى دون رابط محوري، ودون منهجية أكاديمية تقول إنه في نهاية هذه الدورات، يتمكن الطالب من القيام بما يلي... ويكون قد اكتسب المهارات أو المعارف التالية... وهذا أبسط قواعد العمل التدريبي.

6. التشتت في الاتجاه: تكلم سعادته كثيرًا عن وحدة الاتجاه، ولكننا نرى وبسبب إهمالنا لغاية الحزب - المثل الأعلى - أن هناك اتجاهات عديدة مرتبطة بنظرات خاصة وفردية انعكست صراعات وأجنحة في الحزب. الانقسام الحزبي التاريخي لا يزال قائمًا، والهوة بين الطرفين تتعمق، خاصة حول موضوع الشام، عوضًا عن أن يكون الوضع في الشام عامل جذب لوحدة الحزب. فأحدهما مغال في تأييده للنظام في الشام، والثاني معارض خجول.

7. المغتربات: لا تزال المغتربات تعمل من دون خطة حزبية تأخذ في نظر الاعتبار الإمكانيات الهائلة التي للحزب في الخارج، والأخطار التي تتهدد هذه الإمكانيات.

مستقبل الحزب

هل يمكن أن تؤثر الانتخابات القادمة في مستقبل الحزب والوطن؟ مع أن عددًا كبيرًا من القوميين يشك في إمكانية إحداث تغيير جذري في تركيبة القيادة القادمة، فإننا نأمل أن يسهم

هذه الحوار في تغيير العقلية إن لم يكن الأشخاص بحد ذاتهم. إننا نرى أن مستقبل سورية يتوقف على مستقبل الحزب وقراراته. ومستقبل الحزب يجب أن يقرره القوميون لا أن يقرره عنهم أحد سواهم. والقوميون اليوم انتخبوا مجالسهم الانتخابية المنوط بها الإتيان بقيادة جديدة للحزب. والدعوة اليوم هي لكل سوري قومي اجتماعي سواء أكان عضواً في المجلس القومي أو من الأمانة أن يفكر بنفسه وبعقله هو وليس بعقل سواه في مستقبل الحزب. وأن يعرف أن القومييين قد منحوه ثقتهم لا ليكون تابعاً، بل ليكون قائداً. وليضع مستقبل الحزب والوطن نصب عينيه وليس مستقبل أي شخص أو فئة.

علينا جميعاً - ولكن العبء الأكبر على القيادة القادمة - أن نعي أن بلادنا في خطر طالما أن الحزب لم يصبح حركة الشعب العامة. والحزب لن يصبح حركة الشعب العامة قبل أن يستعيد ثقة القومييين به ليعودوا إلى صفوفه. وهذا لن يحدث إن لم يضع الحزب تحقيق غايته نصب عينيه على جميع المستويات، ويضع الخطط لذلك. على الحزب أن يفكر فعلاً أنه هو البديل من جميع الحركات القائمة، عوضاً أن يكون تابعاً لهذه اليوم ولتلك غداً.

هل ستأتي الانتخابات بقيادة جديدة أم ستجدد لقيادة قديمة؟ من يدري. ولكن المهم في رأينا أن القيادة القادمة هي منذ اليوم في مواجهة تحديات مصيرية هائلة لا تستطيع أن تواجهها بالعقلية نفسها التي حكمت الأداء في السنوات العشرين السابقة، بل وأكثر. وقد حاولنا أن نضيئ على بعض من هذه التحديات.

إني أشكر مجلة «تحولات» لفتحها باب النقاش هذا وآمل أن يغني الحوار استعداداً للانتخابات القادمة.

القسم الثالث، أزمة 2016

يتناول هذا القسم من المقالات أزمة تعديل الدستور بعد الانتخابات الحزبية لسنة 2016، وما تلاها من فوضى عارمة ضربت الحزب بحيث تناوب على رئاسته أربعة رؤساء خلال ثلاث سنوات. تمتد مقالات هذا القسم إلى شهر أيار من سنة 2020 حين انفجرت الخلافات بين من «لا يعرفون العار»، ووصل الحزب إلى حضيض لم يعرفه من قبل.

حول التعديل الدستوري الأخير

2016-6-26

مع هذا المقال دخلت عملية تعديل الدستور لصالح فرد هو الرئيس المنتهية مدته أسعد حردان حيز التنفيذ. هذا المقال مقتطف بمعظمه من رسالة رسمية أرسلت إلى المجلس الأعلى في الحزب، في نفس التاريخ. الرسالة بقيت دون جواب. في مقالٍ لاحقٍ سوف نتكلم عمّن يقول لأعضاء الحزب، «اكتبوا، فنحن لا نقرأ.» أهمية هذا المقال هو في عرضه للمسارات الإلزامية التي يجب اتباعها عند أي تعديل دستوري.

تنص المادة 13 من دستور الحزب السوري القومي الاجتماعي، والمتعلقة بتعديل الدستور على ما يلي:

- «ينحصر حق تعديل الدستور والقوانين الأخرى كافة بالمجلس الأعلى وفقاً للآتي:
1. بناء على اقتراح مُعلّل من أحد أعضاء المجلس الأعلى أو بناء على اقتراح مُعلّل من السلطة التنفيذية.
 2. يُقدم اقتراح التعديل خطياً إلى مكتب المجلس الأعلى.
 3. يحيل مكتب المجلس الأعلى، بعد موافقة المجلس الأعلى بأكثرية أعضائه المطلقة الاقتراح إلى لجنة مختصة يشكلها من أعضائه. ولهذه اللجنة الاستعانة عند الاقتضاء، بمن تشاء من الاختصاصيين لأخذ آرائهم في التعديلات المقترحة.
 4. تضع اللجنة تقريرها حول اقتراح التعديل خلال مهلة أقصاها شهران من تاريخ تسلمها الإحالة من مكتب المجلس الأعلى.

5. يحال مشروع التعديل، كما ورد من اللجنة إلى السلطة التنفيذية لإبداء رأيها وملاحظاتها خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ الإحالة، ما لم يكن اقتراح التعديل واردًا منها، وفي حال عدم ورود رأي السلطة التنفيذية وملاحظاتها إلى مكتب المجلس الأعلى عند انقضاء هذه المهلة، يحق للمجلس الأعلى السير بإجراءات التعديل من دونه.
6. يباشر المجلس الأعلى دراسة تقرير اللجنة ومشروع التعديل في جلسة خاصة يعقدها لهذا الغرض خلال مهلة شهرين من تاريخ تسلمه تقرير اللجنة.
7. لا تُقر التعديلات المقترحة إلا بموافقة ثلثي أعضاء المجلس الأعلى.
8. إذا تناولت التعديلات صلاحيات رئيس الحزب والمجلس الأعلى والمجلس القومي؛ لا يقرها المجلس الأعلى إلا بعد عرضها على المجلس القومي وموافقته بأكثرية أعضائه المطلقة.»

هذه هي المادة عرضناها كما هي لأنها سوف تساعدنا في فهم أين نحن من مسار التعديل وما إذا ما كان قد تم حتى الآن يعتبر شرعيًا.

بالنسبة للمعلومات المتوفرة لدينا، تم انتخاب المجلس الأعلى الجديد في تاريخ 2-6-2016، وتمت الموافقة على تعديل دستوري يلغي الفقرة المتعلقة بتحديد عدد الدورات المتتالية التي يحق انتخاب نفس الرئيس فيها في تاريخ 23-6-2016.

هذا يعني أننا في المرحلة الأولى فقط من المسار، أي بين البندين رقم 3-4، إلا إذا كانت جميع الخطوات من 4 إلى 7 قد تمت، وهذا ما نشك فيه. ولكن، على افتراض أنها تمت، وأن موافقة المجلس الأعلى على التعديل هي تلك المنصوص عنها في البند 7 من المادة 13 فبودنا معرفة ما يلي:

1. من هم أعضاء اللجنة المختصة المنبثقة عن المجلس الأعلى وفق المادة رقم 3؟
2. من هو مقررها وناموسها؟
3. متى كانت الدعوة لاجتماعها الأول، وهل هناك من محضر للاجتماع؟
4. هل قررت اللجنة الاستعانة بخبراء من خارجها؟ إذا كان الجواب بالنفي لماذا؟ خاصة وأن هذا التعديل كان قد واجه معارضة كبيرة له قبيل الانتخابات ومن قبل المجلس الأعلى السابق. فهو موضوع خلافي في الحزب.
5. في أي تاريخ أحالت اللجنة تقريرها إلى مكتب المجلس الأعلى؟

6. ومتى أحال مكتب المجلس الأعلى تقرير اللجنة إلى السلطة التنفيذية؟
7. هل أخذت اللجنة في نظر الاعتبار أن السلطة التنفيذية هي سلطة تصريف أعمال فقط، ولا يجوز لها النظر في موضوع خطير كهذا، خاصة وأنه يمهد لإعادة نفس رئيس السلطة التنفيذية، وهذا ما يشكل تداخلاً في المصالح. وهذا ما يعيدنا إلى ضرورة طلب اللجنة الاختصاصية آراء من خارجها تفيد نفسها بها.
8. في أي تاريخ رفعت السلطة التنفيذية رأيها إلى مكتب المجلس الأعلى؟
9. متى دعا المجلس الأعلى إلى جلسة خاصة لدراسة تقرير اللجنة وتقرير السلطة التنفيذية؟

نضع كل هذه المعطيات خاصة بالنظر إلى المهل الطويلة التي وضعها الشارع، خمسة أشهر لدراسة موضوع التعديل كمهلة قصوى، أي أن الشارع لم يرغب في التسرع في الموضوع الدستوري، لنقول للمجلس الأعلى «تروؤ». والشيء نفسه نقوله لحضرة الرئيس المنتهية مدته. لا تدخلوا الحزب في هذه التجربة. إن التجديد للرئيس المنتهية مدته، خاصة إذا لم تأخذ النقاط الواردة أعلاه بنظر الاعتبار سوف يدخل الحزب في نفق مظلم نحن في غنى عنه.

تشريع لا بلطجة

2016-6-27

الدستور هو الناظم القانوني لحياة الناس. إنه وثيقة حيّة تتغيّر وتتكيف مع تغيّر الحياة وتطورها. ولأنه كذلك، استنبط البشر الضوابط والموازن في أحكامه فلا يصبح ألعوبة في أيدي الحاكم يتصرف بها على هواه. وبسبب أهميته، أناط الناس مسؤولية صيانتها وتشريع القوانين وفق أحكامه بمن يمكن اعتبارهم زبدة المجتمع من مثقفين وقانونيين ميزتهم الصدق والمناقب والوجدان القومي. وبسبب تأثيره في حياة الناس، قام المشرّعون بوضع آليات تحكم تعديلاته فلا تخضع للاستنساخ أو التسرع.

هذه المقدمة ضرورية بسبب ما أشرنا إليه في مقال سابق بتاريخ 2016/6/26 عن تعديل دستور الحزب السوري القومي الاجتماعي. ونضيف أننا لا نرى ضيراً في تعديل الدستور شرط القيام به وفق الآليات الدستورية سارية المفعول. إن هذه الآليات مهمة وهي جزء أساس من الضوابط والموازن، فلا تخضع لمزاجية المشرّع ولا هو قادر على تعطيلها عبر عملية تصويت بسيطة. الطريقة الوحيدة لتغيير آليات تعديل الدستور هي في عملية تعديل دستورية تتم وفق الآلية المعمول بها إلى أن تتغير.

إنّ ما سمعناه مؤخراً عما دار ويدور حول عملية التعديل يجعلنا نخشى أن يكون للاستنساخية والتسرّع حصة الأسد فيما يجري، وهذا ما سوف يجر أضراراً وبيلة على الحزب في تقديرنا. فقد أصبح واضحاً أن الأكثرية في المجلس الأعلى الجديد والتي صوتت إيجاباً لتعديل الدستور تعتبر أن هذا التصويت كافٍ لكي يصبح التعديل نافذاً فوراً، فتلغى المادة التي تحدد مدة خدمة الرئيس بدورتين متتاليتين.

وحجة هؤلاء متعددة الرؤوس. فعدا عمّا يروونه أسباباً موجبة لإعادة انتخاب الرئيس المنتهية

مدته، والتي لن نناقشها لأن في مجرد مناقشتها اعترافاً منا أن النهضة عاقر، فإنهم يعتبرون تصرفهم دستورياً بحجة:

1. إن الآلية المنصوص عنها في البنود 3-7 من المادة 13 قد استوفيت أثناء ولاية المجلس الأعلى السابق!

إن هذه الحجة ساقطة لسببين: أولاً، إن النقاش الذي تم في المجلس الأعلى السابق وفق أية آلية اتبعت، يموت مع المجلس الأعلى السابق. ولكن، حتى إذا قبلنا جدلاً أنه لا يموت، بل ينتقل إلى المجلس الحالي، فإن نهاية ذلك المسار، مع المجلس الأعلى السابق، انتهت برفض التعديل الدستوري. هذه الحجة ساقطة إذن سواء قبلنا باستمرارية الآلية أم بعدمها.

2. لا حاجة للآلية لأن المجلس الأعلى قد وافق على التعديل بأكثرية الثلثين.

وهذه الحجة ساقطة هي أيضاً. فلا نص دستوري صريح يقول بهذا الأمر، بل العكس. إن المواد من 3-7 واضحة وأهميتها أنها تفسح المجال، بعد دراسة في اللجنة الاختصاصية، وبعد الاستماع إلى اختصاصيين من خارجها، وبعد مطالعة السلطة التنفيذية، وبعد مناقشة نهائية في المجلس الأعلى، تفسح المجال للمجلس الأعلى أن يغير رأيه ويرفض التعديل، أو يعدل في المشروع المقترح استناداً إلى ما قد يكون ورده من مقترحات. هذا هو المسار السليم للتعديل الدستوري، وقد وضع الشارع مهلة خمسة أشهر كحد أقصى لهذا المسار. وأية محاولة للقفز فوقه، تعتبر لا قانونية ولا دستورية ويمكن أن تؤدي إلى عواقب كبيرة.

إلى أين من هنا؟ بعد أيام - والأرجح يومين - يجتمع المجلس الأعلى، ولا شك عندنا في أن المستعجلين سوف يطرحون ترشيح الرئيس المنتهية مدته إلى دورة جديدة، ما لم يقرر هذا الرئيس قطعاً عدم رغبته في ذلك كما كان قد أكد أمام عدد كبير من مسؤولي الحزب قبل أسابيع. في حال تم هذا الترشيح، على حضرة رئيس المجلس الأعلى رفضه كونه ترشيحاً غير دستوري على أساس أن التعديل المقترح لم يسر في مساره الطبيعي حتى الختام. فإذا أصرت الأكثرية المستعجلة، ليس على حضرة رئيس المجلس الأعلى سوى الإصرار على المضي في آلية التعديل ورفع الجلسة دون انتخاب.

سوف يكون عندها أمام المجلس الأعلى فرصة أسبوع للتفكير والعمل على تفكيك لغم زرعه هذا المجلس في قلب الحزب اليوم. وعلى هذا المجلس القبول جدياً، أنه لا مجال وفق

الآلية الدستورية، لتعديل الدستور والإتيان بالرئيس المنتهية مدته لدورة جديدة اللهم إلا إذا شاءت هذه الأثرية المستعجلة أن تمارس البلطجة عوضاً من التشريع، عندها يكون لكل حادث حديث.

لا شك في أن حضرة رئيس المجلس الأعلى أمام موقف تاريخي وعليه أن يثبت في موقفه الدستوري السليم. أما حضرة الرئيس المنتهية مدته فإنه يواجه خطر أن يصبح التمديد له أهم من مركز الرئاسة، وأن يصبح هو قضية القوميين عوضاً من القضية القومية.

السرطان

2016-6-29

مَتَّئْنَا اليوم، في الحزب السوري القومي الاجتماعي، مَثَلُ مصابِ بسرطان مزمن. والسرطانُ مرضٌ يستخدم حيوية الجسم ضده. فكلما تمكَّن من خلية قوية وحيوية كلما ازداد قوةً وورَمًا، إلى أن يأتي على كل ما في الجسم من حياة. ظهرت أعراضُ هذا المرض أثناء غياب سعادته، فعالجه حين عودته سنة 1947، ولكن الجسم الحزبي لم ينظف منه تمامًا. فعاد بسرعة بعد استشهاد الزعيم، وها نحن نشهد انتشاره الواسع في جسم الحزب الذي أصبح على وشك الموت بعد أن دخل في حالة نوم سريري فيما يخص تحقيق غايته وإحقاق نظرتَه إلى الحياة.

هذا السرطان اسمه «النزعة الفردية»، مظهره الفساد، وغايته السلطة التي تؤمِّن المال للقابضين عليه، وللأزلام والمحاسيب. لم يبدأ هذا السرطان مع القيادة الحالية، ولكننا نعتقد أن نهاية الجسم الحزبي سوف تكون على يدها. ولا يقتصر اسم هذا السرطان باسم قائد واحد، بل بأسماء عدة. فظهر في أشكال مختلفة، وأخذ الجسم مرة يمينًا ومرة يسارًا؛ مرة انفلاشًا عروبياً، ومرات كيانية لبنانية وفلسطينية، والآن «سورية عربية». تململ الجسم الحزبي كثيرًا، وانتفض مرات في تاريخه الطويل محاولًا الخلاص من هذا السرطان. ودفع القوميون دماءً غالية في معارك عقائدية وأخلاقية ودستورية ونظامية، فقتل من قُتل، وطُرد من طُرد، وأُهمل من أُهمل. ومن لم يُقتل بالرصاص لاحقته الشائعات. هذه وقائع وحقائق.

آخر محاولة لإنقاذ الجسم الحزبي من تغلغل المرض كانت في انتخابات 2012. يومها اقترب ما بقي من جسم حزبي سليم أكثر ما اقترب للقضاء عليه، فخاض معركة تحت عنوان «سورية مسؤوليتنا» ووضع برنامج عمل تشريعي لإجراء تغيير جذري في الحزب، ففشل بالرغم من وقوف أربعين بالمائة من المجلس القومي مع التغيير. أسباب الفشل جديرة بالدراسة والتوثيق، وكذلك ما حصل لتلك المعارضة بين انتخابين. ولكن ذلك عمل آخر ليوم آخر.

الحزب اليوم منقسم دونما إعلان عن انقسام جديد. فمن جهة هناك كتلة فساد متراسة تضرب بسيف السلطان حاكم الحزب الأوحد لأن لا معجن لها تأكل منه سوى معجنه. هذا السلطان يحكم الحزب لسنوات طوال، كان في بعض مراحلها رئيسَ ظلٍ يحكم ولا يُحاسب وراء رئيسٍ واجهته يُحاسب ولا يحكم. ثم أصبح رئيسًا يحكم، ولكنه يومًا لم يُحاسب. فالمجالس الرقابية والقانونية معطلة باسم المال والمعاش، والقمع والضرب، والكذب والفساد. كتلة الفساد المتراس هذه اخترقت آخر معاقل الأمل بإصلاح من داخل الحزب حين غيرت الدستور لصالح «ديكتاتورية شرعية» طالما الديكتاتور حيًّا. أما لسان حالها فهو «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، ما ينفي أية علاقة لها بصوت العقل، والدستور، والقانون، والأخلاق.

في مقابل هذه الكتلة هناك تكتلات وأفراد لكل منها رأيها ورؤاها، فيلتقي بعضها في مكان ويفترق في أمكنة. ولكنها، في معظمها، صادقة في توجهها، نظيفة في عملها، وإن كانت تفتقر إلى الرؤية الوحيدة الجامعة وهي نظرة سعادته إلى الحياة والتي بسببها أسس حزبه، وفي تنكُّب غاية الحزب كمشروع للتحقيق، ومسؤولية شخصية وجمعية.

هذا هو واقع الحزب اليوم وعلينا الاعتراف به.

ما العمل؟ يسأل سائل. نجيب بمثل آخر طالما أننا نتكلم بالأمثال اليوم. مثلاً الثاني هو مثل سيارةٍ دواليبها مثقوبة، وهيكلها نخره الصدأ، ومقودها مكسور، وزجاجها محطم، ومُبدلَّ السرعات فيها قد روكب. الشيء الوحيد الذي يعمل فيها هو المحرك. إنه محرك ممتاز لا يحتاج سوى جسم سليم يحتضنه، وقائد ماهر يقوده. ولكنه في وضع السيارة الحالي، لا نفع له، فهذه السيارة لن تغادر أرضها.

يحاول بعض المخلصين والذين يودون فعلاً السفر في هذه السيارة إصلاحها. ولكن «كتلة الفساد المتراسة» تعتدي على من يحاول الإصلاح لأنها تريد «الركوب». فتترعب في صدر السيارة المخلّعة ويقوم السلطان بتشغيل المحرك، فيطرب الناس لصوته القوي، ويتغنون بحكمة القيدوم الذي يعرف كيف يشغل المحرك. والقيدوم «حربوق» يعرف من أين تؤكل الكتف. إنه يضرب هذا بذاك، يرمي زيدياً خارجاً ليأتي بعبيد مكانه. يعدُّ هنا، ويكذب هناك. المهم أن يبقى سلطاناً حاكماً بأمره لا يُلوى له ذراع.

أما المصلحون فيقضون وقتهم في تقطيب جراهم ولملمة بقاياهم ليعودوا إلى محاولة الإصلاح!

أي من المثليين هو الأقرب للواقع؟ كلُّ يُنظر إليه من زاوية مختلفة. في المثل الأول، النتيجة

حتمية. سوف يزداد الورم إلى أن يفنى الجسم. الأمل الوحيد للخلايا التي لم يضربها السرطان بعد هي في الابتعاد عن هذا الجسم المعتل ومنعه من استقطاب خلايا جديدة يتغذى بها. فإحدى وسائل محاربة الفساد هي في تجويعه وقطع الغذاء عنه، فيأكل بعضه بعضاً. في المثل الثاني، المطلوب، عوضاً عن محاولة إصلاح السيارة المخلعة هو سحب المحرك منها ووضعه في جسم سليم.

تجويع سرطان الفساد والقضاء عليه مهم، ويعطي عبرة لمن يعتبر. وضع المحرك في جسم سليم هو الأهم.

حزب بلا قيادة

2016-7-14

يشكل هذا المقال نقطة بداية لمسارٍ عمَلنا جاهدين عليه، أي الوصول إلى قيادة جديدة انتقالية مباشرة من القاعدة الحزبية. مع الأسف، وبالرغم من الجهد الذي بذله عدد كبير من الرفقاء، فإن هذا المسار لم ينجح، ونحن نعاني تبعات عدم النجاح هذا. مع الأسف أيضًا، فإن القوميين قبلوا ما لم نكن نعلم أن يقبلوا به، وكذلك حصل ما توقعناه لناحية الانتقام من قضاة المحكمة الحزبية.

ماذا يفعل السوريون القوميون الاجتماعيون إذا استفاقوا يومًا ووجدوا حزبهم بدون قيادة؟ كيف يأتون بقيادة جديدة؟ قبل أن نجيب عن السؤال نمهد بما يلي:

أثبتت الأزمة الخطيرة التي يمر بها الحزب بسبب التعديل الدستوري الأخير، عن مدى تعلق القوميين بحزبهم، وانحيازهم لدستورهم، أحد مصادر كرامتهم بعد نظرة الحزب إلى الحياة، وغايته، وعقيدته، وقيمه. إن المجلس الأعلى الذي قام بهذا التعديل أظهر جهلاً فاضحاً في نفسية القوميين ووعيهم لخطورة ما جرى وانعكاسه على عمل الحزب ومستقبله.

ولعل القوميين في عدم مساءلتهم عن الشواذ في السابق، مسؤولون إلى حدٍّ ما عن سوء التقدير الذي وقع فيه الرئيس المُمَدَّد له، والمجلس الأعلى الذي أقدم على هذا التمديد. من الشواذ مثلاً، تعطيل المؤسسات الرقابية، والفساد والركود في عمل المجلس الأعلى، وعدم الإنتاجية في السلطة التنفيذية، والعنف الداخلي الذي دمغ أداء هذه الإدارة الحزبية منذ سنوات بعيدة.

لقد ظن المجلس الأعلى والرئيس الممدد له أن سكوت القوميين عن بعض المسائل بعض الوقت هو سكوت عن جميع المسائل وفي كل وقت، فأخطأوا التقدير.

أكثر ما استثار حمية القوميين، حتى أولئك الذين يقدرّون بعضاً من تاريخ هذا الرئيس، ونحن منهم، أن التعديل الدستوري قد أدخل في المادة المعدلة اسم شخص بحد ذاته. لقد شعروا بالإهانة لأن المجلس الأعلى جعل من دستورهم أضحوكة. فنحن لا نعرف أن هناك دستوراً في دولة تحترم نفسها يُفصل على قياس شخص واحد وبالاسم.

أما قيام قلة من القوميين بمحاولة يائسة للدفاع عن التعديل وعن الشخص بالرغم من العورات، فهذا من طبيعة الناس ومن طبيعة من يحاول «تغطية السماوات بالقبّوات» كما يقول المأثور الشعبي.

نعود الآن إلى السؤال الأساس: ماذا يفعل القوميون إذا استفاقوا يوماً ووجدوا حزبهم بدون قيادة؟

هذا السؤال شغل تفكير الزعيم بعد اعتقال الفرنسيين لقيادة الحزب عند انكشاف أمره، فأصدر قانون الطوارئ في تاريخ 30 تموز، 1936. (الجزء الثاني من الآثار الكاملة ص. 224) يتألف هذا القانون من تسع مواد تتعلق الأولى و- الرابعة حتى الثامنة - بالخطوات التي على القوميين اتخاذها لضمان إطلاق سراح المعتقلين. أما المواد الثانية، والثالثة، والتاسعة فتتعلق باختيار قيادة جديدة. سوف نركز هنا على هذه المواد الثلاث تحديداً والتي تنص على ما يلي:

مادة ثانية: يعقد مجلس المندوبين عن جميع مناطق الحزب (عن المنفذيات والمديريات المستقلة) لبحث التدابير والإجراءات الضرورية بصورة إيجابية فقط، وانتخاب هيئة إدارية جديدة وتعيين لجان لدرس الوسائل اللازمة من مالية وغيرها.

مادة ثالثة: كلما اعتقلت هيئة إدارية يعقد مجلس المندوبين لاختيار هيئة إدارية تحل محلها.

مادة تاسعة: يعين المجلس لجاناً احتياطية إذا رأى وجوده مهدداً بخطر الاعتقال أو غيره. أهمية هذا القانون انه «آلي الإطلاق» يعتمد على الحدث فالفعل. يحدث هذا - يفعل القوميون ذاك.

ما سبب طرحنا هذا القانون اليوم؟ السبب واضح. نحن نرى أننا في حالة فراغ دستوري، والحزب اليوم - عملياً - هو حزبٌ بدون قيادة، وبدون مؤسساتٍ عليا بغض النظر عن القرار المنتظر من المحكمة الحزبية في شرعية التعديل الدستوري الأخير. كيف ولماذا؟

أمام المحكمة خياران لا ثالث لهما، إما أن ترفض التعديل الدستوري أو تقبل به. فإن قبلت به تكون كمن يرمي نفضاً سريع الالتهاب على نار مشتعلة، فيدخل عندها الحزب في أتونٍ حارق. أما إذا رفضت المحكمة التعديل كما هو مؤمل، فليس أمام المجلس الأعلى سوف الاستقالة. لقد راهن على تمرير تعديله الباطل وفشل فلا بد من استقالته. فالقوميون لا يمكن لهم أن يقبلوا أن يمارس هذا المجلس عمله وكأن شيئاً لم يكن! هل يُعطى هؤلاء الاثنا عشر فرصة الإتيان برئيسٍ ظلٍ واجهتهً لرئيسٍ فعلي من الباطن؟ لا. لا مجال أمام هذا المجلس سوى الاستقالة. أي شيء دون هذا مرفوض.

نعم، يمكن للمحكمة أن تماطل إذا شعرت حرجاً، ويمكن للرئيس الممدد له، بالتعاون مع المجلس الأعلى، أن يغيراً في هيئة المحكمة إذا شعرا أنها ربما لن تحكم في صالحهما. ولكن أيّاً من هذين الاحتمالين لن يغير في النتيجة النهائية. إما استقالة المجلس الأعلى أو اشتعال الحزب.

في حال الاستقالة، يقول قائل، لا بد للمجلس القومي من إعادة انتخاب مجلس أعلى جديد، أليس كذلك؟ الجواب، بالنسبة لنا هو أيضاً «لا» للأسباب التالية.

1. إن هذا التعديل يمثل حالة انقلاب ديكتاتورية من داخل الحزب ويجب وقف الآلية التي مهّدت للانقلاب.

2. إن هذا الانقلاب في رأينا قد حكم على المجلس الأعلى بالاستقالة لأنه أقدم على جريمة تسخير دستور الحزب لمصلحة شخص واحد، ولأنه جعل من الدستور أضحوكةً في ادخال اسم هذا الشخص في مادة دستورية.

3. إن هذا الانقلاب قد حكم على المجلس القومي بحل نفسه. فهو الذي أتى - عن سابق معرفة وتصميم - بهذا المجلس الأعلى الذي ارتكب هذه الجريمة. لقد كانت نية اللائحة التي ترأسها الشخص الممدد له واضحة في أنها سوف تقوم بتعديل الدستور. وكان على المجلس القومي أن يمنع هذا الشيء بأي ثمن. لقد أثبت هذا المجلس عن عدم أهلية في النظر في مصلحة الحزب العليا وارتثانه لشخص واحد، ويجب أن يعتبر مجلساً محلولاً.

علينا أن نعترف أن الحزب السوري القومي الاجتماعي اليوم هو حزب يعيش حالة فراغ في مؤسساته العليا، وأن القيادة الحالية لا يمكن لها أن تستمر سواء أحكمت المحكمة ببطان التعديل أم قبلت به. إنها قيادة مفلسة. إن المواد الثلاث من قانون 1936 تحمل في طياتها

منهجية تنقذ الحزب وتمهد لسد الفراغ الحاصل. ونحن إذ نلفت نظر الرفقاء إليها نفعل ذلك كـمخرجٍ للبحث من ضمن أفكارٍ عديدةٍ تطرح اليوم، بحيث لا تُفاجأ فور صدور قرار المحكمة الحزبية بما يجب علينا القيام به. إننا ندعو القوميين للتفكير بالخطوات التالية ومن ثم وضعها موضع التنفيذ:

1. أن يلتحقوا بمديرياتهم أو يعيدوا إحياء المديريات المتوقفة عن العمل وينتظموا فيها.
2. أن يتنادوا لدراسة المرسوم عدد 4 من دستور سعاد، ومن ثم ينتخبون لجان مديريات ومجالس تنفيذيات وفق مقتضياته تمهيداً لتشكيل مجلس مندوبين جديد.
3. يقوم مجلس المندوبين بانتخاب قيادة جديدة مؤقتة.
4. تكون مهمة القيادة المؤقتة ضبط الوضع الحزبي وتصريف الأعمال.
5. يقوم مجلس المندوبين بتعليق العمل بالدستور الحالي، وإحالته للجنة اختصاصية تقوم بدراسته واقتراح تعديلات دستورية يرفعها القوميون أنفسهم إلى اللجنة وذلك خلال ستة أشهر.
6. تعرض التعديلات الدستورية على القيادة الجديدة لتبدي رأيها وتعيدها إلى اللجنة الاختصاصية التي تضع ملاحظاتها وترفعها إلى مجلس المندوبين.
7. يدرس مجلس المندوبين التعديلات ويقرها كما هي، أو مع اية تعديلات جديدة - له أن يضعها - بعد التشاور مع اللجنة الاختصاصية والقيادة الحزبية.
8. فور إقرار التعديلات الدستورية يحل مجلس المندوبين نفسه ويدعو إلى انتخابات جديدة وفق الدستور الجديد، وعن هذه الانتخابات ينبثق مجلس أعلى جديد وسلطة تنفيذية جديدة.
9. لا يجوز أن تستغرق هذه المرحلة الانتقالية أكثر من سنة واحدة.

سؤالان يفرضان نفسيهما على البحث، الأول: لقد كان قانون 1936 قانوناً ظرفياً، فهل يجوز أن يعوّل عليه دستورياً؟ جوابنا أن هذا القانون وُضع لحالة استثنائية هي فراغ القيادة بسبب الاعتقال، ونحن اليوم نعاني من حالة استثنائية هي فراغ القيادة بسبب الانقلاب الناتج عن الفساد والنزعة الفردية الطاغية التي ضربت المؤسسات العليا كلها. إن قانون الزعيم هذا يقدم لنا منهجية منطقية سليمة للخروج من الأزمة خاصة وأن القوميين يبحثون عن شكل دستوري وعملي للانتقال إلى حالة سليمة.

السؤال الثاني، ماذا عن مجلس الأمناء، أليس لديه دور في عملية انتقال السلطة؟ مع الأسف، علينا الإجابة بـ «كلا» كبيرة في هذا الطرف. إن جسم الأمناء قد ضُرب في العقود الثلاثة الماضية بحيث طغى الطالح على الصالح. بالتالي، فإن مشاركة الأمين في الانتخاب تكون مشروطة بانتخابه كمندوب عن مديريته أو منفذيته.

أما بعد،

إننا نراقب بقلق شديد الحوارات الحادة والتهجمات وحالات التخوين - من وإلى - داخل حركة القوميين المعارضين لقرار التعديل من جهة، وبينهم وبين المدافعين عن هذا القرار من جهة ثانية. هذا الأمر يجب أن يتوقف فوراً. إننا إذ نُحْمَلُ المجلس الأعلى والرئيس الممدد له مسؤولية مآلنا اليوم، لا يمكننا أن نتغاضى عن حالة الانفلات التي يمارسها بعض القوميين.

إن القوميين مدعوون للتعاقد فيما بينهم، وللالتفاف في وحدتهم على أسس حزبنا العظيم من نظرية، وغاية، وعقيدة، وقيم، ودستور وأخلاق، ومدعوون لممارسة مسؤوليتهم في إنهاء هذا الوضع الشاذ.

ولتحي سورية وليحي سعادته.

الأهداف واستراتيجيات الخروج

2016-7-22

من الضروري تحديد استراتيجيات الخروج من أي مشروع، أو معركة، أو عملية تجارية قبل البدء بها. وتُعرَّف استراتيجيات الخروج بشكل عام بأنها الخروج من وضع قائم إما بعد تحقيق أهداف معينة، أو كاستراتيجية لتقليل حجم الخسائر. والأشخاص أو المؤسسات التي لا تضع استراتيجيات للخروج تتعرض للتخبط في مستنقع موحل يشل حركتها ويعرضها لخسائر متزايدة. يبدو لنا أن الذين خططوا للانقلاب على الدستور في الحزب السوري القومي الاجتماعي كانوا في عجلة من أمرهم فأخطأوا أولاً، ولم يضعوا استراتيجيات للخروج ثانياً، ما يضعهم ويضع الحزب كله في خطر معركة داخلية مفتوحة.

الخطأ الكبير - والذي أشار إليه أحد أكبر فروع القوميين في عالم الاغتراب في رسالة له إلى السلطات العليا في الحزب - هو كون الرئيس الممدد له قد سُمِّي بالاسم في مادة تعديل الدستور ما يجعله «ناخباً منتفعاً» ويضعه في موقع تضارب المصلحة العامة مع المصلحة الفردية. هذا ما يسقط صوت الرئيس الممدد له في انتخابات المجلس الأعلى، ويجعل بالتالي الأكثرية التي صوتت للتمديد أحد عشر صوتاً وليس اثني عشر المطلوبين لأكثرية الثلثين الإلزامية لمرور التعديل.

استراتيجية فريق التمديد لهذا الحين هي اللامبالاة. طبعاً هذه ليست استراتيجية ولا يمكن لـ اللامبالاة أن تستمر، إذ انها تستفز أعداداً متزايدة من القوميين. في نهاية المطاف، سوف تصدر المحكمة حكمها، وكما قلنا سابقاً سوف يكون إما نعم للتمديد أو رفضاً له. فما هي احتمالات فريق التمديد للخروج من هذه الأزمة حيال أي من الخيارين.

في حال وافقت المحكمة مع فريق التمديد، سوف يعتبر هذا الفريق نفسه منتصرًا، فيعمل

على استمالة من يستطيع من المعارضين تحت سقف «الانصياع لحكم المحكمة الذي لا يرد»، وعلى الانتقام من قادة معارضة التمديد. طبعًا، هذا لن ينهي الأزمة كما سنرى لاحقًا.

في حال رفضت المحكمة التمديد، أمام فريق التمديد إما الانصياع والطلب من المجلس الأعلى انتخاب رئيس آخر، ومن ثم العودة لمحاولة التعديل في وقت لاحق، وهذه تكون استراتيجية خروج موفقة لهذا الفريق. أما الخيار الثاني، فهو رفض الرفض والمترسة في مستنقع العناد.

إن أيا من الخيارين يتوقف على الهدف النهائي للرئيس الممدد له من التعديل والتمديد. وهذا سؤال لم يطرح بعد. لماذا أدخل الرئيس الممدد له الحزب في هذا المأزق؟ ألم يكن باستطاعته الإتيان برئيس واجهة يختبئ خلفه كما فعل سابقًا؟ لن ندخل في أهداف الرئيس الحقيقية وإن كنا غير مقتنعين بأسبابه المعلنة.

ما هي استراتيجيات الخروج التي يجب أن يفكر بها المعارضون للتمديد؟ سوف نستعرض الوضع انطلاقًا من احتمالات حكم المحكمة كما فعلنا أعلاه مع فريق التعديل. في حال وافقت المحكمة على التعديل، يمكن للفريق المعارض أن يستخدم الحكم كباب للخروج قائلاً: «نحن نرفض هذا التعديل، ولكننا نصاع لحكم المحكمة ونعمل لتغيير التعديل لاحقًا.» هنا ينتهي النزاع بانتصار فريق التمديد وانصياع المعارضة.

الاحتمال الثاني طبعًا، هو أن ترفض المعارضة هذا المخرج لأن الرئيس الممدد له سيصبح الرئيس المنتصر بالضربة القاضية ولن يكون هناك ما يمنع المجلس الأعلى من تطويبه رئيسًا مدى الحياة إذا شاء.

إذا حكمت المحكمة برفض التمديد، ووافق فريق التمديد على ذلك وطلب انتخاب رئيس جديد، يمكن للمعارضة أيضًا استخدام الحكم كمخرج فتقول، «لقد كان الهدف منع التمديد، وقد منع ونحن الآن نتوقع من المجلس الأعلى انتخاب رئيس جديد.» فينتهي الموضوع وقتيًّا. بالطبع، فإن هذا يحل مشكلة التمديد القانونية، ولكنه لا يحل المشكلة الأخلاقية التي أدت إلى هذه المشكلة. وبينما يمكن أن يرى المحيطون بالرئيس الممدد له أن انتخاب رئيس غيره يحل المشكلة ويمنع التصعيد، فإنه سيكون من الصعب عليه جدًّا الاعتراف بأن ذراعه قد لويت.

الخيار الثاني أمام المعارضة هو القول، كما سبق لنا في مقال آخر، إن هذا المجلس الأعلى قد فقد شرعيته ويجب الإتيان بمجلس أعلى جديد، أو يصعد أكثر، فيرفض حتى المجلس القومي، ويطلب الإتيان بمجلس جديد للمندوبين ويستثنى الأمناء على اعتبار أن المجلس القومي هو

أيضاً فاقد للشرعية وأنا أمام فراغ دستوري كبير. وهذا أيضاً يتوقف على رؤية المعارضة للأزمة الحالية، وعلى مدى قدراتها. هل ترى أن هذه الأزمة هي ابنة ساعتها، أزمة عَرَضِيَّة بدأت بخطأ غير مقصود من المجلس الأعلى وتنتهي بتراجعه؟ أم أنها أزمة قديمة متفشية وتزداد عمقاً، ولا بد من معالجتها من الجذور، وهل لديها الإمكانيات لخوض معركة كهذه؟

بالنسبة للمعارضة، وفي أضعف الأحوال، يجب الاستمرار في رفض التعديل، وفي أفضلها يجب فرض تعديل دستوري جديد يطال الأزمة من جذورها وفق ما ورد في المقال السابق «حزب بلا قيادة»

استعادة الحزب

2016-7-23

وأصدرت المحكمة الحزبية حكمها برفض التعديل واعتباره غير دستوري وبالتالي ملغى.

«إن للحزب القومي الاجتماعي انتفاضات دورية يطرح بها كل وهن وكل جبن وكل التواء يعلق به في مراحل سيره نحو الانتصار». (سعاده، من مقال «نعمة ثابت بطل الخيانة»، تاريخ 1947/7/5)

أما وقد انتفض القوميون على محاولة تعديل الدستور بالشكل الذي تمت به، وأصدرت المحكمة الحزبية قرارها المبرم برفضه، أصبح بإمكاننا التقاط الأنفاس والتمعن في المراحل الآتية. فنحن السوريين القومييين الاجتماعيين في قلب مواجهة كبيرة لإنقاذ الحزب من الفساد والانحراف، إما أن نتصر فيها أو نتبدد. وإذا كانت عملية تعديل الدستور الأخيرة قد أطلقت شرارة معركة من معاركها، فإن من افتتح هذه المواجهة كان سعاده نفسه، وقد دعانا للاستمرار فيها طالما هناك فساد وانحراف.

العنوان العريض لهذه المواجهة هو استعادة الحزب إلى موقع تحقيق غايته. وإذا كان سعاده قد اعتبر أن حزبه تأسس بسبب نظرة عالية إلى الحياة، وأن غايته هي المثال الأعلى للقوميين، وأن الأخلاق هي في صميم كل نظام يكتب له أن يبقى، وأن الصدق هو أساس العقلية الأخلاقية الجديدة، وأن الوجدان القومي هو جوهرها، فإن معظم القيادات التي تتالت على قيادة هذا الحزب العظيم قد أهملت بعضاً من هذه الأسس أو كلها أثناء غياب سعاده وبعد استشهاده.

لقد كان تحقيق غاية الحزب هاجس سعادته وعباراته تشي بذلك. «إن غاية الحزب الأولى أن يكون حركة الشعب العامة» (المحاكمة الأولى، سنة 1936). «نحن حركة تعمل إدارة وسياسة وحراباً في سبيل تحقيق أهدافها». (من رسالة إلى غسان تويني سنة 1946) «لا يفيدني شيء معرفة أن العقيدة وحدها تنتشر... عمل اللجنة هو تنظيم الأشخاص وإفهامهم نظام الحزب وتعيين واجباتهم المعنوية والمادية وتكليفهم لمهام صريحة من قبل اللجنة...» (رسالة إلى هيئة اللجنة المفوضة).

أثناء غياب سعادته وبعد استشهاده، اختفت هذه اللغة من الإدارات الحزبية العليا، وحلت محلها لغة تتعلق بمشاريع آنية وسياسية: «الواقع اللبناني»، «حلف بغداد»، «جبهة الرفض»، «الكفاح المسلح»، «حرب التحرير القومية»، «الحركة الوطنية اللبنانية»، «المشروع النهضوي»، «جبهة الممانعة»، «جبهة الأحزاب التقدمية»، وسواها الكثير من العناوين المطاطة التي صبغت كل مرحلة من مراحل التاريخ الحزبي في العقود الستة ونيف الماضية. أي شيء - ما عدا غاية الحزب ووضعا كبرنامج عمل للتحقيق.

لقد انتمينا إلى هذا الحزب منذ أكثر من أربعين سنة، ولم نقرأ يوماً أو نسمع رئيساً واحداً يقول، «إن خطتنا المرحلية لتحقيق غاية الحزب هي التالية». ولم نسمع مسؤولاً محلياً يقول «إن دور وحدتنا الحزبية في خطة تحقيق غاية الحزب هو التالي». ولم نسمع مسؤولاً يسألنا، «ما هو دورك في خطة تحقيق غاية الحزب؟» ولم نسمع عميداً يقول «إن سياسات عمدي مترافقة مع غاية الحزب العليا بحيث إن السياسة الفلانية تؤدي إلى المكاسب التالية، وهذه تصب في مسار تحقيق غاية الحزب». لا لم نسمع شيئاً من هذا، ولا نخال أن سوانا قد سمع. هذه هي المعركة الحقيقية في استعادة الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى محوره السليم. وحين قال الزعيم «كل عقيدة تضع على عاتق أتباعها المهمة الأساسية الأولى التي هي تحقيق غايتها. كل ما دون ذلك باطل. وكل عقيدة يصيبها الإخفاق في هذه المهمة تزول ويتبدد أتباعها» كان يخشى على عقيدته من الزوال وعلينا من التبدد.

يقولون لك، نحن الآن في حالة حرب في الشام، وهذا يستحوذ كل تفكيرنا! نعم، وقبلها كانت الحرب في العراق، وفي لبنان، وفي فلسطين، وبعدها في قبرص، وقبلها في الإسكندرون، والشمال السوري السليب، وقبلها الأحواز، وسيناء... ترى أليس من أجل هذا أسس سعادته الحزب؟ ألم تكن غايته وضع حد للفتوحات علينا والحروب التي تنهب خيراتنا وتسرق خيرة أدمغتنا؟

نقطة البداية في التفكير الإداري الاستراتيجي في الحزب يجب أن تكون التالية: «كيف أحقق غاية الحزب بالرغم من الحروب المستمرة علينا؟» ومن ثم يمضي التفكير في وضع الأولويات وبناء القدرات مع إبقاء التركيز دائماً على الغاية. هكذا فكّر سعادته وهكذا بنى، ومن هنا إعلانه أن غاية الحزب الأولية أن يكون «حركة الشعب العامة». الأسئلة التفصيلية تصبح: ما هو شكل هذه الحركة؟ وما هو حجمها؟ وما هي خطة تحركها؟ وهكذا.

لقد أعطتنا معركة تعديل الدستور الأخيرة فرصة لكي نعيد النظر في كل مناحي تفكيرنا. نحن الآن بحاجة إلى رئيس للحزب يرسخ ثقة القوميين بمؤسساتهم بعد قرار المحكمة الأخير، ويضع الحزب فعلاً على السكة الوحيدة التي صمم ليمشي عليها، سكة تحقيق غايته.

كل ما دون ذلك باطل.

الموقف التاريخي الثالث

2016-7-23

بعدها قامت المحكمة العليا بنقض قرار المجلس الأعلى بتعديل الدستور، أصدر رئيس الحزب المنتخب وفق التعديل بياناً يوافق فيه على قرار المحكمة. (الملحق رقم اثنين).

موقفان تاريخيان سَجَّلا في تاريخ الحزب السوري القومي الاجتماعي اليوم. الأول هو قرار المحكمة الحزبية العليا نقض تعديل الدستور الذي سمح بإعادة انتخاب الأمين أسعد حردان لولاية ثالثة، والثاني هو قرار حضرة الرئيس حردان القبول فوراً بقرار المحكمة. هذان القراران يشكلان مادة فخر للسوريين القوميين الاجتماعيين بحزبهم ومؤسساتهم، وبالرئيس القوي الذي خضع لقرار المحكمة. أما الأهم فأنهما سيكونان مادة تُدرس خارج أطر الحزب، في الأحزاب الأخرى وفي الدول السورية والعربية لناحية احترام الدستور، واحترام المحاكم واحترام القرارات الدستورية.

أما بعد،

فنحن بانتظار القرار التاريخي الثالث من المجلس الأعلى في الحزب السوري القومي الاجتماعي. لقد كنا من الرفقاء الذين مارسوا حقهم الدستوري وكتبوا إلى رئيس المجلس الأعلى طاعنين في دستورية التعديل، وكتبنا أكثر من مقال هاجمنا فيه تسرع المجلس الأعلى، وطلبنا باعتباره مجلساً فاقد الشرعية بسبب القرار غير الحكيم الذي اتخذته، والذي كاد أن يشعل الحزب. أما وقد حكمت المحكمة ببطلان هذا القرار، فهذا يعطينا ويعطيه فرصة لالتقاط الأنفاس والنظر بروية في مصلحة الحزب العليا.

على المجلس الأعلى الموقر أن يدرك أن الحزب والقوميين ما قبل قرار المحكمة ليسا كما بعده. لقد انتفض القوميون لكرامتهم وكرامة دستورهم بشكل لم يسبق له مثيل. لقد نكأ قرار التعديل الساقط جراحًا كثيرة كان القوميون يعصّون عليها صوتًا لسمعة حزبهم. والقوميون لن يعصّوا على الجراح بعد اليوم، بل سيضربون كل يد تمتد إلى مؤسسات حزبهم. هذا أولاً.

انطلاقًا من هذه الحقيقة، على المجلس الأعلى أن يدرك أنه لم يعد باستطاعته التلاعب والإتيان برئيس واجهة لرئيس ظل. لقد صرح الرئيس حردان أنه سوف يمارس صلاحياته في المجلس الأعلى، وهذا يعني أنه لن يتدخل في شؤون الرئيس القادم، بل سوف يسهّل أعماله وفق المقتضيات الدستورية.

على المجلس الأعلى اليوم الإتيان برئيس جديد للحزب من خارج التركيبة المعهودة. فتلك التركيبة قد قدّمت كل ما عندها طوال ثلاثة عقود، وكل ما عندها كان قاصرًا عن مواجهة التحديات الوجودية التي نتعرض لها كأمة وكحزب. نحن الآن بحاجة إلى رئيس يتمتع بأربع صفات قيادية هي: الأخلاق، وحس المسؤولية، والقدرة والخبرة. أي شخص تنقص فيه واحدة من هذه المواصفات هو خارج السياق وسوف يرفضه القوميون.

إن الذين بنوا القصور على دماء القوميين غير مرغوب بهم ولا مقبولين. وكذلك من يمسح الجوخ ويفرك الأيادي.

وعلى هذا الرئيس أن يستدعي أولاً خيرة أدمغة الحزب، في شتى المجالات، لمسح البيئة القومية والحزبية ووضع خطة عمل شاملة عنوانها «تحقيق غاية الحزب السوري القومي الاجتماعي». ومن ثم يأتي بفريق عمل لتنفيذ هذه الخطة.

أي شيء دون هذا المستوى سوف يكون قاصرًا عن تطلعات القوميين وطموحاتهم. وعلى الرئيس الجديد أن يبدأ بتنظيف الحزب من الفساد واللامبالاة، والاستنسابية والمزاجية، وبناء القرارات على قاعدة «الانسجام» و«الامتعاض»، فنرضى عنمن ينسجمون مع سياساتنا خاطئة كانت أم مصيبة، ونمتعض ممن يسمعنا ما لا نرغب بسماعه حتى ولو كان حقيقة من الواجب الاستماع إليها.

لا يا حضرة المجلس الأعلى الموقر. ليس الحزب عاقراً ولا عقيماً. الحزب غني بالإمكانيات. كل ما عليكم فعله هو التطلع إلى القوميين، وليس إلى جدران صندوق محسوبيتكم الذي سجنتم أنفسكم داخله. أنتم، السلطة الأعلى في الحزب لستم «جماعة» فلان، أو «لائحة» فلان.

أنتم، فردًا، فردًا، مسؤولون عن مصلحة الحزب العليا وليس مصلحة فرد معين، ولا مصالحكم
أنتم الخاصة.

أنتم مؤتمنون على هذه المصلحة ولستم قيمين عليها. أنتم خدم للحزب ولستم أسيادًا
عليه.

إن مهمتكم الأساسية اليوم هي تضديد جراح الحزب وليس نكثها. مهمتكم الأساسية اليوم
هي التأكد أن السلطة التنفيذية القادمة لا تشبه في شيء السلطات التنفيذية السابقة. فهذه
السلطات قد تم وزنها وكانت قاصرة.

أيها المجلس الأعلى الموقر، نحن بانتظار القرار التاريخي الثالث. وقراركم، كائنًا ما كان،
سوف يكون قرارًا تاريخيًا. فإن عدتم إلى ما كنتم عليه، حكم التاريخ عليكم، وإن عدلتم حكم
لكم. القرار بيدكم، أما نحن القوميون، فبالمرصاد.

رسالة مُتخيلة

2016-7-25

أعرف حضرة الرئيس (حردان) منذ عقود، وقد التقينا في بعض محطات العمل قبل أن تفرقنا الأيام. في السنوات القليلة الماضية كان لنا أكثر من لقاء، وبحضور أكثر من مسؤول أو أمين. وأعتَرِفُ أن معظم اللقاءات الأخيرة كان يسودها التشنج بالرغم من محاولتنا، نحن الاثنين، ألا تكون كذلك. نعم، اختلفنا كثيراً حول نقاط مهمة وخاصة في مفهوم الإدارة الحزبية. إلا أنني، وربما من شوقٍ إلى ماضٍ قديمٍ أحن إليه، أعتقد أن في زاوية ما من حياة هذا الإنسان الذي صاغ الحزب بشخصيته لأكثر من ربع قرن، هناك رسالة يتوق إلى إرسالها إلى زملائه في المجلس الأعلى. هذه الرسالة أتخيلها على الشكل الآتي.

أسجَل، فيما أَدفع الكتاب للنشر، كم كانت مخيلتي جامحة وكم كنت متفائلاً.

من: رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي، الأمين أسعد حردان

إلى: المجلس الأعلى الموقر في الحزب

حضرة الأمناء الجزيلي الاحترام

تحية سورية قومية اجتماعية

منذ أن أصدرت المحكمة الحزبية العليا قرارها لناحية بطلان التعديل الدستوري الذي أقرّيناه، ومع ما سبق ذلك ورافقه من موجةٍ عارمةٍ من الاستنكار لدى الصف القومي الاجتماعي، وعدد من الأسئلة لا ينفك يطرح نفسه عليّ: هل أخطأنا في مكانٍ ما؟ أين؟ كيف؟ وإلى أين من هنا؟

واليوم، وقع نظري على مقال نشرته «السفير» يتضمن عبارة أعتقد انها تختصر الإجابة عن

بعض من هذه الأسئلة. العبارة هي التالية من مقال لعمّار نعمة: «ومع قرار «إبعاد» حردان عن رئاسة الحزب، ينشغل «القوميون» في محاولة تحديد هوية الرئيس المقبل، وتقر غالبيتهم بأن حردان سيكون «صانع الرئيس» كونه لا يزال «الرجل القوي» في الحزب، والمهيمن على المجلس الأعلى بـ 12 عضواً من أصل 17...»

لقد استوقفتني هذ العبارة طويلاً ودفعتني إلى السؤال: «ماذا يكون شعوري لو لم أكن رئيساً، وكان الاسم في هذه المقالة لرئيس آخر في الحزب؟ هل أَرْضَى فعلاً أن يهيمن أي كان على المجلس الأعلى للحزب الذي انتميت إليه يافعاً، وقاتلت في سبيله طيلة حياتي؟ هل أَرْضَى بمثل هذا الكلام؟

في الواقع لقد شعرت بإهانةٍ مزدوجة لدى قراءتي هذه العبارة. الإهانة الأولى هي كوني عضواً في المجلس الأعلى المُهَيَّمَن عليه، والثانية كوني من تشير إليه الصحيفة بصفة «المُهَيَّمَن». فأنا، ورغم كل ما يقال، لا أَرْضَى بأي من الصفتين.

لقد كان قرار المحكمة جريئاً، منصفاً وصادقاً. ونحن، أنتم وأنا، كنا جريئين وواعين لمصلحة الحزب العليا حين وافقنا على القرار في اليوم نفسه. ونعتقد أن هذين القرارين أنقذا الحزب من أزمة كبيرة كانت على وشك أن تعصف به. غير أنه من الضروري القول إنه لا منة لأحد، لا للمحكمة التي حكمت، ولا للرئيس والمجلس الأعلى اللذين انصاعوا، ولا حتى للقوميين الذين اعترضوا بشتى الوسائل. فلا منة لمن يقوم بواجبه ويلتزم بقواعد الحزب الذي أقسمنا جميعاً يمين الولاء له ولصيانته.

أعود إلى ذاتي وأسأل نفسي، هل هيمنتُ فعلاً على مقدرات الحزب كما تصفني الصحيفة؟ في حال صحة هذا القول، لماذا لم يحذرني أحدٌ أو ينهني إلى سوء مآل محاولة كهذه؟ أقارب الجواب عن هذا السؤال من زاوية أخرى: ما هي الصفة التي تميزني كرئيس للحزب؟ بكلام آخر، أي نوع من الرؤساء أنا؟ هل انا رئيس قائد، أم إداري أم الاثنان معاً؟ أعتقد، بالنظر إلى السنوات الثماني الماضية، أن صفات القيادة تنطبق عليّ أكثر بكثير من صفات الإدارة. نعم يمكن وصفي بالقائد الناجح. ولكنني، وموضوعياً، لا أعتقد أنني كنت إدارياً ناجحاً. ولعل أهم مظاهر هذا الفشل الإداري، والتي أشار إليها أكثر من كاتب قومي اجتماعي، هي أنني لم أهيء قيادة جديدة وبديلة تكون مؤهلة لقيادة الحزب بعدي. وهذا ما أوقع أكثرية هذ المجلس في وهم أن لا رئيسٌ ممكنٌ أو صالحٌ سواي. واعترف اليوم، وأنا في حالة من الصفاء والشعور بالمسؤولية، أن كلماتكم يوم رشحتُموني لولاية الثالثة، ربما تكون قد دغدغت نرجسية كامنة. كذلك أعترف، أنه

كان يجب عليّ وأد هذه النرجسية فلا أقبل باقتراحكم، بل أرفضه رفضاً قاطعاً، وأصوتُ ضده كما كنت قد وعدت القوميين في أكثر من مناسبة. على هذا، أنا نادم.

وبما أننا نتكلم عن موضوع القيادة والانطباع، فإنني نادماً عن صورة خاطئة لا بد وأن تكون قد علقت في أذهان القوميين، وتوحي بأن رئيس الحزب قد أصبح «زعيمًا» إقطاعيًا على شاكله إقطاعيي لبنان. لا، لم يكرس هذه الصورة مقال في «البناء» عن استقبالي في دارتي لوفود أمّت من منطقتي النيابية لتهنئتي بمناسبة عيد الفصح. ما كرسها هو إعادة نشر الخبر نفسه في نشرة عمدة عبر الحدود الداخلية! وكنت قد توخيت أن ألقت انتباه الزميل ناصر قنديل رئيس تحرير «البناء»، إلى عدم جواز كتابة شيء من هذا القبيل. ولكنني قبل أن أتمكن من ذلك فاجأتني نشرة عبر الحدود، بنشر الخبر نفسه.

أنا الآن أفهم سبب هذا الانطباع الخاطيء. ألا يستقبل «زعماء» الطوائف في لبنان «في داراتهم» في قريطم، والمصليح، والمختارة، أو إهدن، أو بكفيا، والرايبة ومعراب وسواها، «وفود المهنيين» بالمناسبات الطائفية؟ ربما يكون هذا خبرًا للإقطاع الطائفي والمذهبي في لبنان. ولكنه ليس خبرًا لرئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي، ولا هو خبر لتعممه على القوميين نشرة عمدة عبر الحدود الرسمية. على هذا، أنا نادم أيضا.

أعود إلى عدم وجود من كان من واجبه أن يحذرنني، واستنتج أن القائد في غياب الإدارة الرقابية القوية، وحين يرفض الاستماع للأصوات الصادقة الصدوقة، تكثر حوله أصوات المتملقين، فَيَنْجَرُّ إلى عنجهية يصبح معها أي نقد لسياسته بمثابة محاولة لـ «لي ذراعه»، واعترف اليوم كم من درع فولاذي محفور عليه «لن تلوى ذراعي» رفعتها في وجه من جاءني بنصيحة صادقة. لقد وعدت القوميين بالأمس، وفي كتاب قبولي بقرار المحكمة العليا، أنني سوف أمارس مسؤولياتي في المجلس الأعلى كعضو مُنتخب. وهذا يعني أنني لن أتدخل في شؤون انتخابات الرئاسة أكثر مما يمليه عليّ وجداني القومي ومعرفتي. بالتالي، فإنني أضع أمامكم ما يلي:

إن مهمة عضو المجلس الأعلى أن يصوت بما يمليه عليه وجدانه القومي لا أكثر ولا أقل. إن عضو المجلس الأعلى شخص مستقل التفكير، وليس عضوا في لائحة أحد، ولا يسمح لأحد في الكون أن يهيمن على قراره، وهذا ما أتمنى عليكم ممارسته.

بالتالي، أتمنى عليكم، وقد حددتم موعداً لانتخاب رئيس جديد، أن تشجعوا أكبر عدد من الأبناء الجزيلي الاحترام ممن يرون أو ترون أن فيهم أهلية لقيادة الحزب في هذه المرحلة المصرية والتاريخية، لأن يتقدموا بترشيحاتهم.

وأدعو مجلسنا الموقر لوضع معايير أربعة في اختيار الشخص: الأخلاق، والخبرة، والشعور بالمسؤولية، والقدرة. أما ما عدا ذلك لناحية العقيدة والوعي والتضحية في سبيل الحزب وحتى الأخلاق الحميدة، فكلها موجودة في شروط رتبة الأمانة.

وأتمنى على الأعضاء الذين صوتوا لصالح تعديل الدستور أن يمتنعوا عن الترشح. إنني من موقعي اليوم أرى كم كان خطأنا كبيراً، وكيف كاد أن يؤدي إلى كارثة حزبية لو لم ننداركه جميعاً قبل فوات الأوان، قوميين في الصف، ومحكمة، ورئيساً ومجلساً أعلى. إن من ساهم في خطأ في التقدير مثل هذا، يجب أن يمتنع عن الترشح لقيادة الحزب أقله لدورة كاملة.

لا شك عندي أن حزبنا غني بالإمكانات. لنعمل جميعاً على الإتيان برئيس جديد، ومن خارج الوجوه المألوفة والتي هي جزء من إدارة قديمة لم يعد بإمكانها التجديد.

لقد قال لنا القوميون في الأسابيع القليلة الماضية كلاماً كثيراً بعضه كان قاسياً. أهم ما قالوه هو أنهم ليسوا على استعداد للمضي في الوضع الراهن، وأن هذا الوضع يجب أن يتغير. وقالوا إن الفساد مستشر في الحزب، ولعله كذلك. وقالوا لنا إن وحدة القوميين أساسية، وهي كذلك. وقالوا لنا إن الدستور في شكله الحالي بحاجة إلى مراجعة اختصاصية نقدية، وهو كذلك. بالتالي، فإن عاتق الرئيس الجديد سوف يكون مثقلاً بالمسؤوليات الجسام، وأنا أدعو مجلسنا هذا لمساعدة الرئيس في شتى المجالات.

وأعتقد أنه على الرئيس الجديد أن يستدعي أفضل الطاقات الحزبية لمعاونته وفق معايير إدارية شفافة وينطلق لتجديد دم الحزب وبنيته.

وأعتقد أنه علينا جميعاً أن نطمئن حلفاءنا الذين ولا شك ينظرون بكثير من الدهشة والإعجاب إلى ما دار ويدور في حزبنا، وأن نقول لهم: «هذا ما هم عليه تلامذة سعاد. إنهم أحرار نظاميون أقوياء صادقون منضبطون، ولكنهم لا يسكتون عن خطأ. تعلموا منهم. إنهم يريدون التغيير وسوف يحصلون عليه. إن قيادتنا هي شأننا، أما في الشأن القومي والسياسي، فنحن ثابتون على الخط الذي انتهجناه انطلاقاً من عقيدتنا وغايتنا.»

حضرة الأمانة الجزيلي الاحترام،

لا هيمنة في الحزب من أحدٍ على أحد. أنا أرفض هذا الوصف، وأدعوكم لرفضه ومحوه من ذاكرتكم وذاكرة الناس. ليُعمل كل منا عقله ووجدانه على الإتيان بالرئيس الأفضل لأعظم حزب عرفته أمتنا في تاريخها.

ولتحي سورية وليحي سعاد.

سيد الدمى

2016-8-2

بعد قرار المحكمة، وبعد قبول حردان وجماعته به، يكتب السيد ناصر قنديل، (ليس عضواً في الحزب) ورئيس تحرير صحيفة الحزب، «البناء»، المُنزل عليها ببراشوت خارجي، مقالاً يهاجم فيه المحكمة الحزبية وقضاتها، ملمحاً إلى تأثرها بـ «الأنا» وبـ «قوى تتربص» بالحزب، فكان هذا المقال.

«قصص ورق ساويهن ناس،

قصص ورق على اسم الناس

وسميهن، بأساميهن، ونحاكيهن، بيصيروا ناس...» (الأخوين رحباني).

سَيْدُ الدُّمَى تَعَبٌ يَسْتَبِدُّهُ الغَضْبُ

كلما أتيت له بالحلول يضطرب (بالإذن من السيدة فيروز)

نعم، سيد الدمى مضطربٌ غاضبٌ. إنه لا يعرف ماذا يريد. فيوماً هو مع ويوماً ضد. يوماً يقبل، ويوماً يرفض. والدمى حائرة. فقد قصصها من ورق وسماها بأسماء، ولكنها، وهنا نعتذر من الرحابنة، لم تصبح ناساً.

لن نشرح ما كتبه ناصر قنديل⁽⁷⁾ ولن نناقشه ولن نغضب منه. فما كتبه استفز عشرات

(7) عنوان المقال: «هكذا يبهر القوميون بحفظ الدم والعقيدة والمؤسسات»

<https://www.al-binaa.com/archives/article/129127>

القوميين الذين ردّوا، وشموا، وهزأوا، وتحذوا، وطالبوا. ولكن ناصر قنديل لا يزال رئيس تحرير «البناء». وهذا يعني أن رئيس الحزب (حردان) وعميد الإذاعة - نعم هناك عميد للإذاعة في الحزب اسمه الأمين وائل حسنية - يوافقان على ما كتب. فلا هذا أقال ناصر قنديل، ولا ذاك استقلال احتجاجا على عدم إقالة ناصر قنديل. ولم نسمع بعد كلمة نقد واحدة من نائب رئيس الحزب، وأعضاء مجلس العمدة، أو المجلس الأعلى بما فيه الخمسة المعارضون. فهل هم متكافلون ومتضامنون مع تهجم رئيس تحرير صحيفة الحزب على المحكمة الحزبية العليا؟

ليس ما كتبه قنديل كلامًا عابراً. إنه يتضمن اتهامًا للمحكمة بانها قد استدرجت في قرارها هذا: «... من قوى تتربص بالحزب تورطت فيه المحكمة بحساب تظهير الأنا والاستقلال...» ترى، من هي القوى التي تتربص بالحزب، وهل نستثنى منها إسرائيل وأمريكا، والسعودية، وقطر، وتركيا، وسواها! أي من هذه القوى يقصد ناصر قنديل أنها قد استدرجت المحكمة، وكيف؟ لا، نحن لن نحاسب السيد قنديل، نحن نتوجه مباشرة إلى رئيس الحزب، ونائبه، والمجلس الأعلى، ومجلس العمدة. هل أنتم قابلون بهذا الكلام؟ نعم أم لا. إذا كان الجواب لا، فليُطرد ناصر قنديل فوراً، أما إذا كنتم قابلين، فعليكم أنتم الاستقالة.

إن مقال ناصر قنديل، والصمت المريب حوله، يفرض علينا طرح السؤال التالي: هل كان رئيس الحزب صادقاً في قبوله بقرار المحكمة؟ هل كانت الدمى التي رفعت أصابعها الورقية صادقة هي أيضاً في قبولها بهذا القرار؟ لا نعتقد.

يبدو لنا أن هذا المقال المهين، بكل لؤمه، وخبثه، وجبنه، والتواءاته، وبتواءاته، وإيحاءاته، وغمزاته، ونعراته، هو التجسيد الحقيقي لماهية السلطة الحاكمة الحزب منذ سنوات. هذا هو الموقف الحقيقي لها من قرار المحكمة وليس ما أعلنته منذ أسبوع. بل إن هذا المقال، في الواقع، هو الهجوم المعاكس الذي تشنه هذه السلطة على السوريين القوميين الاجتماعيين عبر التهجم على المؤسسة الوحيدة التي ما زالت عاملة في هذا الحزب ونعني المحكمة الحزبية. ويقولون لك، «إن قرار المحكمة هو الدليل على أن مؤسسات الحزب تعمل». لا. إن قرار المحكمة هو دليل على أنها المؤسسة الوحيدة التي تعمل، فيجب تحطيمها. لهذا كتب ناصر قنديل تهجمه الدنيء عليها، ولهذا سكتت هذه السلطة عن هذه الدناءة.

بالأمس، بعد التعديل المهزلة، وقبل أن يصدر قرار المحكمة، أعلننا أن المجلس الأعلى الذي قام بهذا التعديل غير شرعي، وأن المجلس القومي الذي أتى به مثله، فاقد للشرعية. فمن يأتي عن معرفة بمجلس كهذا، هو حكماً فاقد للشرعية القومية. بعد إعلان المحكمة بطلان التعديل،

وبعد موافقة الرئيس والمجلس الأعلى عليه، قلنا إنها فرصة لالتقاط الأنفاس والعمل جميعا للوصول إلى حلٍّ لمشكلة الحزب المزمنة. لقد كنا مخطئين.

إن مقال ناصر قنديل هو جواب هذه السلطة على بارقة أمل ببقية من وجدان قومي اعتقدناها فيها. بارقة مرت سريعا وانطفأت.

لنفترض

2016-8-15

لنفترض أن قسمًا من الجسم الحزبي وصل إلى قناعة أن مسار الحزب منذ استشهاد سعادته، هو مسار بعيد عن تحقيق غايته، ويقود الحزب إلى خطر زوال عقيدته وتبدد أعضائه. وأن هذا الخطر ظاهر لمن يُعمل بصيرته فيرى أن الحزب مشرذم في ثلاثة تنظيمات متنافرة ناهيك عن المنكفئين. وأن السلطات الحاكمة في هذه الأحزاب لا تستطيع خروجًا من واقعها لأنها أسيرة تاريخها أو فسادها أو انحرافها. ولنفترض أن هذا القسم من الجسم الحزبي قرّر تغيير هذا الوضع، وإعادة الحزب إلى موقعه الطبيعي ألا وهو موقع تحقيق غايته، والعمل بعقليته الأخلاقية، فما هي الخطوات التي عليه أن يتخذها؟

يبدأ التغيير من الإعلان ممن يهتمهم التغيير عن الأسباب الموجبة له، وعن الحالة النهائية التي يبغون الوصول إليها بعد التغيير. والفقرة أعلاه تقدم، في رأينا، الأسباب الموجبة للتغيير والهدف النهائي منه.

يقول الخبراء في مؤسسة Prosci إن التغيير يمر عادة بخمس مراحل وفق منهجية تختصر بـADKAR: الوعي لضرورة التغيير، الرغبة في التغيير، معرفة قواعد التغيير، القدرة على التغيير، ومن ثم تدعيم التغيير بعد حصوله.

بداية، على من يعي ضرورة التغيير أن يوسع دائرة هذا الوعي إلى أقصى حد لأن من طبيعة الإنسان مقاومة التغيير. والنجاح هنا يتوقف على فارق القوة بين الراغبين في التغيير والمعارضين له. ولكي يستطيع توسيع دائرة الوعي عليه أولاً أن يظهر الحاجة إلى التغيير والفوائد الناجمة عنه لأصحاب العلاقة. وأصحاب العلاقة هنا هم السوريون القوميون الاجتماعيون وحلفاؤهم والمجتمع عامة.

من دائرة الوعي هذه تُبنى قاعدة الراغبين بالتغيير. إذ أن ثمة مسافة كبيرة بين المعرفة بضرورة التغيير والعمل له مرورًا بالرغبة في حصوله. إذن، نبدأ بالوعي، ثم الرغبة ومن ثم العمل.

نأتي الآن، إلى النقطة الأكثر صعوبة في هذا المسار، ألا وهي معرفة قواعد إدارة التغيير. وأول وأهم هذه القواعد الاقتناع أن عملية التغيير إن لم تُدر بعناية ووفق الأصول، يمكن لها أن تفشل. وأن الفشل ينعكس سلبيًا على مشروع التغيير في مداه البعيد إذ أنه يعطي الحجة لمقاومي التغيير بعدم جدواه، ويضرب عزيمة الراغبين إذ يعزز فكرة استحالتهم.

القاعدة الثانية هي في اختيار فريق العمل المناسب به التغيير. وفريق العمل هذا يجب أن تتوفر فيه مواصفات وخصائص لا غنى عنها أهمها ألا يعمل بنفس أسلوب العمل الذي أوصل المجموعة إلى طلب التغيير. فإذا كان بعض ما نشكو منه، مثلًا، هو العمل من دون نظرة وغاية، ومن دون تخطيط، وعدم الإصغاء للرأي المخالف، وصعوبة الاعتراف بالخطأ، والعناد؛ وإذا كان السكوت عن الخطأ والنزعة الفردية والتسرع طلبًا للبهجة الإعلامية هي بعض ما نشكو منه في الإدارة التي نطلب تغييرها، فإن فريق العمل المناسب به التغيير يجب أن يكون متحررًا من هذه كلها.

أما إذا لم يكن، فإنه يصبح هو العقبة الكأداء التي تهدد عملية التغيير برمتها، وعندها يجب عليه، أدبيًا، أن يتنحى وأن يفسح المجال لفريق عمل آخر، وإلا وجد نفسه معزولًا من ضمن عملية تغيير تستهدفه هو في الأساس.

القاعدة الثالثة هي التخطيط للتغيير وفق رؤية واضحة للنتيجة المتبتغاة من عملية التغيير، وهذه النتيجة نتخيلها كما يلي:

استعادة الحزب إلى موقع تحقيق غايته، وتحتها ينطوي:

1. تعديل الدستور بما يعيده إلى فلسفة وضعه من قبل الزعيم؛
2. إنهاء حالات الشذمة عبر جمع القوميين تحت شعار «عقيدة واحدة، حزب واحد»؛
3. إنهاء حالات الفساد عبر تقوية الأجهزة الرقابية واستقلاليتها، وتنظيف الحزب من الفاسدين؛
4. وضع خطة تدريبية للمسؤولين من أعلى الهرم الحزبي لأسفله؛
5. الانطلاق في العمل ليصبح الحزب «حركة الشعب العامة»، تحقيقًا لغايته الأولية.

نعتقد أن معظم القوميين الاجتماعيين هم في وارد العمل في سبيل تغيير يصل إلى هذه النتائج إذا توفرت القيادة الصالحة لإدارة عملية التغيير هذه.

هذه هي المهمة الأولى الملقاة على عاتقنا جميعاً اليوم. البحث عن تحرروا من النزعة الفردية والعناد، وممن يملكون الوعي العقائدي والصفات القيادية والمهارات الإدارية لقيادة هذه المرحلة.

هل لدينا القدرة على التغيير؟ نعم، إذا وصلنا إلى حجم من القوة العددية المليئة بالإمكانيات والكفاءات التي لا يمكن للسلطات الثلاث القائمة تجاهلها.

«تكرّم...»

2016-8-22

كنت أفضل عدم نشر هذا المقال، ولكنني أكتب للتاريخ، وهذه وقائع مررنا بها ولم نزل نمرُّ بمثلها. فالشخص الأخير الذي عبّنه علي قانصو عميداً لعبور الحدود عاد واستدرج رئيساً لاحقاً للحزب، هو فارس سعد، إلى حديث هاتفي، ثم استفزه، فدخل في حفلة صراخ وشتائم، سجلها حضرة العميد ونشرها على الملأ. أما المادة التي ذكرت في نهاية المقال، فهي عدد من الرسائل باللغة الانجليزية يشتم فيها هذا الشخص رفقاءه في المغرب ويهينهم بأشنع النعوت.

في كتابه «أنا والتنين»، يروي سعيد تقي الدين حكاية عن شخص توسطه ليسعى لدى الرئيس شمعون كي يريحه من عناء «استضافة» شاويشاً وثمانية أنفار احتلوا بيته بسبب جريمة لا ناقة له فيها ولا جمل. وبعد لأي، كتب سعيد رسالة للرئيس شمعون، وصدف أن كان أحد أصدقاء سعيد موجوداً أثناء قراءة شمعون للرسالة. قال شمعون للصديق المشترك، «يكرم سعيد». وبعد يومين، سحبوا الشاويش والأنفار الثمانية وأرسلوا بدلاً منهم شاويشاً واثنين وعشرين دركياً. ويختم سعيد بالقول، «قيل لي إن (يكرم سعيد) تداولوها في القصر على أنها نكتة الأسبوع.»

في شهر أيار من سنة 2013، أرسلت رسالة إلى عميد عبر الحدود في الحزب السوري القومي الاجتماعي أقول له فيها: «...ارجو منك قراءة المادة المرفقة. قبل أن تتمكن من البناء، على حضرة رئيس الحزب أن يقوم بعملية تنظيف. فإن لم يفعل تذهب جهودك وجهود كل الرفقاء المخلصين أدراج الرياح»، فالمثل يقول «ألف معمرجي ما بيلحقوا على خاروبي.» وأضفت: «إن الحزب الذي يقوم فيه «أمين» (وهو من عبّنه في مسؤولية عميد عبر الحدود)، بالكتابة

لرفيق قائلاً (Fuck off) ويسمح له بالبقاء في الحزب، ليس حزبي. وحين يقوم رفيق باختراع الأكاذيب، وإطلاق الإشاعات، وتزوير الوثائق المصرفية، ثم يعين في مسؤولية عميد مناط به الاهتمام بشؤون التربية والأجيال الجديدة، فهذا الحزب ليس حزبي.» وتابعت قائلاً: «إن الكلام أدناه مرعب في دلالاته. إنني أعتقد مخلصاً أنه عليك مواجهة حاضرة الرئيس ووضع أوراقك على الطاولة. فإذا أصر على إبقاء اشخاص كهؤلاء في الحزب، فهذا ليس حزبك أنت أيضاً.»

لم يطل مقام حاضرة العميد في مسؤوليته. ولم يقل الرئيس السابق «يكرم أسامة»، ولكن لعله قصدها. فبعد أن عيّن من كذب وزور وأطلق الإشاعات، عميداً للتربية والشباب، قبل أن يرميه في سلة المهملات، ها هو الأمين علي قانصو، يعين اليوم من دعا رفقاءه لكي «ين...» أنفسهم عميداً في عمدة عبر الحدود.

هنيئاً للعميد الجديد مسؤوليته، وهنيئاً لمن يستحقونه به. لقد أرسلنا إلى حاضرة رئيس الحزب الإثباتات الجرمية فأهملها وعيّن الشّتام عميداً!

مؤشرات الإنذار المبكر

2016-8-23

مع انتخاب علي قانصو رئيساً، بدأت «حفلات الشكر وتقديم الدروع التقديرية» للرئيس السابق حردان.

الإدارات الحكيمة تضع لها عدداً من مؤشرات الإنذار المبكر وفق معايير معينة لدرء الأخطار. فإذا أصبح خطرٌ ما وشيكاً، تُطلق إنذارات مبكرة تلقائياً، فتتلقفها الإدارة وتطلق هي بدورها خطراً جاهزة لمنع الأخطار من الحدوث. وغني عن البيان أن منع الأخطار من الحدوث أجدى بكثير من معالجة تبعاتها. لا يجوز تجاهل الأخطار التي وضعت من أجلها المؤشرات. فهناك مسؤولون يراقبون المؤشرات بشكل دائم ويضعون الخطط الاحترازية بناء عليها. سوف نأخذ سلسلة من الأحداث التي حدثت منذ ما قبل المؤتمر الانتخابي الأخير في الحزب السوري القومي الاجتماعي، وصولاً إلى اليوم، لنرى كيف انها مجتمعة تشكل مجموعة من الأخطاء المؤدية إلى الأخطار، وأين نحن منها اليوم.

المؤشر الأول كان في مجموعة رسائل أُطلقت من قبل مؤيدين للرئيس السابق بضرورة التمديد له لأنه الشخص الوحيد الصالح لقيادة المرحلة. الرئيس السابق من جهته، أطلق مجموعة رسائل انه لا يرغب بذلك. ثم تطورت الرسائل إلى محاولات متكررة لتمرير تعديل في المجلس الأعلى السابق يسمح بإعادة انتخاب الرئيس السابق، ووجهت بثلاث معطل في المجلس الأعلى. النتيجة هي أن الرئيس يرغب بالتعديل ضمناً وإن كان يعارضه علناً ذرّاً للرماد في العيون.

المؤشر الثاني كان بعد الانتخابات، حين ارتفعت الأصوات نفسها التي دعت للتمديد تدعو

لتعديل الدستور تمهيداً لإعادة انتخاب الرئيس السابق. هنا ارتفعت أصوات كثيرة محذرة من لا دستورية التعديل، ومن بينها محبذين ومحبين للرئيس السابق الذي أعلن عزوفه بخجل. النتيجة هي أن الرئيس يعمل للتمديد بغض النظر عن التحذيرات. هنا تلقف معارضو التمديد إشارات الإنذار المبكر وانطلقوا في حملة تحذر من مغبة الأمر، وأعدوا العدة لمعركة قضائية ساحتها المحكمة الحزبية العليا. حُكم المحكمة فاجأ الإدارة وأوقعها في حالة مؤقتة من انعدام الوزن نتج عنها قبول الرئيس والمجلس الأعلى بقرارها. غير أن حيثيات القبول، كانت المؤشر الثالث إلى أن القرار قُبِلَ على مضض، وأن ثمة ما يُحْضَر.

بالرغم من الدعوات التي أُطلقت من أكثر من جهة لناحية أن قرار المحكمة هو فرصة لالتقاط الانفاس، ولإلتيان بـ «رئيس توافقي» من خارج الاثني عشر الذين دفعوا للتعديل الساقط، فقد جاء المؤشر الرابع خطيراً في دلالاته على تصعيد في المواقف وكشف للنوايا عبر مقالة الأستاذ ناصر قنديل في «البناء» والتي يمكن اعتبارها إعلاناً عن هجوم بعد انكفاء. فُهم القوميون المقال على حقيقة ما هو وطالبوا القيادة بالتصل منه وطرده القنديل من وظيفته. هذا لم يحصل، وبالتالي كان المؤشر الخامس لناحية ما سميناه في مقال سابق «تقننذ» أي اتخاذ وضعية القننذ وسد جميع المنافذ امام أي رأي مخالف للتصعيد. المؤشر السادس كان في انتخاب أحد الاثني عشر، بل رأس حربة التعديل والتمديد رئيساً. والمؤشر السابع كان في خطاب التسلم والتسليم.

انتظر القوميون بقلق المؤشر الثامن، أي مجلس العمدة، لمعرفة حقيقة توجه الإدارة الجديدة، فأكدت الإدارة مخاوفهم. لقد جاءت بمجلس أقل ما يمكن وصفه به أنه مجلس عسكري في حرب إلغاء، مُطعماً ببعض الوجوه النظيفة. وهنا لا بد من التعرّيج للحظة على بعض من لا يحسن قراءة المؤشرات. فبالرغم من سير الإدارة ذاتها من الرئيس السابق للحالي في خط تصعيدي باستثناء محطة القبول بقرار المحكمة، فإن بعض الطيبين أخذوا بنعومة ملامسها حين طلبت معاونتهم «لاستنهاد الحزب والإدارة والانفتاح على كل القوميين». فقبلوا الانخراط في مجلس العمدة ومسؤوليات أخرى مراهنين على حسن نيّة الرئيس الجديد. غير أن التعيينات كشفت عن العطب في الأنياب. فذهلوا ووجموا وفوجئوا وحزنوا، ولكن بعد فوات الاوان. مع الأسف، فإن الإدارة الجديدة ستشير إليهم على أنهم يمثلون «جميع الأطراف» وأنها قد التزمت بالانفتاح ومحاولة الاستنهاض.

سبق وكتبنا أن مقال ناصر قنديل يعتبر مؤشراً لنوايا الإدارة الحقيقية - خاصة وأنه للحظة

كتابة هذه الكلمات لا يزال رئيسًا لتحرير «البناء». وحذرنا من حرب تشنها الإدارة على ثلاث جبهات هي إرهاب القوميين عبر قرارات فصل وطرده، وتعديل الدستور بما يغلق الثغرات التي استندت إليها المحكمة في قرارها، وتغيير جهاز المحكمة والإتيان بجهاز جديد يتناغم مع خططها. ويبدو لنا من التعيينات، أقلها في ثلاث عمدات أساس، أن هذا الاتجاه هو الذي سيسود. فأحد العمد قد سخّف قرار المحكمة علنًا، والثاني مدعّن بلا حدود، والثالث من الشّتامين (بالوثائق) وسياسته المعلنة في الحياة هي، «البس بوط عسكري ولبّط».

إن جميع الإشارات الصادرة عن هذه الإدارة تسير في اتجاه التصعيد. إنها إدارة لا تقبل النصح، ولا تقدر على الأخذ به حتى وإن قبلته. ففي الطرف المقابل للرئيس الجديد/القديم، هناك رئيس قديم/جديد. إنه يرفض أن يغادر الواجهة ويلعب دوره من وراء الستار. إنه يستجرّ بعض القوميين ليشكروه ويقدموا له الدروع التقديرية! وبعض القوميين، مع الأسف، قابلون للجرّ والتجبير. أما الحزب، وقضية الوجود فانس. هناك من لويت ذراعه وهو مصمم على الانتقام.

وفي المقلب الآخر، مقلب القوميين؟ لعل أفضل ما يقوم به القوميون الآن هو الهدوء، ذلك الذي يسبق العاصفة.

الكتابة بالحرير الأصفر

2016-8-25

ترددت كثيراً قبل دفع هذا المقال والاثنتين اللذين يليانه إلى النشر. أفعل ذلك حرصاً مني على حزب سعادته، وكشفاً لواقع الإدارات الفاسدة التي أوصلت الحزب إلى ما هو عليه. وإذا أذفَع بهذه المقالات للنشر، أخالف كل من يقول «لا تنشر غسيلنا الوسخ على السطوح». إذا كان ثمة ثياب وسخة، فلا بد من غسلها ونشرها لكي ينظف الحزب منها. الالفت هنا أن الفساد لم يعد محصوراً بالإدارات العليا، بل تغلغل حتى العظم في الإدارات المحلية.

وصلني ما يلي من الرفيق مفيد صعب الذي قال إنه نقله عن إحدى صفحات التواصل الاجتماعي:

«يقول محمد الماغوط في مقالته عن محمد حسنين هيكل: «هل قرأت خريف الغضب لمحمد حسنين هيكل؟ لا لم أقرأه، ولن أقرأه، ولن ألمسه.. فهيكِل هو تاجر جثث. مات عبد الناصر فوضعه في كيس وحمله على ظهره: اتصل بي عبد الناصر على الغداء، وسألني على العشاء، وتلفن لي في الصباح.. حتى ليظن القارئ أن هيكل هو رئيس الجمهورية المتحدة، وعبد الناصر هو رئيس تحرير جريدة الأهرام. مات السادات فوضعه في كيس وحمله على ظهره الخ.

أما أسامة المهتار (مع الفارق الكبير بين الإثنين) هو بالإضافة إلى أنه تاجر جثث هو تاجر أزمات. مات متري الرحباني فأخذ كتابه وترجمه، ونشره باللغتين وأخرجه بطريقة فنية حتى ليظن القارئ أن مؤلف الكتاب هو المهتار والمترجم هو الرحباني.

إنه تاجر جثث. مقالة قيمة لبشير عبيد «نفطنا الزائل ومياها الخالدة» بين عشرات المقالات القيمة يأخذها المهتار إلى القناة العاشرة اللبنانية ويظهر بمظهر الباحث الاستراتيجي بشؤون المياه من غير إشارة كبيرة أو صغيرة إلى بشير عبيد. إنه تاجر جثث. أما الجثة الكبيرة التي يحملها على ظهره فتظهر واضحة في اسمه الثلاثي الذي لا يسير خطوة واحدة بدونها. أما عن تجارة الأزمات: يسقط 15 شهيدا للحزب في مجزرة حلبا في شهر المهتار سيفه على المؤسسة وقيادتها لبحث عن «المسؤول» قبل أن تجف دماء القوميين بدل الوقوف إلى جانب الشهداء، وتعزيتهم، والتخفيف عن عوائلهم. والان يكتب في جريدة الديار مقالاً من مقالاته السطحية التي لا قيمة لها، ويشرح بإسهاب عن هيكل السيارة المهترئ، والمحرك الذي يجب نقله إلى سيارة أخرى. انتظروا مقالات المهتار المتتالية حتى نهاية الأزمة إلى أن تأتي أزمة أخرى. أو ليجد جثة أخرى يحملها على ظهره. عيسى حاماتي- أوتواو.»

لا شك أن الصور التي يستعملها الكاتب بحقي مقززة، ولكن تحتها تنطوي أمور مهمة. سوف اصرف النظر عن الصورة وأركز على المهم. ولكن لا بد من كلمة تعريف عن الكاتب. إنه صيدلاني ورجل أعمال ناجح وأنا أتمنى له كل النجاح. ولا نذيع سرّاً إذا قلنا إنه مدير مديرية أوتوا فهذا أمر معلن عبر البيانات الصحفية والأخبار الحزبية. إذن لكلمته وقع كلمة المسؤول الحزبي. ولكننا نذيع سرّاً حين نقول إن مدير المديرية هذا لا يجد ضميراً في أن ينام قرير العين فيما هو يحجب عن رفقاءه في المديرية رسالة من عمدة القضاء تاريخها 2011/8/12، ورسالتين من عمدة الداخلية، الأولى في تاريخ 2011/8/17، والثانية في تاريخ 2012/2/15، وموضوع هذه الرسائل كلها هو تبرئتي من أشنع تهمة كاذبة أُطلقت بحقي من أحد أعضاء مديريته آنذاك، ومفادها أنني قبضت مبلغ ثلاثمائة ألف دولار من أحمد الحريري لكي اشتم الحزب على قناة المستقبل التلفزيونية. انتهى التعريف. (الملحق رقم ثلاثة، وثائق البراءة).

ندخل الان في الأمور المهمة التي تنطوي عليها الرسالة. إنه يذمني فيما أرى أنه يشرفني: أولاً، ترجمت ليس فقط «المسيح السوري» لرحباني، بل «الترجمات الخمس ليسوع» ونشرته باللغة الإنجليزية أيضاً. ثانياً، محاضرتي بعنوان «الهلال الخصيب في القرن الواحد والعشرين، تحديات وجودية»، وتاريخها 2010/11/9، ومنها اختصرنا مقابلة تلفزيونية على قناة المستقبل بعد ذلك التاريخ بيومين. ثالثاً، الاسم الثلاثي الذي أوقع مقالاتي به، ورباعياً تجارة الأزمات. وسوف ندخل في تفاصيل هذه الأمور لأنها تلقي الضوء على واقعنا الثقافي والأخلاقي وهو واقع مرعب.

إبراهيم متري رحباني هو عَلمٌ سوري كان مظموراً لنفس الأسباب التي دفعت إلى طمر ذكر الراحل الكبير الدكتور «خليل سعادة»، وكلاهما شويران، لأنه نشط في الولايات المتحدة ضد عملاء فرنسا قبيل وإبان وبعد الحرب العالمية الأولى. وقد شارك في مؤتمر الصلح في فرساي، بصفته مندوباً عن الجمعيات السورية - الأميركية. للرحباني سبع مؤلفات، أشهرها «المسيح السوري»، ولكن أحد أهمها والذي يمكن اعتباره بحق من أوائل الكتب في استخدام دبلوماسية «اللوبى» هو «أميركا، أنقذي الشرق الأدنى».

«المسيح السوري» كتاب رائع. أعيدت طباعته في الولايات المتحدة واحد وعشرون مرة، وفي بريطانيا ثلاث مرات، وترجم إلى اللغة الألمانية، ونحن في سورية يا غافل لك الله. أذكر أن الرفيق سيمون إبراهيم هو الذي دلي عليه سنة 1982، إذ وجده على رفوف مكتبة جامعة أوتوا. وأذكر أنني قرأته في جلسة واحدة استغرقت اثنتي عشر ساعة. وأني ذهلت بروح المحبة والكشف التي تسود الكتاب، وأني قررت يومها أن أترجمه متى سنحت لي الفرصة.

في «المسيح السوري» دعوة للغرب لقراءة النص الديني بتفهم وانفتاح. ولكن الأهم هو دعوته لفهم البيئة السورية الثقافية التي انطلق منها يسوع. الكتاب الثاني، «الترجمات الخمس ليسوع» ترجمته بسبب عبارتين وردتا فيه تقول الأولى: «مشكلة يسوع أنه نبي وقع بين أيدي كهنة». أما الثانية فتقول: «لماذا تركز الكنيسة على الخطيئة الأصلية وليس الفضيلة الأصلية؟»

بدأت بترجمة «المسيح السوري» سنة 1997، وأخذني حوالي الخمس سنوات من العمل المتقطع إلى أن صدرت طبعته الأولى في شهر سبتمبر 2011. وأعتقد أنني إذا أحصيت أيام العمل التي أخذتني لإصدار الكتاب لكانت في حدود السنتين من ترجمة وتنقيح، ومن ثم بحث عمّن هو إبراهيم متري رحباني وكتابة موجز طويل عن حياته.

نعم، فأنا لم أكن أعرف من هو رحباني، إذ إن الكتاب الأصلي لم يتضمن تعريفاً بالمؤلف. كل ما كان هو إشارة صغيرة وبحرف منمنم أن للكاتب مؤلف آخر، عنوانه «رحلة طويلة». ولا تنس قارئ العزيز أن ذلك كله كان قبل الإنترنت والمعلومات التي تردك سريعاً عبر نقرات قلال. فكان عليّ البحث عن هذا الكتاب عبر محال بيع الكتب القديمة إلى أن وجدت نسخة منه تؤرخ لحياة رحباني منذ ولادته إلى سنة 1913. أي قبل كتابة «المسيح السوري» بثلاث سنوات. حين فرغت من الترجمة، واجهتني مشكلة إكمال قصة حياة رحباني بعد سنة 1913. هنا نشكر فضل الإنترنت، التي استطعت عبر جهود كثيفة بواسطتها، وعبر أصدقاء في مكاتب جامعات أميركية أن استكمل قصة حياته الرائعة والمأساوية.

بعد أحداث سبتمبر 2011، قررت أن أعيد نشر الأصل الإنجليزي لأنه يواجه جذور العقلية اليهودية-مسيحية المتحكمة برقاب السياسة الأميركية فيما يخص الشرق الأوسط، والتي تنتج عالمًا من الكراهية لكل ما هو سوري. ما أذهلني أن عددًا كبيرًا من الأميركيين الذين اتصلوا يطلبون نسخة من الكتاب، قالوا إنهم قرأوه في مطلع حياتهم، وكان له في نفوسهم جميل الأثر.

لماذا كل هذه التفاصيل؟ لكي نرى مدى ربحية التجارة «بجثة رحباني». لو أنني عوضًا من عثوري على كتاب اسمه «المسيح السوري» عثرت، مثلًا، على صندوقة تضم صورًا لم تنشر من قبل لمارلين مونرو، لكان يمكن أن تكون التجارة رابحة. أما التجارة بالكتب وخاصة كتاب بعنوان «المسيح السوري»، فهي حتمًا خاسرة. لقد طبعت جميع الطباعات، الثلاث بالعربية، وواحدة بالإنجليزية على نفقتي الخاصة. وقمت بجولة محاضرات في الوطن، وبعض مدن الاغتراب، أخذتني من دمشق إلى السويداء، وصافيتا وطرطوس واللاذقية وحلب وبيروت والشويرة وبيت شباب، تورنتو وأوتاوا ومونتريال، على نفقتي الخاصة.

في جميع هذه الجولات، لم يكن أحد قد سمع باسم رحباني سوى اثنين فقط في بلدته الشوير: معمرٌ كان بحوزته قصاصة جريدة عن رحباني من الثلاثينات، وآخر يعمل في مكتبة الجامعة الأميركية. أما بما يتعلق بالإخراج الفني حيث اسمي مساوٍ لاسم المؤلف في الحجم، أذكر أنني طلبت من الناشر، الصديقة سمر حداد، أن تجعل اسم المؤلف أكبر من اسمي، فقالت لي بلهجتها الدمشقية المحببة، «شو باك، لو منك مين كان سمع بالرحباني. بترجك ما تتدخل بشغلي.»

لا يا رفيقي العزيز عيسى حاماتي، ترجمة الكتب المهمة لقضيتنا ليست عملية مريحة أبدًا، أما مردودها الخاص والنفسي فاسمح لي أن أشاركك به كما أراه.

لم ينبش أسامة عجاج المهتار قبر رحباني ويسرق جثته. لقد سمع أن هناك مناضلاً سورياً كبيراً ناهض المستعمر، وكشف عن أجمل ما في النفس السورية. بحث عن ضريحه، فوجده منسيًا مهملاً، تعلوه الأشواك، وشاهد قبره مغطى بالتراب. فنظفه، وزرع الورد حوله، ثم بحث عن تراثه، فترجم بعضه، وحمله إلى وطنه قائلًا لبنيه، «ها علم كبيرٌ من أعلامنا، هاتوا لتتعرف إليه ونكرمه كما يكرم السوريون عظماءهم.» ففعلوا.

من أجمل لحظات حياتي التي لا أنساها، ليلة ندوة حلب عن رحباني. وكنت أشارك الصديق المطران يوحنا إبراهيم (عساه يعود إلينا بخير وهو المخطوف اليوم) المنبر ليلتها. وكان ظهرنا إلى الحضور بانتظار بدء الندوة. في الموعد المحدد توجهنا إلى المنصة، وحين واجهت الجمهور

إذا بالقاعة تفيض عن سَعَتِهَا. وكان موظفو القاعة يأتون بكراسٍ إضافية، وكان هناك أناس واقفون
إذ لم تتسع لهم القاعة. بكيّت لحظتها. شعرت أنني ساهمت بإعادة الحياة إلى رحباني، ليس في
أميركا يا رفيقي عيسى، بل في وطنه الذي أحب، سورية.

ليتك تكتب باللون الأخضر يا رفيقي، إنه أجمل.

لتحي سورية.

للبحث صلة.

الكتابة بالحبر الأصفر II

2016-8-26

تابع لما سبق انطلاقاً مما كتبه الرفيق عيسى حاماتي بعنوان «تاجر الجثث». هل سمعت بفضول مغبغب؟ لا بأس إن كان جوابك، «كلا». فمعظمنا لم يسمع به بالرغم من أنه أوحى بكتاب صغير عنوانه «أنشودة ضيفنا السوري»، The Song of our Syrian Guest طُبع منه عشرات ملايين النسخ، وتُرجم إلى عددٍ كبير من اللغات. فضُول مغبغب، من عين زحلتنا - سورية، كما يرد في ذلك الكتاب الذي صدر بالإنجليزية سنة 1904، جالس على رف مكتبتي بانتظار تاجر جثث يفيه حقه من التكريم.

إذا كانت ترجمة كتاب أو نفض الغبار عن سوري مرموق تعتبر متاجرة بالجثث، فهناك من هم أعظم شأنًا مني في هذا المضمار. الدكتور سليم مجاعص، الذي غاص في بحر خليل وأنطون سعادته، والمعري وديك الجن الحمصي ومي زيادة وجبران. جان داية الذي غاص في بحر أنطون سعادته، والكواكبي، وجبران، وسعيد تقي الدين، وعجاج المهتار، وفخري المعلوف، وأمين الريحاني، وبطرس البستاني، ورواد فجر النهضة والكواكبي. أحمد أصفهاني، الذي غاص في بحر مي زيادة، وفريد شهاب، وريتشارد وود، والأمانة الأولى والأمثال الشعبية. بدر الحاج الذي يصدر لنا مع سليم مجاعص مجموعة خليل سعادته، ناهيك عن جمعه لصور مدننا. ماذا عن الدكتور عادل بشارة ومجموعة مؤلفاته وترجماته عن سعادته وسورية باللغة الإنجليزية. ماذا عن الإضافات الثقافية الكبيرة التي قدمها سهيل رستم ومفيد عنوق وهنري حاماتي وإنعام رعد ونديم محسن وموسى مطلق إبراهيم. ماذا عن إضافة حسني حداد عن الموسيقى السورية. هل لنا أن نتخيل حياتنا الثقافية والفكرية بدونهم. هل كانوا تاجر جثث يا رفيقي!

لماذا يقوم كل هؤلاء بكل هذه التجارة الخاسرة مادياً، والمربحة قومياً؟ لأن سعادته أوصاهم بذلك. ذلك العظيم أوصانا أن نعرف تاريخنا، وأن نهمل من منابعنا السورية قديمها وحديثها. أوصانا بأعلامنا، وأوصانا ببعضنا بعضاً. أما آخر دروسه التي علمنا إياها قبل استشهاده بلحظات، فهي أن المرء لا يهين سواه، بل نفسه.

أعتقد أننا وفيّنا هذا الموضوع حقه فلننتقل إلى موضوع ثانٍ مما تفضل به رفيقنا عيسى حاماتي. إنه يقول: «أما الجثة الكبيرة التي يحملها على ظهره فتظهر واضحة في اسمه الثلاثي الذي لا يسير خطوة واحدة بدونها.» لن ادخل في تحليل المقصود من هذا الكلام، ولا في تحليل النفسية الصادرة عنه، فهذا يحتاج إلى خبير اختصاصي. بل اكتفي بعرض ما يدفني لاستخدام الاسم الثلاثي. ببساطة كلية، الأمين الراحل عجاج المهتار هو ووالدتي، سيريا كرم، قدوتي في الحياة بعد سعادته.

معظم القوميين يعرفون الأمين عجاج المهتار شاعراً وحزيباً مناضلاً منضبطاً. ولكني أقول، وقد رافقت إنتاج ما صدر من أعماله منذ أواخر الستينات، وعاشت أرشفة وتوضيب أعماله الأدبية كلها، إن أعظم أعماله الحزبية ليس في شعره، على جماله، وغناه، وتنوعه، وموسيقاه، والتزامه. أعظم أعماله هو رسالة واحدة كتبها للزعيم سنة 1946 عنوانها «إفلاس.» (منشورة في مطلع هذا الكتاب.)

«إفلاس في المناقب القومية أولاً»، كما جاء في تلك الرسالة التي نشرت فقرات منها منذ أسابيع. أما موقفه الثابت، فهو صراعه الدائم ضد الفساد الحزبي، الذي اختصره بيت من الشعر يقول فيه: «البراني مش عمبيضر، قد السوس الجواني.»

لقد كان للأمين عجاج بُعد النظر والجرأة ليعلن منذ 1946، عن الخطر الذي ينجم على الحزب من فقدان المناقب القومية حين كتب: «إن الذين تسلّموا مقدرات الحزب السوري القومي، طيلة سبع سنوات - وكانوا القائد الوكيل في غياب القائد الأصيل - قد أفلسوا إفلاساً معنوياً، إدارياً، ومناقبياً، إفلاساً إذا انكشف بحقيقته للرأي العام فقد يجر إلى إفلاس النهضة القومية - إذا لم يأت المنقذ لا سمح الله - ويجر بالتالي إلى إفلاس الأمة السورية النبيلة ويأسها من كل إصلاح وعمقها وفنائها إلى الأبد.»

هذا الإفلاس يزداد إفلاساً. أما ما لم يره الأمين عجاج المهتار آنذاك، فهو أن فقدان المناقب ذلك سوف يؤدي إلى خسارتنا لسعادته القائد أولاً، وهذا ما حصل في ذلك الليل الطويل من تموز سنة 1949.

إن الدرس الأهم الذي تعلمته من الأمين عجاج المهتار، هو أن فقدان المناقب مدمر. وهذا الدرس هو الذي يحكم جميع كتاباتي. وانا وفاء مني لوالدي، وإحياء لذكراه احمل اسمه مفتخرًا. إنه ليس عبئًا علي، ولا عكازًا لي، ولا منة مني له. إنه خلاصة حبي واحترامي البسه قلادة عطر اذكركه بها، أملًا أن يكون عملي مصدر فخر له، كما هي حياته مصدر فخر لي. ليتك تكتب باللون الأخضر يا رفيقي، إنه أجمل. للبحث صلة.

الكتابة بالحبر الأصفر III

2016-8-29

من رسالة الرفيق عيسى حاماتي: «...إنه (أسامة المهتار) تاجر جثث. مقالة قيمة لبشير عبيد «نفطنا الزائل ومياها الخالدة» بين عشرات المقالات القيمة يأخذها المهتار إلى القناة العاشرة اللبنانية، ويظهر بمظهر الباحث الاستراتيجي بشؤون المياه من غير إشارة كبيرة أو صغيرة إلى بشير عبيد. إنه تاجر جثث. أما عن تجارة الأزمات: يسقط 15 شهيداً للحزب في مجزرة حلبا في شهر المهتار سيفه على المؤسسة وقيادتها ليبحث عن «المسؤول» قبل أن تجف دماء القوميين، بدل الوقوف إلى جانب الشهداء وتعزيتهم والتخفيف عن عوائلهم».

لنبدأ من مقابلي على تلفزيون المستقبل. جرت المقابلة في 2010/11/11، وكانت بعد محاضرة ألقيتها في الجامعة الأميركية في بيروت بدعوة من «رابطة الإنعاش القومي» بعنوان «الهلal الخصب في القرن العشرين، تحديات وجودية». أطلق شرارة المحاضرة مقال في مجلة «نيو ساينتست» عدد تموز 2009 تحت عنوان، «الهلal الخصب سوف يختفي هذا القرن».

أنا لست خبيراً مائياً ولا زراعياً، وقد نوهت عن ذلك أثناء المحاضرة حين سألني أحدهم عن الحلول التقنية. وفي حين ركزت دراسة «النيو ساينتست» على عامل الجفاف، نظرت أنا إلى العامل الديموغرافي، حيث يتضاعف سكان الهلal الخصب والدول المحيطة به: إيران، والسعودية، وتركيا، ومصر، تقريبا كل ثلاثين سنة، وخلصت إلى نتيجة بسيطة مفادها أن عوامل الجفاف إذ تتقاطع مع تضاعف عدد السكان سوف تؤدي إلى تهديدات وجودية. استعنت في المحاضرة بعدد من المراجع لم يكن مرجع الأمين بشير عبيد بينها. ذلك أنني لم أسمع في

حياتي عن مثل هذا المقال ويشوقني كثيراً أن أقرأه. نشرت مجلة «فكر» التابعة لعمدة الثقافة في الحزب السوري القومي الاجتماعي نص المحاضرة في عددها رقم 112، فيمكن العودة إليه. أما الفيديو، فهنا:

<https://www.youtube.com/watch?v=6XSl3CSqGtg>

في اليوم الثاني للمحاضرة، اتصلت بي منتجة الأخبار الصباحية في تلفزيون «المستقبل» وأخبرتني انها دُعيت إلى المحاضرة، ولكنها لم تتمكن من الحضور، وبدوها اجراء مقابلة على الهواء لأهمية الموضوع. لم أتردد. فالموضوع بالنسبة لي على درجة من الخطورة بحيث أن نشره على أية محطة تلفزيونية فيه إفادة. وهكذا كان. نظمت عدداً قليلاً من الشرائح وأرسلتها للمحطة لإعدادها، وتمت المقابلة في اليوم التالي، ويمكن متابعتها على هذا الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=6kbvFbaGyvY>

إني أدخل في هذه التفاصيل بسبب الطريقة المبتذلة التي سلكها بعض القوميين بعد المقابلة، والتي تحولت إلى أزمة يتجاهلها الرفيق حاماتي. إن من يحضر المقابلة يرى أننا وضعنا خرائط الوطن السوري، الهلال الخصيب، على شاشة تلفزيون «المستقبل»، وتكلمنا عن وحدة الحياة والمصير التي تشملنا من العراق إلى لبنان، وبحثنا في الأخطار الوجودية التي لن تميز فيما بيننا، وحذرنا مما سميناه قنبلة لاجئي المياه التي توقعنا أن تنفجر في العام 2015، ولكنها كانت قد انفجرت بصمت، وكان أحد تداعياتها الحرب القائمة اليوم في الكيان الشامي. هذه المحاضرة تحولت في ماكينه الإشاعات الحزبية إلى «شتم للحزب ورئيسه»

في بعض الأحيان، تتقاطع أحداثٌ في شكل عفوي فتعطي فرصة لمن يتربص بك. بعد أيام قليلة من المقابلة يُعتدى في مركز الحزب على مفوض الحق القومي الرفيق رفيق الحاج. التقيت بالرفيق الحاج ومعه بعض الأمناء والرفقاء في مقهى الروضة في بيروت، بعد الاعتداء بساعات، فأخبرني بالتفصيل عمّا حدث. بعد أسبوعين، وبعد أن راحت ماكينه الإشاعات الحزبية تروج أن رفيق الحاج، «وقع في الحمام»، كتبت مقالاً بعنوان «في الاعتداء على ممثل الحق القومي» وأرسلته إلى لائحتي البريدية. أحد المستلمين أوصله لصحيفة «النهار» فنشرته، وفي اليوم الثاني نشرته «الديار» وفي الثالث «المستقبل».

لدى عودتي إلى كندا، كان هناك شائعة قد سبقتني عبر البريد الالكتروني، مفادها أن أحداً لم يعتد على رفيق الحاج، وأن أسامة المهتار قد اختلق هذه الكذبة لأن جماعة (...) قد صدوا مبلغاً مالياً كبيراً لشق الحزب، وأنه - أسامة المهتار - قد ظهر على تلفزيون المستقبل

لمدة نصف ساعة شتم فيها رئيس الحزب، وها أن صحيفة «المستقبل» قد نشرت ما اختلقه من أكاذيب!

بعض المخلصين مقتنع أن كل ما حدث هو نتيجة فخ نصبه لي أحد مع تلفزيون «المستقبل». أنا لا أعتقد ذلك، بل أقول إن تسلسل الاحداث كان عفويًا، من محاضرة في الجامعة الأميركية، إلى لقاء مع تلفزيون «المستقبل»، إلى الاعتداء على الرفيق رفيق الحاج، ومن ثم مقالتي، كلها أعطت الفرصة لمن كان يترصب، فحبكت الإشاعة: أسامة المهتار قبض مبلغ ثلاثمائة ألف دولار من (...) ليشق الحزب، ويشتم رئيسه، ولدينا نسخة من «الشيخ» حصلنا عليها عبر قريب لخطيبة أحد رفقائنا في أوتوا، والذي يعمل - أي القريب - في بنك تابع لبيت (...)! الشخص الذي أطلق الإشاعة وقف في اجتماع في أوتوا وأعلن هذا الكلام جهارًا، وأيده فيه أخوه الذي زعم انه رأى نسخة الشيخ بأم عينيه. وبعد أيام قليلة، وقف مسؤول في مديرية أخرى في كندا وقال الكلام نفسه.

هنا أفق لحظة، من وسط كل هذه الذكريات المؤلمة لأسجل بعض المواقف الشريفة. هناك رفقاء في أوتوا وفي المدينة الثانية جابهوا مطلقي الإشاعة فورًا. في أوتوا طالبوا الدعوى بالبيئة، ما اضطره لتغيير كذبه لاحقًا والزعم أنه يملك نسخة عن «تحويل إلكتروني» وليس «شيكًا». وفي المدينة الثانية واجه رفقاء شاهدوا المقابلة التلفزيونية المسؤول وأحرجوه. أما أن الأول كوفئ على كذبه بان عُيِّن عميدًا للتربية والشباب لفترة قصيرة قبل عزله، وأن الثاني قدم استقالته بسبب كذبه وإرساله وثيقة مزورة إلى بيروت، فهذا من تحصيل الحاصل. لرفقائي الشرفاء كل الشكر. موقفكم لن أنساه.

رفعت دعوى داخلية. وهنا دخلنا في متاهة لا بأس أن نعرج قليلا على بعض محطاتها مما يضحك ويبيكي في آن معًا. طلب مني أحد المسؤولين أثناء التحقيق في بيروت أن أبرز لهم كشف حسابي المصرفي ليتأكدوا أنني لم أنسلم المبلغ! أجبت المسؤول ضاحكًا: «لنفترض جدًّا أنني قبضت. هل يعقل أن أعطيك كشفًا من الحساب الذي دخل المبلغ عليه، دع الدعوى يأتي بالبيئة فعبئها عليه لا عليّ». هذا علمًا أن وثيقة التحويل الإلكتروني، وكانت مزورة، تحمل اسم المرسل (...) ورقم حساب مُختلَق، والتحويل إلى - وهنا العبقرية - صندوق بريدي معدني في مدينة العين من دولة الإمارات! لا اسم مصرف، ولا رقم حساب، ولا «سويفت كود». فقط اسمي ورقم صندوق بريدي. سألت المسؤول، «هل يمكنك إعلامي بأية عجيبة دخل التحويل الإلكتروني إلى صندوقي البريدي؟»

أما أطرف ما سمعت فكان من رفيق له أعمال كبيرة في أحد دول الخليج، قال: «إخوات الشر...، بدي من شركة ... التابعة لبيت ... تسعمائة ألف دولار صار لهم ثلاث سنين بمرجحو فيي. انت دفعولك ثلاثماية ألف دولار كرمال عشر دقايق عالهاوا.»

بعد سنة من العذاب، صدر حكم من القضاء الحزبي، ومن عمدة الداخلية كما نوهنا في المقالة الأولى، والذي لليوم لم يعمم في الحزب كما تقضي الأصول، بل أرسل حصرًا لمديرية أوتوا حيث يرفض مديرها عيسى حاماتي تلاوته حتى هذه اللحظة.

نأتي الآن إلى مجزرة حلبا، وأمهد لها بالقول إنني بين 2004 و2011 زرت مركز الحزب عددًا من المرات، وقابلت الكثير من قيادات الحزب، وزرت مختلف المناطق بين لبنان والشام، واطلعت على وضع الحزب على الأرض كما هو، وكتبت الكثير من الرسائل والأوراق البحثية للمسؤولين، ومن ثم لرفقاء احذر فيها من الوضع القائم في الوطن وفي الحزب. أحد أهم تلك الأوراق تحمل عنوان «ورقة استطلاع وعمل» وتاريخها 7 نيسان 2005، كُتبت بعد جولة استطلاع في كل من الشام ولبنان بين السادس عشر والرابع والعشرين من شهر آذار، 2005، أي بعد شهر من اغتيال الحريري وقدمتها لقيادة الحزب. من تلك الورقة اقتطع الفقرة التالية:

«... إن المواطن الاعتيادي اليوم، ومع الأسف، لا يرى من الحزب سوى شقه الأمني الذي يربطه المواطن في ذهنه بالمخابرات السورية. ثمة شحن كبير ضد الحزب في المناطق ذات اللون الطائفي الواحد سواء أكانت مسيحية أم درزية أم سنية. هذا الشحن ممكن أن يعرض بعض القوميين في مناطق معزولة من المتن والشوف وفي بعض أحياء بيروت إلى وضع حرج بعد الانسحاب السوري. ليس الوضع بهذه الخطورة في المديرية التي استطاعت إقامة علاقات اجتماعية وسياسية وخدمية جيدة في متحداتها وفرضت احترامها عليها، وإن اختلفت معنا في الرأي. أما في المناطق الأخرى حيث للحزب عداوات تاريخية، أو حيث اتسمت ممارساته بالاستفزاز، أو كان التركيز فيها على الناحية الأمنية، فإن الوضع حرج.»

وتتضمن الورقة مسحًا للبيئة الحزبية والقومية نقتطع منه ما يلي، موضحين أن «الأثر»، هو ما يخلّفه الخطر، في حال وقع، مُحَدَّدٌ بنسبة رقمية من 1 - 5، وكذلك «الاحتمال»، أي توقع حصول الخطر مُحَدَّدٌ بالنسبة الرقمية نفسها. الانكشاف للخطر هو حاصل ضرب الاثنين معا. نذكّر هنا أن الإسلاميين الذين اغتالوا بيار أمين الجميل بعد سنة ونصف من كتابة الورقة، كان هدفهم توريث الحزب، ولعل كشفهم جنّب الحزب الخطر رقم 1 أدناه. أما الخطر الآخر فإن

الإدارة الحزبية أهملته كلياً مع الأسف الشديد. (وهو ما حدث بعد ثلاث سنوات - فترة زمنية متوسطة، في حلبا - عكار.)

الرقم المتسلسل	الخطر	الأثر	الاحتمال	الانكشاف للخطر	الفترة الزمنية
1	أن يتورط أو يُورط، الحزب أو عضو فيه، في عمل أمني جرمي مما يؤدي إلى انفجار نعمة شعبية عارمة عليه.	5	5	25	قريب
6	بما أننا بحاجة إلى قوة رادعة معينة لحماية الأعضاء في مناطق أصبحت منعزلة بعد الانسحاب، كالمتن أو الشوف مثلاً، إذا كنا لا نملك مثل هذه القوة، يصبح الأعضاء في مثل هذه المناطق في وضع حرج.	4	4	16	متوسط

أهمية هذه الورقة أنها تحذر سنة 2005 مما حدث بعد ثلاث سنوات في مجزة حلبا، وما يسميه رفيقنا عيسى «متاجرة أسامة المهتار بالأزمات.» هذه هي خلفية مقال «من المسؤول» عن مجزة حلبا، والذي لم يكن يتيمًا، بل تلاه مقال بعنوان «مش وقتها» و ثم مقال بعنوان «السماء الزرقاء.» وكلها تتعلق بما سبق مجزة حلبا وما رافقها وتبعها. أما الفكرة الأساس فهي المطالبة بلجنة تحقيق مستقلة تدرس ما حدث وتحدد مسؤولية التقصير الذي أدى إلى خسارتنا لهذا العدد الكبير من الشهداء الأبطال.

تلك المقالات أثارت استهجاناً كبيراً بين عدد قليل من القوميين خاصة أولئك المحيطين بالمسؤولين المركزيين آنذاك، والذين كانوا مسؤولين مباشرة عن المجزة وعن الحل السياسي الذي تلى ذلك، وبعض المصفيقين لهم في مناطق مثل أوتوا. ولا أعتقد أن أحداً من كل هؤلاء قد طالب المركز بجواب عما حصل في حلبا، قبل المجزة واثناها وبعدها وصولاً إلى تسوية الدوحة، ومن ثم الصمت الكبير والاكتفاء بالتباكي على الشهداء في ذكرى استشهادهم من كل عام.

بالمناسبة. لقد زرت حلبا سنة 2010، وعزيت من تمكنت، وقابلت عدداً من الرفقاء، ولا شك عندي أن الأسئلة التي طرحوها آنذاك، لا تزال تقض مضجعهم كما تقض مضجعي.

وبعد، الأزمات تحصل، تقع. هناك من يحذر منها قبل وقوعها، وهناك من يتجاهل التحذير. هناك من يتفرج عليها إذ تقع، فيحاول أن يجد ضحية يحمله مسؤوليتها. وهناك أيضًا من يخترع الأزمات، وطبعًا هناك من يتاجر بها. أعتقد أنني في الحالات التي مرت معنا، كنت المحذّر، وكنت ضحية من لا يملك الجرأة الأدبية لتحمل مسؤولية إهماله أو فشله فيحاول أن يحمّلني إياها. هذا ناهيك عن المتسلقين الذين لا يستطيعوا التقدم في الحياة بجهدهم الشخصي، فيحاولون التسلق على حطام ضحايا إشاعاتهم.

كُتبت «ورقة الاستطلاع والعمل» والبلاد تمر في أزمة ما بعد اغتيال الحريري، فيما هناك في الحزب من يتأمر لإزاحة الأمين جبران عريجي من الرئاسة، حيث قدّم استقالته بعد تلك الورقة بأشهر. لم يخترع أسامة المهتار تلك الأزمة. ولم يخترع أزمة الاعتداء بالضرب على مفوض الحق العام في الحزب. وأكد أنه لم يخترع أزمة مجزرة حلبا، بل حدّر من وقوعها، وهو لم يشتم الحزب ورئيسه في مقابلة تلفزيون المستقبل، ولم يسرق مقالاً للأمين الشهيد بشير عبيد. فلماذا يصرّ الرفيق عيسى حاماتي على تحميله بعض هذه الأوزار واتهامه أنه يتاجر بالجثث والأزمات؟ لقد أصبح لدي شبه يقين أن الحزب منقسم أخلاقياً على ثلاثة خطوط نقتطع لشرحها فقرات من البيان الذي أصدره سعادته بعد «يوم بكفيا» الشهير. يصف البيان نمو الفساد بهذا التسلسل الرائع أسباباً ونتائج:

- ♦ نام الشعب عن تعهد شؤون حياته ومصالحه فتعهدها ذوو المصلحة في ذله واستعباده.
- ♦ سكت أفرادهم عن حقوقهم في الدولة وشؤونها فاهتضمتها جماعة تدّعي أنها منه وليست منه.
- ♦ نامت قوة الأمة مدة فحسبها الطغيان قد ماتت، وسكت الشعب فظن ذوو النفع الخاص أنه قانع خانع.
- ♦ وتحولت الجماعة النفعية إلى طبقة حاكمة، وأُنزل الشعب منزلة الطبقة المحكومة ولا رأي له في مصيره، بل الرأي رأي فئة جشعة طامعة، والإرادة إرادة نفر اتفقوا على أن يعيشوا على خراب الشعب وأن يتلذذوا بآلامه.
- ♦ وكادوا يفلحون في إرهاب الشعب وترويضه على العبودية لولا كرامة في الأمة وطيب عنصرها.

كل ما علينا فعله لكي نفهم الخطين الأولين لهذا الانقسام هو أن نستبدل كلمة «الشعب» بكلمة «القوميين» وكلمة الأمة بكلمة الحزب لنعرف أن هناك في الحزب جماعة نفعية وطبقة

حاكمة ترى في القومييين طبقة محكومة. هذا هو الخط الأول، ونصف المشكلة. النصف الأخطر أن بعض القومييين قد قبل أن يكون طبقة محكومة تدافع عن منافع الطبقة الحاكمة وتضرب بسيفها وتدافع عن ارتكاباتهما. وإلا كيف نفسر رسالة الرفيق عيسى حاماتي، وكيف نفسر الإشاعات التي تطلق بحق القومييين من قبل رفقاء لهم عرفوهم لسنوات، وتعاملوا معهم، ويعرفون حق المعرفة أن مزاعمهم كاذبة، ومع هذا يطلقونها أو يصدقونها، ومتى انكشف كذبهم ادّعوا العفة، وما عاد باستطاعتهم التراجع وهذا، على ما نعتقد، حال الرفيق حاماتي.

أما الخط الثالث فهم أولئك القوميون الذين يحتملون بصمتٍ سادية الفئة الحاكمة، وسكوت الفئة المغلوبة ونومها وانصياعها، فلا يبقى مفر من كشف الحقائق كما نفعل ويفعل سوانا. إن فقدان الأخلاق والمناقب القومية يا رفيقي العزيز عيسى حاماتي هي أم الأزمات في الحزب. هذه هي معركتنا الكبرى فإن خسرتها، خسرتنا أنفسنا وخسرنا حزبنا. هذه المعركة علينا الانتصار فيها وانتشال الرفقاء من وهدتها رفيقا واحداً تلو رفيق، أو خسارتهم رفيقاً واحداً تلو رفيق. هذه هي المعركة.

ولتحي سورية وليحي سعادته.

وهلق لوين؟

2016-9-8

عوضًا من أن يتعظ المجلس الأعلى مما حدث بسبب محاولته الفاشلة لتعديل الدستور على قياس شخص واحد، قام بإعادة تدوير الأمين علي قانصو، الذي وقعت مجزرة حلبا إبان رئاسته، وانتخبه رئيسًا واجهه لرئيس ظل.

مهداة إلى (ج)

سألت رفيقي الأمين في الحزب السوري القومي الاجتماعي، «وهلق لوين»، وكان ذلك مباشرة بعيد انتخاب الأمين علي قانصو رئيسًا للحزب للمرة الرابعة. أجباني بكلمة واحدة. «عالبيت.»

وأعترف، خصوصًا لمن قرأ رسالة «إفلاس» التي نشرتها مؤخرًا، أنني توقفت عن كتابة هذا المقال لأنشر تلك الرسالة. ذلك أن كلمة، «عالبيت»، تختصر تاريخًا من الآلام والخيبات عانى منها القوميون أثناء غياب الزعيم، ومنذ استشهاد. فالأمين الراحل عجاج المهتار كتب رسالة «إفلاس» سنة 1946 إذ كان «في البيت» منقطعًا عن العمل الحزبي النظامي. ولم يكن وحيدًا في ذلك الوضع، بل كان مثله كثيرون ممن فُصلوا وطُردوا أثناء «الواقع اللبناني» وأبرزهم الشهيد الصدر عساف كرم، الذي أعاده الزعيم إلى الحزب بعد أن ألغى قرار طرده التعسفي.

«عالبيت» موجعة. إنها تأتي من أمين كان دأبه أبدًا أن يكون العمل من ضمن المؤسسات. لقد خضت وإياه ساعات من النقاش، على مدى سنوات، في جدوى «الاعتراض من الداخل» إلى مسؤولين غير مباينين، والكتابة إلى قيادة لا تقرأ! وبالرغم من كل ما كنت أقدمه لحضرة

الأمين من أدلة موثقة عن استهتار قيادة الحزب بأسسه الأخلاقية والمناقبية، والعمل بكيدية عز نظيرها، فإنه كان يُصرّ دائماً على ضرورة الاعتراض من داخل الحزب.

رأيي كان مخالفاً لرأي الأمين الصديق. كان رأيي ولم يزل أنا حزب الأمة، حزب الشعب. وإن عملنا يجب أن يعكس منطلقاتنا كلها، والمناقبية منها قبل الفكرية. بالتالي، نحن مسؤولون عن تصرفاتنا ليس فقط تجاه المسؤولين في الحزب؛ بل تجاه الشعب الذي نذرنا نفسنا لهضته. فحين يعتدي حرس مركز الحزب بالضرب على مفوض الحق القومي في الحزب، فهذا شأن عام، وليس شأنًا خاصًا بالحزب وحده. وإذا سكت القيادة عنه، فهذا لا يعني سكوت القوميين. كذلك كان الأمر بالنسبة لشهداء حلبا. فحين كتبت مقالاً ثاني يوم المجزرة أسأل فيه، «من المسؤول»، ثارت عاصفة في وجهي بحجة أنه «مش وقتها». وأذكر انني بعد تعيين الرئيس قانصو وزيراً في حكومة السنيورة، التقيت أحد أعنف الذين انتقدوا «توقيت» مقالي فسألته: «لقد مرّ أكثر من سنة على المجزرة، هل كتبت رسالة إلى القيادة تسأل فيها عمن يتحمل مسؤولية تلك الجريمة الرهيبة»؟ أجاب بالنفي!

كذلك قامت عاصفة في وجهي يوم كتبت علناً انتقد الاعتداء بالضرب على مفوض الحق العام بالحزب، وتلت العاصفة حملة من الإشاعات والتزوير والأكاذيب، لماذا؟ لأنني «نشرت غسيلنا على السطوح». يا رفيقي، إن غسيلنا الوسخ قد ملأ بيتنا وخرج من النوافذ والأبواب، وخمّ، وزكمت رائحته الأنوف. فلا تعتب على من يحاول تنظيفه؛ بل اعتب على من يمنع ذلك. ما الذي دفع الأمين الصديق إلى قوله «عالبيت». في فصل بعنوان «أشكر عدوك» في كتابه «أنا والتنين»، يتساءل الرفيق الأديب الراحل سعيد تقي الدين عن عوامل استكائة الناس وثورتها. وانا أضيف إنه من الصعب معرفة النقطة التي يشعر فيها المرء بالتعب أو اللاجدوى المفرطين فيقرر الذهاب إلى البيت. من هناك، ربما تكون استراحة قصيرة يعود بعدها إلى ساح الصراع، أو ربما تكون خاتمة لصراع يبدأ أملاً وحلمًا ومثلاً أعلى وينتهي خيبةً وأحلامًا محطمة على مذبج الفساد والأناية.

نحن نعتقد أن الرئيس السابق وأغلبية المجلس الأعلى اعتقدوا أن القوميين الذين استكانوا للكثير من الأمور قد استكانوا للأبد، ففوجئوا بثورة القوميين على آخر ما كانت هذه القيادة تعتقد أن القوميون يثورون من أجله: دستور الحزب.

لقد طلبت من الأمين الصديق ألا يتخذ قراراً مستعجلاً نتيجة الإحباط أو الغضب، فمعركتنا لاستعادة الحزب إلى منطلقاته الأساس وغايته لم تبدأ مع محاولة التعديل الدستورية الأخيرة الفاشلة، ولن تنتهي مع انتخاب أحد أبطالها رئيساً، للمرة الرابعة.

المهم، هل حق لوين؟ هذا السؤال نضعه برسم الجميع، قيادة جديدة، وقوميين معترضين، وقوميين مؤيدين وقوميين «بين بين».

نهج القيادة الجديدة واضح. إنه استمرار لنهج الرئيس السابق من حين تعيينه رئيساً فعلياً ودائماً للحزب سنة 1999، أما وثيقة عملها فهي مقال ناصر قنديل في «البناء». من ذلك المقال، ومن المؤتمر الصحفي للرئيس قانصو الأخير، وما قرأناه من تعليقات وتهديدات على صفحات التواصل الاجتماعي يمكن لنا توقع ثلاثة أمور: الفصل والطرده بحق المعارضين؛ تعديل الدستور بحيث تُسد الثغرات التي سمحت للمحكمة الحزبية بنقض قرار المجلس الأعلى؛ الإتيان بجسم جديد للمحكمة الحزبية يكون متناغماً مع النقطتين السابقتين. ذلك أنه يجب أن يكون واضحاً لكل من له حواس تعي وتعقل ما تعي، أن السيطرة الكاملة على جميع مفاصل الحزب هي الغاية النهائية لهذا المجلس الأعلى وقائده.

أما المجاهرون بالدفاع عن التعديل الهجين ابتداء من ناصر قنديل، ومروراً بعميد عبر الحدود ومنفذ عام حمص، وسواهم من أمناء ورفقاء، فإنهم يستخدمون لغة تبسيطية سقيمة لو استخدمها أي من السياسيين لهزواً منه واستهجنوا كلامه.

يقول عميد عبر الحدود، وهو من الأمناء، على صفحته من «الفيسبوك»، حرفياً: «لرفقائنا الغياري على حزبهم، نتوقع منهم أن يعاملوا حزبهم كما يعاملوا أزواجهم، أولادهم أو حتى أعمالهم بالحد الأدنى (العائلة مؤسسة مثل اي مؤسسة لا ينشر غسيلها خارج المنزل إلا من قرر الطلاق - مثل للتبسيط - بعرف في فروقات كثيرة)..أما لمن يستغل طيبة واندفاع القوميين لأغراض غريبة عن مصلحة الحزب «فنطمئنه» لأن القوميين أنقياء وليسوا بأغبياء.. والتاريخ يشهد أن القوميين اكتشفوهم ولو بعد حين».

أما منفذ عام حمص، وهو أمين أيضاً، فيقول في حديث نشرته صحيفة الأخبار: «في سورية لم نشعر بالأزمة. هناك مؤسسات تختار مسؤوليها ونحن لا نتدخل فيها. مين ما أخذ إمنا منقلو عمنا». «بتسمعي شي واحد كاثوليكي اعترض ليش انتخبو هالبابا مش هيداك؟ القرار يأتي من عند سعادته، فهذه مؤسساته». لقد سألت الأمين المنفذ ما إذا كان كلام الأخبار صحيحاً، فأجاب أن القسم الأول صحيح، ولكن الكاتبة حذفت جملة مهمة هي أنه حين دخل الحزب لم يكن يعرف من هو الرئيس. ولكن حين سألتها ما إذا كان مثله عن البابا صحيح، سألتني لماذا أفتح تحقيقاً معه!

أمين آخر يسأل، «وأيّن أنتم يا مثقفي الحزب؟ لماذا تتركون الحزب وتتخلون عن

مسؤولياتكم؟ أما كان الأجدر بكم أن تكونوا جزءاً أساسياً من مقاومة ما تعترضون عليه من ضمن صفوف الحزب؟» هذا الأمين كان من كبار دعاة التجديد للأمين حردان.

نأخذ الجواب البسيط عن كل هذه العبارات من مأثورنا الشعبي إذ يقول: «خبز صحيح ما تكسر، ومكسور ما تاكل وكول وشباع.» بمعنى آخر، السلطة الحزبية تتعامل مع القوميين مثل لاعب شطرنج في يده وحده تغيير قوانين اللعبة ساعة يشاء، ويطلب من الخصم أن يبارزه شرط الالتزام بقانون تغيير القوانين!

أما إذا شئنا الغوص بعض الشيء في هذه العبارات نجد أنها تأخذنا إلى عالم من المقاييس المعكوسة حيث إن الأمانة المناط بهم الدفاع عن المؤسسات، يجيرونها لشخص واحد. والأمانة الذين يجب أن يكونوا في طليعة العاملين لخلق «تقاليد جديدة»، يلجأون إلى أسوأ ما في تقاليدنا القديمة لتبرير محاولتهم تجيير الحزب لشخص. «مين ما أخذ إمي بيصير عمي!» «هل يسأل كاثوليكي ليش انتخبوا هادا البابا وليس ذاك!» «لا ينشر شخص غسيله الوسخ خارجاً إلا إذا أراد الطلاق!» و«القومي يعامل حزبه كما يعامل الرجل زوجته!» فعلاً!! هل هذا كلام أمانة في الحزب السوري القومي الاجتماعي؟ إن أصحاب هذه الأقوال من النجباء يطلبون من الزوجة المعتقة الخضوع لزوج يزدري بها وبكل قيم الزوجية، فيخونها ويضربها ويعلم أولاده السرقة والفجور. أو يطلبون من الرعية السكوت عن بابا انتُخب بالرغم من معرفة العالم كله أنه يغطي مجرمين يعتدون جنسياً على أطفال كورس الكنيسة.

لا، لم يكن انتخاب علي قانصو السبب الذي دفع بالأمين الصديق لإعلان انسحابه «إلى البيت.» لقد كان الصاعق الذي فجّر كل التراكمات والعفن التي يحاول بعض المخلصين أولاً معالجتها، ومن ثم مساكنتها إلى أن تنفجر في وجههم.

ما هو مآل هذه السلطة؟ مآلها أن تتقنذ على نفسها، فتبعد ما تبقى من ناقدتها، وتقرب متملقها فتنتهي بلحس مبردها حتى الموت.

ماذا عن المعارضة الحزبية؟

المعارضة الحزبية معارضاة. لكل منها سقف تقف تحته، ولكن ينقصها جميعا السقف الأعلى الذي يجب أن يظل جميع القوميين وأعني به سقف نظرة الحزب وغايته. هذا السقف الذي أهملته جميع القيادات الحزبية ما خلا قيادة سعادته، أهملته المعارضة الحزبية هي أيضاً، ولم تبدأ بالاهتمام به سوى مؤخراً وبشكل خجول.

تتألف المعارضة من مجموعة من العناصر المخلصة في شكل عام، تحاول متفرقة أن

تواجه كتلة من الفساد المتراسة حول شخص يؤمن لها الاستمرارية والتمويل والمكاسب. بالتالي، فإن أولى مهام المعارضة هو أن تتراص حول هدف أعلى يجمع القوميين. وهذا الهدف - المثال الأعلى - هو غاية الحزب. لا يشد مجموع القوميين سوى هذه الغاية، وأية غاية دونها سوف تكون غاية لمجموعة محدودة من الأشخاص.

والمعارضة تعاني من معضلة أساسية: هل تنظم نفسها كمعارضة من داخل الحزب، حيث ستجد من يقول لها «لا معارضة في الحزب»، أو تنظم نفسها خارج الحزب، ففتتهم بشقه؟ إن هذه المعضلة، في رأينا، ناجمة عن طرح السؤال الخطأ. والسؤال الخطأ هو «أين نعمل؟» فيجيب بعض، من داخل، وبعض آخر من خارج. السؤال الصحيح هو، «من نحن وماذا نعمل؟» الجواب عندها يكون: «نحن سوريون قوميون اجتماعيون نعمل لتحقيق غاية حزبنا. بعضنا يعمل من داخل المؤسسة وبعضنا من خارجها، وبعضنا يعمل في هذا التنظيم وبعضنا الآخر في ذلك. ما يجمعنا هو عقيدة الحزب وغايته وأخلاقه، وبهذا نتجاوز عوامل الانقسام لنلتقي في عالم الوحدة.»

هذه هي نقطة الانطلاق الجامعة، الباقي تفاصيل.

أصول التخاطب

2016-10-9

لم نفاجاً بالخبر الذي أوردته صحيفة «النهار» عن إقالة عضوي المحكمة الحزبية في الحزب السوري القومي الاجتماعي، فنحن كنا قد توقعناه وكتبنا عنه في أكثر من مقال. بالتالي لن نناقش حيثياته ولكننا سوف نركز على دستورية أن يكون للمجلس الأعلى صلاحية إقالة أي كان باستثناء رئيس الحزب.

أولاً: في الشكل. يقول الخبير إن القرار اتخذ «بدعوى خروجهما عن أصول التخاطب الحزبي». هذه العبارة تفتح المجال واسعاً أمام عدد من الأسئلة. هذه «دعوى» أم شكوى؟ وقبل أن يمكن إصدار حكم يتعلق بالدعوى، لا بد من إثبات التهمة في محكمة علنية. بالتالي، فإن السؤال الأول الذي يطرح نفسه هو: هل تمت محاكمة عضوي المحكمة العليا بتهمة «الخروج عن أصول التخاطب الحزبي»؟ هل تمت إدانتهما من قبل المحكمة؟ هل أصدرت المحكمة حكماً بإقالتهم؟ ممن تشكلت هذه المحكمة ومتى عقدت؟ الخ...

نحن لا نعتقد أن شيئاً من هذا قد حصل، وهذا يقودنا إلى السؤال الثاني: ما هو المسار الذي يجب أن يُتبع لإقالة أعضاء المحكمة العليا في الحزب السوري القومي الاجتماعي؟ ف فيما يعتقد المراقب أنه يجب أن يكون هناك مسار واضح لكيفية التعامل مع شكوى تتعلق بأعضاء في هيئة المحكمة العليا، فإن دستور الحزب لا يقدم مساراً كهذا على الإطلاق. فالقانون عدد 13 لسنة 2001 المادة الحادية عشرة ينص: «تقدم استقالة رئيس أو أي من أعضاء المحكمة العليا بواسطة رئيس الحزب إلى المجلس الأعلى الذي له حق القبول أو الرفض كما له حق الإقالة بأكثرية ثلثي أعضائه». هكذا، بهذه الخفة، يتعاطى الدستور مع مسألة جوهرية كهذه.

لعل الشارع لم يفكر أنه يمكن أن يصل الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى يوم يُصادرُ فيه قرار ثلثي أعضائه لمصلحة فرد واحد، ولكن هذا هو الواقع اليوم. ويبدو أن هذا الفرد الواحد قد قرر الانتقام ممن سلبه ما يعتبره حقا له بأن يكون رئيسًا للحزب ما طاب له ذلك، فأعطى تعليماته بالإقالة. هذه إذن ثغرة دستورية لا بد من إغلاقها متى تحرر الوضع الحزبي من هذا الطغيان المهيمن على أعلى مؤسساته.

السؤال الثالث يتعلق بموضوع الشكوى نفسه: «الخروج عن أصول التخاطب الحزبي.» هذه عبارة فضفاضة توأم لعبارة فضفاضة أخرى تستخدمها المؤسسة الحزبية باستسهال كلي هي «الحنث باليمين الحزبية.» ولكن لنبق في الموضوع. ما هي أصول التخاطب الحزبي؟ مع أن ألف باء التخاطب هو الاحترام، فإن في ممارسات المسؤولين الحزبيين في الآونة الأخيرة ما يدفع للتساؤل عن واقع «أصول التخاطب الحزبي» اليوم. لنستعرض بعض الوقائع.

بين العمد الحاليين هناك عميد رفُعت أكثر من شكوى بحقه بسبب سلطة لسانه. ففي 9 أيار من سنة 2013 قام هذا الشخص بنشر رسالة على أحد مواقع التواصل الاجتماعي يشتم فيها أحد الرفقاء باللغة الإنجليزية ما ترجمته: «لقد مسحت الأرض فيك يا من لست بعزيزي، Fuck off.» هذه الرسالة أرسلتها انا شخصا إلى مركز الحزب عبر التسلسل الإداري، فماذا كانت النتيجة؟ يُعيّن هذا الشخص عميدا في الحزب بعد ثلاث سنوات.

عميدٌ سابق يعيّر رفقاء مديريةه بأكملها بقوله في رسالة له، أنتم «جمعية... (مذهب معين).» ناموس سابق في مديريةه يكتب لي متهمًا إياي بأني اتخذت موقفاً معيناً بسب مذهبيتي! وهذا أمر عجيب إذ أنني لا أنتمي لأي مذهب. المهم. كل هذه المسائل، ومثلها كثير، رفعت في رسائل رسمية وعبر التسلسل الإداري إلى كل من رئاسة الحزب والمجلس الأعلى، وكلها رमित جانبا دون معالجة لأي منها.

بالتالي، فحين تقول الدعوى «أصول التخاطب الحزبي» يصبح من حقنا، بل من واجبنا الاستيضاح. هل كان الأمينان المقالان، عضوي المحكمة العليا، على علم بأصول التخاطب الحزبي الجديد؟ هل أتقنا لغة الشتائم والتخوين؟ إذا كان الجواب بالنفي، فقد ثبتت الدعوى عليهما.

ملاحظات على الهامش الحزبي

2016-11-12

لم تأخذ إدارة علي قانصو وقتاً طويلاً كي لا تخيننا فيما حذرنا منه لناحية البطش وتغيير المحكمة.

المحكمة الحزبية

أخيراً صدر قرار المجلس الأعلى بإقالة عضوي المحكمة الحزبية بعد أن كانت التسريبات والتبليغات الشفهية قد بلغت مداها. ويبدو الآن أن المجلس الأعلى اتخذ قراراً كيدياً متسرّعاً، ثم أمضى حوالي الشهر بحثاً عن حيثيات لهذا القرار. تعليقان بسيطان، أولاً: هشاشة المادة الدستورية التي تجيز للمجلس الأعلى أن يقيل أعضاء المحكمة عشوائياً بعد اتهامهم، ومقاضاتهم، والحكم عليهم. بهذا يكون المجلس الأعلى قد انتحل لنفسه سلطة قضائية لا علاقة له دستورياً بها، وخرق مبدأ فصل السلطات الذي يقوم عليه بناء المؤسسات في الحزب. فإذا كان من تهمته بحق أي من أعضاء المحكمة العليا، يجب تعيين محكمة خاصة هي التي تحكم في القضية. ثانياً: إنه يؤكد على زيادة «التقنّفذ» التي أشرنا إليها أكثر من مرة، حيث تقوم هذه القيادة بإقصاء كل تفكير مغاير لسياساتها أو ناقد لأخطائها.

قرارات الفصل

وزيادة في التقنّفذ، تقوم هذه القيادة بفصل الأعضاء المعارضين واحداً تلو الآخر. أما أن بينهم دكاترة ومناضلين وعاملين في المتحدات فهذا لا يشفع. إنها تجسيد لمبدأ جورج دبليو بوش في التصنيف: «من ليس معنا هو مع الإرهابيين.» أسلوب دوس العدالة هو نفسه المتّبع.

فعمدة الداخلية تتهم وتقاضي وتحكم أن الأعضاء قد «حنثوا بقسمهم». نعم، يصدر هذا الحكم الخطير ويعمم بهذه البساطة. ويقوم بعض السدج بتلقفه وتهديد الذين صدر الحكم بحقهم بالأذى الجسدي استناداً إليه. ولم لا؟ ألم تقرر عمدة الداخلية أنهم قد حنثوا بقسمهم؟ ألا يجعل هذا منهم خونة، ومصير الخونة معروف؟

إن عمدة الداخلية بعد إقالة أنزه القضاة وأشجعهم، لا تترك أمام القوميين الذين تصدر بحقهم مثل هذه الأحكام الجائرة سوى أمرين: إما اللجوء للقضاء العام في البلد والشكوى على العمدة وعميدها شخصياً بتهمة القدح والذم وتعريض الشخص للأذى، أو أخذ الأمور بيد من يصدر بحقه هكذا حكم، والاتنان خطيران وبشعان.

أما الأخطر في هذا الأمر فهو سكوت المحامين القوميين عن مثل هذه التجاوزات. ولا شك عندنا أنه إذا لم يقيم المحامون بنقد هذه الممارسات علناً، ومن وجهة نظر اختصاصهم، فسيأتي يوم يسألون أنفسهم، «لماذا نُفصل ونُطرد من الحزب؟» وسيكون الجواب يومها، «أكلنا يوم أكل الثور الأبيض». لقد اتصلنا شخصياً بعدد من المحامين القوميين شارحين خطورة الأمر، وطالبين منهم أن يتواصلوا فيما بينهم ويتخذوا الخطوات اللازمة لوقف هذه المهزلة. بعضهم أجاب واعداً ولم ينفذ. والبعض الآخر لم يكلف نفسه عناء الجواب.

إهمال المراسلات

وبما أن الشيء بالشيء يذكر فلنأت على ذكر هذه الآفة التي اسمها عدم الرد على الرسائل. في كتاب «من الجعبة» للأمين الراحل جبران جريج يروي المؤلف انه تسلم رسالتين من الزعيم سنة 1933. الأولى تتضمن العدد الأول من مجلة «المجلة». أما الثانية فإن الزعيم «يسجل عجبه» لعدم إجابة جريج على رسالته الأولى. الزعيم يتعجب من عدم الإجابة على رسالته وعجبه حق. فأول الأدب هو رد السلام. ورد السلام هو دليل الاحترام. والعلاقة بين الناس عامة لا يمكن أن تقوم إلا على الاحترام فكم بالحري بين القوميين. والمشكلة أنك حين تلتقي بهؤلاء الأشخاص - الذين لا يردون على رسائلك - يسلمون عليك ويقبلون وجنتيك وكأن شيئاً لم يكن. لا، بل لا مشكلة لديهم في الاتصال بك وطلب رأيك ومساعدتك بعد أن يكونوا قد أهملوا رسائلك! ولا يقتصر هذه الأمر على من هم في مراكز من يطلق عليهم لقب «سلطة الفساد»، لا. إنهم موجودون في المعارضة والمعارضات، والانتفاضة والانتفاضات. هذه الآفة التي أثارت عجب الزعيم متفشية بين القوميين، وفي رأي المتواضع إنها دليل شخصية ضعيفة غير مسؤولة تحاول التغطية على هذا النقص بنوع من التعالي لسان حاله يقول «أنتم لستم من قد المقام».

الخلاصة: من لا يكلف خاطره عناء الجواب على رسالتك لا يستحق منك أي عناء.

التعريف بالنفي

هناك من لا يفهمون الحزب سوى بعبارات النفي: «لا حريات فردية في الحزب.» (أنظر مقال الحزب السوري القومي الاجتماعي والحريات الفردية.) «لا معارضة في الحزب» «لا حقوق ملكية فكرية في الحزب»، فما تكتبه يصبح مشاعاً يحق لأي قومي أن يوقع عليه. وهلم جرا. تخيل أن مواطناً يدعوك للدخول إلى حزب لا حرية لك فيه ولا حق بالمعارضة أو الملكية الفكرية وربما الخاصة أيضاً. ماذا يكون جوابك؟

ترى هل سمع هؤلاء يوماً أن الحزب هو دولة الأمة؟

وقف الانهيار

2017-2-15

ليس سهلاً ما يمر به السوريون القوميون الاجتماعيون هذه الأيام. ففي مواجهة الأعاصير التي تعصف بسورية الوطن من العراق إلى المتوسط، ومن تركيا إلى سيناء، يمر الحزب بعواصف متلاحقة لا تكاد تنقضي واحدة حتى تبدأ أخرى.

يقف القوميون أمام قيادة مركزية منهرة، ومعارضة حزبية مشطّية، وقوات عسكرية متنافسة. لن نتكلم عن القيادة المركزية اليوم. فقد أعطها الأمين جزيل الاحترام أحمد أصفهاني ما تستحقه في مقالته بعنوان «هزلت.» سوف نركز على المعارضة.

يظهر تشظي المعارضة في المجموعات العديدة التي تتوالد، وتفصل مثل الخلايا وبسرعتها. وما يزيد في طين المعارضة بلّة هو التهجم الشخصي عند أي اختلاف في الرأي، بحيث يصبح من الصعب على المراقب أن يفهم كيف ينتقل المرء من مخاطبة رفيقه بـ «رفيق العز» صباحاً، إلى اتهامه بالتبعية والخيانة والعمالة بعد الظهر!

ينطبق واقع المعارضة الحزبية على ما وصفه أحد النقاد لرواية «سيد الذباب» Lord of the Flies حيث يقول: «إنها صورة مصغرة لواقع المجتمع البشري، وكيف ينقلب من البراءة «الفطرية» ومحاولة البقاء والحياة والتحضر، إلى مجتمع وحشي همجي بحسن أو سوء نيّة.» ويعزو الناقد هذا التحول إلى غياب سلطة تقود الأفراد ويحتكمون إليها. ولعل الشيء نفسه ينطبق على الصف القومي الاجتماعي المعروف بانضباطيته، ونظاميته، وأخلاقه. فمع تداعي القيادة المركزية، يبدو وكأن معظم الضوابط لدى عدد من القوميين قد انهارت، فعادوا إلى عصر ما قبل النهضة القومية الاجتماعية. ومن مظاهر هذه الردة الفوضى الفكرية، والتسرع، والعصبية الهوجاء، والتهجم الجارح، وهو أخطرها وأبعدها أثراً.

هذه الهجومات الجارحة يجب أن تتوقف فوراً.

لقد كنا نتوقع، حيال انهيار القيادة المركزية نتيجة الجشع والنزعة الفردية القائلة، أن يتماسك القوميون، ويستنبطوا الوسائل لإنقاذ الحزب. ولكن شيئاً من هذا لم يحصل. بل إن محاولات جمع الشمل كانت تفشل لأكثر من سبب، فيما يلي بعض منها:

♦ هناك عدم اتفاق حول ما إذا كان الحزب في شكله الحالي لا يزال قابلاً للإصلاح أم لا. بالتالي فهناك من يدعو إلى تأسيس حزب جديد بنظرة سعادته وغاياته، وهناك من يدعو لإصلاح الحزب بوسائل مختلفة. ليس لأي من الطرفين خطة عمل واضحة لكيفية التقدم نحو الهدف الذي ينادي به، فتنتهي المناقشات بالخلاف والهجوم الشخصي.

♦ هناك نقص خطير في حاسة الاستماع. معظمنا لا يستمع إلا إلى ما يقوله هو، ثم يغادر.

♦ هناك نقص في الخبرات الإدارية حتى البسيطة منها، وأهمها كيفية إدارة الاجتماعات، ومن ثم المتابعة بعد الاجتماعات.

♦ وهناك من يعمل وفق قاعدة "رأيي أو أصفق الباب." إما أن تأخذوا بما أقوله أو أغادر.

♦ وهناك من يريد أن يقوم بكل شيء في وقت واحد، فيفشل في كل ما يحاول القيام به.

♦ وهناك من يبني قراراته بناء على الشك والحدس والتخمين عوضاً من الدليل والبيّنة.

♦ وهناك من لا يعجبه أحد "أبدًا مطلقًا تمامًا". (بالإذن من سعيد تقي الدين).

♦ وهناك - وهذا الأدهى - من يريد إقامة نقاش فكري على الواتساب!

♦ أخيراً، هناك اليوم حملة من الهجوم المتبادل بين مؤيدي "نسر الزوبعة" ومؤيدي "سقور الزوبعة"!! واخجله!

واللائحة تطول. لا عجب في أن الصف القومي يبدو مساء اليوم من المعارضات أكثر من القيادة المركزية. فتلك - أي القيادة - مقطوع الأمل منها، أما المعارضات فقد كان الأمل بها في الأمس، بحجم الخيبة منها اليوم. تُرى، هل نستطيع أن نوقف هذا الانهيار، ونقرر أن نبدأ بمسار جديد يقوم على الخطوات التالية:

أولاً: إننا نتبدد. هذه حقيقة علينا الاعتراف بها. وكلما استطال هذا المسار، ازداد تبددنا.

ثانياً: تعيين الهدف. نحن مطالبون بمهمة واحدة فقط هي القضية التي من أجلها تأسس

الحزب. هذه القضية تبدو منسية في خضم التجاذبات. السؤال هو كيف نعمل لإعادتها إلى صلب التفكير العملي لدى القوميين؟

ثالثاً: ترميم العلاقات. إبدأ بمن كنت تناديه بالأمس «رفيق العز»، أو «حضرة الرفيق المحترم». توقف عن «نشر عرضه» وادعه إلى فنان قهوة وحاول ترميم العلاقة. إذا كنت قد أسأت إليه فاعتذر. وإن اساء هو إليك فسامح؛ هكذا نعيد المحبة إلى نفوسنا.

رابعاً: جمع القوى الحيّة. من الطبيعي، حين تنهار مؤسسة الدولة، أو المؤسسة المركزية، أن تبرز مجموعات صغيرة تلتقي بناء على المعرفة الشخصية والثقة لتحاول أن تسد الفراغ الذي أحدثه غياب القيادة المركزية. الخطر هو أن تتخذ هذه المجموعات وتشن حرب إلغاء فيما بينها. في هذه المعركة الصعبة، علينا أن نتمسك بمنطلقنا وهدفنا، أي عقيدتنا، وغاية حزبنا. كل شيء بين هذين الأمرين يخضع لفعل العقل ومصحة القضية.

إن كتابة هذه الكلمات لم تكن بالأمر الهين، ولكن الحقيقة صافعة، ونحن لا نحتاج لمن يصفعنا حتى نقول الحقيقة.

مستقبل الحزب وماضيه

2017-3-27

في شهر آذار من سنة 2017، جمع السفير السوري في بيروت - وهذه عبارة تحتاج إلى بحث خاص - رؤساء التنظيمات التي تحمل اسم الحزب السوري القومي الاجتماعي. كثر الحديث والتكهنات فكان هذا المقال. العبرة أنه بعد كل ذلك العجن، لم نر ولم نأكل خبرًا.

أطلقت الصورة التي نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي وتضم الرؤساء حيدر وحردان وقانصو بالإضافة إلى الرفيق ميلاد السبعلي، والسفير السوري في لبنان، موجة من الأخذ والرد بين مؤيد ومعارض لما اعتبر وحدة آتية برعاية من دمشق بين كل من التنظيمين الحزبيين، تنظيم الروشة وتنظيم الدورة. ولأهمية الموضوع وإغناء للنقاش، بودنا أن ندلي بدلونا في هذا الموضوع.

تختلف هذه الوحدة اختلافاً جذرياً عن الوحدتين السابقتين في كل من العامين 1978 و1998. إنها تتعلق بتنظيمين إذا اجتمعوا، لا يمثلان سوى جزء بسيط جداً من أعداد القوميين الكبيرة المنقطعة عن العمل الحزبي لأسباب لا علاقة لها بانشقاق عام 1957. بالتالي، فإننا لا نعتقد أن هذه الوحدة سوف تنجح في أكثر من إقفال ذلك الملف.

هناك نواحٍ أخرى سوف يواجهها صانعو الوحدة مثل كيفية التوفيق بين نظامين مختلفين لانبثاق السلطة، أو تفلت هذه المؤسسة في الشؤون العقائدية، وأصولية تلك؛ الفساد الكبير في هذه المؤسسة، والصنمية عند تلك. أو الوصول إلى «قراءة واحدة» للتاريخ الحزبي. هذه كلها

إشكالاتٌ لا نعتقد أنها تقف سدًا يمنع الوحدة بين الطرفين خاصة وأن راعي الطرفين، أي الدولة الشامية، يرغب في ذلك. فاللقاء تم في بيت السفير الشامي في بيروت وهذا يعني أن هناك اهتمامًا في أعلى مراكز القرار الشامي لكي يتوحد التنظيمان.

نحن مع أن ينتهي هذا الملف - ملف جورج عبد المسيح - ولكننا لا نعتقد أن هذا يحل أزمة الحزب السوري القومي الاجتماعي. فتلك الأزمة هي في مكان آخر تمامًا. الأزمة هي مشكلة فهم أولًا، ومن ثم مشكلة إدارة وأخلاق. في هذا التسلسل.

مع احترامنا لجميع الناس، فإننا نقول بكل راحة ضمير إن ما يجمع التنظيمين تنظيم الروشة وتنظيم الدورة هو عدم فهم السبب - المطلب الأعلى - الذي من أجله أسس سعادة الحزب. وطالما أن هذا السبب مجهول لدى هاتين القيادتين، فمن الطبيعي ألا تكون في خطط أي منهما إشارة ولو بسيطة إليه. ليس هناك في خطط أي من التنظيمين إشارة واحدة إلى نظرتنا إلى الحياة أو غاية الحزب. وليس هناك من برمجة لغاية الحزب لكي يصار إلى تحقيقها، وليس هناك من توجيه للعمد لكي يستمدوا سياسات عمداتهم من نظرة الحزب وغايته. ليس هناك من توجيه للمنفذين العامين والمديرين للعمل على ترقية الحياة في متحداتهم. ليس هناك أي شيء من هذا لا هنا ولا هناك.

ويجمع التنظيمين المذكورين أيضًا فشل إداري ذريع. لقد تمكن التنظيم الذي يرأسه الدكتور علي حيدر من جمع ألف توقيع للحصول على رخصة عمل في الشام. ممتاز! أكثر المتفائلين يقول لك إن عدد أعضاء هذا التنظيم هو ألف وخمسمائة عضو. الواقعي يحذف ألفًا من هذا الرقم. بالتالي، هناك تنظيم عمره سبعون سنة لم يتمكن في كل هذه السنين من جمع أكثر من ألف عضو.

وفي المقابل، فإن عدد الأعضاء في مركز الروشة وحسب إحصاءات الهيئات الناحبة في الدورتين الأخيرتين، لا يزيد عن بضعة آلاف في أحسن تقدير.

إذن، لدينا تنظيمان يزعم كل منهما أنه حزب الأمة، ولا يشكلان مجتمعين عشرة آلاف عضو من أصل تعداد سكان يقارب السبعين مليون نسمة في جميع أنحاء الوطن السوري، عدا المغتربات. إذا اعتبرنا أن الثنائي قانصو - حردان يقود تنظيم الروشة منذ وحدة الحزب سنة 1998، وأن الدكتور علي حيدر يقود تنظيمه منذ عشر سنوات، وإذا قارنا ذلك بالنتائج المزرية الحاصلة في التنظيمين، عرفنا حجم الفشل الإداري الحاصل.

المشكلة الأخلاقية هي أن هذه القيادات تكابر وتنكر بالرغم من فشلها الذريع. فهذا يقول

«إن الحزب في ألف خير»، وذلك يقول «نحن الحزب نحن الأمة». وفي هذا الاستهتار بمدارك الناس وفهمها تكمن المشكلة الأخلاقية. فأنت حين تقول صبح مساء «مصلحة سورية فوق كل مصلحة»، ومن ثم تجعل من نفسك حاجزاً يمنع الحزب من النمو والانطلاق، فأنت مرائي تتحكم بقراراتك نزعتك الفردية ونزواتك الشخصية.

إن هؤلاء الثلاثة لا يمكن لهم أن يمثلوا مستقبل الحزب. إنهم يمثلون أبشع ما في ماضيه - وحاضره - من صنمية وتحجر وفساد وانحراف. نفهم أن يكون هؤلاء الثلاثة جزءاً من معبر إلزامي إلى الوحدة، لا أكثر.

السؤال الكبير الذي أخذ حيزاً كبيراً من النقاش هو التالي: هل تبدأ الوحدة قبل الإصلاح، أم الإصلاح قبل الوحدة؟ في الواقع إن طرح السؤال في هذا الشكل يجعل منه أحجية. السؤال هو «لماذا يريد كل من حيدر وقانصو ووردان توحيد الحزب؟» ولا نريد رأي الرفيق ميلاد السبعلي هنا مع احترامنا لرأيه. لقد أعطى وجهة نظره، ودافع عنها دفاعاً جيداً. ولكنه ليس هو صاحب القرار. إننا نريد أن نسمع كلام وردان وقانصو وحيدر مباشرة. نريدهم ألا يتلطوا وراء ردود الرفيق ميلاد السبعلي. نريد منهم هم جواباً على السؤال «لماذا تريدون توحيد الحزب، ولماذا الآن؟» كذلك نريد أن نسمع منهم عن الآلية التي يرونها لتوحيد الحزب، وكيف سيتعاونون مع أزمة الحزب المزمنة.

إلى أن نسمع منهم جواباً عن هذه الاستئلة، فإننا لا نتأمل من الوحدة العتيدة أكثر من إغلاق ملف الرئيس الأسبق جورج عبد المسيح، وهذا في حد ذاته، إنجاز.

ولا كلمة!

2017-7-21

منذ أيام، بدأت وسائل التواصل الاجتماعي بنشر صور ما بدا وكأنه لقاء بين علي قانصو ورئيس السلطة الفلسطينية السيد محمود عباس. هذه الصور شكّلت مفاجأة من شقين، الأول أن المقابلة تمت في شهر شباط الماضي، أما الثاني فهو أن السيد علي قانصو هو رئيس تنظيم يحمل اسم الحزب السوري القومي الاجتماعي، الذي كان معروفًا بمعارضته الشديدة لاتفاقيات أوسلو وكل ما نتج عنها، بما في ذلك السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس.

في البدء، خيّل لنا أن العملية هي عملية مونتاج من قبل معارضين للسيد قانصو، ذلك أنه من الصعب تخيّل أن لقاء مثل هذا ممكن الحدوث. غير أن اليقين بدد الشك حين ظهرت مقاطع فيديو يبدو فيها السيد قانصو متكلمًا بإيماءات كبيرة من يديه وضاحكًا لما يبدو نكاتًا من السيد عباس، فيما جلس بالقرب منه وعلى مقعد واحد ثلاثة من مسؤولي التنظيم المذكور هم السادة حسان صقر ووائل حسنية ومعن حمية. عنوان الفيديو على اليوتيوب هو الرئيس عباس يستقبل الوزير اللبناني السابق علي قانصو⁽⁸⁾.

لعل سبب عدم الانتباه لهذا اللقاء الذي تم في 24 شباط 2017، هو التعمية الصحفية. فـ «البناء»، صحيفة ذلك التنظيم الرسمية، غطته من ضمن «مجموعة نشاطات»⁽⁹⁾ قام بها السيد قانصو، أما المواقع والصحف الفلسطينية فغطته على شكل زيارة قام بها «السياسي والوزير اللبناني السابق» متجاهلة اسم الحزب السوري القومي الاجتماعي، مقدمة له في ذلك خدمة من دون أن تدري.

(8) <https://www.youtube.com/watch?v=7bLr13DRA9M>

(9) <http://www.al-binaa.com/archives/article/160830>

هذا هو الخبر، وقد صبَّ القوميون المخلصون جام غضبهم على من ظهر من الحزب السوري القومي الاجتماعي في ذلك الفيديو فلا حاجة بنا للاستزادة. وحاول بعض منهم الدفاع بحجة «عدم نشر الغسيل»، وعلى هذا أيضاً لا تعليق لنا. لقد كانت لنا كتابات سابقة عن «نشر الغسيل» لأننا مع الحقيقة كائنًا ما كانت. ما سنكتبه في بقية هذا المقال هو عبرة لن تفيد قاطني مركز الورشة. بل ربما يكون فيها إفادة لمن سيستعيد الحزب السوري القومي الاجتماعي من المهيمين عليه، والعبرة هي في كيفية اتخاذ القرار.

أولاً، أي قرار تتخذه المؤسسة، أية مؤسسة، يجب أن يكون فيه إفادة جلية لها. ثانيًا، في الحزب السوري القومي، هناك قرارات لا يحق للسلطة التنفيذية اتخاذها دون إجازة من السلطة التشريعية، المجلس الأعلى. من هذه: «دراسة سياسة الحزب العامة، وإقرارها»، و«إجازة الاتصالات والعلاقات الدبلوماسية والسياسية المستجدة وغير الواردة في الخطة السياسية العامة للحزب». (انظر القانون عدد تسعة، صلاحيات المجلس الأعلى، المادة السابعة عشرة، البندين ستة وسبعة.)

لا شك أن لقاء قانصو - عباس يشكل تحولاً في تاريخ العلاقة بين الحزب والسلطة الفلسطينية. فالحزب أذان لقاءات واتفاقيات أوسلو منذ بدء مسارها التفاوضي ولحين التوقيع عليها في البيت الأبيض، ولم يشذ عن هذه القاعدة أي رئيس للحزب منذ ذلك التاريخ، ولم يلتقي أي رئيس للحزب لا مع الراحل عرفات ولا مع السيد عباس بسبب سياسة الإدانة هذه.

لقاء قانصو - عباس لا يدفعنا إلى طرح سؤال مثل «هل تغيرت سياسة الحزب السوري القومي الاجتماعي حيال اتفاقية أوسلو؟» اللقاء هو إعلان عن سياسة جديدة هي سياسة الالتقاء مع من وقّع اتفاقية أوسلو محمود عباس، والسلطة التي يمثلها. لن نسأل «ما هي الفائدة للحزب السوري القومي الاجتماعي من هذا اللقاء؟» ففي سؤال كهذا استغناء للقارئ. السؤال هو هل وافقت مجالس الحزب على هذه السياسة الجديدة؟ مع أن السؤال عملياً لا قيمة كبيرة له في ظل كل الانتهاكات التي تمارسها هذه السلطة منذ انتخابها فإننا سنسأله من أجل المستقبل أكثر منه للماضي أو الحاضر.

كما سبق وذكرنا هناك مسار للقرارات الحزبية العليا. فدستور الحزب ينص أنه على رئيس الحزب «إعداد خطط الحزب العامة.. بعد مناقشتها في مجلس العمدة، وتنفيذها بعد إقرارها في المجلس الأعلى». فيما يخص اللقاء، الذي نرى أنه يشكل تغييراً صريحاً لخطة الحزب حيال اتفاقية أوسلو، هناك مسار من مجموعة خطوات لا بد منها:

- ♦ وضع خطة حزبية جديدة، أو تعديل الخطة الموجودة.
- ♦ مناقشتها في مجلس العمدة ورفعها إلى المجلس الأعلى،
- ♦ مصادقة المجلس الأعلى عليها ووضعها موضع التنفيذ.

هذه الخطة - في مكان ما منها - يجب أن تتضمن نصًا صريحًا يقول إن الحزب قد غير سياسته حيال «السلطة الفلسطينية»، مع الأسباب الموجبة، وهو بصدد اللقاء مع رئيسها في أول فرصة ممكنة. هذا البند يجب أن يلقي ملاحظة من المجلس الأعلى، كونه يشكل تغييرًا جذريًا في سياسة قائمة منذ عقود، فيقرها المجلس الأعلى نظرًا للأسباب الموجبة، مدونًا أسماء المعارضين إذا وجدوا، أو يقبل بها وفق شروط معينة، أو يرفضها بالكامل. كل هذا يجب أن يكون مدونًا، للتاريخ.

لم يصل إلى مسامعنا أن سياسة الحزب الجديدة، منذ تولي السيد قانصو سدة الرئاسة، تتضمن مثل هذا البند. ولم يصل إلى مسامعنا أن بندًا مثل هذا قد عُرض على المجلس الأعلى، أو أنه وافق عليه بصفته بندًا مستجدًا وغير متضمن في الخطة الحزبية المقررة. لا لم يصلنا شيء من هذا. كل ما وصلنا من تأكيد المعلومات أن مجلس العمدة أُخطِرَ بدعوة من السيد عباس لزيارته، وأن الموافقة تمت دون نقاش، وأن أحدًا من العمدة لم يعلق على الموضوع، لا بكلمة، ولا بموقف!

وبعد، لقد حصل ما حصل. هكذا، بدون سبب، بدون فائدة، بدون تفكير، بدون موقف، بدون مصلحة. بلى كان هناك مصلحة للسيد عباس. فتحليل بعض المسؤولين المتأخر يقول إن السيد عباس أراد أن يظهر لأحد ما أنه ما يزال يملك أوراقًا داخل لبنان، فدعا عددًا من مسؤولي التنظيمات والأحزاب فلبوا، وتخطبوا وأطلقوا النكات وعاد كل إلى بيت صاحبه.

هل يستحق هذا الموضوع كل هذا العناء والغضب. نعم ولا. نعم لأنه صفقة جديدة في وجه كل سوري قومي اجتماعي حقيقي الانتماء. إنه سيزيد في صعوباتنا صعوبة. ولا، لأن معظم الناس يدركون أن حزب سعادته لا يمكن له أن يصفح يد العملاء. فإن صافحت يد عميل، كانت يد عمالة أو يد غباء لا يد بطولة. والقوميون شرفاء وأبطال لا يرحمون العملاء ولا الأغبياء. أما الذين حضروا اللقاء باسم الحزب السوري القومي الاجتماعي، فلن يلقوا من القومييين الشرفاء سوى كل الازدراء الذي يستحقه الاغبياء والعملاء.

الموقف الأخلاقي الشريف

2017/8/19

هناك عبرة كبيرة للسوريين القوميين الاجتماعيين فيما يحدث من انهيار متسارع في إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب. العبرة هي: هناك موقف أخلاقي من الفساد والغباء، إما أن تتخذه، أو أن توصم وتوسم بتخليك عن اتخاذها. وهذه العبرة هي برسم أولئك الذين لا يزالون يدعمون إدارة علي قانصو، ومن ورائه أسعد حردان في قيادة الحزب سواء مباشرة أم بالصمت المريب.

لم يتحمل المسؤولون في مجالس إدارة الأعمال الاستشارية التي عينها ترامب لتساعده في رسم الاتجاه الاقتصادي، والضريبي للولايات المتحدة موقفه المتذبذب من السيايين والعنصريين البيض والنازيين الجدد، فقدموا استقالاتهم جماعاتٍ وأفراداً، ما اضطره إلى حل ثلاثة من هذه المجالس. ولم يتحمل الناطق باسم البيت الأبيض «شون سبايسر»، بالرغم من سطحته وعنجهيته، بذاءة من كان سيعين مسؤولاً عن الاتصالات، «أنتوني سكاراموتشي»، فخرج قبل وصول هذا الأخير. ولم يتحمل المسؤولون المحليون في الولايات والمدن موقف ترامب المعادي للبيئة، فقرروا هم سياساتهم المحلية الصديقة للبيئة. ولم يتحمل حتى كبار العسكريين خطره، فبدأت مظاهر تمرد في أعلى القيادات العسكرية بالظهور، وهناك أمثلة أكثر.

لم يقل أي من هؤلاء، «هذا هو النظام، وهذا هو الرئيس، عليّ بالانصياع لجنونه وسفاهته وعنصريته». ولم يقل أي منهم، «سوف استمر في هذه الإدارة كي أصلحها من الداخل». لا، قال كل منهم، «أنا أمام موقف أخلاقي تاريخي لا يجوز لي السكوت حياله بغض النظر عن النتائج». فخرجوا، وبخروجهم يعجلون بانتهاء هذه الإدارة.

مرّ الحزب السوري القومي الاجتماعي منذ الانتخابات الماضية - كي لا نعود أكثر إلى الوراء - بأكثر من محطة أخلاقية تدعو الواحدة منها تلو الأخرى كل ذي أخلاق شريفة لاتخاذ موقف صارم مما يحدث، وبغضّ النظر عن النتائج. فبدءًا من التعديل غير الدستوري للدستور، إلى انتخاب أسعد حردان إلى ولاية الثالثة غير دستورية، إلى مشاركة ناصر قنديل في مداوات تتعلق حصراً بالمجلس الأعلى، إلى التهجم على قرار المحكمة الحزبية، ومن ثم عزل قاضيين من قضاتها تعسفاً، إلى انتخاب علي قانصو رئيساً، وتوزيعه لنفسه، وتعطيل أعمال المجلس الأعلى، مروراً بزيارة علي قانصو وحسان صقر ومعن حمية ووائل حسنية لأنطوان لحد الفلسطينيين، محمود عباس، وسكوت مجلس العمدة والمجلس الأعلى عن كل ذلك.

لن نعتذر عن سحب الألقاب من كل شخص نسميه هنا، فالموقف الأخلاقي الشريف يقتضي منا ذلك.

لقد تعرّض بعض الذين قدموا استقالاتهم من المجالس الاستشارية لترامب لحملات عنيفة من الرئيس الأميركي عبر «تويتر» فوصفهم بأشنع الأوصاف، وهذا جزء من الثمن. ولا شك في أن أعداداً من القوميين الشرفاء قد تعرضوا لمثل هذه الحملات على مدى عقود وسيتعرضون إذا عارضوا. ولا شك عندنا اليوم، ونحن حيال الوضع المزري للحزب، أن أحد أسباب استمرار عديمي الشرف في قيادة هذا الحزب العظيم، هو سكوت بعض القوميين الشرفاء عن فساد قيادتهم وانحرافها، وصنميتها وغبائها.

نعم، هي قيادة فاسدة ومفسدة تستخدم الرشوة، والتلذيم، والاستزلام لتحقيق مصالح أقطابها المالية والشخصية. وهي قيادة منحرفة تسكت عن انحراف قسم كبير من مسؤوليها في الشام وتحوّلهم إلى حزب سوري قومي اجتماعي في «الجمهورية العربية السورية»! وهي قيادة صنمية يتربع على رأسها شخص واحد منذ ثلاثين سنة ونيف، وهي قيادة غبية يصفاح رئيسها كبير عملاء إسرائيل، فيما يجلس ثلاثة من عمّدها إلى جانبه عمي صمّ بكمّ.

نعم لقد جلس هؤلاء الأربعة مع محمود عباس، عميل إسرائيل الأكبر، والمسؤول باعترافه عن التخلي عن 78% من أرض فلسطين، والمسؤول عن التكامل الأمني مع استخباراتها، والمتسبب في استشهاد واعتقال عشرات الفلسطينيين، ولا يزال بعض القوميين يعتبر علي قانصو «رئيساً» له، وأولئك الذين جلسوا متفرجين، «أمناء جزيلي الاحترام»!

الموقف الأخلاقي الشريف هو أن تقول لا لكل هذا. أن ترفضه، أن تدينه، أن تعلن أنه لا يمثلك، وأن ترفض خدمته أو دعمه، بدون اعتبار للنتائج. هذا هو الشرط الضروري الأول لإنهاء الفساد.

رب قائل، «ولكن الحزب ينهار إذا قمنا بهذا الأمر.» لا يا صاحبي، لا ينهار الحزب السوري القومي الاجتماعي إذا توقفت عن دعم الفساد. الفساد هو الذي ينهار. هذا الفساد الذي يستمر عبر مصل يستمد من عروق الشرفاء هو الذي ينهار. الموقف الأخلاقي الشريف هو ألا تكون مَصْلاً يغذي هذا الفساد.

لا نعتقد أن ترامب سوف يستمر طويلاً. لقد أصبح عبئاً على الولايات المتحدة الاميركية ومؤسساتها الاقتصادية، ناهيك عن حزب الجمهوريين. ولن نحاول استشراف ما سيحدث بعد سقوطه. فهذا شأن أميركي. شأننا نحن هو إسقاط هذا العبء الجاثم على صدر حزب سعادته منذ عقود، لكي يتمكن من القيام بمسؤوليته تجاه قضيتنا القومية. هذا هو الموقف الأخلاقي الشريف.

حين ينهار المركز

2017-8-26

ونقصد بالمركز السلطة المركزية، كائنة ما كانت. نادراً ما يحدث الانهيار فجأة أو مرة واحدة. غالباً ما تسبقه مراحل من الفساد والوهن، فتبدأ الأطراف بالاستقلال، والكفاءات بالهجرة، ويشتد القمع والتشديد والإقصاء، ويبدأ الانتهازيون باقتناص الفرص لتجيير قسم من مصالح المؤسسة لأنفسهم، فتتسارع وتيرة التصدع المؤدي إلى الانهيار. في بعض الأحيان يتأخر الانهيار التام بسبب قوى خارجية ذات مصلحة في تفادي حصوله، فتقوم بتدعيم ما بقي من السلطة المركزية، لا حباً بها، بل لتدعيم مصالحها هي.

في مثل هذه الحالة نجد أصحاب السلطة لا يأخذون فرصة الدعم الحاصل لإعادة البناء واستعادة الكفاءات، بل لترسيخ الوضع الراهن بما يضمن عدم الانهيار واستمرار المصالح الخاصة بالنمو في ظل هذا الوضع.

في المنظمات العقيدية، أي تلك التي تدعو الناس إليها بسبب عقيدة تنطلق منها لتحقيق غاية تغييرية، يأخذ هذا المسار منحى يختلف عنه في المؤسسات التجارية. فالذي يتوظف في شركة يستمر فيها طالما أن العوامل التي جذبته قائمة. فإن تغيرت، قد يبدأ بالبحث عن مؤسسة أخرى يجد فيها ما يلبي طموحاته الشخصية. أما في المؤسسات العقيدية فهناك عامل إضافي قوي وأساسي هو الرابط الوجداني.

إن تفاعل الإنسان مع عقيدة معينة يخلق رابطاً مع الغاية التي من أجلها وضعت هذه العقيدة، فتصبح مثلاً أعلى له، ويخلق العمل لتحقيقها رابطاً بينه وبين بقية الأعضاء. فتنشأ عصبية جديدة منطلقها العقيدة الجامعة ووجهتها الغاية العليا، فيتعاضد الأعضاء ويقدمون

التضحيات في سبيل انتصارها. والمثال الأعلى لا يمكن أن يكون شيئاً مبهمًا، إنه شيء حسي، مثل ترقية الحياة في المجتمع، ورفع الظلم، ونشر العدالة الاجتماعية، أو التحرر من محتل، أو انتزاع الاستقلال، أو إقامة نظام جديد.

تنهار المؤسسات التجارية لأسباب شتى كعدم مواكبة السوق، أو المنافسة، أو سوء الإدارة. أما المنظمات العقيدية، فإن أخطر ما تواجهه هو الانحراف عن غايتها، أو إهمالها، لأنه يصيبها مباشرة في مقتلها، أي في الرابط الوجداني الذي يربط الأعضاء بعقيدتهم وبعضهم بعضًا. وحين يُضرب هذا الرابط وتنهار السلطة المركزية يحصل أمران: التبدد، فمحاولة الاستقطاب.

لا يتخلى أعضاء المنظمة العقيدية إجمالاً عن مثالهم الأعلى بسهولة حتى في حال التبدد. التعبير عن هذا المثال هو الذي يتغير. هناك من ينكفئ إلى بيته حافظًا مثاله في قلبه. وهناك من يستمر في محاولات الإصلاح من داخل المؤسسة مع معرفته التامة باستحالة ذلك. آخرون يعبرون عن سخطهم بالسخرية المرّة أو الشتائم. وهناك من يستمر في البناء داخل المنظمة غير آبه بالخراب الهائل المحيط به، ولا بهشاشة الأعمدة التي يقوم عليها بناؤه الجديد. وهناك من يتجه إلى تأسيس مؤسسات تعنى بالفن، أو الأدب، أو الأعمال الخيرية، أو الثقافية، فينشغل بها. وهناك من يتجه إلى العمل مع منظمات أخرى يرى فيها قربًا من منظمته الأساسية. وهناك من لا يرى أن ثمة أخطاء على الإطلاق، فيصب جام غضبه على المحبطين والخارجين والناقدين متهمًا إياهم بنشر غسيل المؤسسة الوسخ! وهناك من هو مقتنع أن القضية التي قامت من أجلها المنظمة هي الأساس، وأن المنظمة ما هي سوى وسيلة لهذه الغاية، فيعمل من ضمن هذه القناعة لوقف التبدد واستقطاب القوى.

ولكن وقف التبدد والاستقطاب ليسا بالعملية السهلة. فمع انهيار السلطة المركزية لا يعود هناك مرجعية واحدة، بل مرجعيات. فلسوف يجتمع أعداد من المخلصين لهذه القضية في تكتلات يعرف فيها بعضهم بعضًا، ويثق بعضهم ببعض نتيجة صداقات وتاريخ من الصراع المشترك. ومن الطبيعي، نتيجة التجارب المرّة مع القيادات المنحرفة، أن يحاول هؤلاء وضع الضوابط لمنع الانحرافات، فيتشدد بعضهم عقيدياً لدرجة الغلو، وتزداد عصبية التجمع بحيث يكون هناك شك فيمن هم خارجه، ويهزأ بعضهم بعناصر من تجمعات أخرى تعمل هي أيضًا لإعادة التأسيس كما ترى مناسبًا. بل إن بعضهم قد يذهب إلى «الجيلية»، فيضع مسؤولية الفشل على جيل بأكمله، فيرفض كل من هو في عمر معين بغض النظر عن خبرته وإخلاصه. ومن المشاكل الأخرى التي تعاني منها مثل هذه التحركات فقدان البنية التنظيمية والمرجعية الحاكمة، فنرى هذه التكتلات تنقسم على ذاتها وتتوالد، وتعلو أصوات الخلافات بين أعضائها.

هذا الوصف لمسار ما بعد انهيار السلطة المركزية واضح لأي دارس لتاريخ تشظي الحركات الدينية منها والعلمانية. إننا نراه في تشعب المذاهب الدينية من يسوعية، ومحمدية، ويهودية، وفي الحركات العلمانية من شيوعية وعروبية وقومية.

نعود إلى النقطة الأساس لمن يتوخى وقف التبدد واستقطاب القوى فنقول: القضية هي ما يجب أن يجمع الأعضاء. والقضية، أية قضية، تُختصر بعقيدها وغايتها. فإذا كانت نقطة الانطلاق واحدة، والغاية واحدة، ينطبق عندها على هذه التحركات القاعدة الهندسية المعروفة بالخطوط المتزامنة أو المتطابقة Coinciding Lines. أي أنها حركة واحدة، وإن تباينت الأساليب. فإن لم يكونا، فهذا يعني وجود تضارب إما في المنطلق أو في الغاية فتجوز المراجعة لمعرفة الخلل. طبعًا، تبقى هناك عوامل مهمة تُفشل الاستقطاب كالنزعة الفردية والباطل المتستر بلباس الحق. وهنا يصح القول: «من ثمارهم تعرفونهم. هل يجنى من الشوك عنب؟»

الفصل

2017-9-10

«...يمكن لنا توقع ثلاثة أمور: الفصل والطرْد بحق المعارضين؛ تعديل الدستور بحيث تُسد الثغرات التي سمحت للمحكمة الحزبية بنقض قرار المجلس الأعلى؛ الإتيان بجسم جديد للمحكمة الحزبية يكون متناغمًا مع النقطتين السابقتين. ذلك أنه يجب أن يكون واضحًا لكل من له حواس تعي وتعقل ما تعي، أن السيطرة الكاملة على جميع مفاصل الحزب هي الغاية النهائية لهذا المجلس الأعلى وقائده.»

«ما هو مآل هذه السلطة؟ مآلها أن تتقنذ على نفسها، فتبعد ما تبقي من ناقدِها، وتقرب متملقِها فتنتهي بلحس مبردها حتى الموت.» من مقال «وهلق لوين»، تاريخ 2016/8/9

«شو ما رح يخلولنا حدا بالحزب؟ مبارح الأمين أحمد واليوم أنت؟» بهذه الكلمات استهلّت رفيقة لي حديثها حين أجبت على مكالمة هاتفية منها.
«عفوًا؟»، استفسرت منها.
أجابت، «ما تبلغت قرار الفصل اللي صدر بحقك.»
«كلا، لم أتبلغ أي شيء.»
صمتت الرفيقة برهة خلتها طويلة، ثم قالت. «بعذر، فكرتهم بلّغوك.»
بعد أيام قليلة دعانا، زوجتي وأنا، رفيق محب إلى العشاء، ودعا كذلك عددًا من رفقاء تلك المديرية الذين لبوا الدعوة. أثناء الحديث حاول بعض القوميين التقليل من أهمية الموضوع

بالقول «إن هذا وسام»، أو «إن الذين أصدروا قرارا كهذا هم الذين يجب أن يفصلوا من الحزب»، إلى ما هنالك. في الواقع، كان شعوري مختلفاً. كان شعوراً يغلب عليه الحزن. فأنا قد ربيت في هذا الحزب، واحترم نظامه واعتبر نفسي انضباطياً إلى أقصى الحدود، وأفهم أهمية القرارات الحزبية. أفهم كل هذا.

غير أنني أفهم أيضاً أن الحزب مُختطف من قِبَل جماعة لم تعد تمتّ لفكر سعادته وغاية حبه بصِلّة، وأنه لا يعني لها سوى وسيلة لجني المال، والسلطة، والنيابة، والوزارة. أما الاستفادة من إمكانيات القوميين، والمحافظة على كرامتهم، والتخطيط لمستقبل الأمة، فهذه أمور لا تشغل بال هذه الجماعة ابداً. أقول هذا الكلام بكل راحة ضمير لأنه مبني على وقائع حدثت وهي موثقة، عبر مئات الصفحات من المراسلات بيني وبينهم. وأضيف، أن الحرب مفتوحة بين القوميين الواعين وبين هذه الجماعة، وأن أكبر مساعد لها هم القوميون الذين لم يعرفوا بعد «أن قيمة النظام ليست في النظام نفسه، بل في العقيدة التي وراءه والهدف الذي أمامه.» فتراهم يسكتون عن الجرائم «باسم النظام» فيخدمون أعداء الحزب من حيث لا يدرون.

وشعرت بالحزن لأن تاريخ الحزب يعيد نفسه. فقد حدث أكثر من مرة، بعد كتابتي مقالاً ناقداً لسياسة عرجاء، أو قرار غير دستوري، أن يتصل رفيق قائلاً، «ما كان أبوك وأمك ليقبلا أن تتصرف هكذا، ولا خالك كان يقبل.» لا بأس، فهؤلاء لم يقرؤا رسالة «إفلاس» للأمين عجاج، ولم يعرفوا انه فصل من الحزب في السبعينات، ولم يروا الرفيقة سورية كرم المهتار ترفض استقبال مسؤولين كبار في بيتها، ولم يسمعو أن الشهيد عساف كرم طرد من الحزب أيام «الواقع اللبناني».

في مطلع السبعينات، ولعلها كانت في نهاية سنة 1973، نشرت مجلة «الجديد» سلسلة مقالات تحت عنوان عام هو «خوارج أم متخرجون»، استنطقت فيها عدداً ممن طردوا من الحزب أو تخلوا عنه ومنهم على ما أذكر غسان تويني، ولعل بينهم كان أيضاً شارل سعد. كُتبت المقالات بشكل حاول تنظيف سجل هؤلاء، والإيحاء أن سعادته كان ديكتاتورا، إلى آخر المعزوفة. استفزت هذه المقالات الأمين عجاج فكتب رداً نارياً تحت عنوان «كذبوا»، نزل على غلاف المجلة مع صورة له. ارتاح الصف الحزبي الذي أزعجته المقالات، وانزعجت القيادة الحزبية التي أربكها المقال، فأصدرت قرار فصل بحقه.

الشهيد الصدر عساف كرم، طرد من الحزب أثناء «الواقع اللبناني»، ليس فقط بسبب انحراف تلك القيادة، بل بسبب كسلها، وتهاونها وتبلدها ورفضها لتحمل المسؤوليات. الشهيد عساف

الذي قاتل في معركة «العلمين»، والذي ثار على الضباط الفرنسيين الذين كانوا يستخدمون ماء الجنود لاستحمامهم، ثار على زمرة الفساد، فطردته، وأعادته الزعيم إلى الحزب فور عودته. والباقي تاريخ.

في الحقيقة أنني كنت انتظر قرار فصل بحقي ممن يتحكمون اليوم بالحزب السوري القومي الاجتماعي، فمعركتي مع قيادة الحزب قديمة وطويلة وسادها الكثير من التوتر بسبب ما أطلقتته بحقي من إشاعات وأكاذيب، تطورت إلى تزوير مستندات مصرفية لتثبيت الإشاعات والأكاذيب. وقد تصاعدت وتيرة هذه المعركة بعد الانتخابات الحزبية الأخيرة وما رافقها من تجاوز للدستور، والعدد الكبير من المقالات التي كتبتها منتقداً فيها سياستها ونهجها غير الدستوري، وصولاً إلى مقالي الأخير، «الموقف الأخلاقي الشريف» الذي أعلنت فيه استغرابي أن يعتبر أحد علي قانصو رئيساً للحزب السوري القومي الاجتماعي، وأن الأشخاص الثلاثة الذين رافقوه في زيارته لمحمود عبّاس «أمناء جزيло الاحترام.»

الرمادي انحياز

2017-9-13

يتشكّل أمام أنظارنا تقارب سياسيٍ جديد بين قيادة الحزب السوري القومي الاجتماعي (مركز الروشة) وعدد من حلفاء إسرائيل في المنطقة هم محمود عبّاس وسلطته الفلسطينية، وسامي الجميل وحزب الكتائب الذي ورثه، والقوات اللبنانية. وإذا كان هذا الكلام صادماً للسوريين القوميين الاجتماعيين خصوصاً وللمواطنين عموماً، فإنه الحقيقة التي لا غبار عليها. لقد اعتبرنا في مقالة سابقة لنا أن زيارة علي قانصو وثلاثة من العمدة في الحزب إلى محمود عباس أثناء وجوده في بيروت، كانت غباءً سياسياً. ولكن مقابلة حسّان صقر⁽¹⁰⁾ مع تلفزيون الـ OTV والتي حاول فيها جاهداً ويائساً أن ينفى صفة العمالة لإسرائيل عن حزبي الكتائب والقوات، تشير بوضوح إلى أن هذا التقارب يتوسع، بل لعلّه قد بلغ أبعداً لم تنكشف بعد.

لقد شعرت بالغثيان إذ كنت أتابع زياد الدويري يحاول تبرير زيارته إلى فلسطين المحتلة. ولكنني شعرت بغثيان أكبر أثناء متابعتي لمقابلة حسّان صقر فيما يحاول تبرير عمالة الكتائب والقوات، بأنهما حزبان يعملان تحت سقف الدستور اللبناني!

موقف معظم القوميين كان صافحاً لحسّان صقر. ولكن هناك عدداً من القوميين لا يزال يقطن في المنطقة الرمادية من هذه السلطة المغتصبة لمؤسسات الحزب السوري القومي الاجتماعي، معللاً ذلك بسبب أو بآخر. فهذا يحاول أن يقوم بصفقة تجمع بعض المعارضة مع هذه السلطة في قيادة جديدة للحزب، وآخر يتعلل بعدم وجود قيادة جدية للمعارضة، وثالث يقول إن العمل الذي يبنيه داخل الحزب عملٌ مهمٌ للمستقبل ويجب أن يستمر.

(10) <https://www.facebook.com/1531097150487706/videos/1932703036993780/>

في رأينا أن كل هذا «كوم» وتقارب هذه القيادة مع حليفين لإسرائيل هو «كوم». فيا حضرات الأمانة والأمناء الجزيلي الاحترام، ويا حضرات الرفيقات والرفقاء المحترمين، هل تعون ماذا يعني أن تتقارب قيادتكم مع حلفاء إسرائيل! إن هذا يعني أن هذه القيادة هي على مسافة خطوة واحدة فقط من إسرائيل. ولا شك عندنا في أن الذي قبل بتبريرات زيارة محمود عباس بصفته «رئيسًا لفلسطين»، والذي يقبل بوضع صورة سامي الجميل على الصفحة الأولى من «البناء» بذريعة أنها «إعلان مدفوع»، سوف يقبل غدًا بأي أمر، وسوف يكون له من تبريرات زياد الدويري أمام التلفزيون دروس ينهل منها.

لا يا حضرات الأمانة والرفقاء والمسؤولين، الخطوة الأولى المطلوبة تاريخيًا من كل عضو في هذا الحزب هي الإعلان أن هذه القيادة لا تمثله، وأن تحالفاتها مرفوضة. هذه هي الخطوة الأخلاقية الأولى وبعدها لكل حادث حديث. بعدها يمكن للقوميين أن يتلاقوا ويتناقشوا إلى أن يصلوا إلى حلٍ لأزمة الحزب المستعصية. أما أن تبقى في المنطقة الرمادية، رجلٌ هنا ورجلٌ هناك، بين الموقف الأخلاقي الشريف والموقف الأخلاقي غير الشريف، أن تكون مع غاية حزبك، ولكن أن تتقارب مع حلفاء عدوك، فهذا كله لم يعد مقبولًا.

كنا نعتبر، لغاية مقابلة حسّان صقر الأخيرة، أن قرارات الفصل التي تتخذ بحق عدد من الأمانة والرفقاء ما هي سوى خطوات غير مدروسة لنزقٍ أهوجٍ لا علاقة له بمفاهيم المواطنة ولا حقوق العضو وواجباته. اليوم نضيف إلى ما سبق أنها خطوات مدروسة للتغطية على هذا التقارب وما سوف يليه. إنها خطوات تهدف إلى إسكات القوميين الذين ينبّهون من أن هذا الحزب فاقد لقيادة شرعية له منذ أكثر من سنة، وأن هذه السلطة المهيمنة على قراراته لا علاقة لها بأنطون سعادته وما توخاه من حزبه العظيم.

والآن، إلى أين من هنا؟

هناك لقاء للقوميين دعا إليه الرفيق المفصول مؤخرًا، الدكتور شوقي يونس في الصرْفند. المطلوب من القوميين الذين يحضرون هذا اللقاء ثلاثة مُخرجات: الأول، التركيز على أن الحزب السوري القومي الاجتماعي قد تأسس بسبب القضية القومية ولخدمتها وليس لأي شيء آخر. الثاني، اختيار قيادة مؤقتة تقود القوميين في عملية استرداد الحزب وإنقاذه من هذه الطغمة المسيطرة عليه. والثالث، ولعله الأهم اليوم بعد التطورات المشار إليها أعلاه، أن تعلن، وباسم السوريين القوميين الاجتماعيين، أن هذه القيادة هي قيادة غير شرعية، وأن تحالفاتها وقراراتها هي تحالفات مؤذية غير ملزمة للسوريين القوميين الاجتماعيين، وأن أعضاءها هم في موقع المساءلة والمحاكمة بسبب تقربهم من حلفاء إسرائيل.

منذ استماعي لمقابلة حسان صقر، وعبارات لسعاده ترن في إذني، أوردتها ولعلها ليست دقيقة حرفياً، ولكن روحيتها مفهومة: «لا بأس أن نكون طغاة على المفاسد»، «أقضوا على الخيانة حيثما وجدتموها»، «الباطل يتزيا بلباس الحق».

كل واحد منا أمام مفترق تاريخي كبير، إما أن نقف مع الحق أو مع الباطل. البقاء في المنطقة الرمادية هو انحياز... للباطل.

الحقد

2017-10-3

«لماذا يحقدون علينا؟» جورج بوش الابن في أعقاب هجمات 11 أيلول.
«أخيرًا، قد نختلف بالرأي، ولكن التخوين مسألة خطيرة وهي لا تُرمى جزافًا إلا إذا كان الحقد قد أعمى البصر والبصيرة. وبالمناسبة الحقد لا يقتل إلا صاحبه... وجُلٌّ من لا يخطئ». حسان صقر في رد على مقالة «الرمادي انحياز».
في الوقت نفسه استقال علي قانصو من منصب الرئاسة لكي يصبح وزيرًا، وكذلك قدّم محمود عبد الخالق استقالته من رئاسة المجلس الأعلى.

هناك مسافة بين الرأي والواقع قد تطول أو تقصر نظرًا إلى صاحب الرأي. فجوابًا عن السؤال الأول، أجب بوش الابن في خطاب ألقاه أمام الكونغرس الأميركي في 20 أيلول سنة 2011، بالقول: «إنهم يكرهوننا بسبب ما ترونه أمامكم هنا. حيث يجتمع ممثلو الشعب المنتخبون ديموقراطيًا، أما قادتهم فيعينون أنفسهم. إنهم يكرهون حرياتنا، حرية المعتقد الديني، حرية الكلام، حرية الانتخاب والاجتماع والاختلاف في الرأي».

في المقابل، كانت هناك أسباب أخرى جمعتها صحيفة «وول ستريت جورنال» من عدد من الشخصيات العربية العاملة في حقول المال والإعلام والمصارف الأميركية الكبرى في الشرق الأوسط، لخصها نعوم تشومسكي في محاضرة له نشرت سنة 2013، خلاصتها أن سبب الكراهية للولايات المتحدة هو وقوفها في وجه الإصلاحات الديموقراطية في العالم العربي، ودعمها لأنظمة ديكتاتورية رجعية ظالمة وفسادة، وانحيازها المطلق للاحتلال الإسرائيلي، وبسبب العقوبات ضد العراق، إلخ...

ويضيف تشومسكي: «إن هذه الأجوبة ليست ما تقرأه في معظم المجلات والصحف الأميركية، بل كل ما تقرأه هو أجوبة معقّدة تقول إن الشعوب في تلك المنطقة لديهم ثقافة سيئة، وإن العولمة قد سبقتهم، ويكرهون حرية الأميركيان ولا يفهمون عظمتهم... بالتالي، فإن الكراهية القائمة ضدنا هي نتيجة هذا الانطباع. هذه هي النتيجة نفسها التي وصلت إليها صحيفة وول ستريت جورنال. فإذا رغبت في الاستماع إلى أصوات من خارج الشرنقة، فهي موجودة...»

في مقالاتنا الناقدة للوضع الداخلي في الحزب السوري القومي الاجتماعي، والتي انطلقت في أعقاب محاولة المجلس الأعلى المنتخب سنة 2016، التمديد غير الدستوري لأسعد حردان، تعمدنا قدر الإمكان التركيز على القضايا وليس الشخص. فكنا نكتب عن لا دستورية القرار، وعن ضرورة استقالة المجلس الأعلى بعد أن حكمت المحكمة العليا في الحزب بأن هذا القرار غير دستوري. ثم انتقدنا قرار المجلس الأعلى نفسه إقالة عضوين من أعضائها، واعتبرنا أن هذه القيادة فاقدة للشرعية بعد كل هذه القرارات العشوائية، وأن الحزب يعيش حالة فراغ في القيادة.

بعد كل هذه الممارسات اللا دستورية، دخلنا في عشوائية سياسية تمثلت بحدثين: زيارة علي قانصو، وثلاثة من معاونيه العمد لمحمود عباس، ومقابلة حسان صقر التلفزيونية عن «التعاون الانتخابي» مع الكتائب والقوات. لقد اعتبرنا أن هذين الموقفين يشكلان نقطة تحول خطيرة في المواقف السياسية للحزب، لأنهما يمثلان تقارباً بين هذا الحزب وحليفين أساسيين لإسرائيل... إلى نهاية الموضوع.

لن نعلق على كل التبريرات التي ذكرها حسان صقر، «فنعطي جوابه بعض جدية على هزليته»، وهذا القول له نقتضه منه. سوف نقف عند استعماله كلمة حقد، ذلك أنها كلمة كبيرة وخطيرة، ونحن معه في أن الحقد يقتل صاحبه. ولكن هل نحن حاقدين فعلاً على حسان صقر وكل هذه القيادة التي نرى أنها مهيمنة على القرارات الحزبية؟ لننظر في الوقائع وليس الرأي، فالمسافة بين الواقع وبين رأي حسان صقر شاسعة جداً.

إنّ نقدنا ونقد سوانا للوضع الحزبي سابق لحسان صقر كثيراً، ذلك أن أسباب النقد سابقة حتى لانتمائنا للحزب. إنها تعود إلى أيام الحزب الأولى، وإدارة سعادته لها، ثم «الواقع اللبناني» ومعالجة سعادته له، ثم جميع الأزمات الداخلية التي لم تجد معالجة جدية لها، فتفاقت وكبرت. ليس في أي من هذا مكان للحقد، بل للإصلاح والتصويب. ونعتقد أننا وضعنا

أصبعنا على خلل أساس في تعاطي جميع القيادات الحزبية أثناء غياب سعادته وبعد استشهاده، ألا وهو إهمال غاية الحزب. وقد دعونا في كتاب وضعناه لاعتبار هذا الخلل هو السبب الأساس وراء جميع الانشقاقات الحزبية. فالقيادة التي لا تضع غاية الحزب موضع التنفيذ، تضع غايات أخرى، ليست بالضرورة أن تكون دائمًا في مصلحة الحزب. بل إننا رأينا أن معظم السياسات التي وضعت في الثلاثين سنة الماضية، كانت لخدمة شخص واحدٍ أحد، ونفر من الأزام والمحاسيب. هذا واقع وليس رأيًا. والدليل عليه هو وضع الحزب المنهار، في موازاة مراكمة الثروات للواحد الأحد والأزام والمحاسيب. الواقع هو التحالف مع حليفين من حلفاء إسرائيل، بدون أي سبب أو تبرير أو إعلان لفائدة ما. هذا هو الواقع.

حقد؟ إنس. ليست محاولة حسن صقر التلطي وراء كلمة حقد بأفضل من محاولة بوش الابن نفسها. لا بل تفوقها كثيرًا في السخافة. فجورج بوش يتغاضى عن كل الفجور الأميركي في العالم وجرائمه الموصوفة ليختصر كراهية العالم له بسبب تفوقه وثرواته وديموقراطيته! فإذا افترضنا جدلاً أننا نحقد على حسن صقر والتيار الذي يمثله، فلماذا؟ هل بسبب إنجازاته الحزبية ورفع مستوى الحزب في الساحة القومية والمحافل الدولية، ونشر مبادئ الحزب وتحقيق غايته! **غاية الحزب.** كلمتان بسيطتان، ولكن أساسيتان في حياة كل من انتمى إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي عن معرفة ووعي بالمهمة الأساس المطلوبة منه. لنعد إلى القرارين اللذين دفعنا للانتقاد ولنحاول وضعهما في سياق الإدارة السياسية السليمة. ونحن إذ نكتب هذا الكلام لا نكتبه لمن هم في موقع السلطة الحزبية اليوم، بل للشباب القومي الاجتماعي الذي يقف مشدوهاً أمام تطورات كهذه، ولا يعرف ما إذا كان القرار صائبًا يجب دعمه، أم خطأ يمكن إصلاحه أم جريمة تستوجب الحساب.

في مقال سابق لنا بعنوان «ولا كلمة»، ذكرنا أن أي قرار تتخذه المؤسسة، أية مؤسسة، يجب أن يكون فيه إفادة جلية لها. وأنه في الحزب السوري القومي، هناك قرارات لا يحق للسلطة التنفيذية اتخاذها دون إجازة من السلطة التشريعية، المجلس الأعلى. من هذه «دراسة سياسة الحزب العامة وإقرارها»، و«إجازة الاتصالات والعلاقات الدبلوماسية والسياسية المستجدة وغير الواردة في الخطة السياسية العامة للحزب». (أنظر القانون عدد تسعة، صلاحيات المجلس الأعلى، المادة السابعة عشرة، البندين ستة وسبعة). فلندخل في هذا المسار.

تتقدم السلطة التنفيذية في الحزب بطلب معلل إلى المجلس الأعلى تطلب فيه تغيير سياسة الحزب في ناحيتين بسبب مستجدات طارئة لم تلحظها الخطة السياسية العامة للحزب:

الأولى هي مهادنة السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس والانفتاح عليها، والثانية هي إسقاط تهمة العمالة لإسرائيل عن كل من حزبي القوات والكتائب والسماح بـ «التعاون الانتخابي» معهما.

الكلمة الأساس هنا هي «مُعَلَّل». ولا نعني بها الحلوى الشعبية، بل نعني الأسباب الموجبة لهذا التغيير الطارئ في سياسات الحزب. والكلمة الأساس في هذه الأسباب الموجبة يجب أن تكون «الإفادة»، والمقصود بها الإفادة الحسية القياسية للحزب السوري القومي الاجتماعي من هذه التغييرات.

إذا لم يكن هناك من تعليل، يُرَدُّ الطلب فوراً إلى السلطة التنفيذية. أما إذا كان هناك من تعليل، يمكن للمجلس الأعلى أن يدرسه منفرداً أو أن يدعو من يرى مناسباً للمشاركة في البحث مثل المكتب السياسي المركزي واختصاصيين في شتى المجالات. ومن ثم يتخذ قراره قبولاً أم رفضاً، متحملاً في ذلك المسؤولية التاريخية التي سوف تنتج عن مثل هذا القرار. وفي حال كان القرار ذا إشكالية دستورية يكون من المفيد طلب رأي رسمي من المحكمة الحزبية في دستورية القرار أم عدمها، قبل اتخاذه.

هذا هو المسار السليم للقرار الحزبي التاريخي. أما أنه نادراً ما يُمارس، فمن أسباب الويل التي نمر بها.

لا نعتقد أن أيّاً من هذه الخطوات قد اتخذ قبل زيارة محمود عباس التي شارك فيها حسان صقر، ولا قبل مقابلته التلفزيونية. إذن نحن أمام خرق فاضح للمسار الدستوري السليم. ما هو الدفاع حين يكون الخطأ في هذا الحجم، وحين يدُل القوميون عليه وينبهون منه؟ اتهامهم بالحقْد. إنه، لعمري، أسوأ أنواع الدفاع.

وبعد، يلتهي بعض القوميين الآن، ويساعدهم في ذلك الإعلام الخارجي، بمتابعة استقالة علي قانصوه وربطها باستقالة رئيس المجلس الأعلى، وكيف أن «حزب الله» قد دخل على الخط، وأن هناك محاولات للخروج من أزمة الحزب.

علينا التفريق بين أزمة الحزب البنيوية والمتعلقة بالتخلي عن نظرة الحزب وغايته والتبدد الناجم عن ذلك، وبين الأزمات الناجمة عن التزاحم على السلطة الحزبية والمكائد التي ينصبها فريق لآخر، والاستقواء بالقوى الخارجية من هذا ضد ذلك. نحن معنيون بالأزمة الكبرى الأولى. أما الثانية، فمع أنها ناتجة عن إهمال غاية الحزب ووضع المصالح الخاصة مكانها، فإن تفاصيلها لا تعنيننا. ولا يعنيننا ما إذا ذهب علي، وعاد أسعد، أو إذا سبقت استقالة علي، استقالة محمود

بلحظة أم لا. كل هذا مضيعة للوقت والجهد ولا يعيننا أي منه، فنحن لم نجن من هذه الخزعبلات
سوى الشوك، ولن نجني عنبًا.

ما يعيننا هو استعادة الحزب إلى موقعه الصحيح، إلى موقع تحقيق نظرته وغايته، وإلى
موقع رفع الحيف عن أمتنا. هذا هو كل ما يعيننا.

وقف التبدد

2017-10-10

«السوريون القوميون الاجتماعيون هم مصدر السلطات».

في مقال سابق لنا بعنوان «حزب بلا قيادة» تاريخه 2016/7/14 وضعنا السؤال التالي: «ماذا يفعل السوريون القوميون الاجتماعيون إذا استفاقوا يوماً ووجدوا حزبهم بدون قيادة؟ كيف يأتون بقيادة جديدة؟»

السؤال ليس نظرياً أو أكاديمياً، إنه سؤال مهم. فهناك اليوم ثلاث تنظيمات تحمل اسم الحزب السوري القومي الاجتماعي، ولكن ليس بينها من يعمل بوعي من نظرة سعادته التي من أجلها تأسس الحزب، ولا في سبيل تحقيق غايته. وكل منها يعاني من الفساد والصنمية والانحراف بدرجات متفاوتة. إهمال غاية الحزب أدى إلى حالة التبدد التي حذرنا منها سعادته. بل أدى أيضاً إلى انحلال في الأخلاق، وفي أسلوب المخاطبة، واحترام الرفقاء لرفقائهم، وللرأي الاختصاصي، وطغيان النظرة الفردية، والتسخيف والهزاء. في هذا التبدد مقتل للحزب ويجب وقفه ومن ثم عكس مساره.

وهناك معارضة شتى عابرة للمتحدات وللتنظيمات، بمعنى أنها تضم في صفوفها رفقاء من مناطق مختلفة، ومن تنظيمات مختلفة، ولكنها لا تتبع لأي تنظيم وتحاول جمع شملها تحت قيادة واحدة، كخطوة على طريق إنقاذ الحزب. بعض الفروع أعلن استقلاله عن المركز. وهناك حالة واحدة تناهت إلينا حيث اجتمع عدد من القوميين غير المنتظمين، وأنشأوا فرعاً لهم، مستقلاً هو الآخر عن المركز.

هذه المبادرة الأخيرة - مبادرة عدد من القوميين غير المنتظمين لتنظيم أنفسهم في مديرية - جديرة بالبحث والاهتمام. إنها، في رأينا، تسد ثغرة في مسار العمل الانقاذي لم يتم الالتفات إليها بعد، ونعني بها انتظام القوميين في متحداتهم، ودورهم، بعد الانتظام، في رسم شكل العمل التنظيمي الانقاذي.

الثغرة هي في أن المعارضات، حتى ولو توحدت تحت راية واحدة، سوف تظل تعاني من نقص في الشرعية طالما أن الالتفاف حولها يقوم على المعرفة الشخصية من جهة، وعلى استعداد للعمل يقوم به رفقاء غير منتظمين استنادًا إلى برنامج عمل، أو إلى معرفة شخصية ببعض أعضاء المعارضة واحترام لتاريخهم.

ما يبقى غائبًا هو دور القوميين على الأرض. القوميون المبددون من يسمع صوتهم، من يكثر لآرائهم، من ينقل همومهم؟ بل لعل السؤال الأهم هو: كيف يوصل هؤلاء القوميون المبددون صوتهم، وآراءهم، وهمومهم، بشكل واضح، وقوي وفعال؟

لا غنى، في رأينا، وبعد متابعة مسار المعارضات المختلفة لمدة سنة ويتف من أن يقوم القوميون غير المنتظمين في وحدات حزبية، بتنظيم أنفسهم في وحدات ينشئونها بأنفسهم حيث يمارسون ضمنها أعمالهم القومية والمتحدية ضمن الإطار العقيدي النظامي الأخلاقي الذي نعرفه. ولكن كيف؟ كيف ينظم القوميون أنفسهم - دستوريًا، أو في الشكل الأقرب إلى الدستور - في ظل الوضع الحالي؟

في المقال آنف الذكر، استوحينا من قانون الطوارئ الذي وضعه الزعيم في 30 تموز سنة 1936، شكلاً لقيام قيادة جديدة تستند إلى المادة الثانية من ذلك القانون، وهذا نصها: مادة ثانية: «ينعقد مجلس المندوبين عن جميع مناطق الحزب لبحث التدابير والإجراءات الضرورية بصورة إيجابية فقط، وانتخاب هيئة إدارية جديدة وتعيين لجان لدرس الوسائل اللازمة من مالية وغيرها».

إن هذه المادة مهمة جدًا لناحية أن الزعيم اختار أن يقوم المندوبون المنتخبون باختيار الهيئات الإدارية (ممكناً أن تكون على أي مستوى)، ولم يقل بانتخاب القوميين للمسؤولين التنفيذيين (الهيئات الإدارية) مباشرة. إن في هذا الإجراء انسجامًا مع آلية تعيين المسؤولين أو إقالتهم أو قبول استقالتهم في الدستور، حيث لا يعين المسؤول المعاونين المباشرين له، ولا ينتخب القوميون مسؤوليهم التنفيذيين.

استنادًا إلى كل ما سبق، نقترح الآلية التالية لتنظيم القوميين غير الملتحقين بوحداتهم الحزبية في المتحدات:

أولاً: بعد التشاور ضمن المتحد، يبادر رفيق أو أكثر للدعوة لاجتماع عام للقوميين في متّدهم مخصص لانتخاب «لجنة مديرية.» (أنظر الشرح للأسباب الموجبة في البند الرابع أدناه).

ثانياً: يتأس الاجتماع أكبر الأعضاء سنًا، ويسجل وقائعه أصغرهم سنًا. أما فيما عدا ذلك، فيصار إلى الالتزام بالقانون الدستوري عدد أربعة المادة الثالثة. ثالثاً: تعقد اللجنة المنتخبة اجتماعها الأول خلال أسبوع من انتخابها وتنتخب رئيسًا وناموسًا لها.

رابعاً: وهنا نبدأ الاستعانة بالمادة الثانية من قانون الطوارئ: تقوم لجنة المديرية، بعد التشاور والتباحث فيما بينها ومع القوميين، وخلال أسبوع من انتخاب رئيسها وناموسها، بتعيين مدير للمديرية، ويُعطى مهلة محددة لاقتراح أعضاء لهيئة المديرية، لكي تبت لجنة المديرية بهم قبولاً أم رفضاً. في حال رفض اللجنة لأحدهم رفضاً معللاً، يكون على المدير المقترح أن يختار عضواً آخر ويقدم اسمه للجنة لكي توافق عليه. لماذا تقوم لجنة المديرية بتعيين الهيئة التنفيذية؟ لأنها الهيئة المنتخبة من القوميين مباشرة، ولأن الزعيم رأى إناطة أمر تعيين الهيئات الإدارية بمجلس مندوبين منتخب وليس من القوميين مباشرة.

خامساً: فور استكمال هيئة المديرية، تقوم كل من هيئة المديرية ولجنة المديرية بالقيام بأعمالهما الدستورية. وأول مهمة تكون أمام لجنة المديرية هي انتخاب أحد الرفقاء منها ليكون مندوباً عن المديرية إلى مجلس المندوبين (الذي لم يتشكل بعد).

سادساً: تشجع كل مديرية الرفقاء في المتحدات القريبة على القيام بخطوات مماثلة. سابعاً: إذا نشأ عدد من المديريات في منطقة جغرافية قريبة، يتم تشكيل مجلس تنفيذية من المندوبين.

ثامناً: يقوم مجلس التنفيذية، وبعد التشاور في المتحدات، باختيار منفذ عام. ويتم العمل بالخطوات السابقة، ولكن على صعيد تنفيذية.

تاسعاً: يختار كل مجلس مندوبين أحد أعضائه ليكون مندوباً إلى المجلس القومي (مندوب عن كل مجلس تنفيذية) المناط به اختيار قيادة عليا مؤقتة للحزب، مجلس أعلى ورئيس. عاشرًا: تقرر هذه القيادة - بالتنسيق مع أية مجموعات معارضة أخرى - موعداً لمؤتمر قومي عام يُدرس فيه وضع الأمة والحزب، وتنتج عنه قيادة جديدة للحزب السوري القومي الاجتماعي.

حادي عشر: تعتبر رتبة الأمانة معلقة. وبالتالي، فليس هناك من دور خاص للأمناء، ولكن يمكن انتخاب أي منهم لأي من المسؤوليات آنفة الذكر.

ثاني عشر: يجب أن يكون واضحاً أن هذه المديریات، والمنفذیات، والمجالس واللجان كلها، تنطلق من نظرة سعادته إلى الحياة، ومن عقيدة الحزب، ووجهتها تحقيق غايته.

ثالث عشر: لا تتعاطى هذه المؤسسات في المواضيع السياسية، بل تترك ذلك للقيادة الحزبية العليا متى نشأت.

لنناقش هذه الأفكار.

هل هذا المسار دستوري؟ كلا، ولكنه مسار استثنائي لحالة استثنائية تستوحي أسلوباً وضعه الزعيم لمعالجة حالات مماثلة بغض النظر عن الأسباب.

هل هناك مسار دستوري للخروج من أزمة الحزب؟ في رأينا، كلا. فالمجلس القومي الذي أتى بالمجلس الأعلى هو مجلس هجين، وأية محاولة للإصلاح من داخل الحزب في رأينا محكومة بالفشل.

هل يتعارض هذا المسار مع اجتماعات المعارضة ولجنة المتابعة التي انبثقت عنها؟ أبداً، إنه يدعمها ويكملها ويسهل مهمتها. فعوضاً من أن تضطر لجنة المتابعة للاجتماع مع أفراد مشتتين، تجتمع هذه اللجنة مع رفقاء منتظمين في مديریات، ومنفذیات، ولها لجان مديریات، ومجالس منفذیات، ومجلس مندوبين. وعكساً، على لجنة المتابعة احترام واقع أن القوميين في المتحدات قد نظموا أنفسهم وقرروا أخذ أمورهم المتحدية بيدهم، ولا يمكن تجاوزهم.

أليس في هذا العمل شق جديد للحزب السوري القومي الاجتماعي؟ الحزب منشق شتناً أم أبينا. فالرفقاء غير المنتظمين والمفصولون ظلماً منشقون عن جو الفساد والصنمية والانحراف، ويرفضون الاندماج به.

هل هذا المسار يؤدي محاولات وحدة الحزب بين تنظيمي الروشة والدورة؟ هذا يتوقف على نوع الوحدة وعلى وعي الهيئات التي تتشكل. فإذا كانت الوحدة صادقة وجدية وقادرة على إنهاء الفساد والصنمية والانحراف، نتوقع أن يقوم القوميون بتأييدها، وإلا فمعارضتها. الفرق هو أن هذا التأييد أو المعارضة سوف يجد له شكلاً نظامياً واضحاً للتعبير عن رأيه.

إن هذا المسار ينطلق من مسلمة أن القوميين هم مصدر السلطات، ويبدأ بإعادة تنظيم القوميين من القاعدة، وصولاً إلى قيادة حزبية جديدة. إنها فكرة تضاف إلى مجموع الأفكار التي يتم تداولها في الجسم الحزبي اليوم للخروج من هذه الأزمة الخطيرة التي تعصف بالحزب.

الممر الإلزامي

قراءة هادئة في انتخابات الحزب السوري القومي الاجتماعي

2017-11-6

كما حدث مع الرئيس الأسبق حردان، بقيت الرسالة والمقترح في نهاية هذا المقال بدون جواب. لليوم، لا أفهم سبباً لأهمال أمر بهذه البديهة. ليس فقط من حردان والناشف، بل ممن تلاهم في المسؤوليات كذلك! أما بالنسبة لتوقعنا الفشل في حال لم يؤخذ بالمسار الإداري السليم، فإن ما توقعناه حصل، ولم يطل مقام الناشف في الرئاسة إذ استقال بعد سنة ونصف تقريباً.

أخيراً، انطلق الدخان الأبيض من مركز الحزب السوري القومي الاجتماعي في الروشة مؤشراً إلى انتخاب الأمين الجزيل الاحترام حنا الناشف رئيساً. لم تكن الانتخابات سهلة، بل جرت على مرحلتين، انتهت بفوز الأمين الناشف بتسعة أصوات مقابل ثمانية نالها الأمين الجزيل الاحترام جورج ديب.

وتزامنت هذه الانتخابات مع استقالة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري من منصبه، من الرياض، وتلاوته بياناً أقل ما يقال فيه إنه إعلان حرب على إيران، و«حزب الله»، وحلفائهما في لبنان والمنطقة السورية عموماً.

وليس بخافٍ على أحد أن الأمين الناشف يتسلم مقاليد رئاسة الحزب وسط ظروف استثنائية يمر بها الحزب منذ الانتخابات الأخيرة في حزيران 2016، تمثلت بعدد من الخروقات الدستورية التي قام بها المجلس الأعلى، وأدانتها ونقضتها محكمة الحزب العليا، ما أدّى إلى إقالة عضوين

من أعضائها من قبل هذا المجلس المدان. لن نستفيض في وصف الوضع الحزبي الحالي، فقد فعلنا ذلك في أكثر من مقال، ولكننا نختصره بعبارتين: فساد الإدارة وتبدد القوميين.

للأمين حنا الناشف سمعة جيدة في أوساط القوميين. وهذا عامل قوة وضعف في آن معاً. إنه عامل قوة لأنه يمكنه من اجتذاب طاقات مبتعدة أو مُبعدة عن الحزب. وعامل ضعف لأنه قد يؤدي إلى توقعات عالية من الصف القومي الاجتماعي، فإن لم يتمكن من تحقيقها، أصيب الجسم الحزبي بصدمة جديدة. من جهة ثانية، من الممكن أن يخلق انتخاب الأمين الناشف مشكلة للمعارضات الحزبية. فانتخاب علي قانصو قابله رفض من معظم القوميين - ليس فقط المعارضين - بسبب تاريخه في الرئاسات السابقة. فهو الذي تخلى عن الرئاسة في سبيل وزارة أكثر من مرة. وهو الذي وقعت مجزرة حلبا في عهده قبيل استقالته مرة ثانية دون أن يكمل مدته. ثم ظهر وكأنه استفاد شخصياً من مصالحته مع خالد الزاهر في الدوحة. أما رئاسته الأخيرة منذ آب 2016 فقد تميزت بالكيدية وروح الانتقام التي تعامل بها عميد داخلية، عاطف بزي، مع القوميين، هذا بالإضافة إلى زيارته لمحمود عباس وإطلاق دعوة لتعاون انتخابي مع حزبي القوات والكتائب من قبل أحد العمد في إدارته، وإهماله لقضية الأمين حبيب الشرتوني قبل وإبان وبعد الحكم بإعدامه، وتوزيعه لنفسه دون العودة إلى المجلس الأعلى مما فاقم في الأزمة الحزبية.

مقارنة مع هذا السجل، سوف يرى عدد كبير من القوميين بارقة أمل في انتخاب شخص مثقف وذي سجل نظيف مثل الأمين حنا الناشف. غير أن الخطر هو أن يكون البرق حليلاً، ليس لسبب يتعلق بالرئيس الجديد بمقدار ما يتعلق بظروف انتخابه. لقد كان بالإمكان التوافق في المجلس الأعلى على انتخاب الأمين الناشف بالإجماع. أما أن يأتي انتخابه في دورتين، وبفارق صوت واحد، فهو أمر لا يدعو للتفاؤل.

ليس الأمين حنا الناشف هو الرئيس الأول الذي يأتي في ظل الحاكم الفعلي للحزب، وليس برضاه التام. فقد سبقه إلى ذلك كل من الأمينين يوسف الأشقر وجبران عريجي، ولم يكمل أي منهما مدته. بالتالي، فإن أية محاولة من قبل الرئيس الناشف للقيام بإجراءات تغييرية تمس في جوهر الواقع القائم من فساد وتبدد، سوف يواجه من قبل المجلس الأعلى، أقله في شق مواجهة الفساد. ولا ننسى أن الرئيس الجديد يستلم حزباً يعاني عدداً من الأزمات البنوية، أهمها أن الجسم القضائي المستقل قد ضرب من قبل المجلس الأعلى، وأن عميد الداخلية السابق أصدر عدداً من قرارات الفصل تمهيداً للطرد بحق عدد من مثقفي الحزب العقائديين

الشرفاء، وأن تجارب العمدة الشباب في الإدارات السابقة كانت فاشلة ليس بسبب نقص في كفاءاتهم ومهاراتهم، بل بسبب غياب الخطة الحزبية والميزانيات المطلوبة.

من المرجح أن هذه المشاكل - وسواها العديد - سوف تلهي الرئيس الجديد وتشغله عن مهمة وقف التبدد وضرب الفساد وإعادة بناء الحزب. ولا شك عندنا أن الرئيس سوف يحاول أن يجد أفضل الإمكانيات، ومعظمها في المعارضة اليوم، لتعاونه في مهمته الصعبة هذه. ولكن هذه الإمكانيات سوف تجد نفسها بين مطرقة الواجب الحزبي وسندان التجارب المريرة السابقة، ما قد يمنع عددًا منها من المشاركة في القيادة خوفًا من خدعة تُسَلَّم فيها أوراقها، أو من الفشل.

في هذا الجو كله، ما الذي يمكن للرئيس الجديد أن يقوم به، ما الذي يجب عليه القيام به؟ في رأينا هناك ممر إداري إلزامي للنجاح في أية مؤسسة، إن لم يصر إلى احترامه فإن الفشل مؤكد. وقد عرضنا هذا الممر في رسالة رسمية إلى الرئيس الأسبق، حردان، بعيد انتخابه سنة 2012، ولكنه تجاهلها بالكلية. الرسالة تاريخها 15 حزيران، 2012، وتقول في جزء منها:

«لقد أعطى القوميون الإدارة الحزبية متمثلة بلائحتها الانتخابية ثقة كبيرة تمثلت بالفوز بجميع مقاعد المجلس الأعلى الموقر. السؤال الكبير كيف ستفسر الإدارة هذه الثقة وأين ستصرفها؟ ثمة طريقتان: الأولى أن تعتبر الإدارة الموقرة أن القوميين منحوها ثقة مطلقة لكي تستمر بما هي عليه لمدة أربع سنوات قادمة، أو أن تعتبر أنهم منحوها ثقة مشروطة بأن تستمع للنقد الكبير الذي وجه إليها وإلى أدائها يوم المؤتمر. «أتمنى على القيادة الموقرة اختيار الطريق الثاني. عندها نكون أمام مسار إداري من أربع خطوات متتالية هي: الخطة الحزبية، فريق العمل، ميزانية واضحة وثابتة، وإزالة العقبات من درب فريق العمل.

«أبدأ من النقطة الأخيرة وهي إزالة العقبات، وأعني بها دراسة الأسباب التي أدت إلى استقالة عدد كبير من العمدة في الأربع سنوات الماضية واستيعاب العبر منها ووضع الآليات التي تمنع تكرارها.

«أما عن الخطة الحزبية، فثمة رأي يقول إن الخطة الحزبية توضع بعد تعيين مجلس العمدة، أما أنا فأقترح على حضرتكم طريقًا آخر. أقترح عقد ورشة عمل لوضع الخطة الإستراتيجية للحزب قبل تعيين مجلس العمدة، على أن يشارك فيها حوالي العشرين إلى خمسة وعشرين شخصًا من مفكري الحزب واختصاصييهم ومن جميع الاتجاهات،

لوضع هذه الخطة وصياغة الأهداف المرحلية والمشاريع المرافقة لها. وبناء عليها يصار إلى تعيين مجلس عمد وباقي المسؤولين في الإدارات التنفيذية لوضعها موضع التنفيذ.

«إن الفائدة من هذه الخطوة هي إشراك أوسع شريحة من القوميين المسؤولين، والإختصاصيين في وضع الخطة فتأتي شاملة وواقعية ودقيقة، وقابلة للتنفيذ ضمن ميزانيات حقيقية».

إن الفقرة باللون الأسود أعلاه هي الممر الإلزامي. على رئيس الحزب استدعاء أفضل العقول القومية الاجتماعية اليوم، لكي تسمح البيئتين القومية والحزبية بكل ما فيهما من فرص وأخطار، ونقاط قوة وضعف، ومن ثم يضع خطة حزبية شاملة تنطلق من نظرة الحزب وغاياته، وتضع المبادرات لوقف التبدد وضرب الفساد، وتهدف إلى أن يكون الحزب بالفعل هو «حركة الشعب العامة».

هذه الخطة تقدم إلى المجلس الأعلى لكي يقرها. فإن فعل، كان خيرًا، وإن لم يفعل يكون قد وضع نفسه - أي المجلس الأعلى - في مواجهة أفضل عقول الحزب ورئيسه، وعليه عندها أن يتحمل مسؤولية قراره.

ولكن، في المحصلة، تكون هذه العقول والإمكانيات قد وضعت للحزب خطة، وإن كانت على ورق.

طبعًا، أمام الرئيس الجديد مسار آخر، هو أن يأتي بمجلس عمد يقوم على التسويات والمقايضات، فينتهي كما انتهى سواه رئيسًا ينسأه الناس أو يتمنون نسيانه.

نحن نتمنى للرئيس الجديد النجاح ونتمنى أن يحسن الاختيار.

ما بعد القسَم

22-11-2017

مع أن المقال عام ولا يذكر حزبًا أو منظمة، فإن السياق من تسلسل المقالات واضح أنه يعني الرئيس حنّا الناشف.

من شروط تنكّب المسؤولية في معظم المؤسسات وخاصة العامة منها، أن يؤدّي المسؤول المُنتخب أو المُعيّن قَسَمًا يتحمل بموجبه أعباء المسؤولية. بمجرد تأدية القسم، والذي عادة ما يكون وفق أعلى مُثل الأنسان، كشرفه وحقيقته ومعتقده، يصبح الفرد ملزمًا به، لأنه يلغي كل ما قد يكون قد سبقه من التزامات إذا كانت مناقضة له.

في الدول الديمقراطية، والدولة القومية هي حُكمًا دولة ديموقراطية، (راجع نشوء الأمم لأنطون سعاد)، هناك فصل للسلطات الأساسية الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية. هذا الفصل ضروري لضمان التوازن والعدالة في المجتمع، ولعدم هيمنة إحدى السلطات على واحدة أو أكثر من السلطتين الأخرين. في نظام كهذا يقوم كل مسؤول بتأدية واجباته انطلاقًا من الصلاحيات التي يمنحها له الدستور، ووفق الضوابط القائمة. ولا يشذ دستور الحزب السوري القومي الاجتماعي عن هذه القاعدة.

في الديموقراطيات المخطوفة، نرى حالات يؤتى بها بمسؤول أول بعد أن يكون قد أعطى عددا من الالتزامات لجهات من خارج مؤسسته أو من داخلها. ولنا في الضغوطات التي شهدناها في الأيام القليلة الماضية التي مورست بحق الرئيس سعد الحريري، نموذجًا عنها.

الهدف من هذا المقال هو مناقشة هذا الموضوع ومدى شرعية مثل هذا الالتزام، وما إذا كان هناك من موجب أخلاقي يحتم على من أعطاه التقيد به.

في المبدأ، ونحن دائما ننتقل من المبدأ، لا يجوز لهيئةٍ ناخبيةٍ - لنفترض أنها مجلس تشريعي من واجباته انتخاب مسؤول تنفيذي، والموافقة على جهاز عمله، وعلى خطته التنفيذية - أن تفرض ضغوطاً أو تضع شروطاً على من تنتخبه قبل انتخابه. فلا يحق لها أن تقول له، مثلاً، «ننتخبك بشرط أن تأتي بفلان في المسؤولية هذه وعلتان في المسؤولية تلك». أو «ننتخبك بشرط أن تقوم بهذه الخطة، وتبتعد عن تلك». في مثل هذه الحالة، هناك عدد من المخالفات الدستورية والأخلاقية. دستورياً، إن أفراد الهيئة الناخبة هم أيضاً قد أقسموا يمين المسؤولية، وهذه اليمين تحتم عليهم أولاً، اختيار الأفضل لتحمل المسؤولية، وثانياً احترام مبدأ فصل السلطات. أما المخالفة الأخلاقية فهي أن مثل هذه الضغوط ما هي سوى بلطجة مقنعة. في معظم الحالات، سوف يكون أمام الهيئة الناخبة فرصة لإبداء رأيها بمن يرشحهم الشخص المنتخب كعمالين له، ولكن بعد انتخابه وليس قبله. فإذا كان بين أعضاء فريق العمل المرشحين من ترى الهيئة الناخبة أنه لا يصلح لوظيفة ما، وكان من ضمن صلاحيتها الموافقة على اختياره، أمكن لها رفض هذا المرشح وطلب تغييره مع تبيان الأسباب الموجبة. الشيء نفسه ينطبق على الخطط التنفيذية التي يتقدم بها المسؤول الأول طالباً الموافقة عليها.

سوف يقول لنا جهيداً، إن «الضغط» الذي تتكلم عنه، ما هو سوى هذا المسار الذي وصفت، ولكن مع فارق لا يذكر. إن كل ما نفعله هو أن «نقترح» على المسؤول و«ننصحه» قبل أن «يغلط» ويرشح من سوف نرفضه، أو يخطط لما لا نرغب به. لا يا حبيبي، لا يا عيني.. ما هكذا تدار المؤسسات. إن لهذه العملية اسم واضح هو الابتزاز، أو التهديد، أو الرشوة، أو كلها معاً، ولكن لا علاقة لها بأخلاق الدولة ولا المؤسسات، ولا الأفراد ولا قسَم المسؤولية.

والآن، لنفترض أن شيئاً مثل هذا قد حصل، وأن شخصاً ما أعطى التزامات وتعهدات لأشخاص معينين لكي ينتخبوه رئيساً لمنظمة ما، هل هو مُلزمٌ بها بعد أن يؤدي قسم المسؤولية؟ الإجابة عن السؤال متشعبة وليست سهلة. فالشخص أو الهيئة التي طلبت الالتزامات ومارست الضغوط قد مارست عملية لا دستورية، بل ربما تكون عملية جرمية، بالتالي فإن الطلب باطل. أما بالنسبة لمن أعطى الوعد، فنحن طبعاً، نفضل ألا يعد الإنسان بما لا يستطيع الوفاء به، أو بما يعرف أنه سوف يشكل له أزمة وجدانية لأنه سيكون في حالة مخالفة لقسم المسؤولية. ولكن رأينا أن أي التزام سابق للقسم، في حال خالف بنوده - أي بنود القسم - هو التزام لا قيمة له وغير ملزم لأحد. فإن الشخص الذي التزم قبل تأديته القسم، هو فرد في حين أنه بمجرد أن أدى القسم،

يصبح شخصية معنوية لها لقب هو "رئيس... المنظمة الفلانية"، وهو مسؤول بالدرجة الأولى عن صيانة دستورها وفق اليمين التي أداها.

ولكن ألا يستطيع هؤلاء «الانتقام» ممن لم يفِ بوعدهم انْتخَب على أساسه؟ بلى، فيثبتون على أنفسهم - للمرة المئة أو أكثر - أنهم مافيا تمارس البلطجة. ولكن مسؤولية الرئيس الجديد أن يقوم بتأدية واجباته بشرف المسؤولية ووفق قسمها. فإن أقالوه، يخرج مرفوع الرأس لأنه يكون قد مارس قناعاته، ويكون قد ساهم بإسقاط أحد الأئمة عن تلك الوجوه.

يا صاحبي، إذا وجدت نفسك في مثل هذا الموقف، لا تتردد. لقد أقسمت يمين المسؤولية فمارس مسؤوليتك وفقها، ووفق أخلاقك وقناعاتك. وإذا اقتضى هذا منك خوض معركة مع بلطجية الزمن الرديء فلا بأس. تحصن بأخلاقك، وقسمك، ومن أقسمت يمين الولاء لقيادتهم، فهؤلاء هم شرعيتك في نهاية المطاف. كل ما عدا ذلك باطل.

وقف التبدد II

2018-1-8

استقال قانصو، فانتخب المجلس الأعلى الأمين حنّا الناشف رئيساً جديداً للحزب. كتبت هذا المقال مباشرة بعد الانتخاب ولكنني فضلت التريث في نشره انتظاراً لجلء المواقف في تنظيم الروشة.

أثار مقال «وقف التبدد» ردود فعل متباينة تراوحت بين التأييد، والتسخيف، والتخوف، والتساؤل. وسوف نحاول في هذا المقال تناول أهم الردود الجديرة بالنقاش.

التبدد: رفيقان كتبنا ينفيان أن يكون الحزب (نحن نقول القوميون) في وضع التبدد. لا بأس، ولكن التمنيات لا تغير في الواقع شيئاً. إن هذا النفي يتجاهل تحذير سعادته من أننا إذا لم نضع تحقيق غايتنا كالمهمة الأساسية والطبيعية الأولى لنا، فإننا سوف نتبدد وتزول عقيدتنا. نحن الآن في نهاية السنة الخامسة والثمانين على تأسيس الحزب ولم نضع غايتنا موضع التنفيذ بعد! هل كان تحذير سعادته في مكانه، أم أننا لا نعبأ بتحذيره؟ علينا أن نقرر.

لننظر في بعض مؤشرات الأداء. سوف نضع جانباً تحقيق غاية الحزب، بل حتى تحقيق غايتنا الأولية في أن يكون «حركة الشعب العامة»، فهاتان لا تظهران على رادار أي من التنظيمات الثلاثة التي تحمل اسم الحزب السوري القومي الاجتماعي. هذه التنظيمات مكثفية وسعيدة في أن تكون «قوى رديفة» عوضاً عن أن تكون هي حركة الشعب العامة. فلننظر إلى عدد المنفذيات والمديريات العاملة، وعدد القوميين غير المنتظمين، ووضع الحزب المالي، ووحدة الإدارة الحزبية وانسجامها في تحقيق خططها المرحلية (وهذه غير موجودة)، ونوعية العلاقة

بين الرفقاء فيما بينهم وبين المسؤولين، ونشاط الحزب الثقافي والأدبي... من ثم نقرر ما إذا كنا في حالة تدد أم لا.

لننظر فيما حل بعقيدتنا. ولكن قبل ذلك لندرس ما الذي توخاه سعادته من هذه العقيدة. العبارة التالية هي من أهم ما كتبه:

«هكذا نرى أن هذه المبادئ ليست أقوالاً جامدة أو كلمات ميتة أو حروفاً متناسقة، بل قوة حية فاعلة تتولد فيها مقررات مبدئية أساسية هامة، وتبنى عليها خطط في السياسة المصلحية، وفي السياسة الأخلاقية، وفي السياسة الفكرية أيضاً، وفي السياسة النظامية، في السياسة التي تتجه إلى تقرير الاتجاه والاعتناء بالقيم الهامة، الأساسية، الجوهرية، السامية، التي هي جوهر القضية السورية القومية الاجتماعية وجوهر النظام القومي الاجتماعي». (سعادته، المحاضرة الثالثة).

يتضح من العبارة أعلاه أن سعادته توخى أن تكون العقيدة الأساس الفكري لسياساتنا Policies كلها. في تنظيمين من التنظيمات الثلاثة هذه العقيدة هي في حالة وقف التنفيذ. التنظيم الثالث متمسك بها «أقوالاً جامدة وكلمات ميتة». لا نعتقد أننا نكون مجحفين إذا قلنا إن «الواقع اللبناني» قد انتصر على سعادته في حزبه. ألم تُثبّت قيادات سابقة للحزب منظمة التحرير الفلسطينية «ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني؟» بلى. أليس الحزب في لبنان حزبًا لبنانيًا سياسيًا بحثًا ضربت فيه كل أدران الفساد اللبنانية؟ بلى. أليس الحزب في الشام، تحت تنظيم «الأمانة العامة»، حزبًا شامياً بحثًا مستفيداً من أعتى حالات الفساد؟ بلى. هل هناك ما يميز أيًا من سياسيين الحزب عن نظرائهم في الأحزاب الأخرى؟ كلا. ما قيمة عقيدة الحزب إن لم ترسم سياساته؟ لا شيء. ما قيمة سياسات الحزب إن لم ترسمها عقيدته؟ لا شيء.

الفكرة الثانية وردت كما يلي: «إن فكرة تنظيم القوميين لأنفسهم في مديريات ومنظمات هي فكرة جيدة نظريًا، ولكن تطبيقها ربما يواجه عقبات، أو ربما يؤدي حتى إلى مشاكل بين القوميين».

سوف نضع جانبًا رأينا في مقولة «هذه فكرة جيدة نظريًا، ولكن...» ونناقش هذه التحفظات لعلنا أغفلنا شيئًا.

التنظيم: إن تنظيم القوميين لأنفسهم في متحدات هو أمر بديهي وتكمن أهميته في استعادتهم لقوة قرار المؤسسة، فلا ينفرد نفر أو أكثر بالقرار عن الرفقاء، بل يكون القرار وفق المنهجية النظامية المعروفة في الحزب. أما إذا كانت عملية اختيار مسؤولين من القوميين

ستؤدي إلى مشاكل، فعلى القوميين منعها أو حلها. علينا أن نعرف أننا نعيش في عصر لا أصدقاء فيه لنا، بل خصوم وأعداء، وعلينا قلع شوكتنا بأصابعنا. وإذا كان هذا يعني أن نتعلم كيف نتعامل مع بعض بصدق ومحبة وأخلاق وصبر وأن نحل مشاكلنا بأنفسنا، فليكن. على القوميين في المتحدات أن يديروا شؤون متّحدتهم، وأن يتخذوا القرارات التي فيها مصلحة متّحدتهم وحزبهم. وهذا يقررونه بعد التدارس والاستماع والتداول، وفق آلية نظامية تضع فيها المؤسسات المنتخبة مطالعات واقتراحات، فتدرس الهيئة التنفيذية الموضوع من كل جوانبه ويصار إلى اتخاذ القرار. إن دعوتنا هذه تضع القوميين أمام مسؤولياتهم. هناك في بيروت وحدها مئات القوميين غير المنتظمين. ما الذي يمنع كل خمسة عشر عضواً أو أكثر من منطقة واحدة أن يجتمعوا وينتخبوا لجنة مديرية تعين مديراً وهيئة مديرية في شكل استثنائي، فيعملوا بانتظام مبتدئين من دراسة متّحدتهم ومتطلبات ترقية الحياة فيه، والقوى الموجودة والقوميين في المناطق الأخرى القريبة التي يمكن لهم أن يشكلوا معها جهاز منفذية مكتملاً. من يقدر على منعهم من هذا الأمر؟ لا أحد. في رأينا هذه هي المسؤولية الأولى التي يجب التركيز عليها. بعد ذلك، لكل حادث حديث.

طبعاً، يمكن للمعارضة الموحدة - متى قامت - أن تعين مسؤولين عنها في المناطق. ولكن هؤلاء المسؤولين سوف يُجابهون بقبول المتحد بهم أو رفضه لهم. ونحن نعتبر أن اقتراحنا يوفّر على قيادة المعارضة هذا العبء عبر تشجيع القوميين على اختيار المسؤولين في المتحدات والتعامل مع من يختارونهم. ولنا فيما حدث في الصرْفند، ولندن، ومجذبنا خير مثال. الفكرة الثالثة وردتني في رسالة من رفيق عزيز أنقلها كما هي باستثناء تصحيحات طباعية طفيفة:

القطع التام: «أعتقد أنه على القوميين الاجتماعيين القطع قطعاً تاماً مع التراث الحزبي بعد تطبيق معايير الفشل والنجاح. علينا التوجه إلى مؤسسة جديدة تماماً. فالسعادة ليست ملكاً لا للحزب ولا لمكرري الأخطاء. نحن بحاجة إلى مؤسسة حديثة معاصرة نظيفة من أخطاء وخطايا الماضي، خصوصاً وأننا نقف اليوم أمام اللاحزب، فأية سلطة حزبية عليها أن تبتثق؟

«إعادة تنظيم القوميين هي إعادة... إعادة فقط ولا تحمي من أي تكرار للأخطاء هذا إذا كانت مجرد أخطاء. الآن لا مسافة واضحة بين الحزب والشركة السياسية التي لم يمر عليها سعادته مرور الكرام. إننا الآن كائنات سعادبة تسعى إلى غاية هي انتصار

قضية المجتمع - الأمة. لا شيء يلبي الطموح سوى مؤسسة حديثة جديدة تمامًا. تحية مرة أخرى».

انتهى كلام الرفيق، وهذا كان جوابي على هذه الفكرة:

«تأملت كثيرًا فيما كتبته تعليقًا على مقالي «وقف التبدد» ذلك أنه شديد الكثافة وبحاجة إلى تفكير لاستيعاب أبعاده. فاسمح لي ببعض الأسئلة:

1. «القطع التام مع التراث الحزبي». ما هو المقصود بـ «التراث الحزبي»؟ ما هو المقصود بـ «القطع التام»؟

2. «بعد تطبيق معايير الفشل والنجاح». الفشل والنجاح بالنسبة إلى ماذا؟ ما هي الغاية أو الأهداف التي سوف نقيس الفشل والنجاح بالنسبة إليها؟ (تشير لاحقًا إلى أنها انتصار قضية المجتمع والأمة)، ولكن حتى هذه العبارة بحاجة إلى تفصيل.

3. «علينا التوجه إلى مؤسسة جديدة...» إلى من تشير «نا» في علينا؟

4. «لا مساحة واضحة بين الحزب والشركة السياسية». عن أية «شركة سياسية» نتكلم؟ «أنتظر إجابتك على أسئلتني هذه والتي القصد منها هو الوضوح لا أكثر. فطبيعتي وطبيعة عملي تمنعني من المضي قدمًا في التحليل طالما هناك غموض في الوصف. ما أستطيع تناوله هنا هو كلامك عن «إعادة التنظيم»، حيث تقول إنه «إعادة... إعادة فقط ولا تحمي من أي تكرار للأخطاء هذا إذا كانت مجرد أخطاء».

«إذا استنتجنا من كلامك أن القطع التام مع التراث الحزبي يعني أيضًا قطعًا تامًا مع السوريين القوميين الاجتماعيين، يتضح سبب التخوف من 'إعادة' و'تكرار الأخطاء'. ولكن هذا القطع يفتح الباب أمام تساؤل كبير. إذا كان القطع مع التراث يعني القطع مع القوميين، فمن نحن، أنت وأنا؟ ألسنا قوميين؟ بلى، نحن «إمكانيات سعادية». ولكن حتى هذه الإمكانيات السعادية متبددة اليوم وتحتاج إلى جمع وتنظيم؟ إذا كان القطع مع التراث شرطًا ضروريًا للوصول إلى «المؤسسة الحديثة»، فبأي حق نستثني أنفسنا منه. نحن جزء من هذا التراث بنجاحاته القليلة وإخفاقاته الكثيرة. فإذا قطعنا معه، قطعنا مع أنفسنا وتاريخنا أيضًا».

«أما إذا كانت الإمكانيات السعادية تضمنا أنت وأنا، فهي تضم أيضًا رفقاء كثيرين مثلنا. ودعوتي كانت لهؤلاء الرفقاء المبددين لأن يعيدوا تنظيم أنفسهم في متحدثاتهم كشرط ضروري لصياغة مستقبل جديد ينطلق من نظرة سعادته التي من أجلها تأسس الحزب، ولكي يحقق غاية الحزب، والتي هدفها الأول هو إعادة الحيوية والقوة إلى الأمة السورية».

«هذا من جهة. من جهة ثانية، هناك أكثر من فئة تعمل من وحي «القطع التام مع التراث». خوفي على هذه الفئات هو أن تتشرد، وتتقنذ على ذاتها وتغلق منافذ الأبواب الفكرية لكل من يخالفها الرأي. فنراها تقطع علاقتها عشوائياً مع رفقاء عملت وإياهم لسنوات دونما سبب ... وهكذا.

«إن القطع الذي تدعو إليه رفيقي العزيز يحتاج إلى الكثير من الإيضاح، وأعتقد أننا ما أن نغوص في تفاصيله حتى يتضح لنا حجم المشاكل المرافقة له. إن دعوتي للقوميين - الإمكانيات السعادية - كي ينظموا أنفسهم، هي خطوة تمهيدية ووقائية للحفاظ على أنفسنا من التبدد من جهة، ومنصة للانطلاق، إذا لبّى القوميون، لرسم مستقبل أفضل.»

هذا كل ما قصده من مقالي.

ترف الإحباط

2018-2-26

كتب رفيقي قائلاً، «ألا يحق لنا الإحباط في ظل الظروف الراهنة؟». قلت، «نعم، يحق، ولكننا لا نملك هذا الترف.» فما هو الإحباط؟ الإحباط وفق ويكيبيديا، هو: «الحيلولة دُونَ تحقيق المرء رغبةً من رغبته، سواء أكان لهذه الرغبة ما يبررها أم لا، ويصاحب ذلك ضرب من الحسرة وخيبة الأمل.»

لا شك في أن أي سوري قومي اجتماعي مخلص لقضيته وقسمه، يمرُّ بلحظات يشعر فيها بأنه ينوء تحت حمل عظيمٍ من الألم على مصير سورية، والقلق على مستقبلها، فيكاد يستسلم لإحباط يحدّر الحواس. والشعور بوطأة هذا الحمل يتناسب طردياً مع الوعي بأعباء القضية القومية ومتطلباتها، والعوائق الكبرى التي تحول دون تحقيقها. ولعل أحد أهم أسباب الإحباط الذي يشعر به القوميون هو معرفتهم أن «قيادات» حزبهم العظيم الذين انتموا إليه يعملوا لانتصار قضيتهم، غير عابئة بهذه القضية، بل تشرذمت إلى تنظيمات ثلاثة ينخرها الفساد والانحراف والصنمية حتى النخاع.

القوميون، أو قسم كبير منهم، محبطون لأن رغبتهم في انتصار قضيتهم تصطم بعوائق تحول دون تحقيق هذا الانتصار. ليس ما يحبطهم عوائق خارجية، فتلك كانت دائماً حافزاً للقوميين لبذل المزيد من العطاء والبطولة والتضحيات. ونحن نرى القوميون اليوم، حتى في أشد الظروف الداخلية التي يمر بها حزبهم سوءاً، يمارسون من البطولات في ساحات الوغى ما يفرض احترام الأعداء قبل الأصدقاء. الإحباط مرده إلى أنهم يرون حزبهم منشغلاً في أمور كثيرة تبعده عن قضيتهم وغايتهم ونظرتهم الجميلة إلى الحياة.

ما الذي يشغل القوميين عن غايتهم؟ سنكتفي بأمرين في مقالنا هذا. أولاً: السياسة للسياسة. وفي هذا يستوي الجميع، معارضة وموالة. لقد ضربت حمى الانتخابات في لبنان معظم القوميين، فيها مركز الروشة يقدم لوائحه، وها «تيار النهضة» المعارض يقدم لوائح منافسة، ولن نستغرب أن يقدم مركز الدورة هو الآخر لوائحه. في كل هذا تضيع حقيقة أن النظام اللبناني قد نجح في تطويع القوميين وإعادتهم إلى علبهم الطائفية ومرشحين ومقترعين. فالمرشح هو عن طائفة أو مذهب، وغداً، سيصطف القوميون مع باقي أبناء الشعب البائس في صفوف طائفية أمام مراكز الاقتراع، فهذا صف السنة وذاك صف الموارنة وهلم جرا.

رب قائل، ولكن الزعيم اشتغل في السياسة وخاض غمار الانتخابات اللبنانية. صحيح. ولكن الزعيم كان يعمل من ضمن خطة بعيدة الأمد، يقودها عبر إطار ثلاثي الأبعاد من إدارة وسياسة وحرب. (راجع مقال «إطار إدارة الاستراتيجية عند سعاد») فجاءت مشاركته في انتخابات سنة 1937 بعد هجوم صاعق وخاطف شنه على الفرنسيين وأذنانهم في لبنان بين 1935 و1937، أجبر الفرنسي المحتل في نهايتها على طلب هدنة بعد مفاوضات شاقة معه. وفي هذه المفاوضات نال سعاد ما طلبه وأعطى الفرنسيين مشاركة في الانتخابات اللبنانية إلى جانب الحكومة. ولكنه عاد مباشرة بعد الانتخابات إلى فتح النار عبر مقالاته «الأحزاب البغائية»، وردده الشهير على خطاب للبطيرك الماروني. هل يستطيع أي من القوميين المشاركين في الانتخابات ترشيحاً أن يقولوا لنا ما هو المردود الذي يصرف في مصلحة قضية الحزب في الانتخابات اللبنانية القادمة؟

ثانياً: المال والسطوة. هناك قاعدة اعتمدها جميع القوى الخارجية - ونقصد بكلمة «خارجية» قوى من خارج الأمة أو فئات ودول ومنظمات من داخل الأمة - تريد السيطرة على الحزب السوري القومي الاجتماعي وتجيير طاقته وحيويته لخدمة مصالحها. هذا أمر حصل مع جميع قيادات الحزب إبان اغتراب سعاد القسري، ومن بعد اغتياله. فكانت تلك القوى الخارجية تنتقي لها شخصية حزبية ما، تصبح هي المعبر الالزامي لأموال وأسلحة تتدفق على الحزب، طالما بقي الحزب في خدمة مشروع تلك القوى. هذا الأمر شهدناه في المحطات التالية: «الواقع اللبناني»، حلف بغداد، التحالف مع اليمين اللبناني سنة 1958، العلاقة مع منظمة التحرير ومن ثم المخابرات الشامية، والآن مع «حزب الله» وإيران والشام. من أجل هذا المال، انشق الحزب أكثر من مرة، وبضغط من الممول الخارجي، توحد الحزب أكثر من مرة. ما يطلبه الممول هو أن يبقى الحزب «ممسوكاً»، أي ألا يخرج عن إرادة الممول وسياسته

ونهجه. إن الحزب يُلزم إلى «مقاطعجي» طالما هو قادر على الإمساك بالحزب وحرّفه عن غايته. فإن فَشَلَ، استُبدِل بأسرع ما يمكن.

أين القوميون من كل هذا؟ إنهم محبطون. لماذا؟ لأنهم ما زالوا يتأملون من هذه التركيبات خيراً عوضاً من رفضها ونبذها. إنهم لا ينفكّون يُخدعون مرة تلو الأخرى، وبنفس الخدعة: «الوضع سيء وخطير..»، «لا وقت عندنا الآن للالتفات إلى الفساد...»، «لا وقت عندنا للالتفات إلى متطلبات غايتنا، فنحن في حالة استنفار أو حرب أو مشاكل..»، اختر العذر الذي تشاء.

بالأمس، قال أمين صديق مخلص، لأمين صديق مخلص: «مع الأسف، لقد فشل الرئيس حنّا الناشف». هل كان هناك من يصدق إنه يمكن للرئيس حنّا الناشف أن ينجح؟! بعض الناس يُعطى رؤية الكوارث بعد حصولها. بعضهم الآخر محروم حتى من هذه النعمة.

الدوّار

2018-7-22

مشهد السوريين القوميّين الاجتماعيّين اليوم كمن يقف في منتصف دوّارٍ كبير يقود في اتجاهات شتى. بعضهم يقف منتظماً تحت لافتة تنظيمية أو أخرى. بعضهم يقف ضمن مجموعات متألّفة فيما بينها، ولكن ليس مع كل من عداها، فيما يقف بعضهم الآخر منفرداً. كل مجموعة تقف أمام مخرج من المخارج الدوار. على بعض المخارج يوجد أكثر من مجموعة. الكل يبحث عن الطريق الصحيح ليسلكه، وعن وسيلة النقل الفضلى التي توصله إلى حيث يريد.

السؤال هو إلى أين يريد القوميون المضي؟

ليس في هذا الوصف انتقاد لأحد ولا انتقاص من أحد. إنه تصوير مجازي لحقيقة الحزب كما نراها وكما يراها كثيرون غيرنا. والسؤال «إلى أين يريد القوميون المضي؟» ليس أكاديمياً، بل عملياً جداً. وعلى الإجابة عنه تتوقف أمور كثيرة أهمها مستقبل الوطن السوري الذي نرى أنه مرتبط بمستقبل الحزب السوري القومي الاجتماعي. وإذا كان هناك من يرى غلواً في قولنا هذا فنحن لا نرى ذلك. فمنذ عصور، لم يضع أحد نظرة مستقبلية تتوخي حياة أجود لسورية وبنيتها وبناتها كتلك التي وضعها سعاد. ومنذ عصور لم يضع أحد نظرة أخلاقية قائمة على الوجدان القومي وليس الغيبات الدينية، كتلك التي وضعها سعاد. ومنذ عصور لم يضع أحد نظاماً للفكر والنهج والاشكال الضرورية لتحقيق الفكر والنهج، كما وضع سعاد. ومنذ غياب هذا الرجل الفذ، لم نر شيئاً يقترب ولو مسافة سنين ضوئية مما تركه لنا من إرث، فلا يلومنا لائم على ما يراه غلواً ونراه بديهيّاً.

نعود إلى الدوّار وإلى أين يريد القوميون المضي.

إذا كان السوريون القوميون الاجتماعيون واعين لقضيتهم وانتمائهم، يجب أن يكون لهم جميعاً وجهة واحدة هي تحقيق غاية حزبهم. أي موضوع خارج هذا السؤال هو عبث ومدعاة انقسام. **غاية الحزب هي نقطة البداية في توحيد الاتجاه.** فإذا ركّز القوميون نظرهم في هذه الغاية تختفي الحواجز النفسية بين الجماعات المتباعدة أو المتواجزة ضمن الدّوار الخيالي الذي رسمناه، وتتحوّل إلى مجموعٍ واحدٍ ذي وجهة سير واضحة وفي طريق واحدٍ لا طريق سواه. عندها يصبح البحث في الوسائل، وفي الأشكال أمراً سهلاً، إنه يصبح تفصيلاً وليس عقبة. إنه يصبح مجموعة أسئلة مثل ما هي الشروط الضرورية والإمكانات اللازمة لتحقيق هذه الغاية؟ أين نجدها، وكيف نجتمعها، وما هي الخطة النظامية التي سوف نعتمدها في ذلك؟

هناك محاولات عديدة مخلصّة للخروج من أزمة الحزب، بعضها ينبع من داخل هذا المركز أم ذاك، وبعضها تقوم به المعارضات الحالية. البعض يرى مثلاً عقد سلسلة من ورش العمل بهدف وضع خطط تقنية في شتى المجالات ينتج عنها خطة عامة للحزب. هذه خطوة لا بأس بها، ولكننا نعتقد أنه يجب أن يسبقها ورشة عمل أساسية تضم عدداً من مفكري الحزب واختصاصيه ترسم خطأ قاعدياً لوضع الحزب الحالي. ثم ترسم، انطلاقاً من غاية الحزب، مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي يجب تحقيقها ضمن مهل زمنية محددة لتحسين الخط القاعدي الحالي. عندها تصبح ورش العمل الفرعية أمراً مجدداً إذ تُؤام بين مُخَرَجَاتِها وبين الأهداف الاستراتيجية الموضوعية.

البعض الآخر يرى أن الإصلاح من الداخل أمر مستحيل، وأن ورش العمل ليست سوى ذرٍ للرماد في العيون، وأنه ما من حل سوى تأسيس حزب لا علاقة له بأي من التنظيمات القائمة. هناك من يشجع هذا الرأي وهناك من يعارضه.

لقد استفتت هذه المجلة، «الفينيق»، عدداً من السوريين القوميين الاجتماعيين في عدد من المواضيع منها كيفية الخروج من أزمة الحزب الحالية. هذا كان جواب الأغلبية المطلقة: «عبر مؤتمر تدعو إليه حركة إنقاذية من الصف الحزبي عامة، تضم رفقاء من مختلف التنظيمات تحت شعار وحدة السوريين القوميين الاجتماعيين لتحقيق غاية الحزب ونظرته.»

نحن نعتقد أن صوت القوميين يجب أن يُسمع وأن يُحترم، خاصة متى كان متزناً وصريحاً وواضحاً.

الخروج من الدّوار يجب أن يكون من مخرج واحد يافطته تقول: وحدة السوريين القوميين الاجتماعيين لتحقيق غاية الحزب ونظرته. الباقي تفاصيل.

العبرة

2018-8-27

«ببالغ الأسى، وتحية إلى الرئيس أوباما. عظماء الرجال لا ينتهون في مآثم، لقد خدم السناتور ماكين بلاده بكل ما لديه وما استطاع أن يعطي. فليرقد بسلام ولعل ذكراه تكون أبدية».

بهذه الكلمات المترجمة عن الإنجليزية، أبّن شخصٌ مُنح رتبة الأمانة في الحزب السوري القومي الاجتماعي، السناتور جون ماكين، على صفحة خاصة للرئيس السابق أوباما. وحين انتشرت هذه الكلمات، انتقده ثلّة من القوميين فما كان منه سوى أن حذف التعليق عن صفحة أوباما ثم قدم لرفقائه التبرير التالي، الذي نشره كما ورد حرفياً بكل أخطائه اللغوية والاملائية. «كان هناك غرضاً ذكياً منه. لقد حذفته بعض أن أساء البعض مثل حضرتك لفهمه. بمعنى آخر، أعزي الرئيس أوباما ... ومن أسأل لماذا انسان أميركي مثله انتهى يدعم داعش والنصرة. بهذه الطريقة، لا يبان للأميركيين بأني معادي له شخصياً، إنما محتار جدا من تقلباته من بطل أميركي إلى داعم للإرهاب والحزب على الشام.»

كم كان جميلاً لو أن صاحبنا، بعد أن سحب تعليقه من التداول، اعتذر عن خطئه فوفّر علينا وعلى القراء عناء التعليق على رده. ونحن لم نكن لنُقدّم على ذلك إلا لسببين، الأول هو رتبة «أمين» التي تسبق اسمه، والثاني، أنه يقدم نموذجاً حياً عن عقلية الارتجال التي تتحكم ببعض قيادات الحزب السوري القومي الاجتماعي وتأخذه في متاهات تكاد لا تنتهي.

«كان هناك غرضاً ذكياً منه». بهذه العبارة يستهل الكاتب رده. في الواقع، ليس في العبارة كلها من غرض. هناك «طريقة» وهناك «سؤال»، ولكن ليس هناك من غرض. ربما اعتقد واضح

التعليق أن في طريقته أو أسلوبه ذكاء ما. ولكن إذا كان الأمر كذلك، فلماذا حذفه؟ هنا تظهر البراعة - الحريقة - في أجلي صورها. هو لم يحذفه لأنه أخطأ. حاشا، صاحبنا لا يخطئ. لقد حذفه لأن أحد القوميين أساء فهمه!

الخلود لمن قال «سواء فهمونا أم أسأؤوا فهمنا، فإننا نعمل للحياة ولن نتخلى عنها.» أليس هو المعلم القدوة؟ فإذا كان غرضك ذكياً، وأسأء أحد فهمه، لماذا لم تأخذ الوقت لشرح ما تقصد؟ لماذا سحبت التعليق عند أول اعتراض؟ لا يا صاحبي، ليست المشكلة في أن الناس أسأؤوا فهم قصدك «الذكي»، المشكلة هي أنك «قطعت وشلحت» كما يقولون في العامية بدون تفكير ولا غاية ولا قصد ولا ذكاء.

لماذا وكيف تحوّل جون ماكين من بطل أميركي إلى داعم للإرهاب؟ يا للسؤال المحير؟ لا يسأل سؤال كهذا إلا الذي يعتقد أن حرب الولايات المتحدة الأميركية على فيتنام كانت حرباً لتحرير أميركا من الفيتنام! لقد سقط في تلك الحرب ستون ألف قتيل أميركي، ومائة وخمسون ألف جريح، وألف وستمائة مفقود. أما ضحايا الحرب من الفيتناميين فقد بلغت مليوني مدني بين الشمال والجنوب، ومليون ومائة ألف مقاتل من الفيتكونغ، وحوالي ربع مليون جندي فيتنامي جنوبي، أي حوالي الثلاثة مليون ونصف مليون فيتنامي. هؤلاء، يا صاحب التعليق لم يموتوا بالسكتة القلبية. هؤلاء قتلهم الإرهاب الأميركي.

لا يا صاحب القصد الذكي. «ماكين» لم يتحول إلى الإرهاب. لقد انتقل من مقاتل إرهابي في فيتنام، إلى داعم لمقاتلين إرهابيين في بلادنا. هذا هو الوصف الصحيح لجون ماكين. كل مدح لجون ماكين، خاصة إذ يصدر عن سوري قومي اجتماعي، هو قول هراء.

إن لكلمة «أمين» معنىً خاصاً في نفوس السوريين القوميين الاجتماعيين. إنها رتبة عليا في الحزب لا تمنح إلا لمن كان متفوقاً في شؤون العقيدة والحزب وفي الإيمان القومي الاجتماعي، والإدراك العالي، وفي الشجاعة والحنكة، إلى نهاية شروط هذه الرتبة النبيلة. إن هذه الرتبة مرتبطة في وجدان القوميين بأسماء كتبت من نور ونار، وتعمدت بالدماء.

هذه الرتبة لا تعطى لمن فقد المقاييس القومية الاجتماعية. إنها لا تعطى لمن يمدح عدوه ويتمنى أن يكون ذكره مؤبداً.

«هل فلان أمين؟» سئلت ذات يوم.

«سمعت انه قد مُنح رتبة الأمانة»، كان الجواب.

مصدر السلطات

2018-10-27

في شهر أكتوبر 2018، قامت مجموعة تابعة لعضو في المجلس الأعلى بإطلاق النار على أحد مراكز الحزب. كذلك، قام «أمين» في الولايات المتحدة بإرسال بيان أبّن فيه السناتور «جون ماكين» ما استفزّ عددا من القوميين الذين أبدوا استنكارهم لهذا العمل. وفي هذه الفترة، قامت مجلة «الفينيق» باستبيان استفتت فيه عددا كبيرا من القوميين عن كيفية الخروج من الأزمة القائمة.

إذا كان السوريون القوميون الاجتماعيون يعتقدون فعلاً أنهم هم مصدر السلطات في الحزب السوري القومي الاجتماعي، فعليهم المبادرة اليوم لإنقاذ ما تبقى من حزب سعادته. لم يكن حادث إطلاق النار أمام مركز الحزب السوري القومي الاجتماعي في قضاء عاليه، على خطورته، هو أسوأ ما مرّ على هذا الحزب في الفترة الأخيرة. لقد سبقته حالة إطلاق شتائم عبر بيان رسمي من أحد العُمدِ بحق القوميين الذين تجرأوا وهاجموا من أبّن مجرم الحرب الأميركي جون ماكين بقوله، «الرجل العظيم لا ينتهي بمأتم». وتلاها تلاسن وتشاتم وتدافع بين مسؤول ورفيق في وسط شارع الحمراء. وسبق كل هذا مجموعة من الأحداث التي وصفها القوميون في السنوات الأخيرة الماضية، وليس آخرها ما ذكره رئيس تحرير الفينيق، الرفيق فادي خوري، في مقالته بعنوان «الاستجداء المذل»⁽¹¹⁾.

غير أن توصيف المشكلة لم يعد يكفي. بل إنه لم يكن يوماً ليكفي. يجب إيجاد المخرج

(11) مجلة الفينيق، مقالة الاستجداء المذل <https://2u.pw/aMDu5AqB>

قبل أن «تزلزل عقيدة الحزب السوري القومي الاجتماعي ويتبدد أتباعها»، والتعبير لسعاده وليس لنا.

مع كل منحدر تصل إليه قيادات التنظيمات التي تزعم أنها هي وحدها الحزب السوري القومي الاجتماعي، كان هناك محاولات مخلصة يقوم بها أفراد وجماعات للإصلاح أو الإنقاذ، بعضها من داخل المؤسسات، وبعضها يدعو لتأسيس بديل عن الحزب، جاءت كلها بالفشل.

حتى المحاولات التي بدأت ناجحة واستقطبت أعداداً كبيرة من القوميين، مثل انتفاضة الشهيد أبو واجب، انتهت إلى فشل، ليس فقط بسبب اغتيال ذلك الرجل الفذ، بل لأنه لم يتمكن من تحويل الانتفاضة إلى مؤسسة إدارية ناجحة، ناهيك عن حالة من اللامبالاة التي سادت القوميين بعد فترة من بدء تلك الانتفاضة.

وقد كانت معظم هذه المحاولات تصطدم بالسؤال العقبية: «أنعمل من داخل المؤسسة أم من خارجها؟» فينقسم القوميون المعارضون بين هذين الرأيين وتجمد الحركة في أرضها قبل أن تتفجر الخلافات داخلها.

واليوم نسمع عن استعدادات تقوم بها مجموعة من السوريين القوميين الاجتماعيين لإطلاق حركة إنقاذ جديدة عبر الدعوة إلى هيئة تأسيسية عامة ينبثق عنها قيادة مؤقتة تعمل خلال فترة زمنية معينة على إنقاذ الحزب. إنها مبادرة جديرة بالاهتمام، خاصة وأنها تعمل إلى حد كبير من وحي نتيجة استبيان الفينيق⁽¹²⁾ عن كيفية الخروج من الأزمة والتي كانت كما يلي:

1. عبر مؤتمر تدعو إليه حركة إنقاذية من الصف الحزبي عامة، تضم رفقاء من مختلف التنظيمات تحت شعار وحدة السوريين القوميين الاجتماعيين لتحقيق غاية الحزب ونظريته. اختار هذا الجواب 78% من إجمالي المجيبين بعد احتساب من لم يروا أن ثمة أزمة في الحزب.

2. عبر تأسيس حركة جديدة لا علاقة لها بأي من التنظيمات التي تحمل اسم الحزب السوري القومي الاجتماعي على الإطلاق. وقد اختار هذا الجواب 12% من إجمالي المجيبين بعد احتساب من لم يروا أن ثمة أزمة في الحزب.

ولكن...

هناك تخوف كبير في أوساط القوميين من أي تحرك يمكن وصفه بأنه انشقاق رابع. كذلك

(12) <https://drive.google.com/file/d/1IK2qt0c5IGjgvu6dIlx-6a9kwOgu16/view>

هناك شكوك حول ما إذا كان هناك أهداف سياسية وأجندات خاصة لهذه المجموعة أو تلك. أو ما إذا كان الداعون للمبادرة يملكون المؤهلات الإدارية أو المالية لإطلاق حملة كهذه. أو لماذا لا تضم في قيادتها هذا الشخص أو ذاك. إلى ما هنالك من شكوك ومخاوف بعضها سليم ومعظمها ليس كذلك. ونحن إذ نقل هذه المخاوف والشكوك فليس بالضرورة لأننا نعتقد بها، بل لأنها قائمة ويجب معالجتها.

نحن نقول إن ما ينقص هذه المبادرة هو تحرك القوميين في مديرياتهم.

«ولكن المديريات منحلّة، والمنفذيات معطلّة، والقوميون قاعدون في منازلهم أو في المقاهي، فعن أي قوميين تتكلمون؟» نحن نتكلم عن كل هؤلاء. إن القوميين بدون مديرياتهم مثل السمك خارج الماء يتلاطمون في مكانهم حتى الموت. ودليلنا هو الأحداث المتسارعة التي نمر بها والتي أشرنا إليها في مطلع هذه الافتتاحية.

كيف يتحرك القوميون في ظل الظروف الراهنة؟ نعود إلى ما سبق لنا طرحه في أكثر من مقال حول اعتماد قانون الطوارئ الذي وضعه الزعيم في 30 تموز سنة 1936 شكلاً لقيام قيادة جديدة تستند إلى المادة الثانية من ذلك القانون، وهذا نصها:

«ينعقد مجلس المندوبين عن جميع مناطق الحزب لبحث التدابير والإجراءات الضرورية بصورة إيجابية فقط، وانتخاب هيئة إدارية جديدة وتعيين لجان لدرس الوسائل اللازمة من مالية وغيرها.»

ماذا عن لجان المديريات الموجودة اليوم، والتي انتخبت في ظل هذه المؤسسة أم تلك؟ نحن ندعو القوميين في تلك المديريات إلى إعادة النظر بلجان مديرياتهم. فإن عبّرت عن إرادتهم كان خيرًا، وإلا، فلينتخبوا لجانا جديدة، وليعلنوا رفضهم للمراكز القائمة.

رب قائل، ولكن في هذا عكسٌ لمسار العمل الحزبي الدستوري. صحيح. نحن في ظرف استثنائي يتطلب تفكيرًا استثنائيًا. هذا المخرج وضعه سعادته في ظروف استثنائية ويمكن لنا العمل من وحيه.

لماذا هذه المبادرة؟ لسببين حيويين. أولًا، لانتظام القوميين وإعادة العمل في الشكل النظامي الذي لا يمكن تضافر جهودهم خارجه، وثانيًا، لكي يتمكنوا من التقدم سواء من الهيئة العامة المنوي الدعوة إليها قريبًا، أو للمرحلة الانتقالية، وهم في حالة نظامية وقانونية تسمح لهم باختيار مندوبين إلى أي مؤتمر سوف ينعقد خلال المرحلة الانتقالية.

من الجهة المقابلة، أي جهة الداعين للهيئة العامة، يجب أن تلاقي دعوتنا هذه ترحيبًا

وتشجيعاً لأنها تُغني المبادرة ولا تعطلها. بل إنها تعطيها شرعية يفتقدها الداعون خاصة إذا لقيت تلبية واسعة من صفوف القوميين. نحن نقول إن أية مبادرة سوف تكون محكومة بالفشل الأكيد إن لم يلتف حولها أكبر عدد من القوميين أفراداً ومديريات. يلتفون حولها ليس بسبب الصداقة والمحبة والثقة الشخصية بهذا الشخص أو ذلك، بل لأنها تأتي تعبيراً عن إرادة القوميين من القواعد.

إن خطوة مثل هذه سوف تضع الجميع أمام مسؤولياتهم. القوميون لكي يعيدوا تنظيم أنفسهم في متحداتهم، والمبادرون لكي يعرفوا أنهم ليسوا وحدهم من يقرر مصير الحزب. بل إن للقوميين في متحداتهم صوتاً يعبرون به عن إرادتهم الحرّة.

كلمة أخيرة.

هناك جو خطير من الاحتقان يسود أوساط القوميين كاد أن يتسبب بكارثة مأساوية في مدينة عاليه. إننا ندعو جميع السوريين القوميين الاجتماعيين إلى وضع سلاحهم جانباً في معارك الحزب الداخلية. إنها معارك فكرية وأخلاقية لا يجوز تحت أي شكل من الأشكال الاحتكام إلى السلاح فيها. إننا لا نزال نبكي شهداءنا الذين سقطوا في معارك داخلية أو نتيجة عمليات اغتيال وتصفيات. هذا أمر لا يجوز له أن يتكرر. على كل سوري قومي اجتماعي أن يعود إلى قسمه، فيتعهد، بينه وبين نفسه، ألا يؤذي رفيقاً له تحت أي ظرف من الظروف، بل أن يود الخير له والفلاح لسورية.

من تحت الركّام

2018-11-6

الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي أسسه سعادته سنة 1932، في حالة انهيار تام. إنه ثلاث «شلاقات» كبيرة ومتفاوتة الحجم، وشلاقات عديدة أصغر، ناهيك عن الحجارة المتساقطة هنا وهناك. لم يبق من هذا البنيان العظيم سوى الأساس. بعض من كان فيه قد قضى، وبعضهم صامت أو يئن من وطأة الألم، وبعضهم يتلهى بطلاء الشلاقات وتجميلها، وبعضهم يتقاتل بصخبٍ فوق الحجارة أو تحت الركّام.

والقوميون أمام خيارين: الاستمرار فيما هم عليه أو أخذهم القرار بإعادة البناء. لن نبحت في الخيار الأول، فهو انتحار بطيء. سوف نركز على الثاني.

الخطوة الأولى لإعادة البناء هي في خروج البنائين أولاً من تحت الركّام، وترك من لا يستطيع سوى المقاتلة أو البهجة في حاله. الخطوة الثانية هي في تنظيم أنفسهم في فرق عمل، والثالثة هي في وضع خططٍ تأخذ العبر من أسباب الانهيار فتعيد البناء بما يمنع تكراره. السؤال الأول الذي يجب ألا يغيب عن نظر القوميين هو «لماذا تأسس هذا البنيان الجميل، ولماذا انهار؟» لقد تأسس ليكون قاعدة انطلاق «لحياة أجود في عالم أجمل وقيم أعلى». ولإطلاق نهضة يحملها قاطنوه ويعممونها في بلادهم فتنتج حيوية واستقلالاً نفسياً ومادياً، وقوة تثبت سيادة بلادهم وتقيم لها نظاماً جديداً يكفل تحقيق مصالحها، فتتمد يد الصداقة والتعاون للعالم كله بدءاً من جيرانها الأقرب. لهذا تأسس هذا الحزب.

أما سبب الانهيار فهو تحويل البنيان من قاعدة انطلاق إلى وكر للفساد واللصوصية في جناح منه، وحلقات ذكرٍ وترحمٍ في جناح، وقوقعة وانعزال في جناح آخر. وتحت هذا التحول

ينطوي استبدال الوجدان القومي كقاعدة أخلاقية، بالنزعة الفردية. وفي كل من الأجنحة الثلاثة هناك مخلصون أوفياء متألّمون، ولكن وبكل أسف، متعايشون مع الفساد واللصوصية، وحلقات الذكر، والقوقعة، والانعزال! صوت هؤلاء ضائع وجهدهم هباء. هذا هو الوضع كما نراه.

لنبتعد عن الأمثال ولنتكلم بوضوح.

التنظيمات الثلاثة القائمة لا علاقة لها بنظرة سعادته إلى الحياة ولا بغاية الحزب. واحدٌ منها ينفار، وآخرٌ على حافة الانقراض، وثالثٌ يطلي كيانيته الشامية بظلام براق.

المعارضات لنهج مركز الروشة رجراجة في تضاربها، وفي مواقفها، وفي صخبها، وفي الاتهامات التي يوجهها أطرافها بعضهم لبعض، والتي نراها يوميًا على صفحات التواصل بحيث إذا اختلف اثنان في الرأي ينتج عن ذلك ثلاث حركات. الآن، هناك حركة جمعت عددًا من المعارضين تضم في صفوفها أشخاصًا مميزين، ولكنها تقف عند مفترق طرق حاسم. إنها في صدد الإعلان عن نفسها في منتصف هذا الشهر في واحدٍ من شكلين:

1. تنظيم جديد يستوحي فكر سعادته ودستوره فينتخب لنفسه مجلسًا أعلى، ورئيسًا فيقع في خطر أن ينظر إليه كشقٍ رابع.

2. هيئة إدارية مهمتها استنهاض القوميین لتنظيم أنفسهم في وحدات مستقلة عن أي من المراكز الثلاثة، تنتخب مندوبين لها إلى مؤتمر عام خلال فترة زمنية معينة ينتج عنه قرارات تؤثر في مستقبل الحزب.

قبل أن نعطي رأينا في أي من الشكلين أفضل، نقول إنه ما لم يقيم القوميون خاصة المعتكفين منهم بإعادة تنظيم أنفسهم في مديريات مستقلة عن المراكز الثلاثة، فإن مستقبل الحزب في خطر. وأية حركة لا تنجح في تحريك القوميين في هذا الاتجاه وكسب تأييدهم، محكومة بالفشل.

هذه يجب أن تكون حقيقة نسلم بها جميعًا.

بالتالي فإننا لا نرى جدوى في الخيار الأول الذي يدعو إلى انتقاء رئيس حزب ومجلس أعلى، مهما كان القائمون عليه نزيهين ومخلصين، لأن القوميين لن يروا فيه سوى انشقاقًا رابعًا. نحن نفضل الخيار الثاني.

إننا نوه بجهود الرفقاء الذين تنادوا لعقد هيئة استثنائية تخرج بمقررات حاسمة، ولكننا ندعوهم لعدم الاستعجال وحرق المراحل. إننا ندعوهم إلى وضع مخرجٍ واحدٍ من هذا اللقاء: دعوة القوميين المبددين إلى إعادة التنظيم انطلاقًا من مرسوم الطوارئ لعام 1936.

عمى الألوان، عمه البصيرة

2018-12-4

عمى الألوان هو «عدم القدرة على التمييز بين بعض الألوان أو كلها التي يمكن أن يميزها الآخرون. هو مرض وراثي في غالب الأحيان، لكن ممكن أن يحصل بسبب خلل في العين أو العصب البصري أو الدماغ.» (ويكيبيديا).

عمى الألوان علة طبية لا قدرة للمرء على التحكم فيها. ولكن هناك آفة اجتماعية أدهى بكثير من عمى الألوان. إنها عمه البصيرة، أي «عمى العقل والفتنة» حسب «قاموس المعاني». أما سبب معالجتنا لهذا الموضوع في مجلة تُعنى بالفكر القومي الاجتماعي، فلأننا، بين الفينة والأخرى، نقع على تصرفات من أشخاص يُفترض فيهم أن ينطلقوا في تفكيرهم ونهجهم وقراراتهم من صلب المنهج القومي الاجتماعي، فإذا بهم أبعد ما يكونون عن ذلك.

وقبل الدخول في عمه البصيرة، بودنا التركيز على بعض النواحي الأساس في الفكر القومي الاجتماعي: إن العقل والفكر والمبادئ والعقائد والأديان كلها لخدمة الإنسان وليس العكس. إن المبادئ، هي نقاط انطلاق الفكر، وليس نقاط لجمه. إنها بداية وليست نهاية. والعقل القومي الاجتماعي منفتح على جميع الأفكار والاحتمالات. ولمن يرغب في الاستزادة حول هذه النقطة عليه، بخاتمة كتاب «الصراع الفكري في الأدب السوري»، لسعاده.

النقطة الثانية هي أن للأخلاق في الفكر القومي الاجتماعي ركائز أساس أهمها «الوجدان القومي» (مقدمة نشوء الأمم)، و«الصدق»، (المحاضرة العاشرة)، و«الحب»، (فصل الموسيقى في قصة فاجعة حب).

النقطة الثالثة، هي أنك في جميع تصرفاتك تنطلق من اثنين: عقلك وأخلاقك، ولا يجب أن يكون هناك تناقض بين الاثنين. بدءًا. إن الموقف الأخلاقي هو موقف عقلي بامتياز. ليست الأخلاق في الفكر القومي الاجتماعي شيئًا غيبياً، ولا دينياً. إنها فعل عقلي يستند إلى الأسس التي سبق ذكرها. بالتالي، فليس في المنهج القومي الاجتماعي مثلاً من يقبل بعبارة، «اسمعوا أقوالهم ولا تفعلوا أفعالهم»، بل هناك «الكلمة تعنى مدلولها.» أي هناك أخلاق قائمة على الصدق ومواقف قائمة على الأخلاق.

عَمَهُ البصيرة نوعان: أحدهما، كعمى الألوان، سببه عطل في العقل أو الفطنة، وهذا لا حرج على صاحبه. إنه مسكين يستحق الشفقة. فهو يرى ويسمع، ولكنه يعجز عن استيعاب ما يرى ويسمع. ولكن هناك نوعاً آخر من عَمَهُ البصيرة حيث يتعمد المرء إنكار ما يرى ويسمع لغاية في نفسه. فيحاول إلباس ما في نفسه لسواه، أو يجيز لنفسه ما يمنعه عن سواه. هذه اسمها مُرَائِيَّة، وكانت من أعظم العلل التي رآها يسوع الناصري في الفريسيين.

يرى الناس بأم أعينهم ثلاثة أبنية متصدعة مهدّمة، قاطنوها إما منقطعون عن التواصل فيما بينهم، أو أن تواصلهم لا يعدو كونه شجاراً وقتالاً. فينكر هذا عَمَهُ بصيرة، أم مرائي نفس، ناعياً على الناس بصرهم وبصيرتهم منزلاً بهم أشد التهم والشتائم.

يرى الناس فساداً، وإفساداً، وسرقةً، وقتلاً، القتل والسارقون والفاقدون والمُفسدون معروفون بالأسماء والمواقف والتواريخ. عَمَهُ البصيرة المرائي لا يرى سوى من يدل على القتل واللصوص فيصّب جام غضبه عليهم. إنه يُرغي ويُزبد طالباً إنزال اشد العقوبات، لا، ليس بالمجرمين، بل بمن يطلب وقفهم ومحاسبتهم.

المرائي فصيحٌ في دفاعه عن الفساد، إنه عالي الصوت، عالي النبرة، يتكلم دون توقف. إنه مثل حاسوب صُرب جهاز تحكمه! ما أن تضغط على زر التشغيل فيه حتى يبدأ بتفريغ كل ما يخزن في بطنه. كلمات وحروف تنهال بسرعة هائلة بلا ضابط، ولا رابط ولا منطق ولا حساب. إنه يجتر ما يفرغ بلا انقطاع.

عَمَهُ البصيرة من المرائيين يخاف الحقيقة بالغريزة وليس بالعقل. إنه يدرك أنها تشكل خطراً عليه، على وجوده، على ولاءاته، على سيرته، على ضِعَتِهِ دون أن يدري لماذا. إنه يعيش كذبة كبيرة ولا يقدر أن يراها تنكشف للناس. هذه الكذبة هي علّة وجوده. مختصر الكذبة أن «الدنيا في خير فلا تعكروا صفو خاطرنا بنقيتكم.» أما التبدد، والتشرد، والانحراف والصنمية واللصوصية، فما هي سوى وهم لا وجود له.

عُمُّه البصيرة أشكال وألوان، تراهم في شتى المناسبات، ابتساماتهم صفراء، كلماتهم صفراء
يقولون الشيء ونقيضه في عبارة واحدة. بعضهم مثل صناديق البريد، يرسلون كل ما يتلقون بلا
تفكير، بلا موقف. إنهم لزوجون لا يمكن أخذ كلمة منهم إذ لا رباط على كلامهم. إنهم يعيشون
الحياة في الهامش، في ظل الاحداث، ولكنهم لا يفعلون فيها.
آخر خطوط دفاع عَمِه البصيرة اتهام من يشيرون إلى الحقيقة بأنهم اشخاص حقودون
عملاء خونة يجب قتلهم وسحلهم.
كيف تتعامل مع عَمِه البصيرة؟
حاول أن تضع مرآة أمامه علّه يرى ما في نفسه من مرآئية. فإن لم يكسر المرآة، كان ثمة
أمل. ولكن الأرجح انه سيكسرها.

من ليس معنا...

2018-12-16

«من ليس معنا، هو مع الإرهابيين.» مقولة طوّر بها جورج بوش الابن المغالطة الشهيرة، «من ليس معنا، فهو ضدنا»، إلى مستوى أكثر حدة وتمييزًا. والخطر من عبارات المغالطة (Fallacies) هذه، بغض النظر عن استخدامها، إنها تقوم على فرضية أساسية، وليس على نتيجة منطقية. إنها تفترض العداء دون دليل منطقي. أما النتيجة المتوخاة من استخدامها فهي دفع طرف ما إلى اتخاذ مواقف مؤيدة عبر تهديده بنتائج سلبية إن لم يذعن لذلك.

غير أن المغالطات غالبًا ما تكون سلاحًا ذا حدين. فهي إذ تتوخى دفع طرف مستقل التفكير إلى اتخاذ موقف مؤيد، فإنها يمكن أن تدفع به إلى اتخاذ موقف معارض. ويحدث هذا، أكثر ما يحدث، حين يكون موقف الضاغط مترجرجًا وغير مستند إلى أسس سليمة. عندها، عوضًا من الاستفادة من رأي صريح وصادق، يُغلق الضاغط باب الحوار والنقد طالبًا ولاء أعمى وإلا... في حين قد يكسب ولاء من لا حول ولا قوة لهم، فإنه يقع في خطر خسارة صداقة من يُصدّقونه القول والرأي. لقد أدت مغالطة جورج بوش الابن إلى الكذب وابتراع التبريرات لاجتياح العراق بناء على بيانات ثبت فيما بعد أنها كانت كاذبة مزورة. أما ما نتج عن ذلك من كوارث بشرية مرعبة في العراق فذلك أمر أصبح معروفًا، كذلك ما تعرض له بعض الدول والأفراد لذين عارضوا تلك المغالطة في حينها ودفَعوا أثمانًا باهظة ثمن مواقفهم المبدئية آنذاك.

لا ينجو مُطلق المغالطة من مغبة أعماله. فأى عمل يقوم على الارتجال والكذب والضغط والتهويل سوف يُوَدِّي بصاحبه إلى الخسارة. لقد تورطت الولايات المتحدة في العراق، ودفعت وتدفع لتورطها هذا أثمانًا باهظة من دماء بنيها، ومال المكلفين من مواطنيها، ناهيك عن تراجع

موقعها الدولي. وما ينطبق على الولايات المتحدة، ينطبق في شكل عام على جميع من يستخدم مثل هذه المغالطات في أدائه. إنه، في نهاية المطاف، يدفع الثمن.

تمر النهضة السورية القومية الاجتماعية بمخاض عسير يهددها بالمزيد من الشذمة. فالتنظيم المعروف بتنظيم الروشة، قرر الالتحاق بموقف ما يعرف بـ «الحزب السوري القومي الاجتماعي في الجمهورية العربية السورية»، فدعا لانتخاب «مجلس قومي» خاص بالكيان الشامي خلال الأيام القليلة الماضية، لكي ينتج مكتبًا سياسيًا خاصًا بذلك الكيان، ينال على أساسه ترخيصًا محليًا أسوة بتنظيم الأمانة العامة. هذا الأمر أدّى إلى عاصفة من التعليقات من القوميين في الشام. بعضهم معجب ببعد نظر عصام المحاري، أبو ما يسمى بتنظيم الأمانة العامة في الشام، وبعضهم يوبخ قائلًا إن الخطأ لا يعالج بخطأ أكبر. أما الرفقاء والرفيقات ممن هم ليسوا «شوامًا أقحاحًا» كبعض اللبنانيين المقيمين في الشام منذ أمد بعيد، أو ممن هم من أصول فلسطينية، فهؤلاء ليس لهم من حقوق في أي من التنظيمين.

والجدير ذكره أن عمليات الانتخابات التي تمت الأسبوع الماضي، تمت تحت إشراف مندوب من «جبهة الأحزاب»، وما أدراك ما مندوب جبهة الأحزاب! أما سياسة المنفذين العاميين الذين أنيطت بهم هذه العملية، فكانت «إما أن تكونوا معنا، أو أنكم من المشاكسين المغضوب عليهم.»

أما وأن الانتخابات قد تمت في بعض مناطق الكيان ودون معارضة تذكر، يصبح السؤال هو التالي: طالما أن كلاً من تنظيمي الروشة والأمانة العامة قد أصبح له وجود شرعي ومرخص للعمل في الكيان الشامي، فهل سيتوحد هذان التنظيمان ويعملان كتنظيم واحد؟ الجواب على هذا السؤال يتوقف على العديد من المسائل منها رغبة الممول السيد، وما إذا كان يريد تنظيمًا موحدًا، وإن كان بعيدًا عن مبادئه، ينافسه في عقر داره، أو ما إذا كان يفضل مجموعة أراجيز يحركها عن بعد ويتركها ساعة تتخابط وساعة تتصالح. كذلك لا يمكن تجاهل رغبات القابضين وما إذا كانوا يفضلون أن يقبضوا من سلة واحدة بالجملة، أو يفضلون القبض بالمفرق وعلى القطعة.

إن الفوضى الفكرية والعملية العارمة التي تمر بها النهضة السورية القومية الاجتماعية تجعل من التحسر على مطلقها، سعادة العظيم، فعلاً يوميًا لكل مخلص لهذه النهضة وأهدافها السامية. هذه الفوضى الفكرية والعملية تضرب جميع ما سبق لنا أن سميناه «شلاقات»، كبيرها وصغيرها، القديم منها والمستجد.

«صديقك من صدِّقك وليس من صدِّقك.» هذا مأثور شعبي مفيد لمن يريد أن يتنطَّح للعمل العام. أما أن تقول للناس، ابصموا لي على بياض، و«على عماها»، فهذا ما لا يمكن لعاقل أن يقبل به. ربما يدفع العاقل ثمن موقفه هذا. أما الثمن الذي سيدفعه من يطلب موقفاً مثل هذا، والعمل العام الذي يدَّعي إنه يعمل لأجله، فسيكون أكبر بكثير.

بين الصح والخطأ

2018-12-24

وصلنا من أحد المسؤولين في تنظيم الروشة رسالة توحى بأن ما نشرناه سابقًا حول انتخاب المجلس القومي في الشام ليس صحيحًا، ويحذر من طابور خامس يعشش بيننا في مجلة «الفينيق». وحيث إننا في «الفينيق» حريصون على المصداقية إلى أبعد حد، فقد اتصلنا بالمسؤول مباشرة مؤكدين له أن معلوماتنا هي من مصادر موثوقة، ولكننا نرحب بأية معلومات تصحيحية. تبين لنا بعد اتصال هاتفي طويل أن المقصود بعدم دقة الافتتاحية هو التالي: بما أن كتاب «الفينيق» سوريون قوميون اجتماعيون كان عليهم أن يعرفوا الضغط الذي يواجهه المركز، وأن يعرفوا أن كل ما جرى ما هو سوى تطبيق لقانون الأحزاب، ولكنه، عمليًا، لا يغير في موقف الحزب من عقيدته ومواقفه. أما الضجة التي حصلت في الشام بنتيجة الانتخابات فمردها «سوء المسؤولين المحليين»، الذين «لم يضعوا القوميين في الصورة» بحسب تعبير المسؤول.

لم يكن هناك إذا معلومات غير دقيقة تنشرها «الفينيق»، ومن المؤكد أن ليس ثمة «طابور خامس يعشش بيننا». كل ما في الأمر هو سوء إخراج لقرار سيء وخاطئ وغير دستوري اتخذته قيادة الحزب.

ولكن يبقى السؤال الكبير، ما هو الموقف الذي كان يمكن للحزب أن يأخذه في مواجهة ضغط القوانين المحلية، ليس فقط في الشام، بل في أي من الكيانات التي تمنع أن يكون في قيادات أحزابها من لا يحملوا جنسية الكيان المفصل على قياس ما أراده لنا سيئنا الذكر «سايكس» و«بيكو»؟

هذا السؤال وصلنا من أكثر من شخص في الأيام القليلة الماضية. فيما يلي جواب نضعه بتصرف القوميين.

إننا، كحزب سوري قومي اجتماعي لنا عقلية أخلاقية قوامها الصدق. الصدق مع الذات والصدق مع الشعب. إذا أراد أي حزب أن يناقض مبادئه، فيقول مثلاً، بأمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة، ولكنه يمنع مواطنًا من فلسطين أو لبنان من تبوء مركز مسؤولية في حزب في الشام، فهذا شأنه، ولكننا لا نستطيع أن نساعد في عملية خداع الذات والناس.

ثانيًا، كيف يمكن أن تقبل الشام أن يستشهد على أرضها مواطنون من لبنان ومن فلسطين أو العراق، ومن ثم تمنع على الأعضاء من هذه الأحزاب، من المقيمين في الشام، ولكن ممن لا يحملون بطاقة هويتها، أن يكونوا مسؤولين في هذه الأحزاب!

ثالثًا، نحن حزب يقول بوحدة الأمة السورية من الزغروس إلى المتوسط، ومن طوروس إلى سيناء. كل مواطن يحمل جنسية أي من هذه الكيانات هو سوري الجنسية، ويحق له ما يحق لغيره. بناء عليه، نحن لا نستطيع أن نقبل بمواطن من درجة ثانية بسبب مكان ولادته، أو بسبب قانون كياني.

رابعًا، إننا ندعو أصدقاءنا في جميع الأحزاب أن تنسجم مع مبادئها، فتغير قانونًا أعرج وتستبدله بقانون سليم. لماذا تضغط على حلفائها لكي يسيروا في نهج خطأ، عوضًا من أن تبادر هي، الأحزاب التي تدعي قيادة الأمة، إلى تصحيح النهج الخطأ.

خامسًا، نحن حزب يضع الكفاءة المناسبة في المكان المناسب دونما اعتبار لكيان، أو طائفة، أو عرق، أو مذهب. هذا ما نحن عليه، ولن نبدله لأننا نعتبره الطريق الصحيح لسلامة المجتمع.

سادسًا وأخيرًا، هذا دعوتنا، ولكم أن تقبلوها أو ترفضوها، ولكن عليكم مسؤولية مواجهة الشعب بتناقضكم هذا في حال الرفض. أما نحن، فلا نجاريكم في اعوجاجكم، ولكننا لن نعدم الوسائل التي نبتكرها لكي نوصل الكفاءة المناسبة إلى المكان المناسب.

هذا في رأينا هو الجواب الذي على المسؤولين في الحزب السوري القومي الاجتماعي إسماعه للمسؤولين في الشام، وفي أي كيان آخر يحاول أن يفرض علينا ألا نكون منسجمين مع أي من مبادئنا الأساسية منها أو الإصلاحية.

بالمناسبة، ألم يحن الأوان بعد لدفن هذا العبء الكبير الذي حملنا إيَّاه «سايكس» و«بيكو»؟
إلأم سنظل نشتمهما ونعيش في السجون - الأقفاس التي وضعونا فيها.
لنقبرهما الآن وننتهي من هذا العار.

ما بعد التبدد

2019-1-20

لنعترف. لقد دخلنا، نحن السوريين القوميين الاجتماعيين، في مرحلة التبدد التي حذرنا منها سعادته. لقد وصلنا إلى وقت لم يعد يجمعنا فيه سوى مأتم نودع فيه راحلاً كبيراً. ولكن، حتى هذه المناسبات لم تعد بمنجى من المناكفة!

في سنة 2009 نشرت كتابي «إدارة الاستراتيجية في المنظمة العقائدية». وكان القسم الأخير منه بعنوان، «كي لا تزول ويتبدد أتباعها». وقد تضمن ذلك القسم ثلاثة فصول تحت العناوين التالية: «مؤسسة بلا غاية»، «أسباب الانحراف وآليته»، و«من هنا إلى هناك». الفصل الأول عيّن السبب الرئيس لأزمات الحزب في «إهمال غايته»، والثاني، لخص الآلية التي استُخدمت في ذلك بكلمتي، «الاستسهال والاستنساب»، أما الثالث فطرح السؤال التالي: «هل ثمة مخرج من هذا المأزق؟» والجواب الذي وضعته يومها بصيغة مقترح أمام القوميين عامة هو:

قيام كتلة قومية كبيرة من القوميين المفكرين والمثقفين والمتمرسين في حياة هذا الحزب، والتمسكين بعقيدته وغايته وأخلاقه، تضع نصب أعينها إخراجهم من محنته وفق خطة عمل وجدول زمني مكثف يستندان إلى:

1. الاعتراف بضرورة قيام تغيير جذري في مختلف نواحي الحياة الحزبية باستثناء عقيدة الحزب وغايته وأخلاقه.

2. فهم هيكلية البناء الاستراتيجي للحزب، وتسلسله المنطقي من نظرته إلى غايته وأهدافه، وفهم مركزية غايته لاستمراره وحياته.

3. استيعاب أهمية العامل الأخلاقي المناقبي في هذه الحركة كونه روح الحزب والوعاء الذي تعيش فيه النهضة القومية وحركتها.

4. فهم «إطار إدارة الاستراتيجية» - الإدارة والسياسة والحرب - الذي وضعه سعادته وكيف حرك به حزبه كراً وفرّاً، هجوماً وهدنة، ولكن دائماً بثبات نحو الهدف.

5. قليل من التواضع أمام سعادته، وعدم السماح «للكبرياء الفكرية» عند أيّ كان من التغلب على المصلحة القومية.

لقد مرّ عقد من الزمن على هذه الكلمات. أعترف، وبخجل كبير، أن هذه الكتلة القومية الكبيرة لم تقم، بالرغم من محاولات عديدة لقوميين مخلصين من شتى أنحاء العالم. في الوقت نفسه، أرى أن صعوبة قيام مثل هذه الكتلة تزداد للأسباب التالية:

1. هناك جيل من القوميين، لُتسمّه جيل الرعيل الثاني، أي الذين انتموا إلى الحزب بين الخمسينات والسبعينات، من مسؤولين ومثقفين وأصحاب اختصاص أو خبرات، يغادرننا أعضاؤه واحداً تلو الآخر دون أن يتركوا، في معظمهم، أثراً مكتوباً يلخّصون فيه تجربتهم الحزبية بما يفيد الأجيال القادمة. لهذا الجيل خاصية صراعية عظيمة، فكرية وعملية وثقافية، أدت إلى نجاحات كبيرة. ولكن بالرغم من هذا فإن الاخفاقات كانت أكبر.

2. حتى ولو ترك أولئك مثل هذه الأثر المكتوب، فهناك جيل جديد من القوميين أو المحبذين يستمد معظم أعضائه ثقافتهم الحزبية والعامّة من وسائل التواصل الاجتماعي، ولا يمتلكون أدوات القراءة النقدية كما يجب. إنهم، بالتالي، بعيدون عن القدرة على الكتابة التحليلية المعمّقة، أو الخطط بعيدة الأمد، ويفتقرون إلى الحافز والخبرة الصراعيين.

3. الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمعيشي والأخلاقي المتردي الذي سببته في الغالب كرة النار الصهيونية المدمرة بدءاً من فلسطين، مروراً بالأردن فقبرص فلبنان فالعراق والشام، والتي تجبر الإنسان على التفكير بتأمين حاجات اليوم الآتية من خبز وماء وكهرباء وغاز، عوضاً من التفكير بمستقبل زاهر وحياة أجود.

4. هذا الجيل مشتت في نظرتهم إلى الحياة، ويستمدّها، أقله بعض أعضائه، من نظرات دينية - سياسية خارجية، تتمظهر في ممارسات تخلط القومي بالديني والمذهبي، ولا حاجة للتفصيل.

5. إن ممارسات التنظيمات الأربعة كلها تدور في نفس الفلك: التجبر والعناد، التكرار الممل، والبحث عن داعم خارجي.

كان من المُوَمَّل أن يقوم جيل الرعييل الثاني بنقل العبر من تجربته الطويلة إلى الأجيال الجديدة، أن يعلمها كيفية الاستفادة من أسباب النجاحات وتجنب أسباب الإخفاقات، أن يضع وإياها الخطط، وأن يقوم بالتدريب اللازم حيث يجب. ولكن هذا لم يحدث، والدليل هو الوضع القائم.

هل يعني هذا أن لا خروج من أزمة الحزب؟ كلا. إنه يعني أننا فشلنا في وقف التبدد، وعلينا البدء بالتخطيط لمرحلة ما بعده.

المجرّب

2019-2-4

هذا مقال أشبه ما يكون بالمتاهة، ولكن حيث إننا نكتب للتاريخ، وعن أحداث مرّت، فلا بأس من خريطة طريق مع نقاط علّام بالأسماء. الرئيس هو حنا الناشف، رئيس المجلس الأعلى هو أسعد حردان، التنظيم الذي ذهب للقاء وزير سابق «استبقاه على الغداء» هو «تنظيم النهضة» الذي سيتوقف عن العمل بعد أن انضم اثنان من مسؤوليه إلى مركز الروشة بعد الانقلاب على حردان. عبارة «استبقاه على الغداء» وردت في بيان للتنظيم المذكور بعد الزيارة. الوزير السابق هو الأستاذ وثّام وهّاب. نتائج هذه المتاهة هي الهباء الذي وصل هذا الحزب إليه.

المأثور الشعبي عندنا واضح، «من جرّب المجرّب...»، خاصة متى كان المجرّب قد جرّب وأثبت عدم جدواه. ونحن إذ نكتب هذه الكلمات فلأننا، كيفما تلفتنا، نجد من يصر على تكرار التجارب الفاشلة، بالأشخاص أنفسهم، متوقّعاّ أعجوبة اسمها نجاح.

بدأ بعض السوريين القومييين الاجتماعيين بالإعداد للمؤتمرات الفرعية التي تُعقد دورياً في الحزب تمهيدا للمؤتمر العام الذي يعقد كل أربع سنوات، ويتم في نهايته انتخاب قيادة جديدة. هذه خطوة جيدة لولا أن التجارب، أقله منذ سنة 2004، أي أربع مؤتمرات على التوالي، حملت كمّا هائلاً من الأفكار والمقترحات والرؤى التي صرف القوميون في صياغتها مئات ساعات العمل، دون جدوى. لقد انتهت كلها، إما في كتيبات تأكلها الغبار، أو في بيانات ختامية سخيفة لا تحمل من المضمون إلا ما شاء الرقيب أن تتضمنه.

يتجاهل هؤلاء القوميون أن نتيجة المؤتمر محسومة سلفاً وليس لصالح النهضة السورية

القومية، بل لأعدائها. لماذا؟ لأن الذين سوف يشاركون في المؤتمر، غالبيتهم من الذين منحوا رتبة الأمانة ليس بسبب استحقاقهم لتلك الرتبة، بل العكس. إنهم المطيعون الذين لا يتطلعون أبعد من الكيدية السياسية الضيقة. وطالما أن السلطان يفتح معجنه ليأكلوا من زاده في الموسم، فإنهم بسيفه ضاربون.

بالأمس هاجم رئيس المجلس الأعلى في تنظيم الروشة الحكومة اللبنانية الجديدة لأنها «حكومة الطوائف والمذاهب والملل، وليست حكومة وحدة وطنية». هذا مجرّب يحاول أن يجلو أثر الماضي المعيب من سجله. ولكن القوميون لم يسكتوا هذه المرّة. لقد هاجموا هذا التصريح ومطلقه بسؤال بديهي: «هل حين كنت حضرتك أو المحسوبون عليك وزراء في الحكومات السابقة، كانت تلك الحكومات حكومات وحدة وطنية؟ وحتى حين كنتم وزراء في حكومات الطوائف والمذاهب والملل، هل كانت ممارستكم مميزة عن سواكم؟» كلا، إنكم مجرّبون كاذبون.

هناك مؤشرات أخرى نضعها برسم الذين يجرّبون التحضير للمؤتمرات وكأن الدنيا بألف خير. قام رئيس تنظيم الروشة بإقالة عميد، فقام المجلس الأعلى بنقض قراره! هذا ما استدعى من الرئيس إحالة الملف إلى المحكمة الحزبية، التي يرأسها صهر رئيس المجلس الأعلى والذي أتى خلفاً لجهاز محكمة أقيّل لأنه رفض تعديلاً دستورياً سمى رئيس المجلس الأعلى نفسه في المادة المنوي تعديلها! أما أن كل فقرة في هذه العبارة تحمل تجربة فاشلة ومجرّبين فاسدين، فإن ما يستوقفنا هو هذا الإصرار على تكرار التجربة ممن يفترض أن لديهم من الملكة العقلية ما يكفي لوقف هذه المهزلة.

هذا تنظيم لا عدالة فيه، ولا قيادة، ولا غاية، ولا من يفكر بأي من هذه المسائل. مع هذا تجد قوميين متحمسين لتنظيم المؤتمر العام وخوض الانتخابات الحزبية. قلّة تفكر أنك في وضع استثنائي يحتاج وسائل تفكير استثنائية.

وترى فريفاً آخر، معارضا، يتوجه بوفد لتهنئة وزير في تنظيم طائفي، محاولاً أن يجد لنفسه موقع قدم في نظام المحاصصة والطوائف نكاية بذاك المتمرس بالكار. إنه مجرّب جديد يحاول تقليد مجرّب قديم. يا صاحبي، قوة الحزب في قوة أعضائه وليس في استجدائه تنظيمًا من هنا، واستبقاء على غداء من هناك. النظام الطائفي والقائمون عليه مجرمون بحق الوطن، فكيف تذهب لتتلطى في فيء فسادهم.

أسوأ أنواع التجارب هي أن تجرب التعايش مع رموز النظام الطائفي المذهبي، إن لم تصدق

فاسأل من جرّب قبلك. إنهم يستخدمونك ومن ثم يرمونك. إن موقعك الطبيعي هو محاربة هذا النظام وليس مدهنته.

نحن بحاجة إلى عقد مؤتمرات، ولكن ليس تمهيداً لمؤتمر عام سوف يُراكم على الفشل فشلاً، بل لدراسة وضع الحزب المنهار، وكيفية الخلاص من المافيات المتحكمة بمفاصله، والمتحالفة مع أعدائه الطبيعيين من مذهبيين وتجار شنطة.

نحن بحاجة لأن ينظم القوميون أنفسهم من تلقاء أنفسهم؛ لأن يندوا كل ما هو قائم وينشئوا مديريات ومنفذيات جديدة مستقلة عن أي من المراكز القائمة، واضعين نصب أعينهم جمع ما تبقى من إمكانيات نظيفة أخلاقية لا هم لها سوى تحقيق غاية حزبها، ومن ثم تضع الخطط للمستقبل.

قبل هذه الخطوة، كل تجربة هباء.

الخطوة الأولى

2019-2-18

أثار مقال «المجرب» الذي نشرناه في التاسع من شباط الحالي ردود فعلٍ متباينة، بودنا الإضاءة عليها. ولكن قبل ذلك نوضح أن المقالات التي تنشرها «الفينيق» نوعان: مقالاتٌ توقع باسم أصحابها، ومقالات توقع باسم المجلة. النوع الأول يعبر عن رأي الكاتب. أما النوع الثاني، فهو يعبر عن رأي مجلة «الفينيق» وأسرتها. من جهة ثانية، يسر هيئة تحرير المجلة نشر أي تعليقات على المقالات التي تنشر فيها شرط التزامها بقواعد النشر المتبعة في المجلة.

كان هناك ثلاثة أنواع من الردود. الأول كان انفعاليًا فطأً انهال فيه أصحابه على أحد محرري المجلة بالشتائم عبر البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، متهمينه أنه يعمل على «شق الحزب». أما أن الحزب مفتت وأعضائه في وضع التبدد، فهذا ليس مصدر قلق لهؤلاء. إنهم يفضلون تهديد من يدل على التبدد وتكرار التجارب الفاشلة، عوضًا من إيجاد الحلول.

الرد الثاني ورد شفهيًا لبعض محرري المجلة، وكتابة على مواقع التواصل الاجتماعي، ويتعلق بما أشرنا إليه من «قيام وفد بتهنئة وزير في تنظيم طائفي...». مع أن المجلة لم تُسمَّ أحدًا إلا ان الردود تباينت بين من طلب منا شطب اسمه عن لائحة المجلة البريدية ومن قال إن «قرارًا لم يُتخذ بهذا الشأن»، وآخر أن «الزيارة كانت بسبب أواصر قربي»، أو أنها جاءت في «معرض زيارة إلى منطقة بقاعية تزامنت مع زيارة وفد من منفذية تلك المنطقة إلى الوزير فطلب المنفذ أن يرافقهم الوفد في الزيارة»، إلى رابع أكد أن الحركة المعنية لا «تتخلى عن ثوابتها لناحية رفض نظام التحاصص الطائفي ومحاربتته».

الرد الثالث، وهو الأهم، جاء من أكثر من أمين ورفيق رأوا دعوتنا للقوميين أن «ينظموا

أنفسهم»، أمرا «غير عملي» حسب أحدهم، أو «لا إجماع عليه، ولهذا فمن شأنه أن يزيد الشرح والتمزق»، أو أنه نوع من «الطوباوية أو ضرب من الخيال». كذلك كان هناك تعليقات أسفت على واقع الحزب وسألت «كيف نستطيع أن نوحّد كل هذه الجموع؟»

إن هذه المجلة ما فتئت، منذ اندلاع الأزمة الدستورية الأخيرة سنة 2016، تدعو القوميين انطلاقاً من اعتبارهم «مصدر السلطات»، لتنظيم أنفسهم في متحداتهم وإعلان رفضهم لجميع الأشكال التنظيمية القائمة كشرطٍ ضروري للخروج من الأزمة. والشرط الضروري هو الأمر الذي لا غنى عن تحقيقه من أجل تحقيق أمرٍ آخر. في موضوعنا، نقول إنه لا غنى عن تنظيم القوميين أنفسهم كخطوة أولى - شرط ضروري - لكي يتمكنوا من إنقاذ حزبهم، وتوحيده، وإعادةه إلى سكة تحقيق غايته. نعكس السؤال، هل يمكن إنقاذ الحزب دون تنظيم القوميين أنفسهم؟ نعتقد أن الجواب هو كلا. هل أن تنظيم القوميين أنفسهم أمر مستحيل أو طوباوي أو لا إجماع عليه؟ لا نعتقد ذلك.

إن مديرية لندن المستقلة قد أعلنت منذ سنوات مقاطعتها للمركز الذي كانت تابعة له وهي، لهذا التاريخ، مستقلة في عملها عن أي من المراكز القائمة. سمعنا عن مديرتين أعلنتا استقلالهما عن جميع المراكز الحالية هما مديرية الصرفند، ومديرية مجدل بعنا. حركة تيار النهضة القومية الاجتماعية تحاول تنظيم القوميين في مديريات مستقلة عن المراكز كلها، وقد نجحت في بعض الأماكن. هل هناك إجماع من القوميين على هذا الموضوع؟ كلا. ولكن كذلك لا يوجد إجماع على أي من المراكز أو الحركات الاعتراضية القائمة. وكذلك لا يوجد إجماع على الشكل الذي يمكن لنا عبره الخروج من الأزمة.

هل هناك ما يمنع قومياً واحداً في رأس بيروت أو مشغرة أو دمشق من الاتصال بخمسة عشر من رفقاءه العقائديين الأخلاقيين العمليين، ونظيفي الكف والمنكفيين عن العمل، أو الضجرين من الاستماع إلى بيانات مراكزهم المعلّبة، ويدعوهم إلى اجتماع رسمي لبحث حالة متحدتهم، وتنظيم أنفسهم في مديرية وفق المسار الذي نشرته «الفينيق» في مقال «مصدر السلطات»، وهذا مختصره:

«...عقد اجتماع في أقرب فرصة ممكنة، مخصص لانتخاب لجنة مديرية من ثلاثة رفقاء يناط بها اختيار مدير لمديرتهم. فور تعيينه، يقوم المدير باختيار هيئة مديريةية تشتها لجنة المديرية المنتخبة أو تطلب تعديلها. تعلن المديرية الجديدة استقلالها عن أي من المراكز القائمة حالياً. إذا انتظم عقد العمل في عدد من المديريات المتجاورة،

يُنتدب عن كل لجنة مديرية مندوب، يشكلون مجلس تنفيذية ينتخب منفذاً عاماً للمنطقة، فيقوم بتسمية هيئة تنفيذية، يثبتها مجلس التنفيذية أو يطلب تعديلها.»

وهل هناك ما يمنع هذه المديرية والمنفذيات متى قامت، من إنشاء التواصل بينها للتباحث النظامي في كيفية الخروج من الأزمة؟ لا نعتقد؟ ولا نعتقد أنه أمر مستحيل أو طوباوي أو يزيد في الشرح، بل نؤكد أنه أمر ضروري وملح. ونضيف أن هذا الأمر يجب أن يأخذ الأولوية على أي نشاط سياسي أو إعلامي أو اجتماعي.


يوجد قوميون ملتحقون بكل من المراكز الثلاثة الموجودة وبعض التحركات الاعتراضية، ولكن كل هؤلاء مجتمعين لا يشكلون سوى نسبة قليلة من القوميين المنكفئين. من جهة ثانية، فإن لكل من هذه المراكز والتحركات الاعتراضية من يؤيدها بشدة، ومن يعارضها بدرجات متفاوتة. بالتالي فإن أيّاً من هذه التحركات لا يمكنه أن يدعي تمثيل القوميين أو التعبير عن مصلحة الحزب العامة.

إن هذه الخطوة، متى قامت، سوف تكون رديفاً وشريكاً لأية حركة مخلصّة لإنقاذ الحزب. أهميتها تكمن في انطلاقها من القوميين أنفسهم، من شعورهم همّ بحاجتهم لإعادة التنظيم. ونحن، إذ ندعو لهذه الخطوة ندرك سلفاً أنها ليست كافية لإنقاذ الحزب، ولكنها في رأينا الشرط الضروري الأول. إنها الخطوة الأولى في مسار الألف ميل.

دعوة إلى المحكمة الحزبية

2019-3-5

هذه من أغرب المسائل التي مرّت معي. فجأة، وبدون أية مقدمات، أتلقي الدعوة التالية، فكانت الرسالة الجوابية عليها. بعد ذلك انطفأ الموضوع. الغريب، أنها موقّعة من قبل ناموس المحكمة الحزبية، وعميد الداخلية، ورئيس الحزب. لم أفهم علاقة رئيس الحزب بموضوع قانوني بحت. ولكن الجدير ذكره أن الرئيس آنذاك، كان محامياً!

<p>إلى: د. دريج أوتارو المستقل بواسطة عمدة الداخلية</p>		<p>الحزب السوري الإجتماعي المحكمة الحزبية</p> <p>صادرة رقم: 3/6/19</p> <p>حضرة الرئيس اسامه المرناب تحية سورية قومية إجتماعية</p> <p>يطلب اليكم الحضور الى مكتب المحكمة الحزبية في مركز الحزب في بيروت الطابق التاسع الساعة ١١:٠٠ من يوم الجمعة الموافق 2019/3/29 وذلك لإستماع اليكم وصدكم (القرار) في الدعوى المقامة من الجناب الدكتور دريج أوتارو المستقل عنكم وموضوعها</p>
وثيقة تبليغ		
<p>دوموا للتحق والجهد لتحى سورية وايحي سعادته تأمون المحكمة الحزبية</p> <p>5- ترفع إلى عمدة الداخلية الموقرة التاريخ: المنفذ العام</p> <p>6- ترفع إلى المحكمة الحزبية بواسطة رئاسة الحزب الموقرة. التاريخ: عميد الداخلية</p> <p>7- تحال إلى المحكمة الحزبية التاريخ: الرئيس</p>	<p>المركز في 1/9/2019 ترفع وتعه من المستدعي عن أن يتم التبليغ قبل اسبوع من تاريخ الجلسة، فإذا امتنع المستدعي عن التوقيع يوضح المكلف بجهة حدوث التبليغ</p> <p>1- تحال إلى عمدة الداخلية للتبليغ ضمن الأصول والمهل المحددة التاريخ: 14/2/19 توقيع: عبدالله المرناب</p> <p>2- تحال إلى منقضية عبدالله المرناب بكونه مستدعي للتبليغ ضمن الأصول واعفائها إلى المركز موقعة خلال اسبوعين التاريخ: 04/2/2019 توقيع: عبدالله المرناب</p> <p>3- التاريخ: توقيع المستدعي</p> <p>4- مطالعة المكلف بالتبليغ.....</p>	
التوقيع		التاريخ

2019-03-05

الحزب السوري القومي الاجتماعي

إلى: المحكمة الحزبية بواسطة مديرية أوتوا المستقلة

رسالة جوابية

حضرة المسؤول المحترم

تحية سورية قومية اجتماعية

استلمت الأمس، بواسطة حضرة مدير مديرية أوتوا المستقلة، صادرتم رقم 87/3/6 تاريخ 2019/2/1، والتي تدعوني للحضور إلى مركز الحزب في 2019/3/29 للاستماع إليّ بصفتي «مدعى عليه» من قبل «الحق الحزبي» وموضوعها «خيانة الحزب ومؤسساته ومبادئه». تنصّ أبسط قواعد العدالة أن البيّنة على من ادّعى، وأن حق الدفاع المشروع يقضي تسليم المتّهم القرائن والأدلة المتوفرة والتي تدعم التهمة ليتمكن من بناء دفاعه على أساسها. ما يلفت النظر هو خلو هذه الصادرة من تحديد وتفصيل موضوع التهم الثلاث: خيانة الحزب، وخيانة مؤسساته، وخيانة مبادئه.

لكي يكون للدعوى قيمة قانونية يجب أن تتضمن ما يلي: متى خان الحزب؟ كيف؟ لصالح أية جهة خارجية؟ ما هي المؤسسات التي خانها؟ هل خان المبادئ الأساسية أم الإصلاحية؟ كلها أم بعضها؟ كيف نحدد خيانة المبادئ؟ كذلك، لفت للنظر خلو هذه الصادرة من القرائن التي تدعم هذه التهم، والمواد الدستورية من قانون العقوبات التي استند إليها «الحق الحزبي» في توجيهها.

بناء عليه، أطلب من حضرتكم تحديد هذه الاتهامات وتفصيلها، وتدعيمها بالقرائن والمواد الدستورية التي تجيز ل حضرتكم إطلاقها ليبنى على الشيء مقتضاه.

إلى ذلك الحين، فإني اعتبر هذه الدعوة وكأنها لم تكن.

القضية أولاً

2019-4-21

القضية دائماً أولاً، ثم المؤسسات التي تنشأ لخدمتها. والقضية مبدأ وغاية، ثم حركة تنطلق من المبدأ، في خطة نظامية، لتحقيق الغاية. هذا هو التسلسل المنطقي: القضية، فالغاية، فالمؤسسة، فالنهج. ولكن ماذا يحدث حين يختل ميزان المنطق وتتخلى مؤسسة ما عن قضيتها؟ والتخلي عن القضية لا يعني بالضرورة إعلان التخلي، بل يكون بالإهمال أو الانحراف أو الفساد وفي نفس الوقت التمسك، لفظاً، بكل أدبيات القضية التي من أجلها تأسست المؤسسة.

يرى المراقب أنواعاً من ردود الفعل لدى أعضاء مؤسسة انحرفت أو أهملت تحقيق غايتها. البداية واحدة، ولكن نهاياتها مختلفة. البداية هي عدم التصديق، فالغضب، فمحاولة الإصلاح، فالفشل. ما يلي هذه الخطوات هو ما يختلف. فبعض الأعضاء يعود ويقبل بمنظومة الفساد، ويحتضنها مروجاً لها ومدافعاً عنها. بعضهم يرفض مشمئزاً صامتاً، أو معترضاً، داخل المؤسسة، مدرّكاً أن صمته أو اعتراضه سيان. بعضهم الآخر يرفض منكفئاً صامتاً خارج المؤسسة. وهناك من يرى فيرفض فيواجه فيبعد فصلاً أو طرداً وفي بعض الأحيان قتلاً.

من يرفض مشمئزاً صامتاً داخل المؤسسة غالباً ما يعود وينتهي به الأمر إما قابلاً محتضناً للفساد، أو منكفئاً صامتاً خارج المؤسسة. بين الذين يُبعدون؛ هناك من ينكفئون، وهناك من يواجهون. قلة من المنكفئين الصامتين قد تنتقل إلى خندق المواجهة إذا قامت ظروف مناسبة. أما الذين يواجهون؛ فغالباً ما يكون ذلك لإعادة المؤسسة إلى علّة وجودها، أي خدمة قضيتها. وهذه المواجهة ليست سهلة لأسباب سوف نعرضها أدناه.

السبب الأول في صعوبة المواجهة أن عدداً كبيراً من أعضاء المؤسسة يرى أن في انقسامها

خطرًا أكبر من خطر الفساد الذي ينخرها. إنهم يرون معالجة الفساد ضمن الأطر القانونية أفضل بكثير من كسر هذه الأطر، بغض النظر عن كونها - الأطر - هي التي تحمي الخاطفين وتستخدم سلاحًا يجمع الإصلاح. السبب الثاني هو أن المؤسسة التي تتمتع بمبادئ حيوية صادقة وفعّالة، لها القدرة على استقطاب الشباب. هؤلاء الشباب هم المصل الذي يُبقي الجسم المشلول حيًّا إلى أن تنكشف الحقائق لهم، فيدخلون في الدوامة آنفة الذكر من صدمةٍ فغضبٍ فمحاولة إصلاحٍ فبأسٍ فثورةٍ أو انكفاء. السبب الثالث هو أن الأعضاء الذين يقررون المواجهة هم مثل قطعة مغناطيس قوية طالما هي ضمن النظام. ولكن بمجرد خروجها من النظام يصيبها ما يصيب المغناطيس إذ يتلقى ضربة تكسره فتصبح كل قطعة منه قطبًا يتنافر مع الأقطاب الأخرى. السبب الخامس هو أن عامل الجذب الأساس، القضية التي اجتذبت كل هؤلاء المخلصين، تضع في خضم المنافسات والآراء والمحاولات، فيبأس من يبأس، ويندم من يندم. أما الخاسر الأكبر فهو القضية. العامل الأخير هو التسرع. التسرع في طلب النجاحات الآتية على حساب التخطيط والبناء طويلي الأمد.

إن ظاهرة اختطاف المؤسسات وتحويلها عن قضاياها الأساس هي ظاهرة تطوف العالم كله اليوم. وغالبًا ما تمؤه عملية الاختطاف هذه بطلاء من شعارات وعناوين براقية مأخوذة من لغة القضية التي قامت من أجلها المؤسسات. إنه لأمر لافت للنظر أن تكون مافيات الفساد التي تتحكم فينا من الزغروس إلى المتوسط، هي التي تنيط بنفسها تعريف الفساد وكيفية محاربتها، بالتحالف مع دول الفساد الكبرى الدولية منها والإقليمية!

الحزب السوري القومي الاجتماعي تأسس لخدمة القضية السورية. والقضية السورية، কিفما تهجيتها وجدتها ترقية حياة السوريين والمساهمة في ترقية الحياة الإنسانية. مبادئ الحزب الأساسية تحدد القضية بكل تشعباتها الاجتماعية والحقوقية، أما نظريته وغاياته، فهما المثل العليا، التي على السوريين - بدءًا بأعضاء الحزب - العمل لتحقيقها وفق خطط، وسياسات، وبرامج، ومشاريع. وهذا ليس كرمي لعيني أنطون سعادته، بل لأن في تحقيقها حياة أفضل لهم ولأبنائهم وأحفادهم من بعدهم.

أين هي القضية السورية - قضية ترقية الحياة - في سياسات وخطط التنظيمات التي تحمل اسم الحزب السوري القومي الاجتماعي؟ لقد أصبح لكل تنظيم قضاياها الخاصة بالمسؤولين عنه، ومؤسسات هذه التنظيمات تعمل لحماية هذه القضايا الخاصة بشراسة واندفاع.

القضية أولًا، والقضية السورية كيفما تهجيتها، هي ترقية حياة السوريين والمساهمة في ترقية الحياة الإنسانية.

الانتظار

2019-5-17

لعل القوميين ينتظرون «غودو». وغودو هو الشخصية المنتظرة التي لا تأتي في مسرحية صمويل بيكيت الشهيرة «في انتظار غودو». ننصح بقراءتها.

في مقال سابق بعنوان «القضية أولاً»، تطرقنا لعملية اختطاف المؤسسات وردود فعل الأعضاء إزاءها، وقلنا: «إن عددًا كبيرًا من أعضاء المؤسسة يرى أن في انقسامها خطرًا أكبر من خطر الفساد الذي ينخرها. إنهم يرون معالجة الفساد ضمن الأطر القانونية أفضل بكثير من كسر هذه الأطر، بغض النظر عن كونها - الأطر - هي التي تحمي الخاطفين وتستخدم سلاحًا يجمع الإصلاح.»

بالأمس اجتمع المجلس القومي فيما بات يعرف بتنظيم الروشة للحزب السوري القومي الاجتماعي، ليستمع إلى تقرير كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية. وما بودنا الإشارة إليه هو أن هذه الاجتماعات هي من الأطر التي تحمي الفساد الذي ينخر عظم تلك المؤسسة. أولاً، في الشكل: مع أن المجلس القومي هو الذي ينتخب المجلس الأعلى الذي بدوره ينتخب رئيس الحزب، فليس من صلاحيات هذا المجلس محاسبة أي من السلطتين على أي تقصير. إن دوره ينحصر في الاستماع إلى ما يُتلى وإبداء الرأي. إن دوره هو كدور ذكر النحل، ينتظر حظه بالمجامعة ثم يموت.

ثانيًا، في المضمون: نصّ البيان الصحفي الذي وُزِعَ في أعقاب الاجتماع على أن رئيس الحزب حنا الناشف تلا «تقريرًا عن أعمال السلطة التنفيذية (مجلس العمدة) واشتمل على قراءة

للأوضاع العامة والموقف منها». ولكن قراءة متأنية لذلك البيان المطول تجده خلواً من أي ذكر عن أعمال تلك السلطة. إنه موضوع إنشاء طويل يسرد الأحداث التي يمكن لأي كان قراءتها في الصحف، مع إضافة تأييد هنا وشجب وهناك. لم نقرأ كلمة واحدة في ذلك البيان عن خطط الحزب لمواجهة مشاكل البلاد. لم نقرأ كلمة واحدة عن وضع الحزب، نموه أو ضموره، انقساماته وتشردمه، المناكفة بين سلطاته، والمستوي المتدني للأداء.

إن هذه الاجتماعات، عدا كونها مضيعة للوقت، فإنها اجتماعات خداعة للقوميين والناس. إنها تعطي الانطباع أن الدنيا في ألف خير، وأن الحزب هو حزب مؤسسات نشيطة تقوم بدورها وتقيم الأداء وتراقبه وتحاسب المقصرين وتكافئ المنتجين. هراء. إنها دجل على الناس، إنها خلطٌ بخلط.

والقوميون ينتظرون.

«استراجون: دعنا نذهب

فلاديمير: لا نستطيع

استراجون: لماذا؟

فلاديمير: إننا في انتظار غودو...

... استراجون: يجب أن يأتي إلى هنا

فلاديمير: إنه لم يقل إنه سوف يأتي على وجه اليقين

استراجون: وإذا لم يأت؟

فلاديمير: سوف نحضر إلى هنا في الغد

استراجون: ثم بعد غد؟

فلاديمير: ربما

استراجون: وهكذا باستمرار؟

فلاديمير: المسألة هي...

استراجون: لقد جئنا إلى هنا بالأمس»

....

وهكذا.

«سيزيف» يُضرب عن العمل

2019-6-28

في الميثولوجيا اليونانية يغضب كبير الآلهة، زوس من «سيزيف» فيعاقبه بأن يُدحرج صخرة إلى أعلى جبل كل يوم، لتعود وتتدحرج إلى القعر بمجرد بلوغه القمة.

يختلف النقّاد ما إذا كان «سيزيف» يعي عبثية ما يقوم به، أو أنه يعيش على أمل أن يأتي يوم تتوقف فيه الصخرة عن التدحرج إلى قعر الوادي. ولكنهم، النقّاد، يتفقون بأنه محكوم بأبدٍ من الجهد الضائع والإحباط الذي لا ينتهي. وكما أن شخصيتي مسرحية «غودو» الأساسيتين «إستراجون» و«فلاديمير»، عالقتان بين مطرقة انتظار شخص لا يأتي وسدّان الخوف من قدومه في حال غادرا المكان، كذلك «سيزيف». إنه عالق في مُعضلة دحرجة الصخرة كل يوم خوفًا من المجهول في حال توقفه!

منذ وحدة الحزب السوري القومي الاجتماعي سنة 1998، والقوميون يجتمعون كل أربع سنوات ليدحرجوا صخرة اسمها «المؤتمر»، مدركين أنه لن يغيّر في واقع الحال شيئًا، ولكنهم يخافون من المجهول في حال عدم انعقاده. إنه مؤتمر انتخابي ينتهي بالقيادة نفسها، والعقلية نفسها، والأداء نفسه، والفساد نفسه الذي يشكو منه القوميون. ولكنهم يحضرون، مطيعين، ويدحرجون الصخرة صعودًا بدون تفكير، متجاهلين أن هذه الصخرة سوف تتدحرج إلى القعر مع انتهاء اليوم الانتخابي. وهكذا دواليك!

مع «سيزيف»، الحياة عقوبة. إنها تكرار ممل، رتيب، يئس في قعر لا قرار له. لسعاده نظرة أخرى للحياة، إنها فرح. إنها مفعمة بالنشاط والأمل وتحقيق الأهداف. نظرة لخصها في عبارته

الخالدة: «كلما بلغنا قمة تراءت لنا قمم أخرى نحن جديرون بارتقائها.» ليست الحياة عبثاً عند سعادته وليست يأساً. إنها نظرة راقية وغاية سامية وأهداف معقولة. إنها جهاد وصعوبات، ولكنها وعد بغدٍ أفضل.

على عاتق القوميين الاختيار بين هاتين النظرتين والنتائج المترتبة عن كل منهما. فمنذ عشرين سنة ونيف على الأقل، يعيش القوميون عقوبة «سيزيف». إنهم يصّبون جهداً كبيراً في عمل لا نتيجة له، مقايسة بالمثل الأعلى، غاية الحزب، التي أقسموا اليمين على العمل لتحقيقها. ولكن لتحقيق هذه الغاية لا بد من وضع الأهداف الموصلة للغاية. وهذا ما هو مفقود في الحزب. الأهداف ومقاييس الأداء والمحاسبة. كلها مفقودة.

رب قائل، ولكن ما العمل؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال علينا استدراك نقطة مهمة. لقد اكتشف خبيث أو أكثر أن في عبثية عمل «سيزيف» وجهده اليومي هناك فرصة يمكن قنصها. لقد اكتشف هؤلاء أن من حركة درجة «سيزيف» للصخرة صعوداً يمكن توليد طاقة تُترجم سلطة ومالاً ونفوداً ووجاهة ونيابة ووزارة وسيارات ومرافقة وجمعيات خيرية للزوجات. المهم ألا يتوقف «سيزيف» عن حركته العبثية. فطالما هو يكبح هم ينعمون. ما العمل؟ بداية، على «سيزيف» أن يرفض عقوبته. عليه أن يُضرب عن درجة الصخرة. عندها، وعندها فقط يمكن البحث عن الجواب.

الاستفراد والإقصاء

2019-8-4

سنة 1993 تعرض حزب «المحافظين التقدميين» في كندا إلى أسوأ هزيمة في تاريخه، حيث فقد أكتريته البرلمانية المؤلفة من 151 مقعدًا، ولم يتمكن من الاحتفاظ سوى بمقعدين فقط. وقبل ذلك بتسع سنوات، تعرض حزب «الأحرار» لشيء مماثل حين فقد أكتريته المؤلفة من 135 مقعدًا، وهبط عدد مقاعده إلى 40. في الحالتين، كانت هناك ظاهرة داخلية في كلا الحزبين شكّلت أحد أهم عوامل الهزيمة، هي ظاهرة الاستفراد والإقصاء. تتجلى هذه الظاهرة بمركزة القيادة والميزانيات في مكتب قائد الحزب، وتقريب المتملقين، وإبعاد الكفاءات الصادقة التي يمكن لها أن تشكل حالة تحدٍ لقائد الحزب وسياساته.

الحزب السوري القومي الاجتماعي يمر، منذ سنوات، بمخاض مشابه. في مؤتمر 2012 حدّر أكثر من مندوب أن الحزب لا يستطيع الاستمرار بقيادته آنذاك، بسبب حالة التبدد التي كانت بادية في الحزب. ولكن أغلبية المندوبين رفضت التحذير وأعدت انتخاب تلك القيادة. بعد ذلك بأشهر انشق الحزب في الشام. أما القيادة المركزية فاستمرت بإقصاء الإمكانيات الصادقة ومكافأة المتملقين، فتوسع نرف الأعضاء من الحزب. مع انتخابات سنة 2016 حاولت تلك القيادة التجديد لنفسها بما يخالف الدستور، فنقضت المحكمة الحزبية المحاولة، والباقي من التاريخ، بما فيه انتخاب أربعة رؤساء في ثلاث سنوات.

ما بودنا التركيز عليه هو ظاهرة الاستفراد والإقصاء. إنه لمن طبيعة السياسة وطبيعة الحكم أن يأتي الحاكم بالكفاءات المؤيدة لسياسته ليعاونوه في الحكم. ولكن حين تصبح السلطة هي همُّ القائد وليس القضية التي من أجلها أوّتمن على السلطة، يبدأ الاستبداد، فيُبعَد الصادقون

ويُقَرَّبُ المتملقون. ولكن كثرة المتملقين تجعل من إرضائهم عبئًا؛ يُعَدُّ بعضهم فينقلبون على ولي نعمتهم، فينتهي الأمر بخسارة الكفاءات واستعداد المتملقين، فتتكشف هشاشة المؤسسة وتفقد مصداقيتها وتنهيار.

غير أن لهذه الظاهرة عارضًا جانبيًا يشكّل معضلة منطقية وعملية. آخر المدافعين عن المتسلط هم المبهورون به الذين لا يرون عنه بديلًا. إنهم يقرّون ببعض أخطائه، ويعترفون أنها أخطاء قاتلة. إنهم يعترفون أنه «مشكلة»، ولكنهم في نفس العبارة يقولون لك، «إنه الحل، ولا حل سواه!» أما كيف تستقيم هذه مع تلك فهذا هو التناقض المنطقي الذي لا حيلة لك تجاهه. عمليًا، هذا الانهيار يقود إلى فقدان الرؤية. فإذا لم يكن في حزب عريق كالحزب السوري القومي الاجتماعي، سوى هذا القائد، فهذه خطيئة، بل جريمة القائد. **فالقائد الحكيم الناجح هو من يُعِدُّ القادة الكفو للمستقبل، لا من يقصيهم.**

المبهور يقول لك «من لديه القدرة فليفضل ويتقدم بمشروعه». ولكن ما هو المشروع الذي يتقدم به من يطمح إلى الرئاسة للمرة الثالثة؟ لا شيء. أليس لسان حاله «الدنيا في خير».

عودة إلى الحزبين الكنديين، بالرغم من سيطرة قائدي الحزبين شبه المطلقة على جميع مرافق حزبيهما، قدّم كل منهما استقالته قبل أشهر معدودة من الانتخابات العامة بعد أن أيقنا أن الخسارة في تلك الانتخابات آتية لا محالة. في الحزب السوري القومي الاجتماعي، لا يخضع الرئيس والمجلس الأعلى الذي يأتي به لسلطة القوميين. بل إن المجلس الأعلى يأتي عبر أبوة «ذكر نحل» هو المجلس القومي، الذي لا سلطة له. إنها ثغرة دستورية هائلة! أما القوميون، الراضون للاستبداد، فإن غالبيتهم صوتت بأقدامها. لقد تركوا الحزب. لا، لم يسقطوا على جانبي الطريق كما يقول المتملقون. لقد اتخذوا قرارًا أخلاقيًا حرًا. إن الحزب الذي يخضع لمزاجية متسلط فرد وعنجهيته وتملق قيادته وزبّقيتها، ليس الحزب الذي بناه سعاد.

بعد هزيمتي الحزبين الكنديين مرّ كل منهما بتجربة مختلفة: حزب الأحرار عيّن قائدًا مؤقتًا حضر لمؤتمر نوعي نتج عنه قيادة جديدة أخذها تسع سنوات من الترميم ليعود الحزب إلى الحكم سنة 2003. أما حزب المحافظين التقدميين فقد تشظّى إلى مجموعة شعبية في غرب كندا وحركة انفصالية في كيبيك، وانتهى رسميًا سنة 2000. من أشلاء ذلك الحزب ولد حزب جديد هو حزب «المحافظون»، أخذه ثلاثة عشر عامًا من تلك الهزيمة المدوية ليصل إلى الحكم.

الحزب السوري القومي الاجتماعي اليوم هو في حضيض، ولكنه ليس آخر حضيض. إننا ما
زلنا نتوقع الأسوأ. والأسوأ، هو أربع سنوات أخرى من الانحدار المتسارع، ما لم يحزم المبهورون
أمرهم ويواجهوا المتسلط بالقول إن مدة صلاحيته قد انتهت. عندها، وعندها فقط، يمكن لهم
وللقوميين المخلصين البحث عن قائد جديد لمرحلة موقفة أو دائمة، يصار فيها إلى وضع خطط
الإنقاذ.

الاستحقاق الانتخابي: أفكار للبحث

2019-9-30

مع اقتراب موعد استحقاق الانتخابات الحزبية في الحزب السوري القومي الاجتماعي تشند النقاشات بين القوميين على اختلاف مشاربهم وتتشعب حول عدد من المحاور أهمها: التغيير من الداخل وإمكانيته أو جدواه، المشاركة أم المقاطعة، وتوحيد المعارضة لإحداث تغيير يرى عددٌ كبيرٌ من القوميين أنه بات ضرورياً. هذه المحاور تتكرر كل دورة، أقله منذ انتخابات سنة 2004.

في الأيام الأخيرة الماضية اشتدت حمى الانتخابات خاصة أن هناك من يرى إمكانية جدية لإحداث خرق في جدار الهيمنة القائم، فيما يرى بعض آخر أن هذا الجدار لا يخرق، خاصة مع ترويج بعض المتمسكين بالوضع الحالي أن الحاكم بأمره في الحزب عائدٌ بزخم أكبر وأن لا مجال لكسره.

هناك سابقة بودنا العودة إليها والإضاءة عليها وأخذ العبر منها بما يفيد النقاش القائم، ألا وهي انتخابات سنة 2012. فتلك الانتخابات شهدت تنظيم معارضة فعلية شكلت التهديد الأكبر لمراكز القوى المهيمنة على الحزب منذ وحدته سنة 1998. فما الذي ميّز تلك الانتخابات من سواها؟

في نهاية 2011 بدأ عدد من القوميين التواصل فيما بينهم لبحث الاستحقاق القادم في السنة الآتية، وكان ما يجمعهم قلقٌ كبير على مستقبل الحزب نظراً لحالة الجمود والفساد التي كانت تنخر مفاصله. من هذه الاتصالات تشكلت كتلة عابرة للقارات وضعت، على مدى أشهر، ما يمكن اعتباره أول منهاج عمل انتخابي ملزم للائحة تطمح أن تصبح هي المجلس الأعلى -

السلطة التشريعية - والتي تنتخب رئيس الحزب. عنوان تلك الوثيقة كان «سورية مسؤوليتنا» أهميتها التاريخية أنها حددت عددًا من المشاكل الأساسية وتعهدت بإصدار التشريعات المطلوبة لمواجهتها.

بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها تلك اللائحة، فإنها اقتربت من الفوز، ولكنها لم تنله. لقد حصلت على حوالي 40 بالمائة من أصوات المقتربين، ولكن نظام الانتخاب الأكثرى وليس النسبي، والذي لا يزال سائدًا، حرّمها من إيصال أي عضو منها إلى المجلس الأعلى، ناهيك عن إيصال أكثرية مقرّرة.

في اعتقادنا أن عددًا من الثغرات رافق تلك الانتخابات، نعرضها هنا لما فيها من عيبٍ، لا أكثر.

1. ثقة مفرطة بالنفس من بعض قادة فريق «سورية مسؤوليتنا»، تمثلت في رفض مناقشة «ماذا لو؟» بمعنى ماذا لو لم تكن الأرقام والتوقعات دقيقة، إذ كانوا على ثقة مطلقة بالفوز.
 2. التأخير في توزيع وثيقة «سورية مسؤوليتنا» وجعلها مادة نقاش مكثف بين الجسم المُنتخب قبل الانتخابات؛
 3. عدم التقدم من الانتخابات برزمة كاملة: لائحة انتخابية، برنامج عمل انتخابي، اسم رئيس تنتخبه هذه اللائحة في حال فوزها بأكثرية؛
 4. عدم وضع الخطة «ب» في حال عدم الفوز بأكثرية في المجلس الأعلى؛
- هذه كانت بعض العوامل الذاتية الخاصة بفريق العمل. ولكن كان هناك مجموعة عوامل موضوعية عملت كلها لمصلحة الفئة المهيمنة على الحزب هذه أهمها:

1. تقصير مدة المؤتمر من ثلاثة أيام إلى يومين؛
2. أعطيت السلطة الحزبية بشقيها التنفيذي والتشريعي ساعات لعرض «إنجازاتها»، أما المندوبون فلم يعطوا - متفرقين - سوى خمس دقائق لكل منهم لعرض رأيه. بالتالي، تقدمت السلطة بصورة متكاملة عما رآته إنجازاتها، على هشاشتها، في حين لم يمكن للمعارضة تقديم صورة متكاملة عن طموحاتها؛
3. بعد انتهاء مداوات اليوم الأول، عاد رئيس المؤتمر وأعطى رئيس الحزب ما يزيد على الساعتين في المساء لكي «يرد» على ملاحظات المندوبين واعتراضاتهم. لم تعط اللائحة المعارضة أي وقت إضافي؛

4. عدم مشاركة بعض الأمناء المعارضين، وكذلك بعض المندوبين من المغتربات بحجة أن النتيجة محسومة سلفاً، بالرغم من إلحاح أعضاء مديرياتهم عليهم بضرورة السفر والمشاركة.

بعد هذا العرض نرى أن ثمة عددًا من الأسئلة التي لا غنى عن طرحها:

1. للقائين بالمشاركة، ما هي المعطيات المتوفرة لديكم بحيث تعتقدون بإمكانية إحداث خرق جدي؟

2. للقائين بالمقاطعة، ما هو البديل؟

3. للقائين إن الوضع ممسوك من قبل القوى المهيمنة ولا مجال للتغيير، هل تعتقدون أن الحزب يتحمل مزيداً من الوضع الحالي؟

4. أليس من الضروري أن تجري الانتخابات تحت رعاية هيئة مستقلة لذلك؟ هيئة تقوم بدراسة نسبة الأمناء إلى المندوبين من غير الأمناء وإجراء اللازم لضمان التوازن؟

5. هل قام أحد بإحصاء دقيق للأمناء خاصة بعد الدفعة الكبيرة من الأمناء الجدد؟

6. ما هي خطة العمل التي على أساسها يترشح من يرى إمكانية إحداث تغيير من الداخل؟

7. هل يقبل الذين يدعون للمشاركة في الانتخابات إجرائها في ظل عشرات قرارات الفصل والطرده والتهديد بالفصل والطرده الموجودين حالياً؟

8. أليس من الأجدي تأجيل الانتخابات لحين الإجابة عن كل هذه الأسئلة؟

9. سمعنا بالتواتر أن هناك قراراً بدعوة جميع القوميين للمشاركة في الانتخابات. ولكن كيف يتبلغ ذلك من هم غير ملتحقين بوحدة حزبية؟

هذه الأسئلة وغيرها، يجب أن تكون موضع بحث دقيق كي لا تعمينا حمى الانتخابات عن متطلباتها فنساهم في انتخابات من دون حسابات دقيقة ليس فقط للربح والخسارة، بل للأخطار الناجمة عن إعطاء شرعية لمن لا يستحقها. وفي المقابل مقاطعة الانتخابات دون بديل عملي.

من المهم جداً والمفيد جداً أن تتوحد جهود جميع المخلصين الذين يرون الخطر الوجودي على الحزب في استمرار النهج القائم الممتد على ما يقارب الثلاثين سنة. ومن المهم جداً والمفيد جداً أن يصلوا إلى خطة عمل يُجمع الكل عليها ويلتزم بمقرراتها. خطة العمل هذه يجب أن يكون هدفها إنقاذ الحزب، أما الآلية فتخضع للنقاش، مشاركة في الانتخابات أم مقاطعة. ولكن، في جميع الحالات، من المهم الاستفادة من عبر الماضي والتعلم منها.

الاستحقاق الانتخابي: الإصلاح من الخارج!

2019-10-7

كتب هذا المقال بعد فترة من استقالة حنا الناشف من رئاسة الحزب السوري القومي الاجتماعي، وانتخاب فارس سعد رئيسًا مكانه، هذا يعني أربعة رؤساء للحزب خلال ثلاث سنوات: أسعد حردان، علي قانصو، حنا الناشف، وفارس سعد.

هذا العنوان هو ما يُصطلح على تسميته بالإنجليزية Oxymoron، أي عبارة تتضمن كلمة ونقيضها، ذلك أن الخروج والإصلاح لا يلتقيان. الدافع وراء هذا الإيضاح هو ما يتوارد في النقاشات الدائرة على صفحات القوميين خاصة لناحية المفاضلة بين «الإصلاح من الداخل» و«الإصلاح من الخارج». أقصى ما يستطيع من هو في «الخارج» تقديم الأفكار الإصلاحية وعرضها. أما تنفيذها فرهن من هم في «الداخل».

غير أن الموضوع ليس مفاضلة بين نوعين من الإصلاح، واحد من الداخل وآخر من الخارج. الموضوع أشمل وأوسع من هذا بكثير. الموضوع هو عملية تغيير أساسية وجوهرية تكمن في الإجابة عن هذا السؤال البسيط في ظاهره فقط: لماذا نحن في الحزب السوري القومي الاجتماعي؟ أي جواب لا يبدأ بـ «نحن في الحزب السوري القومي الاجتماعي لنعمل على تحقيق غايته» هو جواب لا معنى مفيداً له.

الإصلاح من الداخل، في ظل الوضع القائم، في أحسن تجلياته، ينتهي بتقاسم السلطة بين من هو مُهميم على مقدرات الحزب منذ عقود، وبعض من تربوا على يديه إلى أن غلظت أعناقهم فبدأوا برفع الصوت في وجهه، وقلة من النظيفين الذين ربما، ربما فقط، يمكن إيصال أي منهم إلى المجلس الأعلى.

ولكننا شهدنا مؤخرًا، مع الرئيس السابق، ونشهد مع الرئيس الحالي، مصير «المنظفين» في مستنقع الفساد. إن ما لا يستطيع دعاة الإصلاح من الداخل تجاهله هو واقعة انتخاب أربعة رؤساء خلال ثلاث سنوات! إن هذه الواقعة تشير إلى أننا نعيش وضعًا استثنائيًا لا يمكن معالجته بالوسائل العادية. هذا، ناهيك طبعًا، عن سلسلة الأحداث التي أدت إلى حيث نحن، بدءًا من محاولة المجلس الأعلى تعديل الدستور في شكل غير دستوري، ونقض المحكمة له، ومن ثم إقالة عضوين منها.

حيال هذا الوضع الاستثنائي، لا جدوى من محاولات الإصلاح عبر العملية الانتخابية العادية التي أصبحت فيلماً هنديًا عاطفيًا، نشهده مرة كل أربع سنوات. المطلوب هو خطوات استثنائية كما سنفصل أدناه.

الذين هم في الخارج يمكن تصنيفهم ضمن الخطوط العريضة التالية: يأسون لا يريدون التعاطي بأي شأن من شؤون الحزب؛ منكفئون بصمتٍ ينتظرون عجيبة لن تحصل؛ ناشطون معارضون للوضع الحالي وبينهم من هو مفصول أو مطرود أو مهدد بالطرد. هذا الخارج لم يتمكن بعد من إيجاد صيغة عمل توحد جهوده، ولا من مدّ جسور تواصل فعّالة مع من هم في الداخل. والسبب الأساس وراء هذا الفشل، يعود في قسم منه إلى التصنيف الخاطئ الذي بدأنا به مقالنا بين «إصلاح من الداخل» و«إصلاح من الخارج». ورفض كل من الطرفين للآخر.

لقد حدّدنا المطلوب، منذ انفجار الأزمة سنة 2016، جوابًا عن سؤال «من نحن وماذا نريد»، كما يلي: نحن سوريون قوميون اجتماعيون نعمل لتحقيق غاية حزينا. بعضنا يعمل من داخل المؤسسة وبعضنا من خارجها، وبعضنا يعمل في هذا التنظيم وبعضنا الآخر في ذاك. ما يجمعنا هو عقيدة الحزب وغايته وأخلاقه، وبهذا نتجاوز عوامل الانقسام لنلتقي في عالم الوحدة.

إذا كان الإصلاح من الداخل - نعود ونكرر - في ظل الوضع الحالي مستحيلًا، ومن الخارج غير منطقي، فما العمل؟ إننا نحتاج إلى مرحلة انتقالية من وضع حالي ميؤوس منه إلى وضع مستقبلي مطلوب. الوضع الحالي معروف وموصوف. أما الوضع المستقبلي الذي يطمح القوميون إليه فهو حزب سوري قومي اجتماعي واحد بقيادة واحدة تضع نصب عينيها تحقيق غاية الحزب وإحلال نظرته إلى الحياة، وفق خطط مرحلية.

فيما يلي نضع تصورًا لهذه المرحلة الانتقالية، هو أيضًا، للبحث والمناقشة.

1. رفض الانتخابات القادمة والطلب من المسؤولين عنها تأجيلها. نحن ندرك صعوبة هذا

- الأمر، ولكننا نركّز على الرفقاء والأمناء العاملين ضمن تنظيم الروشة تحديداً للضغط على المسؤولين للقيام بهذه الخطوة؛
2. وقف العمل برتبة الأمانة وقتياً خاصةً لناحية الأعداد الكبيرة من الرفقاء الذين منحوا هذه الرتبة في شكل يدعو للريبة؛
3. إلغاء جميع قرارات الفصل والطرْد الاعتباطية؛
4. في حال إصرار الإدارة على إجراء الانتخابات، مقاطعتها ورفض نتائجها لحين استيفاء مجموعة من الشروط الضرورية هي:
- (a) مراجعة نقدية للتنظيمات الحزبية الثلاثة والمعارضات القائمة. المراجعة ذاتية وعامة. بمعنى أنه على كل تنظيم القيام بنقد تجربته، وتجربة سواه من التنظيمات؛
- (b) الهدف من هذه المراجعات هو الوصول إلى «حزب واحد، قيادة واحدة» خلال فترة زمنية يصار إلى تحديدها؛
- (c) تتضمن هذه المراجعة جميع المحاور الأساسية: الدساتير المعمول بها، الأداء الإداري، العلاقات الداخلية والخارجية؛
- (d) أية قيادة ترفض مثل هذه المراجعة تُبذ من قبل أعضائها أولاً؛
- (e) تحدد فترة المراجعة بمدة ستة أشهر، يقدم في نهايتها كل تنظيم تقريراً يشمل نقده الذاتي والخارجي، وأفكاراً عملية للخروج من الأزمة؛
- (f) تقوم لجنة من الرفقاء كلهم بتنظيم هذه المقترحات ووضع خطة عمل، خلال ستة أشهر أخرى من تاريخ استلامها للتقارير الثلاثة، للوصول إلى صيغة «حزب واحد، قيادة واحدة».
- لا خلاص لسورية دون الحزب السوري القومي الاجتماعي كقائد لعملية تغيير شاملة في المجتمع. ولا خلاص للحزب على يد من أوصله إلى هنا. الخلاص هو على يد القوميين الاجتماعيين المخلصين.

القعر

2020-5-5

كلما وصلنا قعرًا ظننا أنه القعر، نكتشف كم كنا واهمين. كتب هذا المقال إثر مشاركة الحزب في لقاء مذهبي.

هكذا، بمشاركة واحدة في اجتماع مذهبي⁽¹³⁾، قضى كل من أسعد حردان، رئيس ما تبقى من المجلس الأعلى في الحزب السوري القومي الاجتماعي - الروشة، على مبادئ حزبه الإصلاحية الثلاثة الأولى، وقضى النائب سليم سعاده على كل الرصيد الذي بناه أثناء مناقشة الأزمة المالية، وبعد الاعتداء الذي تعرض له السنة الماضية.

مشاركة واحدة في اجتماع يدعو إليه مرجع مذهبي طائفي، لخوض معركة طائفية، في نظام طائفي، كانت كافية. ليس مهمًا ما قاله حردان أو سليم سعاده في الاجتماع، حتى لو نطقا دررًا. المشاركة خطأ، والمعركة خطأ، والاثان أثبتا مقولة إن قيادة هذا الحزب لا تفوت فرصة لإنكار علة وجود الحزب الذي أسسه أنطون سعاده إلا وتقنصها.

كل الحلقات والمحاضرات والكتب والمقالات والسجون والعذاب والاعدامات والتهمير والمجازر التي لحقت بالقوميين من قبل الطائفيين في لبنان على مختلف مذاهبهم، في الكورة وعينطورة، والمتين، ومشغرة، وحلبا، وسواها، كلها سقطت بهذه المشاركة. بل إنها سوف تضع حاجزًا كبيرًا بين القوميين والشعب المتعطش لمبادئهم. حاجز اسمه «الرياء». والرياء هو «الخداع» وإظهار المرء خلاف ما يبطن أو يخفي. من الآن وصاعدًا سيكون على كل قومي

(13) استنفار الطوائف من المحافظ إلى الخلوي

يحاول أن يحاضر بفضائل فصل الدين عن الدولة أن يحافظ على رباطة جأشه إذ تدور عينا المستمع في محجريهما ويهتز رأسه تقزراً، ويمضي في حال سييله متمتماً بعض ما تذكّره من أدب الشتائم الرفيع في قاموس سعيد تقي الدين.

هناك خطأ، وهناك جريمة، وهناك خطأ في حجم الجريمة. القعر الذي دفعنا إليه كل من أسعد حردان وسليم سعادته اليوم، هو هكذا، خطأ في موقع الجريمة.

القعر II

2020-5-7

«عمق الحفرة يا حفار

عمقها لقاع لا قرار..»

«كنت صدى انهيار في مستهل النضال، فغدوت ضجيج انهيارات حين تناولت مرحله.»

ما سبق هو استهلال قصيدة «لعازر» للشاعر القومي الاجتماعي، خليل حاوي، وسطر من الشرح الذي يسبقها في مجموعته الكاملة.

في اليوم الثاني لهذه الفضيحة بدأ عدد من القوميين تحركا عرف باسم «إعادة البناء»، (الملحق رقم 4).

منذ يومين، منذ يومين فقط، نشرنا مقالا بعنوان «القعر»، استهللناه بهذه العبارة، «كلما وصلنا قعرًا ظننا أنه القعرُ، نكتشف كما كنا واهمين.» لم يأخذ الأمر أكثر من يومين لتثبت لنا قيادات ما تبقى من الحزب السوري القومي الاجتماعي - الروشة أن لا قرار لحفرتها. فقد انتشر، كما النار في الهشيم، تسجيل صوتي بين رئيس هذا التنظيم المستقيل، وأحد العمُد في مجلسه التنفيذي، يتبادلان فيه الشتائم، كل أنواع الشتائم.

نكتفي بهذا القدر، ونتقل إلى ما نعتقد أنه على جميع السوريين القوميين الاجتماعيين القيام به، وهو ما دأبت هذه المجلة وبعض كتابها على الدعوة إليه منذ سنوات. فنحن لا نريد أن نستمر بالانحدار من قعر إلى آخر، بل نريد أن نهض وننفض عن تاريخنا هذا الذل.

أولًا: قطع العلاقة كليًا مع هذا المركز وكل من يمت إليه بصلة؛

ثانياً: أن يتنادى القوميون في مناطقهم ومديرياتهم، سواء أكانوا منتظمين أم لا، وينتخبوا عنهم قيادات محلية (مندوبين) مندوب عن كل مديرية، يكون أو تكون قدوة في الفهم والممارسة والصراع الحزبيين؛

ثالثاً: أن يجتمع المندوبون وينتخبوا قيادة مؤقتة لمدة سنتين؛

رابعاً: خلال هاتين السنتين يكون على هذه القيادة مهمة إعادة بناء الحزب وإعادة الثقة به عبر:

- ♦ إعادة النظر بالدستور المعمول به حالياً وإزالة كل الشوائب التي ضربته؛
 - ♦ محاكمة المسؤولين عن الوضع الحالي ومحاسبتهم؛
 - ♦ وضع خطة استراتيجية وعملياتية للحزب.
- انتهى.

القسم الرابع، انتخابات 2020

وفي 13 أيلول 2020 أقدمت مجموعة من أكثر المعاونين إخلاصاً لأسعد حردان بالانقلاب عليه والفوز في انتخابات المجلس الأعلى للحزب السوري القومي الاجتماعي. الانتخابات كانت إشكالية نتيجة ما سبقها من طعون تتعلق بالانتخابات المحلية لبعض الوحدات، وما رافقها يوم الانتخاب، ومن ثم ما تلاها.

الانتخابات الحزبية، سلطة الأمر الواقع

2020-9-20

هذا المقال محوري لأنه وضع عددًا من الاقتراحات للقيادة الجديدة التي لم تأخذ بأي منها، وأصبح فيما بعد يشكل الأساس لعمل مجموعة «إعادة البناء» التي كانت قد انطلقت في شهر أيار من السنة ذاتها، حين انفجر الخلاف داخل قيادة التنظيم المعروف بالروشة، وانتشر شريط تسجيلي لشتائم متبادلة بين رئيس ذلك التنظيم وأحد معاونيه.

هناك الكثير من الجدل القائم حول نتيجة الانتخابات الأخيرة في الحزب السوري القومي الاجتماعي - مركز الروشة. والجدل يتمحور حول ما إذا كانت الانتخابات دستورية وشرعية وأخلاقية وما إذا تمت بإرادة القوميين أم بإرادة خارجية، وما إذا كانت استبدالاً لـ «حاكم بأمره» بحاكم آخر، وما إذا كان سيُطعن بها استناداً إلى أي من هذه المسائل أو كلها.

بغض النظر عن رأينا في تركيبة المجلس الأعلى المنتخب وأهلية بعض أعضائه، والكيفية التي تم بها انتخابهم، وشرعيته، يمكن النظر إليه على أنه سلطة أمر واقع، *de facto*. ولكي تتحول سلطة أمر واقع إلى سلطة فعلية *de jure* عليها أن تكسب ثقة الناس، وفي حالتنا عليها أن تكسب ثقة القوميين. هناك نافذة صغيرة جداً يمكن لهذه السلطة أن تنفذ منها باتجاه تحقيق هذا الأمر وهذه النافذة متعددة الفتحات ويجب أن تكون كلها مترافقة لكي يمكن اكتساب هذه الثقة.

الكلمة القصيرة التي تلاها رئيس المجلس الأعلى المنتخب كانت ضرورية، ولكن غير كافية. قال، نقلاً عن موقع النشرة:

«المرحلة القادمة هي مرحلة العمل الجاد والدؤوب وتحويل المؤسسات الحزبية إلى ورشة عمل عنوانها التجديد الفعال المستند لعقيدة الحزب، ولانخراط جميع القوميين الاجتماعيين بالوطن والاعتراب دون أي استثناء في ورشة العمل هذه لتعزيز المؤسسات الحزبية القادرة على الاستجابة لكل المصالح الحزبية في الثقافة والتربية والإدارة والاقتصاد والسياسة».

ما تفتقده هذه الكلمة المقتضبة هو عبارة «غاية الحزب». إن القوميين متوحدون حول عقيدتهم، ولكن ينقصهم قيادة تقول إنها سوف تعمل لتحقيق غاية الحزب. إن لم تصبح هذه العبارة استهلاكية في جميع خطابات الحزب السوري القومي الاجتماعي، فسيبقى الجهد مشتتاً. الفتحة الثانية هي دراسة حقيقة وضع الحزب والأمة، ووضع تصور لمستقبل الحزب وخطته الاستراتيجية وما يستتبعها من خطط عملانية. هذا لا يمكن أن يتم إلا في ورشة عمل تخطيطية لكبار مفكري الحزب وعقوله في شتى المجالات قبل تعيين مجلس للعمد وليس بعده. نركز على قبل لأن الحزب يعاني من الانهيار والتبدد ووجود عدد كبير من إمكانياته خارج صفوفه النظامية. تعيين مجلس للعمد دون دراسة وضع الحزب ووضع تصور استراتيجي له من قبل مجموعة من الاختصاصيين، بشكل موضوعي خارج عن السياسات الحزبية الضيقة، سوف يؤدي إلى نفس الوضع القائم منذ عقود: عمْدٌ بسوياتٍ وقدراتٍ متفاوتة يأتون ويذهبون، بدون خطة عامة، وبدون ميزانيات ولا رقابة ولا مقاييس، ويبقى الوضع على حاله.

هذه الدعوة، في رأينا المتواضع، يجب أن تكون محور كلمة رئيس السلطة التنفيذية الذي سوف يُنتخب: لا تعيين لمجلس عمد قبل تعيين الداء والدواء من قِبَلِ العقل الجَمعي للحزب. الفتحة الثالثة، تعيين محكمة حزبية مستقلة وتعديل الدستور بحيث تُحمى المحكمة من المنازعات السياسية الداخلية.

الفتحة الرابعة، الطلب من عمدة القضاء فتح ملفات الفساد - كلها - ووضع جميع أعضاء المجلس الأعلى الحاليين والسلطة التنفيذية التي سوف تُنتخب، أنفسهم، تحت حكم أية لجنة قضائية تنظر في قضايا الفساد أو الانحراف.

الفتحة الخامسة، فتح ورشة مراجعة الدستور والتعديلات التي طالته وما سببته من تضارب وتناقض.

كل هذا يجب أن يتم بأقصى قدر من السرعة والشفافية والصدق واحترام القوميين. هذه مطالبنا منذ سنوات، ولم تزل.

وبعد،

فيما نكتب هذه الكلمات، يصلنا خبر تقديم طعن في الانتخابات من قبل الرئيس السابق للمجلس الأعلى، وخبر قيام المجلس الأعلى الحالي بحل المحكمة الحزبية وبداية ما ينذر بحرب عشواء بين حلفاء أمس - خصوم اليوم، تستنزف ما تبقى من أعصاب القوميين وصبرهم. الخشية هو أن تعيد هذه الحرب الحزب إلى عقود خلت، سالت فيها دماء زكية لمسؤولين ورفقاء مخلصين ذهبوا ضحية النزعات الفردية المتناحرة.

إن القوميين مدعوون لعدم الانجرار فيما يبدو صراع ديوك على سلطة متهالكة. إن القوميين مدعوون اليوم، أكثر من أي وقت، إلى الانخراط في عملية إعادة بناء حزب سعادته سواء أخذت سلطة الأمر الواقع بمقترحاتنا أو لم تفعل.

حزب الحزب ... حزب السلطة

2020-10-11

منذ تأسيس الحزب السوري القومي الاجتماعي، وما خلا مرحلة قيادة سعادته له، كان هناك دائماً صراع بين عقليتين، واحدة تطلب الحزب وأخرى تطلب السلطة. بل حتى أثناء البدايات الحزبية، مرّ الحزب بحالة كهذه قادها شارلي سعد وسواه، أرادوا تنحية الزعيم، ولكن محاولتهم باءت بالفشل فحوكموا وطردوا.

طالبو الحزب يرون فيه، في نظرته، في غايته، في قيّمه، في الوجدان القومي والإيمان الاجتماعي الجديد القائم على المحبة، في كل ما زرعه سعادته في نفوس أعضائه، يرون في كل هذا مثالهم الأعلى، فيحاربون لإحقاقه بكل ما أوتوا.

طالبو السلطة يرون فيها، السلطة، أقصى طموحاتهم، فتصبح هاجسهم، تصبح إدماناً يسري في دمائهم.

بين طالبي الحزب وطالبي السلطة حرب مفتوحة لن تنتهي إلا بانتهاء أحدهما. إنها صراع مفتوح بين عقليتين واحدة قائمة على عقلية أخلاقية جديدة زرعتها سعادته في نفوسهم لها أسس، أهمها أن مصلحة سورية فوق كل مصلحة، والثانية قديمة قوامها النزعة الفردية. الأول يقول، «لنصرك سورية هذا القليل»، الثاني يقول، «لا أحد يلوي ذراعي».

طالبو الحزب موجودون في كل مكان وكذلك طالبو السلطة. من الطرفين من هم داخل الانتظام الحزبي ومن هم خارجه. منهم من خاض الانتخابات الأخيرة ومنهم من رفضها. الطرفان موجودان في «سلطة الأمر الواقع» التي كتبنا عنها في مقال سابق، وكذلك خارجها. بعضهم موجود في المعارضة، وبعضهم خارجها. طالبو الحزب يعرفون بعضهم فيتلاقون على مصلحته

أينما كانوا، وكذلك طالبو السلطة. إنهم يعرفون بعضهم، فيتلاقون ويفترقون حسب مصالحهم وحساباتهم والخوف على أذرعهم من اللي. هذا هو الواقع، وهذا هو خط الصراع التاريخي داخل الحزب.

طالب السلطة لزج، ملسان، سياسي، حربوق، يعرف من أين تؤكل الكتف، يداري جانبه حماية لمصلحته، يخفض جناحه عند الحاجة، نَقَّال للبندقية من كتف لآخر، يقف على المرتفعات منتظرًا جلاء المعركة ليقدم الولاء. إنه لا يخطئ أبداً، ولا يعتذر. فالتراجع عن الخطأ نقيصة والاعتذار ضعف.

طالب الحزب شجاع، حر، صادق، يقاتل بفروسية وشرف. كبير في انتصاره، كبير في انكساره. لا يهادن على مصلحة الحزب ولا يخفض جناحاً أمام قوي كائنًا من كان. يعترف بخطئه بكبر ويعتذر عنه ويحاول التعويض عن أذى تسبب به.

هل نتكلم عن أشخاص خيالية؟ كلا، راجعوا تاريخ الحزب ترون أن خط الصراع هذا قائم منذ التأسيس. بسببه ظلم كثيرون، وهُمِّش كثيرون، واستشهد كثيرون مجاناً بسبب أخطاء وجرائم. راجعوا تاريخ الحزب ترون الابتسامات الصفراء وترون القامات.

من أجل سورية، من أجل الحزب الذي تأسس لمجد سورية، يجب أن ينتهي هذا الصراع، بل قل، لا بد له أن ينتهي، وأن ينتهي بغالب ومغلوب.

على أعضاء حزب الحزب أن يتكاتفوا لينتصروا على حزب السلطة.

فسحة هدوء

2020-10-24

في خضم الأحداث التي تعصف بالحزب السوري القومي الاجتماعي نحتاج فسحة هدوء نراجع فيها ما حصل منذ الانتخابات الأخيرة كي لا نخطئ، جمعينا، الفائزون، والخاسرون، المنكفئون، وهيئة المؤتمر. في هذا المقال سوف نتوجه إلى كل هؤلاء.

الفائزون: يكمن خطر في تصرف الذين فازوا بالانتخابات الماضية لناحية اعتبارهم أن إزاحة حردان عن رأس نهج الفساد هو شرط كافٍ لإنقاذ الحزب. كلا، إنه شرط ضروري، ولكنه غير كاف. النهج متجذر في الحزب وموجود داخل السلطة الجديدة وخارجها. هذه حقيقة لا يمكن نكرانها وسوف تتحدد المسؤوليات التاريخية استناداً إلى التعاطي معها من عدمه.

يستغرب بعض أعضاء الفريق الفائز أن القوميين لم يلتفوا حوله بسرعة ليسلموه قيادتهم. لم ينسَ هؤلاء القوميون أن أعضاء في هذه القيادة كانوا من المشاركين في نهج الفساد والمدافعين عنه. لقد كانوا من غلاة التجديد لحردان سنة 2016 وكانوا من أقال عضوين من المحكمة التي حكمت ضد تعديلهم غير الدستوري، فلا حرج على هؤلاء القوميين إن نفخوا اللبنة. نحن ننتظر تراجعاً من هذه القيادة عن تلك الأخطاء واستعداداً لإعادة النظر بالقرارات التي أوصلتنا إلى حيث نحن اليوم.

من مظاهر النهج الفتوي الذي لم يخترعه حردان وإن يكن قد طوره إلى مستويات جديدة، اعتبار من يخالفه الرأي خصماً إن لم نقل عدواً. هذا يتمثل في القول «لا أحد يلوي ذراعي»، أو «يدنا مفتوحة للجميع، يتفضلوا، ولكن دون شروط»، أو «نحن السلطة الشرعية واللي مش عاجبو الله معه»، إلخ. على القيادة الفائزة أن تعترف بما يلي: إنها وصلت في انتخابات النصاب

فيها بالكاد اكتمل، وفي ظل انكفاء أعداد كبيرة من مفكري الحزب والمخلصين لقضيته عن العمل النظامي لسنوات. وأن هذا الانكفاء سببه ممارسة بعض من هم في هذه القيادة حين كانت تحت جناحي حردان. لا يكفي القول، «لقد تجلّت لنا الحقيقة فجأة.» إن المفاعيل السلبية لعقود من «التخلي» لا تمحيها لحظة «تجلّ».

لهذه الأسباب كلها، دعا عدد من المخلصين هذه القيادة لأن تأخذ الخطوة الشجاعة وتعتبر نفسها قيادة انتقالية تعمل للإعداد لمؤتمر نوعي يعالج مشاكل الحزب رُمَةً وينتهي بانتخابات جديدة. إننا نقول لهذه القيادة إنكم إذا اخذتم بهذه الخطوة كسبتم ثقة القوميين وهذا هو بيت القصيد. عندها يزول الشك عند من يرى فيما حدث طلباً للسلطة على حساب الحزب. الخاسرون: لا نعتقد أن هناك جدوى من الكلام سوى القول، «كفاكم بهدلة لأنفسكم.»

المنكفئون: هناك من يرى في القيادة الحالية مُخَلَّصًا ويريد العودة إلى الانتظام في مؤسستها. جيد، هذا حق له. بعض آخر يفضل الانتظار وهذا أيضاً حق له، ولكن دعونا نحوله انتظاراً إيجابياً منظمًا. ليكن الانتظار في وحدات مستقلة تختار مندوبين عنها إلى أي مؤتمر سوف يعقد ومن أية جهة كان. الانتظار المبعثر لا يجدي. القول إن القوميين هم مصدر السلطات لا يعني أن كل فرد هو مصدر للسلطات، بل يعني أن القوميين المنتظمين في مديريات ومنفذيات هم مصدر السلطات. في ظل الوضع القائم، ليس لأحد إطلاقاً أن يدّعي شرعية كاملة، ولا يستطيع أحد أن يمنع القوميين من تنظيم أنفسهم. كل الشرعيات مُنتَقَصَةٌ لعلّة أو لأخرى. الشرعية الوحيدة هي تلك التي تنبثق عن هيئات يختارها القوميون أنفسهم.

هيئة المؤتمر: لقد انتخبتم في المؤتمر الذي عقد منذ أربع سنوات. منذ ذلك التاريخ هناك سلسلة من الأحداث. إن إنجاح المؤتمر مهمة أساسية وهذا يلزمه جهود جبارة واختصاصيون. بالتالي، هناك عدد من الشروط لإنجاح المؤتمر أولها تعيين هيئة تحضيرية كفؤة، ثانيها عدم حصر الدعوات بأعضاء المؤتمر القومي الحالي فهذه العضوية اليوم لا تعني شيئاً لكثير من القوميين، ثالثاً، العمل مع القيادة الحالية لإنجاح المؤتمر والوصول إلى دستور جديد وقيادة جديدة.

لقد وعدت القيادة الجديدة بعقد ورشة عمل لوضع خطة للحزب. إننا نتأمل خيراً بهذه الورشة، ونتوقع أن يكون من ضمن مخرجاتها ما يزيل القلق الذي يمر به القوميون. كل من هذه الخطوات يحتاج ضبطاً للأعصاب وهدوءاً في التفكير، ولكن الأهم من كل هذا أن نضع مصلحة سورية فوق كل مصلحة أخرى. إن لم نفعل، ليس لدينا من نلوم سوى أنفسنا.

ليست معركتنا

2020-11-11

وبعد شهرين من الانتخابات، اختلط الحابل بالنابل، من استقطاب، فشكاوي، فتدخل مصليين من خارج الحزب، فمترسة وراء «الشرعية»، وكلها أمور رافقت كل انشقاق من انشقاقات الحزب.

يشعر المراقب لما يدور في الحزب السوري القومي الاجتماعي أنه أمام فيلم رديء عنوانه، «صراع على السلطة»، يعاد عرضه للمرة الثالثة أو الرابعة. موضوع الفيلم، بالمختصر الشديد، هو النرجسية، أي التمسك بالسلطة بأي ثمن حتى ولو على قفر، والصراع عليها حتى الإبادة، أو حتى تدخل مصليين يوقفون بين المتصارعين.

الغريب في الأمر هو استعداد بعض القوميين لإعادة المشاهدة، لا، بل والتأثر ببعض المشاهد: ذهولاً هنا، تأسفاً هناك، حماساً لهذا ضد ذاك، نقمة على الطرفين، جلد للذات، الاعتذار من سعادته وكتابة المراثي.

ونحن لا نتوقف أبداً أمام قرار ما سمي بالمحكمة الحزبية التي عينها بقايا المجلس الأعلى السابق. فهو منذ أقدم على جريمة تعديل الدستور سنة 2016، وما تلاها من إقالة عضوين من المحكمة الحزبية السابقة، والصراعات التي أدت إلى خمسة رؤساء في أربع سنين، هو في نظرنا، فاقد للشرعية، وجميع قراراته، بما فيها المضي قدماً بالمؤتمر الانتخابي في أيلول الماضي باطلة، وقد أبدينا رأينا في كل من هذه المسائل عند حصولها، وصولاً إلى القيادة الجديدة.

نحن نقول إن هذه ليست معركتنا. معركتنا هي إعادة بناء الحزب على الأسس التي وضعها

سعاده، ولكن بناءً عصرياً يستطيع مواجهة تحديات المستقبل. ونضيف أن الصراع حتى الإبادة أو حتى الخضوع لرغبات «الحلفاء المصلحين» لا يدخل في عداد هذه المعركة. هناك أسئلة أهم بكثير من، «من هو على حق، المجلس الأعلى الجديد أم القديم؟» أو «بمن نلتحق؟» أو بالشكوى من ممارسة ضغوط من هنا وهناك، أو التأثير بنشر فضائح مالية وجنسية بغض النظر عما إذا كانت صحيحة أم لا.

الأسئلة الأساس هي: كيف نحرر القرار الحزبي من الإيرادات الخارجية؟ كيف ننظف الحزب من الفساد المتحالف مع الإيرادات الخارجية؟ ما هي خطتنا لمواجهة المستقبل؟

هذه الأسئلة يجب أن تكون محور اهتمام القوميين اليوم خاصة وأنها خارج اهتمامات المتصارعين. والجواب على أي منها هو قرار فردي بالدرجة الأولى نصل إليه عبر الإجابة على السؤال التالي: هل أنا في الحزب السوري القومي الاجتماعي لأعمل على تحقيق غايته أم لتحقيق غايات خصوصية؟

ليس الفساد وحده هو سبب الفشل، هناك أسباب أخرى منها قلة المدارك والنقص في الخبرات الإدارية والقدرة على الحسم، ما يؤدي إلى عدم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

بُعيد نتائج الانتخابات الماضية كتبنا مقالا بعنوان «الانتخابات الحزبية، سلطة الأمر الواقع»، رأينا فيه أن هناك نافذة ضيقة للعبور من مرحلة إلى مرحلة وفق تحرك سريع على خمسة محاور أحدها:

«دراسة حقيقة وضع الحزب والأمة، ووضع تصور لمستقبل الحزب وخطته الاستراتيجية وما يستتبعها من خطط عملانية. هذا لا يمكن أن يتم إلا في ورشة عمل تخطيطية لكبار مفكري الحزب وعقوله في شتى المجالات قبل تعيين مجلس للعمد وليس بعده. نركز على قبل لأن الحزب يعاني من الانهيار والتبدد ووجود عدد كبير من إمكانياته خارج صفوفه النظامية.»

وقد حذرنا يومها من أن:

«تعيين مجلس للعمد دون دراسة وضع الحزب ووضع تصور استراتيجي له من قبل مجموعة من الاختصاصيين، بشكل موضوعي خارج عن السياسات الحزبية الضيقة، سوف يؤدي إلى نفس الوضع القائم منذ عقود: عُمدٌ بسويات وقدرات متفاوتة يأتون

ويذهبون، بدون خطة عامة، وبدون ميزانيات ولا رقابة ولا مقاييس، ويبقى الوضع على حاله.»

مع الأسف، نرى أن هذه النافذة تضيق وأن المعركة تتحول من معركة تغيير جذرية في مسار الحزب أساسها الهجوم على الفساد وكشفه وعزله، إلى تثبيت خطوط دفاع بانتظار تدخل المصلحين.

في العلم العسكري، الدفاع لا يؤدي إلى النصر، بل إلى مزيد من الخسائر كلما طال أمده.

النهج يثبت أقدامه

2020-11-28

بين شهري أيلول وتشرين الثاني، عقد عدد من الاجتماعات بين الرفقاء في مجموعة «إعادة البناء» الذين وضعوا «الخطاب المنهاجي الأول» (الملحق رقم 4)، مع المسؤولين في القيادة الجديدة، فكان هذا المقال.

والنهج المقصود هنا هو نهج الصراع على السلطة حتى النهاية، أو حتى تأتي قوة خارجية توقفه وفق ما تراه مناسباً. ولهذا النهج دوافع، واستهداف، وآليات، ومسار. استهداف النهج الأساس هو الوصول إلى السلطة بأي ثمن، دافعه هو النزعة الفردية، آلياته البطش والخنوع، ومساره التزاحم والتنافس والتدافع أمام الأضواء. وفي موازاة كل هذا الإرادات الخارجية، أجنبية كانت أم محلية، التي تنتظر شرحاً في درع الحزب لتنفيذ منه. والشرخ الأخطر في حياتنا القومية هو النزعة الفردية.

لنركز على البطش والخنوع.

حين تبدأ النزعة الفردية بالتحرك في حزب كالحزب السوري القومي الاجتماعي، وهو حزب عقيدي أخلاقي ودستوري بامتياز، تُواجه ميدانياً من قبل الأعضاء العقائديين الأخلاقيين، وسلاحهم عقيدتهم، وأخلاقهم، ودستورهم. هنا يأتي دور البطش، والبطاش يحتاج إلى بلطجية وخنعين. بلطجية لا يعبأون بالدستور وخنعون لا يفهمون أهميته في حياتهم. والبطش يتبع مساراً متدرجاً قوامه الترغيب، فالترهيب، فمن خضع فاز ومن واجه عوقب. هذا المسار يتكرر منذ غياب الزعيم وحلول «الواقع اللبناني» إلى اليوم.

النهج لا يعبأ بالغاية التي من أجلها تأسس الحزب، ولا بنظرته السامية إلى الحياة. إنه يحولهما إلى مادة للتندر ويجعل من المتمسكين بهما مضحكة. إنه لا يرى في نقدٍ فائدة، بل محاولة للذراع؛ إنه لا يناقش الأفكار، بل يسخّفها؛ لا ينتقد خطة عمل بغية تحسينها، إنه يزرع الشكوك حول صاحبها. هذا في بدء المسار. فإن توقّف المستهدَف عن «سخافته» كان خيراً وإن استمر يصار إلى التصعيد: إشاعة من هنا، خبرية من هناك، تزويرٌ من هنا، إهمالٌ من هناك، إلى أن يشعر المستهدَف أن الأبواب قد سدّت فيخرج.

أما إذا صمد في وجه كل هذا، أو إذا جاء من خارج الفساد فاستقطب نظيفي الفكر والقول والعمل، فإن له أسلوباً آخرَ كافٍ لإخراس صوته، إلى الأبد.

كلمة عن الخانعين.

من أساليب الاستبداد في الترغيب والترهيب، الإيحاء. المستبد لا يفصح عما يريد إلا فيما ندر. هو غالباً، يهمس، يلمّح، يوحي، والخانع يلتقط الإشارات والإيحاءات والتلميحات، فينفذ دونما سؤال. أما أن الحزب السوري القومي الاجتماعي هو حزب دستوري وأن جميع قرارات الزعيم كانت خاطية ومسندة إلى مواد دستورية، فهذا ما لا يعبأ به المستبد والخانع على السواء. هذا النهج يرسّخ أقدامه فيما تبقى من حزب سعادته اليوم. إنه في مرحلة التراشق العلني بالوحوّل والتسابق على استقطاب الإمكانيات، النظيفة منها لكي يتلطف بها، والبلطجيون السابقون لك «يُبلطج» بهم، والخانعون، لكي ينفذوا دونما سؤال.

هذا النهج لا علاقة له بسعادته، ولا بحزبه. هذا النهج سوف يأكل بعضه بعضاً.

على المضترق

2020-12-4

تعقيماً على ما ورد في المقال السابق، كثرت التدخلات الخارجية من «حليفي الحزب» في لبنان والشام، وسمحت القيادتان المتنازعتان لهؤلاء بالتدخل المباشر في أزمة الحزب. وفي المقابل، كان هناك مخاضٌ كبير بين عدد من المجموعات المعارضة دون رؤية واحدة تجمعها، أو نهج موحد تلتزم به.

فيما تتزايد الضغوط والتدخلات الخارجية في أزمة الحزب السوري القومي الاجتماعي لا بد لنا من وقفة نراجع فيها ما حصل منذ الانتخابات الأخيرة ونتطلع إلى المستقبل. في المراجعة، أن الانتخابات أصر عليها، خلافاً للدستور، من اعتقد أنه سيربحها. فلما خسرها، أقام الدنيا ولم يقعد لها وصولاً إلى القضاء اللبناني والمرجعيات الخارجية. وفي المراجعة، أن الفريق الفائز هو خليفٌ ممن كانوا من أقرب المقربين للخاسر الأكبر ومن المتلمذين على يديه، وفريق ممن يريدون تغييراً إيجابياً جذرياً في مسار الحزب باتجاه الأخذ بمتطلبات تحقيق غاياته. بالمختصر هناك طالبو السلطة وهم موجودون في مبنى «البناء» وبعض منهم في «مبنى الروشة»، وهناك طالبو الحزب، وقلّة منهم موجودة في مبنى الروشة. أما معظم طالبي الحزب فهم خارجه اليوم.

وفي المراجعة أن الفريق الفائز فوّت على نفسه فرصة استقطاب أكبر عدد من القوميين بواسطة رفضه لعدد من المبادرات منها: الإتيان برئيس من خارج التحالف غير المتجانس الذي أنتج الفوز، وإعادة الاعتبار لأعضاء المحكمة الحزبية الذين أقالهم المجلس الأعلى السابق، وفي إعلان أنفسهم سلطة انتقالية، وفي القيام بدراسة جدية لواقع الحزب قبل تعيين مجلس عمد.

وفي المراجعة أن الفريقين يغرقان في لعبة الانشقاق والتزاحم والتدافع والتسابق على تعيين مسؤولين عن جدارة أو عدمها.

وفي المراجعة أن الفريقين قبلا بالاحتكام للقضاء اللبناني، الأول ادعاء والثاني دفاعًا، وأن الاثنین يسمحان بأن يكون لقوى من خارج الحزب يد في صنع قراره. هذا في المراجعة.

أمامنا يمثل مؤتمر مؤجل، لائحة المشاركين فيه تقوم على زمن ما قبل الانتخابات، ويحاول أن يجد لنفسه موطئ قدم بين المتصارعين من جهة، وأن يكون مرجعية تحقق نتائج إيجابية للحزب.

وأمامنا أعداد من القوميين أفرادًا وجماعات خارج التنظيمات المتصارعة يدورون بحثًا عن مخرج لهذه الأزمة المزمنة. في رأينا المتواضع وللخروج من الأزمة، لا بد من عزل حزب السلطة وتجميد عضوية أفراده لحين قيام مؤسسات جديدة من حزب الحزب تقرر مصيرهم. كيف؟

1. يتفق جميع المعارضين أن مؤتمرًا يجتمع فيه حزب السلطة وحزب الحزب سوف ينتصر فيه حزب السلطة بمجرد مشاركته، وأنه لا بد من تنقية صفوف الحزب قبل انعقاد المؤتمر.

2. أنه لا مكان في الحزب لمن حاول تعديل الدستور لمصلحة شخص فرد، ولا لمن ضرب مؤسسة المحكمة الحزبية، ولا لمن فرض الانتخابات والتجأ للقضاء اللبناني، أو لمن أفسد واستبد وأمر بقتل القوميين جسديًا واغتيالهم معنويًا.

3. يتفق جميع المعارضين على تشكيل لجنة تضم ممثلًا عن كل منهم.

4. ويتفق المعارضون أن الجهاز القضائي الوحيد الصالح لاتخاذ قرارات قانونية بحق من ارتكب كل هذا هم أعضاء المحكمة الحزبية العليا المقالة سنة 2016، ويطلبون منهم أن يرفضوا محاولة أي طرف لاستخدامهم رافعة له. بل يكونوا محكمة وجدانية خارج إطار التنظيم المتصارعين.

5. يتفق جميع المعارضين على رفع لائحة بمن لا يجوز له المشاركة في المؤتمر إلى المحكمة لتتخذ هي الحكم النهائي بذلك. فمن تجيز له المشاركة يشارك ومن ترفضه لا يشارك، ومن ترى تعليق عضويته تعلق.

6. يتفق جميع المعارضين على رفض أي تدخل خارجي من أي كان.

7. ينعقد المؤتمر وتكون توصياته ملزمة. ومن يرفض التوصيات يعتبر خارجاً عن إرادة القوميين.

8. يرفض القوميون أي تدخل خارجي قبل واثناء وبعد انعقاد المؤتمر.

في رأينا أنه لا غنى عن هذه الخطوات صوتاً لتوضيحات القوميين على مرّ السنين، سيما أولئك الذين دفعوا أعلى الأثمان في معركة الحزب ضد المتسلطين.

غَيْرُ الْمَوْجَةِ

خواطر في نهاية السنة

2020-12-23

منذ أيام، نشر الرفيق والصديق العزيز رامي جلبوط السؤال التالي على صفحة فايسبوك خاصته: «هل هناك جسم قادر على وضع الأهداف والخطط وتنفيذها؟ أشعر بالحزن وأنا أرى الرفقاء قد تحولوا إلى طائفة باطنية جديدة، ولكنها عاقر». فكان الحوار التالي:

أسامة: «هل هناك جسم قادر على وضع الأهداف والخطط وتنفيذها؟» نعم، هناك جسم قادر على وضع الخطط، أما تنفيذها فيتوقف على مدى تجاوب القوميين، واستعدادهم للانتقال من وصف المشكلة إلى المساهمة في حلها.»

رامي: «أحياناً أحس بأن البعض يعيش فقط ليصف المشاكل، ولا أعلم حقاً متى سينتهي التوصيف والتشخيص والانتقال إلى الحلول وأكد أفقد الأمل.»

أسامة: «الموضوع بسيط إنه مثل تغيير موجة الراديو حين يكون عليه ما لا يعجبك. أعطيك مثلاً. بقينا ننتقد وننق ونوصف حول وضع صحيفة «البناء» ورئيس تحريرها ومضمونها. بعضنا غيّر الموجة وأصدر مجلة قومية هي «الفينيق». وكان ذلك بعد دراسة وخطة. تغيير الموجة ليس سهلاً، ولكنه أساسي في عملية التغيير. «تغيير الموجة» ولك هيدا يصلح عنوان لافتتاحية! خليك عالخط ويسعدلي صباحك.»

هكذا ولدت هذه الافتتاحية. «غَيْرُ الْمَوْجَةِ».

في الواقع أن قرار إصدار مجلة «الفينيق» اتخذ في مثل هذه الأيام سنة 2016. وأذكر نقاشنا، الرفقاء المؤسسون عبر اجتماع «سكايب»، بكل وضوح. كانت الضجة من خط سير

«البناء» ورئيس تحريرها بين القوميين قد وصلت إلى ذروة. لم أعد أذكر من طرح السؤال البسيط التالي: «لماذا لا نؤسس مجلة قومية اجتماعية؟» توقفنا. بحثنا، وقررنا أننا سوف نصدر مجلة خلال ثلاثة أشهر. وهكذا كان. صدر العدد الأول من «الفينيق» في شهر آذار من سنة 2017.

الرفقاء الذين واجهوا ما يتعرض له الحزب السوري القومي الاجتماعي غيروا الموجة. ليس مهمًا كيف قرروا المواجهة، المهم أنهم قرروا ودفعوا الثمن. الرفقاء الذين يعملون بصمت لمساعدة رفقاتهم في الوطن غيروا الموجة. ليس مهمًا حجم المساعدة بمقدار أهمية القرار بالمساعدة. الرفقاء الذين يعملون لإعادة بناء الحزب بنيانا عصريًا غيروا الموجة. ليس مهمًا ما إذا نجحوا بسرعة أم أخذ الأمر وقتًا. المهم أنهم بدأوا.

تغيير الموجة ليس سهلًا. الخروج من الإحباط إلى التمرّد، من الوصف إلى البحث، ومن الثرثرة إلى الفعل ومن الاستكانة إلى القيادة، ليس سهلا. نفهم ذلك. ولكن ما لا نفهمه هو أن يستمر واحدنا في سماع النشاز دون أن يغيّر الموجة.

سنة صعبة

لقد كانت هذه السنة صعبة علينا جميعًا. لقد كانت سنة تعرض فيها أبناء الوطن في أكثر من كيان لأكبر سرقة منظمة لمدخراتهم قامت بها الطبقة السياسية/المصرفية بالتعاون مع قوى دولية لا تريد الخير لنا. يرافق كل هذا حملة تحريضية مذهبية يقوم بها شخصيات حكومية وجمعيات مدعومة من تلك الشخصيات.

لناهيبي الشعب أن يتعظوا من عبّر التاريخ أو ألا يتعظوا. ولكن العبرة التاريخية، «لو دامت لسواك ما آلت إليك»، حرية بالتمعن.

بين الحياة والموت

تكون في حالة بحث عن وصف للوضع الحالي الذي نعيشه في الوطن. تلجأ إلى سعادته، فلا يخيبك. تقرأه إذ يكتب سنة 1934، في ندائه إلى الجالية السورية في البرازيل قائلاً:

«إنّ هذا العصر الذي نعيش فيه، والذي سيعيش فيه أولادنا، إنما هو عصر تنازع الأمم، عصر تنقيد فيه الأفراد والجماعات بمصير أممها، فإن كانت الأمة ناهضة، راقية، متقدمة في ميدان الحياة كان لأفرادها وجماعاتها مقام وكرامة على نسبة ذلك. وليس بين أمم العالم وشعوبها أمة أدرى منا، نحن السوريين، بنتائج مصير الأمم على الأفراد،

أو شعب أكثر منا اختبارًا بحاجة الأفراد والجماعات إلى كيان قومي معزز. ذلك أنّ وطننا الذي هو تراثنا وأساس وجودنا القومي كان في أكثر أزمته التاريخ عرضة للغزوات الخارجية من الجهات الأربع فكانت هذه الغزوات تفكك ما كان قد اتصل والتحم، وتخرّب ما كان قد بني، وتقطع ما كان قد نما حتى بتنا مفرقين ومشردين، غرباء في البلدان البعيدة، غرباء في وطننا الجميل، النادر المثال، نُرمى هنا وهناك بما نحن براء منه، ونُجبر هنا على أخذ ما لا نريد أخذه ويؤخذ منا ما لا نريد إعطائه، ونحن قد اتخذنا من كل ذلك، الصبر معقلًا، وما أوهنه حصنًا، وركنًا إلى قوة القول، والقول قوة تذهب في الريح.

إذا كان هذا العصر عصر تنازع الأمم فهو إذًا عصر أعمال، لا عصر أقوال. وإذا كان لا بدّ من القول فيجب أن يكون مدعومًا بالقوة العملية ليكون من ورائه نفع أو نتيجة واقعية، ونحن أمة واقفة، الآن، بين الموت والحياة، ومصيرها متعلق بالخطة التي نرسمها لأنفسنا والاتجاه الذي نعينه.»

تقرأ هذا الكلام، فينقطع النفس في صدرك. تشعر أنك تكاد تختنق. أي راءٍ كان هذا الرجل. تتذكر أنه اختصر كل هذا الكلام في شكل آخر، تبحث في ذاكرتك...أين، متى. يأتي الجواب من رسالة له إلى إديك جريديني شيبوب سنة 1938:

«كلنا يجب أن نكون لسورية، لأنه قد جاء الوقت الذي إذا فات ولم نفعل شيئًا في سبيل حريتنا فإننا ساقطون في عبودية شديدة طويلة. يجب أن نصبح أمة حرة لكي يصبح الحبّ السوري حبّ أحرار لا حبّ عبيد والحرّ لا يمكنه أن ينعم بالحبّ في العبودية.»

إننا نعيش عصر العبودية في سورية اليوم. سعادته غير الموجهة، حاول، أسس، بنى، استشهد. هل نغيّر نحن الموجهة؟ هل نغير التاريخ؟ هذا هو السؤال.

سريالية المشهد

2021-1-3

يزداد المشهد الحزبي تعقيدًا وسريالية. والسريالية، في أحد تعريفاتها، هي مدرسة فنية اشتهرت بكل ما هو «غريب ومتناقض ولا واعي». ونحن نعتقد أن هذه الكلمات الثلاث تختصر المشهد الحزبي برمته.

نبدأ بحالة «إحراج الشاه أو الملك» التي فرضها أسعد حردان على القيادة الجديدة في الحزب. وعبارة «إحراج الشاه» هنا مستعارة من لعبة الشطرنج حيث يفرض لاعب ضعيف، التعادل، (وفي الشطرنج القديم الفوز) عبر وضع ملكه في وضعية لا يستطيع معها حراكًا دون أن يعرض نفسه للموت. بالرغم مما يبدو لا عدالة ولا منطقية، إلا أن هذه الحركة معتمدة كثيرًا في هذه اللعبة. الإحراج يبدو واضحًا عبر فرض حردان لحالة انشقاق يعرف أن القوميين لا يطبقونها، بحيث يصبح الخلاص من الانشقاق مطلبًا آنيًا ملحقًا بغضّ النظر عن الثمن الذي سوف يدفعه الحزب في المستقبل.

نتقل إلى القطعة الضرورية التي لا غنى للضعيف من الاتكاء عليها لفرض التعادل ألا وهي «المُصلح القوي». والمصلح القوي اليوم هو الشام. كان بيان سفارة الجمهورية العربية السورية في بيروت، في أعقاب مقال في صحيفة الأخبار عنوانه «حردان هو المشكلة...حردان هو الحل»، لافتًا لناحية تركيزه على «وحدة الحزب ورأب الصدع...وجمع الأفرقاء وتوحيدهم...» إلخ. وفي هذا ينطبق المأثور الشعبي: «فارة وقعت من السقف قالت لها القطعة اسم الله... قالت لها الفارة... اتركيني بحالي وانا بألف خير من الله.» العبرة هنا أن القوى الخارجية فيما هي تحاول «رأب الصدع وجمع الأفرقاء وتوحيدهم» تجمع الصالح بالطالح والمرتكب بالمُخلص وفق مصالحها هي وليس مصلحة الحزب.

غنى عن القول إن حردان ما كان ليستطيع فرض إجراجه هذا لولا ضعف اللاعب في الطرف الآخر والأخطاء التي ارتكبتها.

الصف القومي يقدم هو الآخر ألواناً تضيف إلى سرالية المشهد. فبين من هم ضد نتائج الانتخابات من سبق أن صرّح للصحف بقوله، «هناك مؤسسات تختار مسؤوليها ونحن لا نتدخل فيها. مين ما أخذ إمنا منقلو عمنا...». يبدو أن قائل هذا القول يقبل بالاختيار شرط أن يكون من أخذ أمه شخصاً واحداً. رقيقة تكتب، وننقل كلامها حرفياً بما فيه من أخطاء: «في مثل بقول اللي أمنك ما تخونه حتى لو كنت خوان. لكن الظاهر إنهم غير مأتمين على مصلحة الحزب وهم بذلك مرتزقة ثعالب غداريين».

تقف أمام هذا الكلام وتساءل: هل يقرأ الكاتب ما يكتب ويفهم خطورته؟ في نظرها، الانتخابات الحزبية هي صنو للانتخابات اللبنانية حيث يقوم «الرئيس» الاقطاعي المتنفذ، رئيس اللائحة، بـ «قبول» أعضاء فيها لقاء الولاء المطلق وبعد دفع المبلغ المعلوم مالا أو خدمات. هؤلاء الأعضاء ليسوا «أمناء» على قضية الحزب، بل هم «مأمنين» أي «أمنهم» الرئيس، أي منحهم ثقته، فلا تجوز خيانتة تحت أي ظرف. نحن لا ننزه بعض أعضاء القيادة الجديدة عما تتهمهم به تلك القديمة. هؤلاء من قماشة واحدة وتلمذوا في مدرسة واحدة هي مدرسة المصالح الشخصية. ولكننا نعجب أن ينحط مستوى تفكير بعض القوميين إلى مثل هذا الكلام. تعين القيادة التابعة لحردان مجلس عمد جديداً يضم عشرة عمد دون مصلحة. ما هي المصلحة في ذلك؟ الجواب بسيط، إنه جزء من عملية «إحراج الشاه» عبر تسخيف كل ما له علاقة بمؤسسات الحزب. ما يفعله حردان هو التالي: «تعينون مجلس عمد فيه ثلاثة عمد دون مصلحة، نعين مجلساً فيه عشرة. تعينون محكمة، نعين محكمة. تصدرون نعوة، نصدر اثنتين. تعزّون، نعزّي. رَجُلْنَا وَرَجَلَكُمْ إلى ان يملّ القوميون والشعب منا، فلا يبقى مناص لكم من قبولنا على شروطنا نحن.» لقد حفظ حردان دروس تسوية 1978 و1998 وهو يطبق ما تعلمه.

نأتي إلى المحكمة الحزبية التي عينتها القيادة الجديدة. فور تعيينها، يطلق أحد أعضائها نداء سياسياً شعبوياً تحريضياً يعلن فيه موقفاً سياسياً خطيراً، يستعدي به شخصية نافذة. لا يفهم القارئ الهدف من هذا النداء أو الإفادة، ولكنه يشعر بالقلق. هل هذا موقف للسلطة التنفيذية أجازته السلطة التشريعية وكلفت به عضو المحكمة الحزبية! من يدري. هل لا يعرف حضرة عضو المحكمة أنه قاضٍ، وأنه، بعكس القاعدة التي تنطبق على الشعراء، لا يجوز للقاضي ما يجوز لغيره. أي لا يجوز للقاضي التصريح السياسية ولا التعبئة الشعبوية ولا التنظيم الإداري؟

لا ندرى. طبعاً ولَّع فايسبوك بين مؤيد، وشاجب ومعترض وشامت. هل اتصل حضرة رئيس المحكمة بالقاضي المذكور موبخاً أم معترضاً؟ لا ندرى. ولكن للحظة كتابة هذا النص، كان نداء حضرة القاضي لا يزال يشغل المتابعين لصفحته، بل هناك نداءات سياسية جديدة له! نصل إلى المؤتمر، وزبدة الكلام مؤتمر بوساطة ورعاية شامية، ينتهي بانتخابات جديدة. إذا كان هذا الأمر صحيحاً، فإن توصيات المؤتمر ونتائجه وقراراته ستكون معلّبة. وفي التعليبة نفسها سيكون هناك قيادة متوافق عليها ولن تكون لصالح القضية القومية، بل لصالح المتزاحمين والراعي المصلح.

هذه بعض نماذج المشهد بكل بشاعته وسرياليته ننقلها بحذافيرها. تحت هذا المشهد، يعمل بعض القوميون المخلصين في القيادة الجديدة. يحاولون استقطاب الكفاءات والامكانيات، ينجحون مع البعض ويفشلون مع بعض آخر. معركتهم متعددة الجبهات: جبهة داخلية مع بقايا مدرسة حردان داخل القيادة الجديدة، معركة مع ماكينة إشاعات حردان، معركة مع قلة الخبرة أو الاكتراث كما تبين الأمثلة التي قدمناها أعلاه. طالما أن سيف تسوية مع حردان برعاية خارجية مسلط فوق الحزب، فإن هذه المعركة خاسرة. والحل؟ يسألك مخلص وأكثر. لقد عرضنا أكثر من حل على صفحات هذه المجلة، ولكن كل واحد منها كان له تاريخ انتهاء صلاحية. فما كان يصلح بالأمس لم يعد يصلح اليوم. لم يعد يجدي عرض الحلول في حين أن القوميون لم يروا بعد أن لا جدوى من اللحاق بسراب التسويات. بداية الحل هي في أن تعرف ما هو اللا حل فترفضه. بعد ذلك، يمكن البدء بالبحث عن حلول مجدية. مع الأسف، لا نرى حلاً من ضمن هذه اللوحة السريالية. الحل خارجها.

الحداد على حياة مضت

2021-2-28

منذ أيام، نشرت محطة الإذاعة الكندية خبراً بعنوان: بشكل جماعي، نحن في حالة حداد، ولكن ليس فقط على ضحايا جائحة كوفيد - 19. فحوى الخبر أننا نمر فيما يشبه تياراً خفياً من حزن عميق على ما كانت عليه حياتنا السابقة.

بالنسبة لنا، نحن السوريين القوميون الاجتماعيين، فإننا نمر في حالة أفدح بكثير مما يمر به باقي الناس. إن الشعور المرهف بالمآسي الاجتماعية، وحال القضية التي أقسمنا عليها، وما آل إليه هذا الحزب العظيم، كلها تخلق طبقات من التيارات النفسية الخفية التي تعمل على دفع القوميون إلى حالات من اليأس والإحباط لم نعرف لها مثيلاً في تاريخنا. إن النكبات الكبرى التي مرّ بها الحزب مثل استشهاد سعادته سنة 1949، أو أحداث سنة 1955 في الشام، أو الانقلاب الفاشل سنة 1961، كلها خلقت حوافز نفسية عظيمة لدى القوميون لإعادة التكتل والمواجهة والاستعداد لجولات جديدة. أما اليوم فالوضع مختلف، خاصة عند القوميون الذين هم خارج الانتظام الحزبي، والذي يقول عدد كبير من القوميون، إنهم الأكثرية الصامتة.

نحن لا نملك دليلاً على عدد القوميون المنكفئين ولكننا نعتقد، من معارفنا الخاصة، أنه عدد كبير. لن نتكلم في هذا المقال عن الذين حزموا أمرهم مع هذا التنظيم أم ذاك، فلعل في هذا راحة نفسية لهم. ولكننا سوف نعرض فيما يلي عددًا من الأسباب التي يجب أن تدفع القوميون المنكفئين للانتظام:

العامل النفسي: إن في انتظام الحياة الحزبية في مديرية سواء جغرافية أو افتراضية، تعاضدًا وتساندًا وتشاركًا في المسؤوليات ما يخفف من أعباء المرحلة. كذلك يعيد الانتظام الروحية الأخلاقية المتحللة بفعل عقود من الإهمال والمحسوبيات والجرائم.

العامل الفكري: في المديرية تتبلور الأفكار الثقافية منها والعملية، هناك تبحث في شكل منهجي ويصار إلى إخراجها بما يفيد حياة المتحد وحياة الحزب.

العامل المادي: إن المديرية هي الأرض التي تقام عليها مشاريع المتحدات الاقتصادية. هنا ترتبط حياة القوميين بعضهم ببعض، هنا تُدرس أحوال المتحد الاقتصادية والاجتماعية، هنا تُبحث وسائل ترقية الحياة وتوضع الخطط لذلك. وتحت باب العامل المادي يمكن لنا وضع المساعدات الاجتماعية. هناك قوميون يتعرضون لوضع معيشي صعب، وهناك قوميون يحاولون تقديم المساعدة والعون. انتظام الحياة الحزبية، خاصة مع وجود لجان مديريات فاعلة، يسهل هذه المهمة إن لناحية إحصاء المحتاجين، أو لناحية توزيع المساعدات لهم.

العامل الأمني: القوميون دائمًا في حالة تهديد من خصومهم الكثيرين. انتظام الحياة الحزبية في المتحد وارتباطها بالمتحدات القريبة في خطط أمنية هو شرط ضروري لسلامة القوميين.

العامل الحزبي: إن انتظام القوميين في وحدات، خاصة إذا كانت مستقلة عن أي من المراكز القائمة، يعطيهم القدرة على إيصال صوتهم والمشاركة في أية مبادرة لإنقاذ الحزب في شكل نظامي.

بالعودة إلى مظاهر الإحباط التي أشرنا إليها في مطلع هذا المقال، سوف نتكلم عن مظهر واحد فقط. إنه الهروب من واجب إيجاد الحلول للأزمة إلى التفتن في وصفها، أو الغوص في أعماق التاريخ الحديث منه والقديم، أو القفز إلى المستقبل القريب منه أو البعيد، أو إلى الاكتفاء بعرض ما «يجب أن يكون»، أو رمي المسؤولية على مجهول.

إن معالجة الأزمة تكون بالإمساك بقرونها، ومهما كانت عضلات القوميين الأفراد قوية، فإنها تبقى عاجزة عن هذه المهمة. إن تنظيم القوميين المنكفئين لأنفسهم هو أمر لا غنى عنه، والوقت ليس في صالحنا.

المهاوشة

2021-4-13

«وهون بقلك، الحزب القومي، إللي دايمًا بتمنى يخلص من أزماته، وبقلهن من موقع المحب، كل هذه الازمات، ومهما كانت مبرراتها بتضل صغيرة أمام قيمة الحزب القومي، كثرة وطنية نحن كلنا بحاجة لها، نحن نرجو انو انتو تتجاوزوا هذه الازمة لأن هذا الحزب نحن حريصون عليه.» نجاح واكيم في مقابلة مع قناة الأخبار⁽¹⁴⁾.
«إحنا تهاوشنا على الصيدة، وفلتت الصيدة وحنّا قاعدين نتهاوش عليها.» (حمد بن جاسم)

تصريح حمد بن جاسم يصف بدقة ما يدور فيما تبقى من الحزب السوري القومي الاجتماعي. قوميون يتهاوشون فيما القضية السورية في خبر كان. الكل يتهاوش ومفاعيل هذه المهاوشة لن تنتهي بيوم ويومين، بل ستأخذ عقودًا إن لم يكن أجيالًا. ولا نعتقد أن لصوت العقل مكانًا اليوم، فمهما سألت من أسئلة منطقية كتلك التي ما فتئنا نطرحها، لن تجد سوى المهاوشة. ولكننا سنحاول، آخذين بذلك نموذجين مما نسمعه هذه الأيام، ومن طرفي نقيض.

الطرف الأول يقدم لك صورة مركبة يصف فيها أكثر من مسؤول. إنه يقول: «فلان، المسؤول في «تنظيم الغدارين»، عمل وسوّى، سرق، نهب، اعتدى على الأولاد، سب الشهيد الفلاني.» فتقوم معه جوقة من المعجبين والمعجبات تؤيده فيما يقول. أما أن هذا الطرف نفسه، كان يصف المسؤول نفسه، ولأشهر قليلة خلت، بأنه بطل الأبطال، والقائد الصنديد، والتلميذ النجيب الذي سيرث من يصفه «بالنسر الذهبي»، فهذا كلام منسي. وعكسًا، نسأل العميد الذي زار ضريح

(14) https://www.youtube.com/watch?v=6Cn8kDL4m5Y_

عميد قتل اغتيالاً ومنذ عقود، لماذا لم تزر هذا الضريح من قبل؟ ولماذا لم تقل هذا الكلام يوم كنت التلميذ المدلل الذي يصف نفسه بالنسر الذهبي.

المثل الثاني أفسى، ونسمعه كثيراً هذه الأيام. «هؤلاء شباب طيبون، لقد أراحوا الطاغية، لا تتركوهم لوحدهم.» أو «ليس أسهل من أن تراقب القطار وتتوقع أن يجنح وأن يقع من استقلوه ضحية الحادث، خيار سهل ويجعلك تشعر بالارتياح والتفوق، ولكنه لا يساهم في جعلك تتحرك من مكانك.»

هذا الكلام المقتبس من أكثر من مصدر علينا الوقوف عنده، لأنه كلام يصدر عن رفقاء ورفيقات مخلصين في قلقهم مخلصين في نقدهم مخلصين في دعوتهم، ولكن غير صائبين. منذ سنوات، وحين كان رفقاء كثر يتعرضون لأقسى حملات الأكاذيب والإشاعات والافتراءات والطرده والفصل، كان هؤلاء في سدة السلطة. كانوا هم من يفصل ويطرده وفي أحسن الأحوال، يسكتون عن الفصل والطرده والإشاعات ويجدون لها التبريرات. «القائد لا يعرف». «المسؤولون الذين يثق بهم فاشلون». «إنه يضع ثقته حيث لا يجب». «إنه يحاول». هؤلاء كانوا النظيفين الأبرياء. أما الوقحون فكانوا يكذبون بدون حياء ولا وجل. لمدة عشرين سنة كان هناك من رأى الفساد وحاربه، وكان هناك من شارك به أو سكت عنه. فجأة، قيل لنا «كان الحق معكم، ولم نكن نرى ما رأيتموه.» منذ انتخابات 13 أيلول الماضي، نجد أن النهج هو نفسه. ما من رأى تعطيه عن معرفة وتجربة وخبرة حياة إلا ويرفض. ترى هل سنسمع بعد عشرين سنة من يقول: «كان معكم حق»!

بعض الرفقاء الذين يطلبون منا اليوم ألا نترك هذا الفريق نسوا أنهم تركوا مستنقع الفساد من سنوات والتحقوا بما رأوه جنة من الطهر الأخلاقي والصفاء العقائدي لدى مركز الدورة، (عبد المسيح). قيل لنا وقتها، «كم هم أخلاقيون، ما أجملهم، ما أنزههم، كم هم عقائديون صافون.» فما الذي حدث؟ لماذا تركتم جنة الطهر تلك؟ أحدهم، وهو صديق حبيب وخفيف الدم، سألته بعد سنة من التطواف في ذلك الجنان، «كيف الحال الآن»، فأجاب مبتسماً، «من الدلفة لتحت المزراب.» آخرون، وكانوا كثراً، من الشباب، واستلموا أعلى المسؤوليات. كلهم تركوا. لماذا؟

إن الذي لم يصعد إلى القطار اليوم، لم يفعل ذلك عن كسل أو طلباً للراحة. إنه يرى في غرفة القيادة بعض من كانوا في غرفة قيادة القطار المتهور. ونحن لم نسمع لليوم، من هؤلاء كلمة اعتراف بخطأ من أي منهم، أو اعتذار، أو دعوة لمراجعة نقدية لسنوات طويلة أمضوها في خدمة «قائد النهج». ولا كلمة. لقد نقلوا البندقية من كتف إلى كتف ويتوقعون منا أن نتبعهم هكذا، «العالمياني».

بالأمس، كتب الأمين نزار سلوم مقالا رائعا بعنوان كيانات الأمة وكيانات الحزب⁽¹⁵⁾، جاء فيه:
«لا يستهدف، هذا النص، المعنويات ولا الإيمان الراسخ بالنهضة والثقة بها، حيث
وظيفته، وعلى نحوٍ مؤكّد، محددة ومعينة في محاولة رفع منسوب ودرجة الشعور
بالخطر الذي يتهدد الحزب السوري القومي الاجتماعي، ليس في معناه ودوره وحسب،
بل في وجوده ومصيره ومستقبله. إن لم نتمكن من الوقوف في وجه هذا الخطر،
ستجتاح الكارثة جسدنا في محاولة لإخماد روحنا والقضاء على أجمل ما أتت به سورية
في عصورها الحديثة.»

نحن لا نزعم أن لنا مقدرة الأمين سلّوم الأدبية الراقية، بل نقولها كما هي. لقد اجتاحت
الكارثة جسد الحزب وقضت على وحدة القوميين الروحية التي زرعها سعادته في النفوس والتي
قامت على مطلبٍ أعلى، على مثال أعلى، هو العمل لقضية الأمة. العمل الآن هو مهاوثة،
وقضية الأمة لا تقوم على المهاوثة.
وبعد، لا بأس من الوصول إلى الهدف مشياً على الرجلين إذا اقتضى الحال. إنه أفضل من
أن تسلّم رقبتك لمن ساهم في تهور القطار.

(15) كيانات الأمة وكيانات الحزب <https://2u.pw/Sy4RgIVb>

التفكير الممنوع

2021-4-25

وحل موعد الانتخابات الرئاسية في الشام، فتسابق الطرفان المتهاوشان إلى التسابق في تقديم الخدمات الانتخابية للرئيس الأسد.

منذ أيام، نشرت «الفينيق» بياناً وصلها من مجموعة «إعادة البناء» تحت عنوان بيان الاستقالة⁽¹⁶⁾. استثار هذا البيان عددًا من ردود الفعل بين مؤيدٍ ومعارضٍ، وساخرٍ، ومتألمٍ. غير أننا نرى أن معظم هذه الردود قد أخطأ الهدف من البيان.

بعض ما قرأناه كان حول «ضرورة دعم الرئيس الأسد بسبب إدارته للحرب في السنوات العشر الأخيرة». بعضها تساءل ما إذا كان البيان من قبيل «خالف تعرف، وجذب من لا تستهويهم السياسة المُنتَهجة مع نظام الأسد». آخرون طلبوا أن يقوم القوميون بإيجاد قيادة كفؤ لهم قبل التفكير بقيادات بديلة عند سواهم. رفقاء قالوا إن الرئيس الأسد أخفق في ثلاثة أمور: تراجع في الخطاب العلماني بدل التقدم لفصل الدين عن الدولة، مهاجمة وزير أوقافه للعاملين للوحدة السورية، وتدخله السافر في أزمة الحزب. بعض آخر طالب بالتريث لحين بلوغ الحزب من القوة ما يؤهله للمنافسة.

إن الغرض من البيان، كما فهمناه، لم يكن مناقشة سجل الرئيس الأسد وحزب البعث الحاكم بما له وما عليه، بل طرح عدد من الأسئلة التي لا غنى عنها:

(16) بيان الاستقالة <https://2u.pw/5NMmeFkX>

- ♦ أين هو برنامج الحزب السوري القومي الاجتماعي للوصول إلى الشعب؟
- ♦ هل يمكن لحزب يقول إن غايته هي إنقاذ القضية القومية ألا يضع برنامجًا يقدمه للشعب لإنقاذ هذه القضية؟
- ♦ إذا كان بناء قوة الحزب هو شرط ضروري لدخوله حلبة المنافسة السياسية، فهل يمكن بناء قوة للحزب فيما هو يتماهى مع طروحات منافسيه؟ ألا يجب تقديم برنامج عمل مميز ومتميز لاستقطاب الشعب؟

مع الأسف، إن الصراع الداخلي على السلطة يمنع قيادات الحزب من وضع برامج عمل وبناء القدرات التي تؤمن تحقيق غاية الحزب. وقد عبّرنا في مقالات سابقة عن هذه الظاهرة بأنها صراع بين «حزب الحزب وحزب السلطة». بل يمكننا الحكم انطلاقًا من النتائج، أن قيادات حزب السلطة المتتالية منذ عقود، لم تُرد بناء هكذا قدرات وفضلت الاستكانة إلى الدعم الخارجي من هذا الممول أو ذاك، مع ما يعني هذا من ارتهان في القرار السياسي لهذا الممول أو ذاك.

إن ما قرأناه في البيانين، وما تلاهما من تشكيل «ماكينة انتخابية» في تنظيم الروشة دعمًا لترشيح الرئيس الأسد، يدعو للحيرة والتساؤل. لماذا تُصَرِّف قيادة أحد التنظيمات كل هذا الجهد في تنظيم ماكينة انتخابية يشارك فيها رئيسها وأعضاء مجلسه الأعلى والمغربتات، في انتخابات من المرجح أن يفوز فيها الرئيس الأسد بالتزكية، في حين أن البلاد والحزب يمران في واحدة من أكثر المراحل كارثية في تاريخ كل منهما!

نعود إلى ردود المعترضين. ما نستنتجه هو أن التفكير على مستوى قضية الحزب والبرامج والخطط والقدرات المطلوبة، ممنوع داخل الحزب. وهو ليس ممنوعًا من القيادات فقط، بل هو قائم كمنع ذاتي حتى بين المخلصين وأصحاب النيات الطيبة. إن الذين يسخرون من طرح كهذا ويقولون إنه طرح شعبي ويسألون عن الدوافع والغايات من ورائه، لا يريدون التفكير في «المهمة الأساسية» التي أقسموا اليمين على تحقيقها، ويريدون منع سواهم من ذلك!

وبعد،

لقد سلّمت قيادات الحزب المتتالية أوراقه، أقله منذ سبعينات القرن الماضي إلى «حلفاء»، فكان الحزب دائمًا في موقع الحليف الضعيف التابع. وكان، كلما استعزّ الصراع بين حلفائه، أو داخل تركيباتهم الأمنية، ينعكس ذلك على الحزب انشقاقات ودما غاليًا. واليوم، مع الاستمرار في هذه السياسات، وقيام بعض ممن يسمون أنفسهم قوميين بوصف قوميين آخرين بأنهم «يهود الداخل»، نخشى أننا نسير نحو حمام دم جديد.

نحن نقول، ولا نخجل، إن البيانين اللذين قرأناهما من المركزين لا يشكلان سوى تقديم أوراق اعتماد لمدة ست سنوات قادمة قابلة للتجديد. ونقول، بكل أسف، إن هذا يعني عدم التفكير الجدي بما هو مطلوب من الحزب السوري القومي الاجتماعي لكي يصبح فعلاً «حركة الشعب العامة» كما أرادته سعادته، وسيبقى العوبة بيد حلفاء أقوى لهم عقيدتهم وغاياتهم وأهدافهم.

هذه هي المادة التي يجب أن تكون محور تفكير القوميين عوضاً عن منعها ومحاربتها.

النهج

2021-5-29

يكثُر الحديث مؤخرًا عن «النهج»، فنرى صورة لرئيس سابق للحزب السوري القومي الاجتماعي مذيّلة بعبارة «الوفاء للنهج». مع هذه الصورة، تنتشر التعليقات بحيث يندرج ما حدث في انتخابات 13 أيلول الماضي تحت باب الوفاء للنهج أو خيانتَه، ويصنّف الأشخاص، تبعًا لذلك، بين وفّيٍ وخائنٍ.

نحن نرى ضرورة تشريح هذا النهج لكي نعرف ما هو، وما له وما عليه. هل هو فعلاً نهجٌ، أم شخص؟ هل هو شخصٌ يُجسّدُ نهجًا أم نهجٌ قائم يتناوب على الاستفادة منه أشخاص؟ نحن نعتقد أن بحثًا من هذا النوع مهم لكي نتمكن من تقييم الوضع واتخاذ الموقف السليم بناءً عليه.

يقول المروجون للنهج والوفاء له إنه نهج المقاومة والتحرير؛ نهج محور الممانعة والوقوف مع الشام في حربها الكونية ضد أعدائها. لا خلاف على موضوع «الحرب الكونية» بين الأطراف المتنازعة، بل هناك تسابق محموم لتقديم أوراق اعتماد للجهات المعنية بهذا المحور. يبدأ الخلاف عند البحث فيمن يجسد هذا النهج. وهنا الجواب يصبح واضحًا، هناك شخصٌ واحدٌ أحد، وأية محاولة لتغييره أو المس بمركزه تصبح خطرًا على النهج نفسه، فيُحارب «الخائن» ويُشيطن «غير الوفي» ويُتهم بالعمالة للعدو.

ولكن هل هذا هو فعلاً النهج؟ كلا. هذا هو الستار الذي يختبئ خلفه النهج الحقيقي. والنهج الحقيقي يمكن اختصاره هكذا: تلزيم الحزب، من قِبَل قياداته، لمن يدفع أكثر من الحلفاء. فيحكّم الحليف القيادات بمفاصل الحزب بما يخدم أهدافه (أهداف الحليف) أولاً. أما

القيادات، فتحارب، في سبيل استمرارها، أية مقاومة لهذا النهج، وسلاحها الإقصاء، والتشهير، والاعتقال. هذا النهج ظهر في الحزب إبان «الواقع اللبناني»، واستمر نهجًا يمينيًا في الخمسينات ويساريًا في الستينات والسبعينات، و«حزب مناقصة» (راجع «أحزاب المناقصة»، لنديم محسن) لمن يتحكم بمسار الأمور في لبنان والشام منذ السبعينات وحتى اليوم. هذا هو النهج الحقيقي الذي يتصارع في سبيل ركوبه أشخاص يشقون الحزب إذ يختلفون على المغام، ويوحدونه عند اتفاقهم. هذا هو النهج الحقيقي الذي يدفع الناس إلى هذا الجنون في تشاتمها، وتزاحمها، وعراضاتها، ودعاؤها، وفجورها. وهو نفسه الذي سوف يدفعها غدًا إلى تبادل قبلات التكاذب، على وقع وهم أن «العقيدة تجمعنا».

ومع كل حقبة من هذا النهج كانت الأعذار قائمة. مع نعمة ثابت، «مرونة سياسية لبنانية» في مواجهة «تجبر عقائدي». في الخمسينات، مع أمريكا ضد الاتحاد السوفياتي، في الستينات والسبعينات مع منظمة التحرير ضد الأردن والرجعية العربية، في الحرب الأهلية اللبنانية مع الحركة الوطنية ضد الانعزال اليميني، ومنذ التسعينات...؟ سلمنا أوراقنا إلى الأخ الأكبر، يستظل بعضنا هذا الجناح منه فيما يجنح آخر إلى ذاك.

نعم، هناك رؤساء حاولوا الخروج على النهج فأخرجوا. وهناك رفقاء حاولوا مصارعتهم فصرعوا. هذه حقائق. واليوم، نسمع من يقول لنا إن ثمة من يحاول، ولكن... هناك ضغط سياسي ومالي والتزامات تُجبر القيادات على اتخاذ مواقف قد تبدو للبعض مهينة للكرامة هنا أو مُضَيِّعة للوقت هناك. نفهم كل هذا. ما نطلبه من هذه القيادات أن تأخذ خطوة إلى الوراء وتسال نفسها بعض الأسئلة: هل أنا في قلب هذا النهج؟ إذا كان الجواب بالنفي، فما هو النهج الذي أسير عليه؟ وهل تصرفاتي، وتحالفاتي نابعة من عقيدة الحزب السوري القومي الاجتماعي وغايته أم هي نابعة من مصالح خاصة تتقنّع بنهج عام؟ هل سياساتي وخططي هي لتحقيق غاية الحزب الذي أقسمت اليمين عليها أم لغايات أخرى؟ ما هي النتائج التي أتوخاها من المسار الذي أنا فيه؟ هل هي نتائج تنفيذ قضية الحزب أم تضرها؟

إنها أسئلة برسم المخلصين. أما الآخرون فمشغولون بالوفاء «للشخص»، سواء الذي في الصورة أم أشخاصهم هم.

رعشة في اليمنى

2021-6-26

وتغتال زبانية محمود عباس في الضفة الغربية الناشط نزار بنات، والذي كان قريبا جدا من فكر الحزب السوري القومي الاجتماعي، فكان هذا المقال.

لا أدري ما الذي دار في ذهن أي من السادة أسعد حردان وحسان صقر ووائل حسنية ومعن حمية إذ قرأوا خبر القتل الوحشي للشهيد نزار بنات على يد زبانية السلطة الفلسطينية التي يرأسها محمود عباس. هل شعروا بالغثيان؟ هل شعروا بتبكيك ضمير؟ هل شعروا برعشة في يمني كل منهم، هل تذكروا؟ لا ندري. ما نعلمه أن ثلاثة من هؤلاء جلسوا مع محمود عباس في شباط من سنة 2017⁽¹⁷⁾، وصافحوه بصفتهم عمداً في تنظيم يحمل اسم الحزب السوري القومي الاجتماعي، وتبادلوا وإياه النكت مع رئيسهم آنذاك، علي قانصو، أما الرابع فكان رئيساً للمجلس الأعلى الذي أجاز لهم مثل ذلك اللقاء، أو لم يمنعه.

كلماتي هذه يمكن أن تخدش أحاسيس البعض، ويمكن أن تستثير من جوقة «مش وقتها» نفس الأسطوانة. ولكن دماء الشهيد نزار بنات تطلب منا، فيما نواصل كشفنا لممارسات سلطة «أنطوان لحد فلسطين»، محمود عباس، وقفة ناقدة لمواقف قيادات سابقة وحالية فيما تبقى من الحزب السوري القومي الاجتماعي. فأسعد حردان لم يزل رئيساً لمجلس أعلى، في أحد التنظيمين المنشقين أحدهما عن الآخر، يعاونه وائل حسنية الذي رُقّي إلى مرتبة رئيس، فيما

(17) <https://www.youtube.com/watch?v=7bLrl3DRA9M>

معن حمية لم يزل عميداً للإعلام. أما حسان صقر فقد رُقِّي إلى عضوية مجلس أعلى ورئاسة مكتب سياسي في التنظيم الآخر.

حين عرفنا بالخبر بعد أشهر من حصول اللقاء سنة 2017، كتبنا مقالين على التوالي على صفحات «الفينيق». الأول كان بعنوان **ولا كلمة**. هذا المقال استفز أحدهم، فكتب ردّاً بَلَّغَتْ به القحة حد اتهامنا بالحقْد. فكان المقال التالي بعنوان **الحقْد**، ويمكن لمن يرغب العودة إليهما. أما سبب إثارتنا لهذا الموضوع اليوم، فهو أن أحداً لم يوجه لهم، لا في الماضي، ولا في الحاضر، لحدّ علمنا، مساءلة، أو استيضاحا. والأهم، أن أيّاً منهم لم يعتذر عن فعلته تلك.

هل كان هؤلاء على دراية أن عباس سوف يأمر بقتل نزار بنات بعد أربع سنوات؟ طبعا لا. ولكنهم كانوا على علم أنه قد تخلى عن 78% من فلسطين للصهاينة. وكانوا على دراية باعتقال أجهزة عرفات/عباس الأمنية للقائد أحمد سعادات، ناهيك عن عشرات الاغتيالات والاعتقالات الأخرى التي قامت بها سلطة أوسلو ومن قبلها ما يسمى بمنظمة التحرير، بحق المقاومين الفلسطينيين. لقد كانوا على علم أن محمود عباس هو النسخة الفلسطينية لأي من رموز العمالة اللبنانية لإسرائيل، سواء تمثلت في شخص سعد حداد أو بشير الجميل أو أنطوان لحد. مع هذا التقوا وإياه، وتضاحكوا وتمازحوا وتمالحووا.

ربما يرى بعض نفر أن كلامنا هو نبش للماضي. لا، إنه كلام للمستقبل. فمن صافح محمود عباس بالأمس، سيصافح من هو أشد سوءاً منه في الغد. وطالما أن المحاسبة لم تتم، فالجريمة سوف تتكرر. من هنا نسأل: هل تجرؤ القيادات الحالية في أي من التنظيمين حاملي اسم **الحزب السوري القومي الاجتماعي على مساءلة أسعد حردان ووائل حسنية ومعن حمية في هذا التنظيم، وحسان صقر في ذلك، لماذا تم اللقاء، وبأي ثمن، ومن قبضه؟ لا نعتقد**. هل لدى أي منهم الجرأة لطلب استقالاتهم. كلا. هل لجمهور المعجبين بهم والشتامين باسمهم والصامتين عنهم، مساءلتهم؟ لا تفلح البحر. إن نفس عقلية حني الظهر التي تُميز أتباع الإقطاعيين من اللبنانيين تميّز أتباع هؤلاء في تنظيماتهم.

لمن يرى في كلامنا قسوة نقول إن دماء نزار بنات تستصرخ الصدق في وجداننا، والصدق يدفعنا للجرأة طلباً للحساب والتغيير. فإلى أن يكون لنا الجرأة، سيبقى هؤلاء في مراكزهم، يصدرون التصريحات، ويقررون مصير حزب سعاده، مرة تحالفاً ومرة انقساماً، وهم كالمنشار، يسرقون من عُمر هذا الحزب وسمعته متفقين كانوا أو مختلفين.

تنظيف الحركة السورية القومية الاجتماعية من هؤلاء وأمثالهم هو شرط ضروري لم يعد بالإمكان تأخيرها.

السابقة

2021-7-4

«وقد بذلت القيادة السورية مشكورة جهودًا كبيرة لتحقيق هذه الوحدة...»
«وبناءً على الاقتراح الخطي المقدم من حضرة رئيس المؤتمر العام والمبني على اقتراح
سعادة سفير الجمهورية العربية السورية في لبنان بإعلان...»

هاتان العبارتان مأخوذتان من وثيقة وصلتنا خلال الساعات الماضية من أكثر من عضو في الحزب السوري القومي الاجتماعي. ومع أنه واضح من نص الوثيقة أنها مسودة، فإن هاتين العبارتين تتكرران في معظم المسودات التي قرأناها فيما يتعلق بأزمة الحزب التي انفجرت بعد انتخابات أيلول الماضي. لم نسمع ردًا على هذه الوثيقة، ونتحفظ على نشرها. ولكن وقعها مسيء كما لاحظنا من الرسائل العديدة التي وصلتنا.

لعلّ أخطر ما قام به أسعد حردان بعد انتخابات 13 أيلول الماضي هو تأسيسه للسابقة التالية: يقوم من يخسر الانتخابات الحزبية بالاستعانة بصديق قوي يفرض على الرابح التراجع عن ربحه وإعادة الانتخاب. فإن فاز الخاسر، كان خيرًا، وإن لم يفز، نعيد الكرة إلى أن يفوز. وإذا كان لحردان السجل الأطول في تاريخ الفاسدين في الحزب، فإن هذه السابقة هي الأبعث والأخطر، وسوف تثبت كقاعدة عمل إذا قبل القوميون بها، بحيث تصبح الانتخابات مهزلة.

هذه السابقة ما كان يمكن لها أن تصل إلى حيث وصلت دون رئيس هيئة المؤتمر وتحركاته. منع هذه السابقة من الترسخ في تاريخ الحزب يجب أن يكون أولوية لدى القوميين أينما كانوا. ومع أن التدخلات الخارجية في الانتخابات الحزبية كانت أمرًا واقعيًا منذ السبعينات وربما

من قبل، إلا أنها كانت دائماً تُعَلَّف بعملية انتخابية «نظيفة»، تنتهي برئيس جديد، وحفل تسلم وتسليم، وابتسامات كاذبة، ومصافحات بيد وخناجر وراء الظهر. بعد سابقة حردان، لم يعد هناك من حياء وتكاذب. «نحن هنا بسبب أصدقائنا، شئتم أم أبيتم.» هذا هو الموجز لما نخشى أن تسفر عنه التحركات الدائرة إذا عقد مؤتمر تليه انتخابات كما يروّج. وقد أعطينا رأينا بذلك في مقال سابق هو «سريالية المشهد».

نترك كل هذا وراءنا للحظة، ونسجّل ما يلي:

- ♦ إن معركة الحزب التاريخية، سواء أكانت أثناء وجود سعادته أم بعد استشهاده هي معركة بين خطين لا يلتقيان، خط الصراع في سبيل القضية، وخط التناحر طمعاً بالسلطة، وقد سميانهما في مقال سابق «حزب الحزب وحزب السلطة».
- ♦ حزب السلطة هو المسيطر تاريخياً، وكان له يد في عملية اغتيال سعادته سواء بالتواطؤ أو بالإهمال.
- ♦ يستخدم حزب السلطة أعضاء من حزب الحزب تنفيذاً لمآربه، فيشارك هؤلاء ظانين أنهم يعملون في حزب القضية.
- ♦ حزب السلطة يستفيد من بطولات حزب القضية ويقرّشها لمصالحه الخاصة.
- ♦ الانشقاقات هي نتيجة ممارسات حزب السلطة، وقد أخذت شكلين تاريخياً: رفض حزب القضية لممارسات حزب السلطة - انتفاضة أبو واجب، وهذه انتهت بالاغتيال على يد حزب السلطة. أما الشكل الثاني فهو تناحر داخل حزب السلطة يؤدي إلى انقسامهم ومن ثم اتفاقهم، إما على صيغة لاقتسام المغانم، أو بالضغط من جهة خارجية.
- ♦ لا استقلالية لقرار حزب السلطة. أقصى إنجازاته تلزيم الحزب لممول يستعطيه ويقدم له الطاعة.

هذه النقاط هي زبدة درس لتاريخ الحزب من ناحية فهم أسباب الانشقاقات الحزبية وآلياتها.

إن ما ينتظر القوميين في آب القادم في حال تم للخاسر والصدّيق إرادتهما هو استمرار لهذا المسار. الخاسر «استعان بصدّيق». والصدّيق ضغط وهدد واعتقل وضيق الحريات. هل ينجح في ذلك؟ الأيام القليلة القادمة ستكشف المستور.

والعمل، يسألك صديقٌ مخلص. في رأينا أن المرحلة القادمة يجب أن تكون مرحلة فرز وقطع. فرز لمن هم في حزب السلطة وقطيعة تامة معهم. أما ما سينتج عن المؤتمر والانتخابات في الشكل الذي يُحصّر له، فهو استمرارٌ لحزب السلطة. وهذا الحزب لا علاقة له بالقضية القومية. نقولها بكل راحة ضمير.

أما لمن يقول «خلينا نتوحد ونجرب ونعطي الفرص»، فهناك لائحة من الأمثال التي تصور الحالة. أولها، «اللي جرب المجرب...» وليس آخرها المثل الإنجليزي القائل، «تخدعني مرة عار عليك. تخدعني مرتين، عار عليّ.»

الانشقاق والوحدة وما بينهما

2021-7-26

«الانشقاق كالانفجار النووي يقوم على سلسلة الانشطارات المتزايدة. لا ينتهي إلا بعد أن يأكل الأخضر واليابس.» «الوحدة المقرونة بالإصلاح والمحاسبة هي الكفيلة بالنهج الصحيح، أما الانشقاق فهو أكسجين النهج الفاسد ومبتغاه.» «التراشق بالاتهامات وتبادل العبارات النابية وشماتة المراقبين هي «ثمرات» أولى للانشقاق. لعلكم تعتبرون.» «من يضحى بوحدة الحزب للتخلص من شخص فهو حاقد. ومن يظن أن كثرة العدد تغني عن الوحدة، فهو قصير النظر. كلاهما مضر.» «من لم يفتبروا مآسي الانشقاق يستسهلون نتائجهم»

«منظومة الفساد تمارس الفجور وتسمي أعتى الفاسدين رئيساً للحكومة.» «الميقاتي لرئاسة الحكومة لقد جاءكم ناهب من أنفسكم، عزيز عليه ما عنتم، حريص على ما كنتم تنهبون (من وحي آية التوبة).»

نشر النص الأمين إيلي عون، مقرر المحكمة الحزبية العليا، تنظيم الروشة.

يلفت نظر المراقب المنشورات المتتالية لمقرر المحكمة الحزبية العليا، (الروشة) الأمين إيلي عون، عن موضوع الانشقاق في الحزب السوري القومي الاجتماعي. وليس القصد من هذا المقال الأمين عون وآراءه التي نراها لا تنسجم مع موقع مسؤوليته، فهذا شأنه وشأن المؤسسة التي عينته. ما يعيننا هو ما نراه كيلا بمكيايين واحد للحزب وآخر للدولة اللبنانية.

التناقض هو بين ما يندد به لناحية اختيار «منظومة الفساد» كما يسميها «أعتى الفاسدين» كرئيس للحكومة. أو كوصفه للميقاتي أنه «ناهب من أنفسكم»، وبين طلبه الوحدة مع من يعرف أنه ليس أقل فساداً من الميقاتي، وليس بأقل من ناهب لمقدرات الحزب وإمكانياته. هذا

هو التناقض. والتناقض أيضًا في إعلان الميقاتي فاسدًا والسكوت عمّن سماه لرئاسة الحكومة عوضًا عن إعلانه، كما أعلنه عدد كبير من القوميين، «فاسد يسمى فاسدًا».

ربما يقول الأمين عون، مقرر المحكمة، «مهلاً، فليس من حكم صدر عن محكمة حزبية مستقلة وعادلة بحق من تشير إليه.» صحيح! مئة في المئة، صحيح! وكذلك الأمر بالنسبة لميقاتي. ليس هناك من حكم عليه، فلماذا حكمت عليه حضرتك بهذا الحكم؟ وإذا كان يجوز لك ذلك بسبب ما يعرفه القاضي والداني عن ميقاتي، ألا تعرف حضرتك ما يعرفه جميع القوميين بمن فيهم «منظومة الفساد الحزبية» التي ربيت علي يد الفاسد الأكبر في تاريخ هذا الحزب، إلى أن انقلب عليه بعضها!

انتهى الموضوع بالنسبة لما نشره الأمين عون، والذي إنما أردناه مدخلًا لما هو أهم من وصف الفساد، أن نجد مخرجًا لأزمة الحزب. فمنذ انفجار الوضع بعد انتخابات شهر أيلول الماضي، يمكن وصف محاولات الإنقاذ أنها تدور على محور واحد هو «وحدة الحزب». في الواقع إن هذا الوصف لما كان يدور، غير دقيق إطلاقًا. ما كان يدور هو العمل على الوصول إلى تسوية بين الفائز والخاسر في الانتخابات الماضية تعيد للخاسر بعضًا من ماء الوجه وتبقي له ولمنظومة فسادة موقعًا في الحزب.

ولا يعني هذا أن الفائز لا يعاني من روايب فساد في بنيته الحالية. صحيح أن هناك رفقاء مخلصين في صفوفه، وأنه استطاع استقطاب أعداد من القوميين الذين كانوا قد انكفأوا عن العمل بسبب الفساد. ولكن هناك بقايا من حزب السلطة الذي انشق على نفسه، فذهب قسم إلى هناك وقسم بقي هنا. هذا القسم هو الذي يطلب «عدم إغصاب الحليف»، وهو الذي يروج «للوحد» وينعى «الانشقاق».

وللتسوية مسار واحد قاده في المرحلة الأخيرة رئيس هيئة المؤتمر القومي العام، الأمين حنا الناشف: مؤتمر مزعوم بلا دراسات ولا أبحاث؛ شماعة للمجلس القومي الحالي بما فيه الممنوحون رتبة الأمانة، تُعلّق عليها انتخابات معلّبة تُنتج قيادة مُتفق عليها، برعاية الحلفاء، لا تحاسب فاسدًا، تماما كما النظام اللبناني.

في رأينا أن الحل يكمن خارج التسوية. والحل يكمن في عزل كل من تسبب في الوضع الحالي ووضعه في «غرفة انتظار» ليتمكن القوميون من البت في أمرهم. وللوصول إلى هذا الأمر لا بد من الإجابة على عدد من الأسئلة:

1. هل هناك ثقة بالمجلس القومي الحالي، نعم أم لا؟

2. هل هناك ثقة بالجسم المسمى «جسم الأمانة»، (مع احترامنا لقلّة منهم) نعم أم لا؟
3. هل «تسوية» بين الطرفين عبر المجلس القومي تخرج الحزب من أزمته، نعم أم لا؟
- إذا كان الجواب على أي من هذه الأسئلة هو لا، فلا يبقى من مجال لانتخابات يقوم بها المجلس القومي الحالي، ولا يبقى من مجال لتسوية. عندها، يبدأ البحث عن مخرج آخر، يُسقط التسوية وينهي الضغوط، وهو ما سنتناوله في مقال لاحق.

الخطة أولاً

2021-8-28

يقترب موعد مرور سنة على انتخابات 13 أيلول 2020، في الحزب السوري القومي الاجتماعي. إن جردة حساب لهذه السنة هي أمرٌ مهم. فبعد الانتخابات مباشرة، نشرنا على صفحات «الفينيق» عددًا من المقالات نذكر منها اثنين: «سلطة الأمر الواقع»، و«فسحة هدوء». أبرز الأفكار التي وردت في هذين المقالين، والتي يمكن أن تساعدنا في المراجعة هي التالية:

1. المجلس الأعلى المنتخب هو سلطة أمر واقع وللتحول إلى سلطة فعلية لا بد من كسب ثقة القوميين.

2. المدخل الأول لذلك هو التركيز على غاية الحزب.

3. وضع خطة حزبية من قبل خيرة عقول الحزب قبل تعيين مجلس للعمد

4. تعيين محكمة حزبية مستقلة (إعادة الاعتبار للمحكمة التي نقضت قرار المجلس الأعلى) وفتح ملفات الفساد كلها بما فيهم أعضاء من القيادة الجديدة.

5. أن تعتبر القيادة المنتخبة نفسها قيادة مؤقتة لمرحلة انتقالية.

6. التحذير من قيام حرب شعواء بين الطرفين والخشية من إراقة الدماء بين القوميين.

هذه كانت أبرز الأفكار التي طرحناها. المسار الحزبي في السنة الماضية معروف. وصولاً إلى نشر خبر استقالة رئيس التنظيم المعروف بمركز الروشة، وعودته عن الاستقالة، أو نفي الاستقالة جملة وتفصيلاً، وذلك خلال اليومين الماضيين.

الغائب في كل هذا هو الخطة وتوقيتها. وهو ما سنركز عليه في هذا المقال.

منذ انتخابات سنة 2012 ونحن نطرح مساراً إدارياً بديهيّاً تلتزم به جميع المؤسسات من حكومية وخاصة على السواء: حين تلمّ بالمؤسسة مشاكل كبيرة، وجودية، تقوم باستنفار خيرة عقولها من خارج المسؤولين الحاليين لتحليل الوضع القائم بموضوعية، ووضع الخطط للخروج من الأزمة. بعد ذلك تقوم المؤسسة بتعيين المسؤولين الكفؤ لتنفيذ خطتها وفق سلم أولويات ومقاييس. دور المسؤولين الحاليين أثناء تقييم المرحلة يكون في الإجابة الصادقة على الأسئلة التي تطرح عليهم استكمالاً لما يعرف بعملية مسح البيئة تمهيداً لوضع الخطط.

هذا هو المسار البديهي، الذي أعدنا المطالبة به في أيلول الماضي وحذرنا من تعيين مجلس عمد بدون خطة، «يؤدّي إلى نفس الوضع القائم منذ عقود: عمُد بسويات وقدرات متفاوتة يأتون ويذهبون، بدون خطة عامة، وبدون ميزانيات ولا رقابة ولا مقاييس، ويبقى الوضع على حاله.»

قبل أيام، قام رئيس تنظيم الروشة بحل مجلس العمدة وبدأ البحث في تعيين مجلس جديد. وما نشر عن استقالة الرئيس له علاقة مباشرة بتلك العملية مهما تم نفي ذلك. السؤال هو التالي، ألم يحن الوقت للتعلم من دروس السنة الماضية؟ لقد عُين مجلس عمد، بدون خطة ولا ميزانية ولا رقابة ولا مقاييس. بعضهم استقال، بعضهم لم يُسمع له حس، بعضهم حاول وضع خطط لعمدته. ولكن ما جدوى ذلك في غياب الخطة الشاملة.

وضع الخطط ليس عملية سهلة. إنها تتطلب فريق عمل يقوده أخصائيون يبقون النقاش في مسار الهدف المطلوب إنجازَه وفي الوقت المحدد لذلك. هناك الكثير من الخطط التي تبقى حبراً على ورق لأنها إما تُهمل الواقع أو تحاول تحقيق ما لا يمكن تحقيقه في فترة زمنية معينة. المطلوب خطة تنطلق من الواقع، وتهدف إلى الخروج منه استناداً إلى الطاقات المتوفرة وتلك التي يمكن تجييشها.

وبعد، لقد أنجز فريق العمل الذي كان في الروشة عدداً من الأمور المهمة. وواجه ضغوطاً كبيرة جداً داخلية وخارجية. هذه كلها تحسب له. في الوقت نفسه أهمل بديهيات عديدة أهمها وضع الخطة أولاً، ومن ثم الإتيان بفريق عمل لتنفيذها.

وضع الحزب والبلاد لا يتحمل سنة جديدة نخسرها.

رتبة الأمانة

2021-9-20

لعل رتبة الأمانة في الحزب السوري القومي الاجتماعي من أكثر الأمور المثيرة للجدل وأكثرها تأثيراً في مسار الحزب بسبب علاقتها بانبثاق السلطة فيه. راهنية البحث تتعلق بالحوار واسع النطاق حول عملية إنقاذ الحزب مما هو فيه والدور المحوري الذي يلعبه الممنوحون لهذه الرتبة سلباً وإيجاباً. هذا وكان قد سبق لـ «الفينيق» أن نشرت عددًا من الأبحاث حول الموضوع، أهمها مقال للرفيق شحادي غاوي بعنوان «كيفية تحصيل رتبة الأمانة».

يتألف المرسوم عدد سبعة، مرسوم رتبة الأمانة، من سبع مواد، الثانية منها تتضمن شروط منح رتبة الأمانة، الثالثة والرابعة تتضمنان علامات حيازتها، الخامسة، الهدف منها، السادسة الاحترام الذي يناله حاملها، أما السابعة فلماذا يفقدها حاملها.

مرسوم عدد 7: رتبة الأمانة

«إنّ زعيم الحزب السوري القومي بناءً على المواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة من الدستور يسنّ القانون التالي:

مادة أولى: تنشأ في الحزب السوري القومي رتبة عليا تسمى رتبة الأمانة.

مادة ثانية: يمنح الزعيم رتبة الأمانة لمن يستحقها وتتوفر فيه الشروط التالية:

1. أن يكون قد مر خمس سنوات على اعتناقه العقيدة القومية ونظام الحزب السوري القومي وانخراطه في سلكه.
2. أن يكون قد أظهر في مدة وجوده في الحزب السوري القومي فهماً صحيحاً للعقيدة

القومية، وإيماناً بها وبمُنشئها الزعيم، وعملاً نزيهاً خالصاً لها وللقضية الناشئة عنها، وحافظ على سلامتها وسلامة الحركة المنبثقة عنها ونظامها تحت كل الظروف.

3. أن يكون مناضلاً ممتازاً بالفكر والفعل في سبيل القضية السورية القومية، مجاهراً بمبادئها، وأن يكون قد قام بأفعال وتضحيات غير اعتيادية في سبيل العقيدة والنظام.
4. أن يكون، في جميع الظروف السهلة والصعبة، مثلاً في الإيمان بالزعيم والعقيدة والنظام، وفي الأمانة الكلية في القيام بالأعمال والمسؤوليات والمهام التي أسندت إليه.

5. أن يكون أظهر تفوقاً جلياً في الإيمان القومي، وفي الإدراك العالي للعقيدة القومية، وفي الشجاعة والإقدام والحنكة في سبيل العقيدة وأهدافها.

مادة ثالثة: يُعطى حائز رتبة الأمانة شهادة برتبته ممضاة من الزعيم ويحمل علامتها.

مادة رابعة: علامة رتبة الأمانة: شريطة من حرير بالألوان الثلاثة: الأحمر والأبيض والأسود، من فوق إلى تحت، وزوبعة من الذهب.

مادة خامسة: يؤتمن حاملو رتبة الأمانة على الأسرار الخطيرة في المهمات، ويُتدبون للأعمال التي تقتضي صفات ممتازة.

مادة سادسة: على القوميين واجب الاحترام التام للأمناء فيقفون لتحيتهم في المجتمعات والمجالس، ولهم التقدم على المنفذين العاميين ونواميس العمدات في مراكز الشريفات في الاجتماعات والاحتفالات.

مادة سابعة: يتعرض لفقد الرتبة كلاً من يُخلُّ بشروطها، أو يستخدمها لغير مصلحة الحزب والقضية السورية القومية.»

هذه هي مواد المرسوم، ونبدأ البحث من المادة الخامسة، الهدف من القانون: إنه الائتمان على الأسرار الخطيرة في المهمات، والانتداب للأعمال التي تقتضي صفات ممتازة. الائتمان والانتداب. وواضح أنه لا انتداب للمهام الخطيرة إن لم يكن هناك ائتمان على الأسرار. ليست الرتبة «شرفية» إذن كما نسمع في بعض الأحيان، إن من ورائها هدفاً عملياً هو تخصيص من يستحق بأعمال تقتضي صفات ممتازة، ومن أهم عوامل الاستحقاق، الائتمان.

ولكن الائتمان لا يكفي. بل هناك شروط عملية أخرى هي تلك التي نجدها في الشروط الخمسة التي تتضمنها المادة الثانية. الشرط الأول هو المدة الكافية لكي يُمتحن العضو، الثاني

يتعلق بالفهم والإيمان والعمل والمحافظة على سلامة الحركة ونظامها تحت كل الظروف. الشرط الثالث يتعلق بالتميز في النضال فكرياً وفعلاً وتوضيحات غير عادية في سبيل العقيدة والنظام. الشرط الرابع يتعلق بأن يكون الممثل في الإيمان والأمانة. أما الشرط الخامس فمفرداته جديرة بالاهتمام: التفوق، الإدراك، الشجاعة، الإقدام والحنكة.

إن الكلمات التي وضعناها باللون الأسود كافية لإيضاح المزايا التي يجب أن يتمتع بها المرشحون لرتبة الأمانة. وعكسًا، الإخلال بهذه الشروط، كلها، أو أي منها، كاف لتجريد حاملها من هذه الرتبة الهامة.

من استعراضنا لمسيرة منح رتبة الأمانة، سواء في عهد الزعيم أو بعده، نجد ثوابت يمكن لنا تتبعها ونوجزها كما يلي:

- ♦ هناك من مُنحو الرتبة عن استحقاق وأثبتوا أهلية مستمرة حتى وفاتهم أو لهذا التاريخ.
- ♦ هناك من مُنحو الرتبة عن استحقاق ومن ثم أخلوا بشروطها ففقدوها قبل طردهم من الحزب ونكتفي بمثلين: نعمه ثابت وفخري معلوف.
- ♦ هناك من مُنحو الرتبة عن غير استحقاق ومن ثم جهدوا ليكونوا أهلاً بها، وهؤلاء قلّة نادرة.
- ♦ هناك من مُنحو الرتبة عن غير استحقاق ولم يعبأوا بذلك، وهؤلاء، في رأينا، هم الأكثرية الساحقة الآن، ويشكلون أكثرية في المجلس القومي.

من أسوأ ما مرّت به الرتبة احتكار حاملها لمصدر انبثاق السلطة بعد استشهاد الزعيم، ومن ثم تقرير من يكون في المجلس الأعلى بسبب مشاركتهم الحكمية في انتخابه. وكونهم أكثر عددًا من مندوبي الوحدات بنسبة كبيرة يعطي الرئيس هامشًا واسعًا في الإتيان بمجلس أعلى يوافق رغباته، وقد شهدنا تكرر هذا الأمر خاصة في الثلاثين سنة الماضية.

كل هذا بالرغم من أنه ليس في دستور سعادته ما يشير إلى أن الأمانة هم هيئة ناخبة إطلاقًا، وإن كان سعادته قد أصرّ، بعد عودته من المنفى، أن يكون أعضاء المجلس الأعلى حكمًا من الأمانة. الأمانة إذن، حسب سعادته، هم من يُنتخب منهم إلى المجلس الأعلى، ولكن ليسوا هم من ينتخب المجلس الأعلى.

هذه الحالة، والتي يمكن اعتبارها عملية سطو بامتياز على حقوق القوميين في أن يكونوا هم مصدر السلطات فعلاً وليس قولًا جميلًا، شارك فيها معظم الذين تبوأوا رئاسة الحزب بعد

سعاده. من هنا نسمع بأمناء عبدالمسيح، وأمناء أسد الأشقر، وأمناء عبدالله سعاده، وأمناء إنعام رعد، وأمناء عصام المحاييري، وأمناء أسعد حردان، (فَقَّاسَة كمال الجمل، كما يسخر القوميون). هكذا!

ما هو المخرج، خاصة في ظل الأزمة القائمة، وفي ظل تزامم مبادرات «الإنقاذ»، والتي تتمحور في معظمها حول «المجلس القومي» القائم والمشكّل من أمناء ومندوبين؟ ليس هناك من ذكر في دستور سعاده لكيفية انبثاق السلطة بعد غيابه. ولكن إذا أخذنا مرسوم الطوارئ لسنة 1936 والذي شرحناه أكثر من مرة، نجد أن سعاده أناط بمندوبي الوحدات انتقاء قيادة حزبية إذا حدث طارئ منع القيادة من ممارسات صلاحياتها. إننا، انطلاقاً من الوضع القائم، والمرشح للوقوع فيما هو أسوأ، نكرر ما سبق لنا إعلانه على صفحات هذه المجلة في أكثر من مقال:

- ♦ وقف العمل برتبة الأمانة. (ليس إلغاؤها).
 - ♦ دعوة الوحدات الحزبية لاختيار مندوبين حسب المرسوم الدستوري عدد أربعة.
 - ♦ يختار المندوبون قيادة انتقالية تتولى مراجعة الدستور الحالي وإجراء التعديلات الضرورية عليه.
 - ♦ مراجعة ملفات الأمناء الحاليين واتخاذ الإجراءات التصويبية اللازمة.
 - ♦ انتخاب قيادة جديدة وفق الدستور الجديد.
- هذا ما نراه مساراً سليماً لإنقاذ الحزب من التخبط الذي يعاني منه.

رتبة الأمانة بين حق وباطل

2021-9-25

«تساؤلات خطيرة تتوارد إلى ذهني تجعلني في صراع فكري ذاتي:

هل سجّل الحقُّ، كما نفهمه، انتصارًا على الباطل؟

متى سجّل هذا الانتصار؟

لو كان الحقُّ قادرًا على الانتصار، هل كنا نرى كل هذا الشر، والفجور، والفساد، والكذب،

والغدر، وصغار نفوس يتحكمون بالكبار؟

كيف نوازنُ بين هذه الحقيقة - الواقع، وبين أفكارنا، وقناعاتنا، ونظرتنا لما هو الحق وما هو

الباطل؟

هل كنا نرى من زاوية معكوسة؟

هل يجب أن نصحَّح الرؤيا فيصبح ما كنا نراه باطلاً، لأنه منتصر غالبًا، هو الحق، وما كنا نراه

حقًا، لأنه مهزوم غالبًا، هو الباطل؟»

هذا الكلام ورد في منشور نشره عضو المجلس الأعلى في الحزب السوري القومي الاجتماعي،

الأمين الجزيل الاحترام حافظ يعقوب على صفحة «فايسبوك» الخاصة به.

طبعا دخل معه بعض القوميين في نقاش «فلسفي» حول الحق والباطل والانتصار والانزهاض

والقوة المطلوبة. من جهتي، طلبت منه تقديم استقالته من المجلس الأعلى ورد رتبة الأمانة.

أحد الأبناء طلب التروي، وعدم القسوة، إذ لعل الكاتب «أخطأ في التعبير عما أراد.» ولكن

الكاتب لم يخطئ التعبير، بل قال في معرض رده على أحد الردود: ««ماذا لو لم يكن هذا الحق

حقًا بالفعل؟»

أفهم أن يمر الإنسان في حالات نفسية ومادية صعبة. ولكن لعضوية المجلس الأعلى شروطاً، ولرتبة الأمانة شروطاً يتعرض من يخل بها لفقدانها. يمكن لحافظ يعقوب الشخص أن يُرَوِّج لما يراه حقاً وباطلاً. ولكن لا يحق «للأمين الجزيل الاحترام عضو المجلس الاعلى»، حافظ يعقوب أن يروج لأفكار كهذه.

في الواقع، لم أتوقع أن أجد ترجمة عملية لما ورد في مقالي السابق، «رتبة الأمانة» عن أهمية هذه الرتبة ودورها في تاريخ الحزب ومستقبله، أفضل من هذا الكلام وتداعياته، خاصة وأن فكرة إجراء «انتخابات تنافسية» تؤدي إلى وحدة بين جناحي الحزب المعروفين الآن بجناح الروشة وجناح أسعد حردان لم تزل تجد من يروِّج لها أو من هو على استعداد للقبول بها!

الأهمية تكمن في أن هذه الانتخابات، إذا حصلت، ستكون داخل المجلس القومي، المؤلف في غالبيته من أشخاص مُنحوا رتبة الأمانة عن استحقاق أو غير استحقاق، كما كتبنا في مقالنا السابق. وإذا أخذنا نموذجاً عن أعضاء المجلس القومي استناداً إلى كلام الأمين يعقوب أعلاه، أو إلى غيره، ولأعضاء في المجالس العليا الحالية، فيها كل الضعف السياسي والممارسات غير الأخلاقية، لفهمنا سبب دعوتنا المتكررة لاعتبار المجلس القومي الحالي فاقد الصلاحية ولطلبنا المتكرر بوقف العمل برتبة الأمانة ريثما يصار إلى مراجعة ملفات جميع من يحملها.

هناك من يحاول تجاوز هذه النقطة بالقول إنها ليست أولوية، وإن ثمة تحديات كبيرة تواجه الأمة من أزمة المياه والاحتلال وفلسطين، وبناء قواعد الحزب، والوضع الاقتصادي والمالي في البلاد، وكل ما هنالك من تحديات كبيرة وصغيرة. ونحن نقول إنه بسبب معرفتنا بهذه التحديات - ونحن من أوائل من كتب وحاضر عنها منذ سنوات - نقول إن مواجهة هذه التحديات لا تكون بجسم هجين بين من لا يعرف الحق من الباطل، ومن لا يعرف الصديق من العدو، ومن يخضع للابتزاز والتهديد، ومن لا يحاسب الفاسدين، بل يحتضنهم. إنها تكون موحد الرؤية موحد الاتجاه يعمل بلا كلل في سبيل انتصار القضية القومية استناداً إلى حقنا نحن.

لقد كتبنا في السابق ونكرر إننا بحاجة لفرز وقطع. فرز الفساد وقطع دابره. أما التزاوج منه فلن يولد سوى هُجناء لا يعرفون حقاً من باطل.

المضترق

2021-10-8

يقف الحزب السوري القومي الاجتماعي على مفترق طرق بعد أن أعلن تنظيم النائب أسعد حردان عن إلغائه الانتخابات التي كان قد أعلن أنها ستجري بعد أيام، وذلك في أعقاب مؤتمر لم يؤمن النصاب الانتخابي المطلوب، وأن هذه الانتخابات ستتم «بمن حضر».

ردًا على هذه الدعوة، أصدرت كتلة من أعضاء المجلس القومي تعمل تحت اسم لقاء الإنقاذ والإصلاح والوحدة بيانًا بتاريخ 6-10-2021 تدعو فيها فريق حردان «إلى الامتناع عن إجراء انتخابات بمن حضر إفساحا بالمجال أمام انعقاد مؤتمر جامع واحد موحد وهو الأمر الذي يحاكي رغبة وإرادة القوميين العام». ويعود البيان لتكرار دعوته إلى «عقد مؤتمر واحد موحد في 12 و13 تشرين الثاني وانتخابات في 14 منه، تأمينًا لمصلحة الحزب وقضيته النبيلة، حيث يفترض أن يتوحد الجميع وتنصر الإرادات تتويجًا لوحدة حزبنا عشية عيد التأسيس في 16 تشرين الثاني 2021».

لا شك عندنا في أن ما يدعو إليه البيان لا يقرره القوميون، بل تقرره الجهة «الحليفة» التي ما فتأت تتدخل في شؤون الحزب الداخلية بموافقة الطرفين. فحردان لن يتراجع عن قراره إلا إذا جاءته الأوامر من فوق، والروشة لن تتراجع عن قرار المقاطعة ما لم تلمس أن الضغوط التي تمارس عليها قد أزيلت بالفعل. عندها يكون كل كلام عن معركة «تنافسية» هو ذر للرماد إذ أن المشاركة لن تكون سوى بعد الوصول إلى تسوية برعاية الحليف.

إذا صمدت كتلة الإنقاذ والإصلاح والوحدة على موقفها ولم تشارك كلها، أو بعض منها، في انتخابات حردان، تكون قد انتزعت منه ورقة «الشرعية» التي يمكن أن يؤمنها له حضور وازن

من أعضاء المجلس القومي الحالي. وإذا تم هذا الأمر، بالتزامن مع ضغط الحليف يمكن أن نجد أنفسنا أمام مؤتمر يعقد في شهر تشرين الثاني تنبثق عنه قيادة جديدة، مع احتمال أن يكون لهذه الكتلة - الإنقاذ والإصلاح والوحدة - دورٌ أساس في اختيار هذه القيادة.

السؤال هو، إذا تم هذا الأمر، ما هي خطة هذه المجموعة لما بعد الانتخابات، خاصة فيما يتعلق بانبثاق السلطة. هل هي مع الإبقاء على الشكل الحالي؟ هل هي على استعداد للأخذ بالخطوات الجذرية التي يدعو لها فريق آخر من القوميين مثل وقف العمل برتبة الأمانة لفترة معينة، ودعوة الوحدات لانتخاب مندوبين جدد يقومون هم بانتخاب قيادة انتقالية للحزب، تتولى الإشراف على تعديل الدستور وعلى انتخابات جديدة على أساسه، بالتزامن مع فتح ملف رتبة الأمانة والتحقيق فيمن منح هذه الرتبة ومن حجبت عنه ولماذا. هل هي على استعداد لفتح الملفات القضائية الكبيرة؟

إن الأيام القادمة ستكون مفصلية في تاريخ الحزب وتاريخ أفراد منه نسبة للقرار الذي يتخذه كل واحد منهم.

نحن مع ما ورد في نهاية بيان مجموعة الإنقاذ والإصلاح والوحدة لناحية أننا في «اللحظات الأخيرة قبل فوات الأوان». مهم جداً ألا نسمح لشخص أن يخطف اسم الحزب السوري القومي الاجتماعي ويجعله حزباً إقطاعياً له ولذريته من بعده. ولكن الأهم أن تكون هناك الرؤية الأوسع لمستقبل هذا الحزب العظيم ودوره في إنقاذ الأمة والوطن.

نحو الانتحار بافتخار

2021-10-9

تخبط كبير تشهده التنظيمات التي تحمل اسم الحزب السوري القومي الاجتماعي، ناهيك عن المعارضة. من مظاهر هذا التخبط تأكيد تنظيم النائب أسعد حردان عن أن الانتخابات التي كان قد أعلن عنها «بمن حضر»، وذلك في أعقاب مؤتمر لم يؤمن النصاب الانتخابي المطلوب، سوف تتم في موعدها. هذا التأكيد عبّر عنه أحد الرفقاء بقوله: «نحو الانتحار بافتخار.»

لا ندري ما إذا كانت هذه الانتخابات ستتم أم لا، وما إذا كان الحلفاء في صدد الضغط لمنعها، تمهيدا لعقد انتخابات شاملة جديدة، أو أنهم يرونها خطوة ممتازة في طريق إزالة المنافس الوحيد المفترض للسياسات الكيانية والانفلاشية والمذهبية السائدة. ولكن ما لا شك فيه أن عمّة البصيرة الناجم عن نزعة فردية منفلطة هو سيد الموقف.

في المقابل، نرى أن فريق مركز الروشة الذي ضيّع عددًا من الفرص في أكثر من محطة منذ استلامه للسلطة بعد انتخابات 13 أيلول الماضي، يعيش على رصيد «إزالة حردان»، غير عابئ أن هذا الرصيد قد نفذ منذ زمن بعيد، وأن الإصلاحات التي كان يجب أن يبادر إليها فورًا، ولم يفعل، تحاصره اليوم وتغلق أمامه المنافذ.

في مواجهة هذا الواقع هناك رأيان متداولان، سوف نعرضهما هنا. الأول لمجموعة الإنقاذ والإصلاح والوحدة والثاني لمجموعة «إعادة البناء».

الرأي الأول الذي يدعو إلى مؤتمر «جامع واحد موحد... حيث يفترض أن يتوحد الجميع وتنصهر الإرادات تتويجًا لوحدة حزبنا عشية عيد التأسيس في 16 تشرين الثاني 2021!» الرأي الثاني يقول بوقف العمل برتبة الأمانة لفترة معينة، ودعوة الوحدات لانتخاب مندوبين جدد

يقومون هم بانتخاب قيادة انتقالية للحزب. هذه القيادة تتولى الإشراف على تعديل الدستور وعلى انتخابات جديدة على أساسه، بالتزامن مع فتح ملف رتبة الأمانة والتحقيق فيمن منح هذه الرتبة ومن حجت عنه ولماذا.

لا شك في أن الرأيين يختلفان اختلافاً جذرياً في المنطلق والتوجه. الأول يعتمد المجلس القومي الحالي كي تنبثق عنه سلطة «واحدة موحدة»، الثاني يرفض المجلس القومي من أساسه ويدعو إلى قطع جذري مع وسيلة انبثاق السلطة المتبعة.

نحن نرى أن الرأي الأول، إذا أزلنا منه زخرف «الجامع والواحد والموحد والوحدة» هو كلام يتجاهل الحقائق ويدعو للقفز فوقها. إنه يقفز فوق ثلاثين سنة من الممارسات التي أوصلتنا إلى هنا. إنه يقفز فوق التشاتم والإشاعات والجرائم المالية وغير المالية التي ارتكبت. إنه يطلب من المصلح أن يتوحد مع الفاسد. إنه كلام لا يرى مخرجاً سوى عبر «المجلس القومي» في حين أن هذا «المجلس القومي» فكرة وممارسة ونهجاً وأشخاصاً لم يكن أكثر من «ذَكَرِ نَحْلٍ» يستخدمه من دَمَّرَ الحزب لاستيلاء قيادات على شاكلته وتآمر بأمره وأمر الحلفاء.

الرأي الثاني، بالرغم من قناعتنا التامة به ومساهمتنا في صياغته، لم يلق أذناً صاغية بعد، لا بين القوميين المنكفئين، حيث يطلب منهم تنظيم أنفسهم في وحدات مستقلة عن جميع الأطراف، يكون لها صوت في تقرير مستقبل الحزب، ولا لدى قيادة الروشة التي تملك قوة إصدار قوانين انتقالية. هذه القيادة لا ترى أن الشأن الدستوري هو أولوية!

ربما نرى ضغطاً في الساعات القليلة القادمة يوقف انتخابات تنظيم حردان، ويدفع الجميع إلى مؤتمر لانتخاب قيادة جديدة على أساس «تنافسي». والمنافسة هنا هي برقع تختبئ وراءه «التسوية» وصولاً إلى «الوحدة». إي عَوْدٌ إلى حيث كنا قبل 13 أيلول الماضي، مع تغيير في الأشخاص، ولكن ليس في العقلية التي أوصلت إلى هنا.

كل هذا في رأينا باطل لن يخرج الحزب من أزمته، بل سوف يجمدها، ويجملها بطلاء عاطفي براق من التكاذب كالذي رأيناه إبان الوحدات السابقة.

ليست مشكلة الحزب في شخص ما وضرورة «حفظ ماء وجهه». فهذا الشخص لم يحفظ للحزب كرامة ولا وجهاً. المشكلة هي في عقلية سادت الحزب وتسوده وترفض اتخاذ الخطوات الجذرية الضرورية لاستعادة دوره.

هل ينجو الحزب من شر الانقسام عبر الانتخابات الفتوية ليقع في براثن دب «الوحدة» مع الفساد؟ أم هل سيستفيق القوميون المهمشون إلى دورهم فيقومون به لإنقاذ الحزب من هذين الشرين؟ هذا سؤال ستجيب عنه الأيام والأسابيع القادمة.

الخيار الرابع

2021-10-13

أخيراً، حسم النائب أسعد حردان خياره وأسس تنظيمًا له هو والمائتي نفر ونيف الذين صوتوا له، والذين يعتبرون أن النهج الذي طوّره هو نهجهم، فهنيئًا لهم ذلك. أما أن هذا التنظيم يستخدم اسم الحزب السوري القومي الاجتماعي وشعاره، فهذا تزوير مكشوف.

في الضفة الثانية، لا يزال فريق الروشة يعمل على إيقاع النائب حردان. فطوال السنة الماضية كانت أفعال هذا رد فعل على تحركات ذاك وصولًا إلى فصله هو ومن انتخبه عن جسم تنظيمهم. هذا كان متوقعًا بمقدار ما سيكون متوقعًا دخول الطرفين في فذلكات دستورية حول الشرعية، و«تزيك»، وفضائح، وتشاتم تنتشر في شكل مقرز، ودعاوى قضائية قادمة حول ملكية الأصول العقارية وغير العقارية، تستنزف الطرفين وتنهك ما تبقى من جسم القوميين.

بعض القوميين حسم خياره. قسم منهم انضم إلى حزب حردان، بعضهم انضم إلى الروشة لأنهم «أنظف». الغالبية العظمى منكفئة أو ستتكفئ.

ماذا عن القضية التي من أجلها تأسس الحزب ومن أجلها قدم عشرات آلاف القوميين من التضحيات ما يعجز القلم عن وصفه؟ هل نحكم عليها بالإعدام هي الأخرى بسبب صراع الديوك على المغانم؟ هذا يوصلنا إلى الخيار الرابع الذي نرغب بإعادة عرض عناوينه على القوميين على أن يأتي تفصيله لاحقًا:

1. إن الإحباط والانكفاء ليسا خيارًا.
2. ضرورة العمل بمعزل تام عن الفئات المتناحرة ودون تدخل في صراعاتها أو استفتاء لرأيها.

3. لقد شقت الفئات المتصارعة الحزب «بمن حضر» وعلى القوميين تنكّب مسؤولية القضية القومية بمن يحضر.

في رأينا، ليس هناك من جدوى في نقاش «أيهما أفضل» أو «أنظف»، فهذا نقاش عقيم. يجب على القوميين أخذ الأمور بيدهم، في متحداتهم، ووضع اليد على المحراث وعدم الالتفات إلى الوراء.

بالمختصر، نجح حزب السلطة المنقسم على نفسه في قتل حزب سعادته.

براء منكم

2021-11-14

مع اقتراب الذكرى التاسعة والثمانين لتأسيس الحزب السوري القومي الاجتماعي تتسارع الانهيارات في التنظيمات حاملة اسمه بدون استثناء. فمن الروشة إلى الدورة إلى بريستول، نشهد موجة جنون وإنكار وليدة نزعة فردية جامحة تتمثل صراعاً حتى الفناء. فناء حزب السلطة برؤوسه المتعددة، ورموزه ونهجه. أما أن هذه الانهيارات تؤثر سلبيًا على حزب القضية السورية، الحزب الذي أسسه سعاد، فهذا من تحصيل الحاصل. إن المشهد الذي يتمدد أمامنا بأبشع تجلياته سوف يترك أثرًا سلبيًا ولسنوات على العمل القومي في شكل عام، وسوف يزيد من وطأة الجهد الذي سيكون على القوميين بذله لمحو هذه الصفحة البشعة.

نعم، لا يزال حزب القضية يعيش في نفوس المؤمنين المخلصين. ولكن هذا لا يكفي. فإن لم يتمكن هؤلاء من حسم المعركة بين حزب الحزب وحزب السلطة، فإن الخراب حاصل.

لحسم المعركة تلزم الرؤية والشجاعة والتصميم.

الرؤية: هي في أن كل ما يحصل لا يمت لحزب سعاد بصلة وأنه صراع داخل حزب السلطة وليس لأصحابه أن يملوا على القوميين ما يعملون.

الشجاعة: هي في إعلان القوميين أنهم براء من كل هذه التنظيمات والرموز وسحب إمكانيتهم المادية والمعنوية منها وتركهم يسقطون.

التصميم: هو أن يأخذ القوميون على عاتقهم عملية إنقاذ الحزب عبر استنباط آلية لانبثاق السلطة تنبع منهم، كونهم - القوميون - مصدر السلطات في الحزب.

نحن أيها السيدات والسادة، براء منكم.

خاطرتنا عندكم

2021-11-18

منذ أيام، شاركت في ندوة قامت بها مجموعة «إعادة بناء الحزب السوري القومي الاجتماعي» فتدّت فيها أسباب رفضي للمجلس القومي الحالي كمعبرٍ للخروج من الأزمة الحزبية. فيما يلي أهم الأسباب التي ذكرتها:

1. «إنه ليس مجلسًا واحدًا، بل اثنان لا يعترف الواحد منهما بالآخر.
 2. إنه يضم في صفوفه بعضًا ممن لا يستحق (أعطيت مثلًا واحدًا هو العميد الذي استدرج رئيسه إلى حفلة تشاتم صاخبة، سجلها ونشرها، واليوم عيّن عميدًا) ويستثني كثير ممن يستحقون.
 3. كونه الهيئة الناخبة والمنتخبة نفسها التي أنتجت ما أنتجت خلال سنة وشهرين تقريبًا، كيف لنا أن نتوقع نتائج أفضل مما حصلنا عليه منذ 13 سبتمبر 2020.
 4. إنه كذكر النحل ينتخب مجلسًا أعلى، ولكن لا صلاحية له لمحاسبته.
- كان هذا قبل أن أقرأ البيان الأخير لمجموعة «لقاء الوحدة» والذي يرد فيه، «... وتشبثنا بالدعوة الإنقاذية بضرورة عقد مؤتمر قومي اجتماعي واحد، وإجراء انتخابات واحدة تنبثق عن المجلس القومي المعبر والممثل لإرادة القوميين...» وفي مكان آخر من البيان نقرأ، «اللجوء إلى المبادرات الإنقاذية والوحدوية المبنية على الإرادة العامة في المجلس القومي الحالي...» هذه النقطة يجب التوقف عندها لتفحص مدى دقتها: «المجلس القومي الحالي كمعبر وممثل لإرادة القوميين...» ولن ندخل في نقاش عن الديمقراطية التعبيرية والتمثيلية فهذا ليس موضوعنا اليوم. موضوعنا هو ما الذي يمثله أو يعبر عنه هذا المجلس القومي؟ وهنا لا بأس

إذا استقرضنا إحدى قصص الأمين عجاج التي غالباً ما رواها، وهي قصة «صبيرة طمس» والتي جعلها مقالاً نَحَلَّ فيه واقع العالم العربي قبل سنة واحدة من هزيمة 1967.

مختصر القصة أن مبشراً أميركياً وفد إلى الكلية الإنجيلية السورية وكانت الفاكهة بعد العشاء من صبير رأس بيروت. طلب صاحبنا شوكة وسكيناً ليزيل البذور من الصبيرة. وحين انتهى كانت الصبيرة قد انتهت، وخاطرنا عندكم.

هذا المجلس القومي يضم، إلى «الأمين» الشتام أعلاه، «الأمين» المشتوم الشاتم أيضاً. ويضم أيضاً من بقوا طوال أشهر يحاضرون في عفة «الوحدة» ليرتموا في أحضان بطل الانشقاقات! ويضم شلة ممن التقوا بمحمود عباس فتصافحوا وتناكتوا (من النكت) وتضاحكوا. ويضم من قتل قوميين، ومن أطلق الإشاعات والأكاذيب بحق قوميين، ومن يعرف ويعف ويسكت عن كل هذا. ويضم من كان مسؤولاً طوال عقود وكان شاهداً صامتاً متفرجاً على عذابات القوميين. ويضم من سلم أسرار الحزب لجهات خارجية حضرت جلسات مجلسه الأعلى. ويضم من سمح لجهات خارجية بالتدخل في شؤون الحزب الداخلية، لا بل استجدها لذلك. ويضم من كتب التقارير بحق رفقاءه لأجهزة المخابرات. ويضم من قال عنهم رئيس أحد التنظيمات إذ أقالهم، إنهم يقيمون التكتلات ويطلقون الإشاعات. ويضم من قال بحق رئيسه ورئيس مجلسه الأعلى، إذ استقال، إن الأول فاشل والثاني كاذب فاسد. هل نتابع؟ نطلب الرحمة للمبشر طمس، وخاطرنا عندكم.

إن بين الرفقاء الذي كتبوا بيان «لقاء الوحدة» من نحترم ومن نكن لهم كل المودة. ولكن لا يسعنا سوى القول إننا نختلف معكم في النظر إلى المجلس القومي. لا، نحن لا نراه معبّراً ولا ممثلاً لإرادة القوميين. إنه معبّر عن مصالح من كان مهيمناً على مقدرات الحزب لعقود طوال، وممثلاً لإرادة من أتى به ضغطاً من هنا وتزويراً من هناك. هل يوجد بين أعضائه قلّة خيرة؟ طبعاً. ولكنها لا تمثل سوى نفسها. أما المجلس القومي!؟

خاطرنا عندكم.

صلب الموضوع

22-11-2021

قام الأمين جورج رياشي بإرسال رد على مقال «خاطرننا عندكم»، فكان هذا الجواب. مع الأسف، ظهر لاحقاً أن ثمة خلافاً داخل أعضاء «لقاء الوحدة» حول ما إذا كان «الأمناء» هم حكماً أعضاء في المجلس القومي.

بادئ بدء أشكر الأمين جورج رياشي على مقاله «مبادرتنا عندكم»⁽¹⁸⁾ رداً على مقالي «خاطرننا عندكم»، فنحن أوجب ما نكون للحوار البناء.

وكم تمنيت لو أن رد الأمين جورج بقي في صلب الموضوع المتعلق بما إذا كان المجلس القومي هو المعبر والممثل لإرادة القوميين العامة أم لا. فهناك العديد مما ورد في الرد مما لم أقله، أو الأوصاف والاستنتاجات التي لا تنطبق على ما كتبت. ولكن لتجاوز هذا ولنبق في صلب الموضوع والذي هو تركيبة المجلس القومي ودوره.

نعم، لنا رأي في مشروعية المجلس القومي وانسجامه مع فلسفة دستور سعادته لناحية كون الأمناء أعضاء حكميين فيه. ولكن هذا ليس موضوع خلاف بيننا، بل اتفاق. فلقاء الوحدة يتبنى هذا الطرح كما عبّر عن ذلك الأمين زهير فياض في ندوة مجموعة «إعادة البناء»⁽¹⁹⁾.

يقول الأمين جورج، «...توأمة سعادته لبنيان وهيكلية حزبه بين العقيدة والفكر والنهج من جهة وبين الممارسة الواعية من جهة أخرى.» ويضيف أن سعادته «وضع غاية الحزب ومبادئه في

(18) مبادرتنا عندكم <https://2u.pw/ngU9JkFi>

(19) https://www.youtube.com/watch?v=TtQL_-dNkn4&t=116s

صلب الدستور». نحن نوافق الأمين جورج في كل هذا، ولكنه يدفعنا لطرح جملة من الأسئلة: ما هي قيمة الهيكلية الحزبية إذا عزلناها عن فكرها ونهجها وممارستها الواعية؟ وهل كانت ممارسات القيادات المنبثقة عن المجلس القومي في شكله الحالي، ومنذ اعتماده كمرجعية لانثاق السلطة، متوائمة مع عقيدة الحزب ونهجه، أم أنها كانت منعزلة عنهما كلياً؟ وفي ظل كون الأمناء أعضاء حكميين في الهيئة الناحية، وفي ظل كون آلية منح رتبة الأمانة بيد «المانح المستفيد»، هل يمكن أن يكون المجلس القومي غير ما هو عليه اليوم؟

كذلك لا خلاف حول كون القوميين مصدر السلطات وحول مرسوم الطوارئ لسنة 1936، فهذان الأمران هما في صميم مبادرتنا التي ينفي الأمين جورج وجودها، مع أنها كانت المادة التي قدمناها في الندوة التي أشار إليها، ناهيك عن عدد المرات التي كتبنا حولها وشرحناها وناقشناها مع الأمين جورج مباشرة، منذ مقالنا «حزب بلا قيادة» الذي نشرناه سنة 2016.

إن الإصرار على اعتبار «أعضاء المجلس القومي الحالي يمثلون مجتمعين الإرادة العامة للقوميين الاجتماعيين». يضعنا أمام معضلة منطقية: إذا كان المجلس القومي الحالي يعبر عن إرادة القوميين ويمثلها، ألا تكون هذه الإرادة هي التي أوصلتنا إلى هذا الانشقاق حيث يوجد رئيسان ومجلسان أعلىان ومجلساً عمداً؟! وإذا كانت هذه هي إرادة القوميين فلماذا نعاندها؟ ولماذا نحاول تغييرها؟ ألا يجدر بنا الانصياع لها عوضاً من تشكيل «لقاء الوحدة» و«إعادة البناء» وغيرها من المجموعات التي تسعى لتغيير هذه «الإرادة»؟

إن هذا المعضلة توصلنا إلى واحدة من نتيجتين: إما أن إرادة القوميين لا علاقة لها بوحدة القوميين الروحية والعملية ولا بغاية حزبهم وعقيدته ونهجه، أو أن المجلس القومي ليس هو المعبر ولا الممثل عن حقيقة القوميين الاجتماعيين وإرادتهم. فما هو الصحيح؟

إننا نأمل أن يضيء هذا التوضيح على النقاش المهم الدائر بغية الوصول إلى رؤية واحدة تخرجنا من أزمة الحزب.

أنتم... أنتم العلة

2021-12-18

هذا مقال غاضب دفع أكثر من رقيقة ورفيق لوصفي أنني «حاد»، وهو وصف لا أنكر أنه ينطبق عليّ في بعض الأحيان، ولكن... الدافع لهذا المقال كان انشقاق عدد ممن انشقوا عن أسعد حردان وانقلبوا عليه، عن القيادة التي ضمتهم لمدة سنة تقريباً. وبعد انشقاقهم هذا، بدأوا بتوزيع بيانات مغفلة يحاولون فيها إظهار أنفسهم كحركة إنقاذ، متسائلين عمّا جلب على الحزب هذا الويل، فكان هذا المقال.

يطرح بعض القوميين «اليوم» السؤال الكبير الذي طرحناه منذ سنوات عدة، «ما الذي جلب على حزبنا هذا الويل». وهم إذ يفعلون هذا، فتمهيداً لتظهير أنفسهم كحركة إنقاذ للحزب مما هو عليه. جوابنا، هو أنتم الويل والحزب بحاجة للإنقاذ منكم.

أنتم كنتم دعائم «النهج الحرداني» على مدى سنوات وعقود. أنتم من وضعتم يديكم بيد محمود عباس وتضاحكتم وتمازحتم وإياه. وأنتم من جلستم في المجلس الأعلى، ومجلس العمدة، ولم يسأل أحد منكم كيف يمكن لأربعة من كبار مسؤولي الحزب أن يلتقوا بأنطوان لحد فلسطين. وأنتم من لم تروا سوى «أسعد»، ثم بدأتم بالتحول من «أسعد هو الكل»، إلى «أسعد هو المشكلة، ولكنه هو الحل»، إلى إن وصلتم بعد عشر سنوات بالتمام والكمال، إلى أن «أسعد هو فعلاً المشكلة» فانقلبتم عليه. أنتم من احتلّ مراكز الحزب بالقوة، وأنتم من تساءل ما إذا كان يجب الالتحاق بالباطل في حال عدم انتصار الحق! وأنتم من سكت عن تسليم مجلة «البناء» «للحلفاء»، وأنتم من سكت عن الاعتداء على ممثل الحق القومي في مركز الحزب،

وأنتم من سكت عن مجزرة حلبا وكل ما تبعها من تسويات، وأنتم أنتم من سكت عن الشائعات والاعتداءات المعنوي. أنتم من سكت عن كل هذا ومثله الكثير. أنتم، أنتم العلة.

ولستم وحدكم في هذا. مثلكم عشرات المسؤولين من سابقين وحاليين. من صمتوا وأشاحوا بوجههم عن الفساد خوفاً أو طمعاً. من يحاولوا جمع الفاسد بالطالح باسم «الوحدة». من يروا عبثية حلولهم ويصرّون عليها. من يراهنوا على اليعاسيب لجني العسل. من لا يخلجوا من تسويات تحت رعاية الحلفاء. أنتم، أنتم النهج، أنتم العلة.

حين سلمتم «البناء» للحلفاء، أسسنا «الفيينيق». حين صمّمتم، رفعنا الصوت. حين هددتم، واجهنا. وحين هدمتم، بنينا. حين شاركتكم بالمغانم جمعنا المساعدات للمحتاجين وأسسنا المشاريع الاقتصادية. وحين طردتم المثقفين أسسنا الندوة الثقافية. لا أيها السادة، لستم الحل، ولستم الإنقاذ، ولستم الوحدة. أنتم النهج، أنتم العلة، والإنقاذ يكون منكم وليس بكم.

ولا يفهم أحد من كلامنا أنه مع فئة في حزب السلطة المتداعي ضد أخصامها. أبداً. نحن ميّزنا بين حزب السلطة وحزب القضية، ونحن نرى حزب السلطة ينهار على رؤوس أصحابه في كل المباني التي تحمل يافطات أصحابها. إنه يتداعى وينهار غير مأسوف عليه.

الخروج من وسط هذا الدمار كله لن يكون سهلاً. وسيأخذ جهداً هائلاً من المخلصين من أبناء سعاده، الذين ما وهنوا وما ضعفوا. ولكنه لن يكون بكم. فأنتم، أنتم العلة.

ليتكم تراجعون ذواتكم، وترون سلسلة أخطائكم، وتبدأوا بمحاسبة النفس أولاً، والاعتذار عما ارتكبتم وعمّا سكّتم. عندها، ربما عندها، يغفر لكم القوميون. أما الآن، فأنتم، أنتم العلة.

ثقافة الشتم ... ثقافة العنف

2021-12-26

«ما أعطي لأحد أن يهين سواه، قد يهين المرء نفسه.» (سعادته، نقلًا عن الكاهن الذي عرفه)

تصلك رسالة من رقمٍ مغفل. رسالة مليئة بالشتائم، تتهمك بالفشل وعدم الإنتاج والحقن والحسد، ثم تملي عليك ما يرغب برؤيته صاحب خيال مريض بأوصاف سوقية. أو قد تكتب رأيًا على أحد مواقع التواصل الاجتماعي، فينهال عليك شخص أو أكثر، هذا ناصح وذاك مشفق، وذيك شاتم. لماذا؟ لأن لك رأيًا مختلفًا، أو لأن لك رأيًا، وهذا يكفي كي تكون خارج القطيع.

كل هذا جزء من ثقافة الشتم والعنف التي تميز النهج السائد في الحزب منذ سنوات، والذي وصل إلى درجة من الهبوط بحيث أن الشتائم على مواقع التواصل الاجتماعي قد أصبحت أمرًا عاديًا. أين هذا من إصرار أدينا الراحل سعيد تقي الدين أنه من الصعب جدًا، حين تستهل كلامك بـ «حضرة الرفيق المحترم» أن تنهيه بـ «يلعن أبوك»، مثلًا.

ثقافة الشتم جديرة بالتوقف عندها لأكثر من سبب. الأول أن الشتم هو عنفٌ لفظي قد يكون تمهيدًا لعنف من نوع آخر. الشتم يتوخى تجريدك من صفتك الإنسانية. إنه يصفك بأحقر الألفاظ بحيث تستحق في نظر المعنّف ما سيأتيك لاحقًا. السبب الثاني هو أن هذه الثقافة لا تدرك الفرق بين النقد والشتم. السبب الثالث أن أصحابها مصابون بعمّة البصيرة، فيتجاهلون ما هو بديهي.

يأخذ علينا بعضُ نفرٍ كثرة انتقادنا للوضع السائد والمتسببين به، فيعزّون ذلك إلى حقدٍ أو حسد! نحن ننتقد الموقف لا الشخص إلا في الحالات الجرمية مثل الكذب والتزوير وإطلاق الإشاعات. عندها نقول متلاً، إن فلاناً قد كذب أو أطلق إشاعة أو زوّر مستنداً مصرفياً ليخفي كذبه، ونعرض البيّنات الدامغة. أما في الحالات الأخرى، فهذه المجلة، بقلم أكثر من كاتب، انتقدت المجلس الأعلى الأسبق حين عدّل الدستور لمصلحة شخص، وانتقدت موقفاً سياسياً خطيراً لرئيس أسبق للحزب مع ثلاثة عمد، كما انتقدت المجلس الأعلى الذي لم يحرك ساكناً حيال كل هذا. نعم انتقدنا وهذا حقنا، بل واجبنا.

كذلك انتقدنا من يطلق البيانات المغفلة، وانتقدنا مجموعة من الأمناء، مع أننا نكنّ لبعضٍ منهم محبة، لأنهم فيما يقدمون أنفسهم كمنقذين، كانوا هم، ولعددٍ طويلٍ من السنوات، من دعائم النهج الذي أوصل الحزب إلى حيث هو الآن.

وناقشنا أيضاً موقفاً بعض الأمناء الذين كانوا يصرون على أن المجلس القومي هو الحل، وكان النقاش علنياً ومهذباً، وكان عبر مقالاتٍ وندواتٍ واجتماعات. كلها فوق الطاولة ووجهاً لوجه، كما يجب أن يكون النقاش بين الناس المحترمين.

نعم نحن فعلنا كل هذا.

ما لم نفعله، وهذا هو عمّة البصيرة الذي نتكلم عنه، هو أننا، كمجلة في سياستها، وكتئاب لهم رأيهم الحر، لم نقعد يوماً عن القيام بواجبنا، سواء كأعضاء، أو كمسؤولين، أو كناقدين للوضع الحزبي منذ سنوات، أو كناشطين في إيجاد المخارج من مأساة الحزب. لهذا فإننا نضحك حين يطلب منا البعض أن نتخلى عن «التنظير» وأن نقوم «بعمل ما»! يقول المثل: «كل وعاء بما فيه ينضح»، وهذا ينطبق على هذه المجلة ومحرريها، كما ينطبق على من يتّبع سياسة الشتم.

ليست هذه المرّة الأولى التي نتعرض فيها لحملة تشويه سمعة أو تهديد، ولا نعتقد أنها ستكون الأخيرة. فنحن حربٌ على الفساد والكذب والبلطجة. الفرق أننا حين نقاتل، فبوجهٍ مكشوفٍ ورأسٍ شامخ، ولا نختبي وراء رقم هاتف مجهول الهوية.

كلمة أخيرة، يعيّرنا البعض أننا نعيش في المهجر. هذا صحيح، فهذه المجلة تأسست في المهجر وعددٌ كبير من كتابها مهاجرون، وقد يقدر لنا أن نموت في هذه البلاد. لكننا، إذا حصل ذلك، فإننا نموت طالبين لسورية السلام مع كل صباح. نموت وعيوننا شاخصة إلى سورية الأم وقلبنا يخفق بحبها، وليس قبل أن نكون قد بذلنا كل ما بوسعنا لنصرتها.

ولتحي سورية.

الهروب الكبير

20-05-2022

«وإذا كنا لا نقدر أن نطبّق النظام في الأوساط المثقفة، اعترفنا بأن هذه الأوساط غير صالحة لحمل أعباء حركة فكرية ذات نظرة واضحة إلى الحياة، وليست أهلاً للاضطلاع بعملٍ عظيم كالذي وضعناه نصب أعيننا، وهو إيجاد مجتمع جديد يُنير في هذه البلاد ويصل هذه النظرة إلى كل مكان. يجب علينا أن نفهم هدفنا فهمًا صحيحًا لنكون قوة فاعلة محققة ولكي نتمكن من العمل المنتج.» (سعاده، المحاضرة الأولى).

هل نفهم، نحن السوريون القوميون الاجتماعيون، هدفنا فهمًا صحيحًا يؤهلنا لنكون قوة فاعلة محققة، ولكي نتمكن من العمل المنتج؟ إذا طلبنا الجواب من الوقائع كان الجواب سلبيًا. بل إن الوقائع تشير بوضوح إلى أن القوميين يعيشون واحدة من اثنين: إما حالة من التسويف المستدام، أو هروبٌ كبير من تحمل مسؤولية إعادة بناء الحركة القومية الاجتماعية.

للتسويف، Procrastination، تعريف علمي سوف نختصره من مقال طويل من ويكيبيديا.

«إنه تأجيل الأعمال والمهام إلى وقت لاحق. وأن الشخص قد يلجأ إلى التسويف فرارًا من القلق الذي عادة ما يصاحب بداية المهام أو إكمالها أو ما يصاحب اتخاذ القرارات... المسببات النفسية للتسويف مختلفة لكن في العموم قد يكون القلق والتقليل من قيمة الشخص لنفسه من أهم المسببات للتسويف. وكذلك تكون الهزيمة الذاتية أو العقلية المنهزمة ذاتيًا سببًا للتسويف. إن المسوفين لديهم مستوى أقل من غيرهم في الاجتهاد، وجنوح للأحلام والأمانى في تحقيق الكمال والإنجازات مما يدل

على غياب الواقعية في تقديرهم لواجباتهم وكذلك في تقديرهم لما هو متوقع من أمثالهم..»

«الفرار من القلق الذي يصاحب اتخاذ القرارات»، «التقليل من قيمة الشخص لنفسه»، «ضعف تقدير الذات»، «الهزيمة الذاتية»، «الجنوح للأحلام والاماني في تحقيق الكمال»، «غياب الواقعية في تقديرهم لواجباتهم...» هذه عبارات موجعة، ولكنها في رأينا تصف واقع حال الصف القومي الاجتماعي اليوم.

ليس غريباً أن يجنح القوميون، «للأحلام والأمانى» فيما تغيب الواقعية عن أعمالهم وعن «تقديرهم لواجبهم»، ذلك أن الواجب الأول، هو واجب صعب. إنه واجب إعادة بناء الحركة القومية الاجتماعية بدءاً من إيجاد آلية جديدة لانبثاق السلطة تنهي كل الانقسامات وتؤسس لعصر جديد نرى فيه الحزب السوري القومي الاجتماعي على سكة تحقيق غايته.

ولأن هذا الواجب صعب، نرى تسويقاً حوله أو هروباً منه. إنه يحتاج إلى كثير من عناصر القوة التي دعانا سعادته للأخذ بها: «صحة العقيدة وشدة الإيمان وصلابة الإرادة ومضاء العزيمة». ولأنه صعب، نرى معظم القوميين يهربون منه، إلى أين؟ إلى أي مكان آخر. إنهم يهربون إلى «الثقافة»، حيث الكل يعمل في الثقافة. إلى الانتخابات، الكل يعمل في الانتخابات. إلى حركات المجتمع المدني، (راجع ندوة شربل نحاس في مجموعة «إعادة البناء»⁽²⁰⁾) إلى المساعدات الاجتماعية، إلى الفنون الجميلة، إلى الصحة، إلى أي شيء يبعد عنهم كأس التفكير في السؤال الكبير: أين ستصب كل هذه الجهود التي نقوم بها في شتى المجالات إن لم يكن هناك حزب سوري قومي اجتماعي واحد، له قيادة مخلصه لغايته العليا، ومركزة على تحقيقها، ينظم نتائجها ويبنى منها قوة حقيقية وحيوية فاعلة قادرة على تحقيق الأهداف والأحلام والأمانى. لا شك أن كل هذه الأعمال مهمة ومفيدة، ولكنها تبقى جهوداً مبعثرة لا تبني نهضة ولا تحقق غاية.

«إذا أعياك السياسيون توجه إلى الشعب.» عبارة قالها رئيس وزراء كندا الأسبق بيار إليوت ترودو في خطابه الوداعي يوم ترك العمل السياسي. ونحن الذين أعيانا سياسيو الحزب و«مثقفوه» نتوجه إلى القوميين في متحداتهم لنقول لهم إن مسؤولية إنقاذ حزبكم في يدكم أنتم وليس سواكم. ولعملية الإنقاذ هذه مسار واضح: اختيار المديرات والمنفذيات - في جميع

(20) <https://www.youtube.com/watch?v=9QHYOoGKZIk>

التنظيمات التي تدّعي أنها الحزب السوري القومي الاجتماعي - مندوبين عنهم يقومون بانتخاب قيادة جديدة لمرحلة انتقالية يتحقق فيها ثلاثة أمور: تنقية جسم الأمناء، تعديل الدستور، والتهيئة لانتخابات جديدة.

أي شيء خارج هذا الهم سوف يبقي الانقسام قائمًا ويهدر ما تبقى من حيوية القوميين. أي تسويق في مواجهه هذا الاستحقاق أو هروب منه لن يلغيه، سوف يجعل عبئه أكبر علينا وعلى من سيأتي بعدنا.

مدرسة الصفقات

2022-3-26

بعد أيام قليلة على نشر مقالنا «الهروب الكبير»، أعلنت إحدى مديريات الوطن، ذات التاريخ العريق في العطاء والتضحيات، عن قرارها «العمل ضمن متحدتها بشكلٍ مستقل عن المؤسسة الحزبية على الصعيد الإداري، واتخاذ موقف المراقب، بانتظار خطوات إصلاحية مركزية». لا نزع أن لنا فضلاً في قرار المديرية، ولكنه كان قراراً متوقعاً. إنه قرار ينسجم مع أخلاق القوميين وردة فعلهم على «تراكم الممارسات والقرارات الخاطئة من قبل الإدارة الحزبية... والمماثلة غير المبررة... وعدم التجاوب وتأجيج الصراع المرتجى حله... وبوصلة البعض التي تبقى مرهونة عند رضى أشخاص بغض النظر عن تداعيات أفعالهم». كل الكلام بين مزدوجين مأخوذ من نص بيان المديرية الذي أعلن على الملأ.

ولم تكن هذه المديرية هي الأولى التي تتخذ موقفاً كهذا، بل سبقها إليه على الأقل أربع مديريات بعضها أعلن موقفه علناً، وبعضه الآخر اكتفى بإبلاغ الإدارة رسمياً عنه. ولا نستغرب استمرار هذا المسار من مديريات رأت بصيص أمل بعد انتخابات أيلول 2020، لتعود وتصطدم بالواقع الذي ذكرته في بيانها.

وفيما هذه المواقف تتوالى، نرى ظاهرتين أخريين، الأولى، ويمكن وصفها «بالسير بالطمّاشات»، أي رفض رؤية كل ما يحيط من أسباب موجبة لإعادة النظر بالوضع القائم والإصرار على «العمل من أجل العمل». أما الظاهرة الثانية، فهي تكرار التجارب نفسها بالأشخاص أنفسهم وتوقع نتائج مختلفة.

السير بالطمّاشات ليس ظاهرة جديدة، والتعبير ليس لنا، بل للأمين الراحل عبدالله قبرصي

في وصفه لقبوله «الواقع اللبناني» الذي ضرب الحزب إبّان غياب سعادته في مغتربه القسري. إنه يقول في مذكراته: «إن القيادة الحزبية كانت آنذاك في طور التدرج، فإذا سلكت سبيلاً وضعت على عينيها طمّاشات وسارت باتجاه واحد.» (المذكرات الجزء الثاني، ص. 112). إن الطمّاشات على نوعين، نوع تضعه المؤسسة على عينيها فيعميها عن المسار الذي تسير به - سبب اعتكاف المديرية والرفقاء على السواء - فتكتفي بإصدار العقوبات، وترمي من اعتكاف بشتى الأوصاف والنوع. أما النوع الثاني فردي، ولكنه لا يقل سوءاً. إن الذي يقول، «سوف أشيخ ببصري عن كل ما أراه من مساوئ وأعمل للبناء فقط»، يتجاهل الخطر الجاثم على العمل والبناء نفسه. فالمأثور الشعبي واضح، «ألف معمرجي ما يبلحقوا على خاروبي».

يمكن اختصار علة ما يحصل اليوم في الحزب السوري القومي الاجتماعي بكلمة واحدة: الصفقات. إن ما جاء بقيادة أيلول 2020 هو صفقة بين مجموعة أشخاص اعتبروا أن صفقتهم مع قائدهم السابق لم تعد ذات جدوى، فقرروا التخلص منه. ولكن للصفقات قانونها الخاص. إنها تنطلق من مجموعة مصالح فردية تلتقي على حد أدنى من الأهداف، وتفترق فور تحقيق البعض هدفه أو فور اكتشاف بعض آخر أن الصفقة لن تحقق ما يصبو إليه. عندها، ينفرط العقد لتعود بعض حباته للانتظام في حلقة أخرى من المصالح وهكذا دواليك. وعلى جوانب هذه الصفقات هناك من يبحث لدورٍ أو مكان له، فيحاول الدخول في هذه أو تلك. وإذا تزامن زمن الصفقات مع زمن الانتخابات فحدث ولا حرج. أليس هذا ما يشهده هذا الحزب اليوم، صفقات داخل صفقات داخل صفقات، وهذا ما يسمُّ المجموعات التي لم تزل تبحث عن حلول توفيقية تجمع حلفاء أمس - أعداء اليوم في صفقة جديدة تكفل لهذه المجموعات مكاناً لها بينهم.

وقضية الحزب؟ إنها ضائعة بين أصحاب الصفقات، وهذا يعيدنا إلى بيان المديرية المذكورة أعلاه إذ أنه يقدم فرصة، ولكنه يشكل خطراً. الخطر يكمن في أن يصبح «الاستقلال» غاية في حد ذاتها، وليس وسيلة لفرض تغيير جذري في آلية انبثاق السلطة ما فتئنا ندعو إليه، وقد لخصناه في مقالنا السابق. عندها تضمحل المديرية، إذ تنعزل عن محيطها الأوسع، وتموت موتاً بطيئاً.

أما الفرصة فهي أن تبادر المديرية التي أخذت مثل هذا الموقف لخلق آلية تنسيق بينها لتصبح كتلة جذب واستقطاب لمديرية ورفقاء آخرين، توصل إلى قيادة جديدة، تقطع قطعاً كاملاً مع عهود الفساد السابقة، وتقفل مدرسة الصفقات مرة وإلى الأبد.

العار والشرف وما بينهما

2022-3-28

أذكر أنني أول مرة قرأت فيها عبارة سعادته الخالدة، «لا يشعر بالعار من لا يعرف العار، ولا يعرف العار من لا يعرف الشرف، ويا لذل قوم لا يعرفون ما هو العار وما هو الشرف»، توقفت للحظة وكأن لسان حالي يقول: «ماذا؟» ثم عدت لقراءتها مرّة ثانية. ذلك أنك إذا توقفت عند القسم الأول منها، «لا يشعر بالعار من لا يعرف العار» لظننتها مديحًا. ولكن ما أن تقرأها حتى نهايتها حتى ترى العظة الاجتماعية العظيمة فيها، «ولا يعرف العار من لا يعرف الشرف».

وقبل أن نتابع تلمّس مدلولات هذه العبارة الرائعة، لا بد أن ننوّه أنه فيما كنا ندفع مقالنا السابق «مدرسة الصفقات» إلى النشر، وصلنا بيان من مديرية ثانية في الحزب السوري القومي الاجتماعي - الروشة، تعلن فيه استقلالها هي الأخرى عن ذلك المركز. أسباب الاستقلال متشابهة إجمالاً لما ورد في بيان المديرية الأولى، ولكن هناك بندًا واضحًا إضافيًا يقول: «نرفض الالتزام بقرار انتخابي يضعنا في خانة الأميركي بحيث ينطلق الإعلان عنه من صرح ليس بصرحنا وليس بمكان أقلّه محايدًا». هذا القرار هو موضوع هذا المقال عن العار والشرف وما بينهما.

القرار الانتخابي المذكور هو قرار ترشيح «الأمين» أنطوان خليل على لائحة ميشال المرّ الحفيد. والصور الثلاث التي نُشرت بمناسبة الاحتفال كافية، على ما نعتقد، لفهم الإساءة القصوى التي ارتكبتها خليل والمركز الذي رشّحه على هذه اللائحة بحق حزب سعادته. الصورة الأولى هي لميشال المرّ الجد مع ابنته على الأرجح، محمولان على ظهور مطايا بشرية. الصورة الثانية، هي لميشال المرّ الحفيد، وتبدو في الصورة كرسي عليها صورة جده. أما الثالثة، فهي صورة اللائحة ويبدو فيها السيد أنطوان خليل مرشح مركز الروشة.

الصورة الثانية هي الأبلخ. إنها تقول: «أنا حفيد ميشال المرّ واستمرار لنهجه، وسيحكمكم من هذا الكرسي. وقد فوضني بركوبكم مطايا كما كان يفعل. ومن سيكون على لائحتي لن يخرج عن هذا النهج.»

إن الذين دخلوا في هذا الحلف، والذين وافقوا عليه، قد جعلوا من ظهورهم مطايا! هل نفهم الآن سبب غضب القوميين في المديرية المتتية؟ إنهم يعرفون الشرف، لهذا هم يعرفون العار، ولأنهم يرفضون العار، رفضوا قرار قيادة تنظيمهم.

وبعد، طلب منا بعض رفقاء ممن نحب ونحترم ألا نشمل جميع العاملين بالفساد والصفقات، فهناك مؤمنون يعملون بإخلاص. ونحن نقول: «لا شك عندنا في ذلك.» ولكن عليهم إعادة النظر بمقولة «العمل من أجل العمل.» إن عملهم وجهدهم يصب في خدمة نهج فاسد والبيئات أمامهم بالصور، والصور لا تكذب.

لقد أسس سعادته حزبه ليكون حرباً على الإقطاع لا لينتهي حزبه سلماً للإقطاعيين. وأسس سعادته حزبه ليكون حركة الشعب العامة لا ليكون حركة ضد الشعب. إن التاريخ سوف يحاسب من اتخذ هذه القرارات ولن يرحمهم، لا هم ولا من قبل بها أو سكت عنها.

عقل الحزب

2022-4-4

إلى ح. ب.

«المديريات هي عقل الحزب ... هي الوعي.» بهذه الكلمات القليلة علّق رفيق من قدامى مقاتلي الحزب على مقال، «مدرسة الصفقات.» لقد هاجر هذا الرفيق بعد الحرب التي دخلها مرهقاً، وتخرّج منها شاباً مثخناً بجراح البطولات، غنياً بالخبرات، فقيراً بالشهادات المدرسية. إنه يكدح ساعات طوالاً كل يوم في مهجره، ولكن همّ الحزب لا يغيب عنه، ومنه كانت هذه العبارة - الجوهرة.

«المديريات هي عقل الحزب ... هي الوعي.» تفتح هذه الكلمات الستُ آفاقاً للتأمل والتفكير على مستوى عالٍ وعملي معاً، خاصة مع الوضع الاستثنائي الذي يمرّ به الحزب، ومع ما نسمع من مبادرات لإنقاذه.

المديرية هي المدماك في العمل القومي الاجتماعي. من المديريات تبدأ حركة الحزب. مهما كان رئيس الحزب مفوّهًا، ومهما كانت أجهزته العليا مثقلة بحملة الشهادات، إن لم يكن هناك مديريات حيّة فاعلة، فلا حركة للحزب. والحركة النظامية الهادفة هي مؤلّد الحيوية، فلا حيوية مع السكون، ولا حيوية من حركة عشوائية. في المديريات تُختبر معادن الرفقاء وتظهر مؤهلاتهم ومواهبهم: هذا شجاع، هذه مؤهلة لمسؤوليات عليا، هذا متردد، تلك متسرفة، هذه شاعرة، ذلك رسّام. وهكذا. المديريات هي أقطاب جذب وتفاعل. إنها تجذب الإمكانيات عبر حيوية أعضائها؛ إنها مركز تفاعلهم الداخلي، ومنطلق تفاعلهم مع المحيط الأوسع الذي يحيون فيه.

من المديريات تنطلق الأفكار والمشاريع، فتُدرس وتُبحث بالتشاور مع لجنة المديرية أو انطلاقاً منها. ما يمكن إقراره محلياً، يقرُّ، ما يحتاج إلى قرارات أعلى يرفع. والمديرية الحيّة لا

تترك رسالة دون متابعة، ولا تقبل بتقصير من مسؤول أدنى أو أعلى. إنها تفرض احترامها على الجميع عبر فاعليتها، حيويتها. في المديرية ينمو الوعي ويتجذر ويعمّ.

كيفما تلفتَ تسمع من يقول لك: «لا مديريات في الحزب اليوم». ومع أن هذه العبارة ليست دقيقة بما فيه الكفاية، إلا أنها تعبر عن واقع الحال في شكل عام. لا مديريات يعني لا حزب. وبعبارة أدق، لا عقل للحزب، ولا وعي، وطبعاً لا حيوية.
أما بعد،

هناك اليوم ثلاث مبادرات معلنة لإنقاذ الحزب. سوف نستعرض منطلقاتها سريعاً ونحاول الخروج بخلاصة.

1. «لقاء الوحدة» الذي عقد اجتماعاً له في ضهور الشوير في نهاية شهر آذار وتقدم بمبادرة تؤكد «على مرجعية المجلس القومي القائم، كإطار وحيد للحل وعلى دوره في انتخاب سلطة حزبية واحدة للحزب الواحد الموحد في مؤسساته الدستورية.»

2. «الإدارة المؤقتة» التي أرسل الرفيق عليّ حمية بياناً باسمها في تاريخ 26-02-2022 تدعو القوميين للانتظام فيها وتعلن أنها «تتطلع إلى توحيد الصفوف التي صمدت في وجه المغريات - وما أكثرها- وتوجيه العقول والقلوب والسواعد الفتية نحو الهدف الأعلى الذي تأسس الحزب لتحقيقه ألا وهو جعل الأمة السورية «صاحبة السيادة على نفسها ووطنها!»

3. «إعادة البناء» والتي أطلقت مبادرة تدعو فيها إلى اعتماد مرسوم الطوارئ لسنة 1936 قاعدة لانبثاق سلطة مؤقتة في الحزب عبر تنظيم القوميين المنكفئين عن العمل الحزبي أنفسهم في مديريات مستقلة، ودعوة المديريات الموجودة في كل التنظيمات بما فيها فرع الدورة لانتخاب مندوبين عنها تمهيداً لانتخابات من القاعدة. هذه المبادرات ليست جديدة، بل ظهرت في شكل أو آخر منذ انفجار الأزمة الأخيرة سنة 2016 مروراً بكل المحطات التاريخية من ذلك الحين بما فيها انتخابات أيلول 2020 وما تلاها. وهناك أيضاً ثلاثة تنظيمات تحمل اسم الحزب في كل من الروشة وبريستول والدورة، وكل منها يعاني من المشاكل التي انفجرت على صفحات التواصل.

هذه هي صورة المشهد الصعب، فكيف نخرج منه؟

لعلنا إذا وضعنا أمام ناظرنا عبارة تصف النتيجة النهائية لما يرغب به كل قومي شريف

نسهّل المهمة: حزب سوري قومي اجتماعي واحد، بإدارة واحدة، يضع تحقيق غاية الحزب نصب عينيه، فلا يتراجع عن ذلك حتى تحقيق هذه الغاية الأسمى. للوصول إلى هذه الغاية هناك عدد من الخطوات المطلوبة من الأطراف التي هي سبب الخلافات والأطراف المعنية بتغيير الوضع القائم. من هذه الخطوات:

- ♦ اعتراف تنظيم البريستول، أن قياداته مسؤولة عن وضع الحزب منذ وحدته الأخيرة سنة 1998 ولغاية 2020، وأنها شريكة في مسؤولية وضعه الحالي.
- ♦ اعتراف تنظيم الروشة أنه ولد في ظروف أقل ما يقال فيها إنها مطعون بشرعيتها، وأن ممارسته منذ انتخابه حتى اليوم، كانت أقل بكثير مما كان مؤملاً، وأن بعض الخطوات التي اتخذها زادت في الطين بلة، وأنه شريك في مسؤولية تردّي الوضع الحزبي منذ 2020 وحتى اليوم.
- ♦ اعتراف تنظيم الدورة أنه بعد ما يقارب السبعين سنة لم يزل فريقاً هزلياً لا يتجاوز المئات، وأنه لم ينج من الانقسامات التي ضربت باقي التنظيمات.
- ♦ اعتراف مجموعة لقاء الوحدة أن المجلس القومي هو أيضاً مطعون بشرعيته منذ ما قبل انتخابه، وأنه يقوم على أن الأمانة هم هيئة ناخبة ومنتخبة، وهي فكرة أصبحت مرفوضة من غالبية الصف القومي. وأن بين أعضائه من ارتكب من الموبقات التي نشرت على صفحات التواصل، وأنه منقسم على نفسه. واعترافها أيضاً أن التركيز على «الحليف الخارجي» هو خطأ تاريخي يجب عليها أن تتراجع عنه ولا تعود للاعتماد عليه.
- ♦ اعتراف القيادة المؤقتة أن صرخة «الأمر لي» لا تكفي لكي يلتحق بها القوميون خاصة في وضع كالذي نحن فيه. وأنه إن لم يكن هناك خطة واضحة ومعلنة وقيادة معروفة ومشهود لها، فإن الصرخة لن تجدي.
- ♦ اعتراف «إعادة البناء» أنها لم تنجح في تسويق مشروعها القائم على إعادة بناء المديرية وانبثاق السلطة منها، وأنه لا غنى عن مراجعة جذرية لأدائها.

إلى أين من هنا؟

إن إنقاذ الحزب وإعادة بنائه يجب أن يكون هاجس جميع الأطراف آنفة الذكر. إن المسؤولية التاريخية، مسؤولية فشلنا في إنقاذ أعظم حركة عرفتها الأمة السورية في تاريخها المعاصر، نتحملها نحن، مسؤولين في المراكز، وفي المبادرات وفي الصف الحزبي.

نعود إلى المديریات، «عقل الحزب» ومراكز الوعي والحيوية فيه. هل لنا، جميعًا، أن نعمل على إعادة بناء المديریات. هل لنا جميعًا، أن نعود إلى الانتظام إن لم يكن في مديریات تابعة لهذا المركز أم ذاك، ففي مديریات مستقلة، متنافسة، ولكن غير متصادمة، مديریات لا تتعصب لهذا المركز أو ذاك، بل تعرف حجم مسؤولية إعادة بناء «عقل الحزب» من المديریات صعودًا. رب سائل، كيف؟ ومن سيعيد نظم حبيبات المسبحة؟ أليس في هذا عبء كبير على القوميین والمديریات؟

صحيح. وهل هناك أفضل من القوميین في المديریات لإنقاذ الحزب. كلنا ثقة أن «عقل الحزب»، متى عاد إلى الفعل، قادر على خلق الآليات الضرورية لرسم معالم المستقبل.

دائرة التلاشي

2022-4-18

في مقال لها بعنوان، «النجدة يا سماحة السيد»⁽²²⁾، تكتب الزميلة غدي فرنسيس ما يلي: «اليوم، أنا لست حزبية ولن أعود يومًا إلى «هناك». أنا حرة وأفتخر بتجربتي وبماضي أهلي الحزبي، لكن ثمة من يُصر على إحالة كل ما أكتب وأُعبّر عنه استنادًا إلى «الهوية القومية». ذلك النص حُرّني، في عشرينيتي، من حزبيتي. هذا النص أتمنى أن يُحرّرني، في ثلاثينيتي، من صمت دام طويلًا، ومن اعتراض خبّأته وصرت أشعر معه أن استمرار الصمت خيانة. إن الذي حركني لأكتب عن حزبي وحزب أبي وإرث المرارة هو نفسه محركي اليوم: حرص على القيم والمبادئ لا الأفراد. حرص على السبب الأساس الذي يجعل واحدة مثلي تختار مواجهة العالم حتى الشهادة؛ لأجل قضية تؤمن بها. هذا النص ليس عن الحزب القومي الذي لم يعد يعنيني بمعناه الحزبي الضيق، بل يعنيني بناسه ومفكره وشهادته أبدًا وما حييت. هذا النص للحديث عن حزبي الأكبر، وحزب أبي الأكبر، المقاومة الوطنية الكبرى، وإرث المرارة الذي لا أريد أن أوزّته لأبنائي مستقبلاً.»

فحوى المقال، بعد مقدمة عن تجربة الكتابة في الحزب السوري القومي، وبعد إبداء الخوف من أن ينتهي «حزب الله» «كحزب الملة، أو حزب الفئة أو حزب الاستعلاء»، هو استنجد بالأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصرالله، ضد من «يحسبون أنفسهم عليه» ومن الإعلام الذي «فقد خطابه الوطني واستفحلت فيه الفتوية». وتختتم ذلك الجزء من المقال بالقول، «لا أعرف إذا كان الكلام هنا ينفج، وإذا كان عوضًا من أن نقول «النجدة يا سيد» بات علينا أن

(21) <https://180post.com/archives/27579>

نقول: «الله يعينك يا سيد.» للمقال خلفية طويلة من النقد لممارسات حزبية من قبل الزميلة فرنسيس، وتهجم عليها من قبل كوادرن من «حزب الله».

ومع أن موضوع المقال هو «حزب الله» حصراً، إلا أنه يفتح الباب للتأمل في ظاهرة أوسع وتسبق حتى نشوء «حزب الله»، تعاني منها بعض الأحزاب العقائدية وبضمنها الحزب السوري القومي الاجتماعي. سوف نطلق على هذه الظاهرة اسم دائرة التلاشي، ونحاول في هذا المقال وصف مكوناتها ومسار دورتها.

تشكل هذه الدائرة في منظمات عقيدية تغييرية، حين تُبلى بقيادات ليست على سوية نظرتها وغايتها من جهة، وبأعضاء يتميزون بقدر كبير من الذكاء والاندفاع والابداع والإخلاص والشعور بالكرامة، من جهة أخرى. تفشل تلك القيادات في استيعاب القدرات الإبداعية وتوظيفها، فتبدأ الدائرة وفق المسار التالي: التخلي، فالخيبة، فالانكفاء، فالانبهار، فالخيبة، فالانكفاء، فالانبهار، وهكذا دواليك.

التخلي

هو تخلي القيادات الحزبية عن القيام بواجباتها حيال القضية التي أقسمت يمين الولاء لها، وأولها وضع الخطط العملية لتحقيق غاية الحزب. وللتخلي أشكال تتراوح بين الإهمال والخيانة، وقد شهدنا مثل هذه الحالات في أكثر من مرحلة من تاريخ الحزب السوري القومي الاجتماعي، أبرزها كان «الواقع اللبناني»، ومن ثم سلسلة من الوقائع أبرزها العروبي والماركسي وواقع منظمة التحرير الفلسطينية كمنظمة كيانية.

الإبداع

سوف نستثني من هذا البحث بعض المبدعين الذين استقطبتهم الحركة السورية القومية الاجتماعية ومن ثم انقلبوا على مؤسسها أو على مفاهيمها العقيدية والأخلاقية، وانتهوا إما مطرودين من صفوفها أو مخربين في داخلها. سوف نقصر البحث على الذين انضموا إليها، فخابوا، فانكفأوا، ومن ثم بحثوا عن مكان آخر يستوعب طموحاتهم.

من الطبيعي أن تستقطب حركة كالتالي أطلقها مبدعٌ راءٍ مثل أنطون سعاده شخصيات تتحلّى بميَّزات كما وصفنا أعلاه. هؤلاء يجدون في هذه الحركة «مثالاً أعلى» لهم، بناء على نظرة إنسانية قلَّ نظيرها، وغاية واضحة تسعى لتغيير جذري في المجتمع. تغيير تسود معه العدالة، ويزيل الحواجز التي تكبل حركة الشعب، ويطلق الحريات، ويعيد السيادة القومية

إلى البلاد. ولكن هؤلاء يصطدمون بقيادات يمكن وصفها بأنها بليدة أو عاجزة أو خاملة. فيقع الصدام فالخيبة فالانكفاء. سلاح المبدعين إبداعهم وقلقهم على مصير نهضتهم، وسلاح الخاملين «النظام» الذين يشهرونه سيفاً في وجه من يكشف بلادتهم.

هناك ملاحظة لا بد من إبدائها، وهي أن المبدعين هؤلاء، فيما يعطون للحركة، يأخذون منها. إنهم يأخذون وضوح الفكرة ونبهاتها، ونهجها العملي، ومفرداتها، وكل هذا يزيد من تألقهم ومن قدراتهم الفكرية والعملية، ما يجعلهم هدفاً للاستقطاب من حركات سياسية قد تكون معادية عقيدياً أو سياسياً للحزب السوري القومي الاجتماعي.

طبعاً، هذا وصف سطحي لمشكلة أكثر تعقيداً بكثير، ولكنه يلخص حالات عديدة معروفة في الإعلام والشعر والأدب والموسيقى والإدارة والاقتصاد والقانون، وغيرها.

الخيبة والتخلي

بعد كل خيبة هناك انكفاء فمرحلة من الهدوء والمراجعة تنتهي بواحد من ثلاثة: أولاً، نسيان أسباب الخيبة والعودة إلى الانتظام عند بروز ما يوحي بأمل ما. ثانياً، الابتعاد النهائي عن العمل العام. ثالثاً، البحث عن مكان آخر يضع فيه الفرد مجهوده بما يعتقد أنه يحقق ولو جزءاً من طموحاته. فيما تبقى من هذا البحث سوف نركز على الحل الثالث.

الانبهار

في شهر نيسان من سنة 2005 كتبنا مقالا بعنوان «هل من يدلُّنا» يرد فيه المقطع التالي:

«لا خلاف بين العماد عون وسماحة نصرالله على نصف المشكلة اللبنايَّة: الإصلاح السياسي والإداري. ولكن هذا النصف لا قيمة له دون النظر إلى النصف الآخر الفارغ من كوب كلِّ منهما: المقاومة من كوب الأوَّل، وفصل الدين عن الدولة من كوب الثاني. تيار العماد عون، ومنظمة «حزب الله» محكومان، على المدى البعيد بالفشل الأكيد إن لم ينظرا إلى نصف الكوب الفارغ في مقولة كلِّ منهما.»

فحوى المقال مقارنة بين تطلعات كل من «التيار الوطني الحر» و«حزب الله» آنذاك، نشير فيه إلى ما رأيناه من نواقص في كوب كل منها، ونختمه بما يلي:

«هل من يدلُّنا على حركة تقول بوحدة بلاد الهلال الخصيب حياةً ومياهًا واقتصاداً وتدعو لقيام حركة مقاومة واحدة تحرر الإنسان والأرض، وحركة إصلاح سياسي

واجتماعي تقوم على سواسية المواطنة، بغض النظر عن الانتماء العرقي أو الديني أو الكياني. هل من يدلُّنا!

طبعًا، السؤال إنكاري بامتياز؛ سؤال يمتزج فيه التحسر بالتوجع مما لمسناه آنذاك من انبهار بوحدة من هاتين الحركتين أو كليهما معاً، من قبل عدد كبير من السوريين القوميين الاجتماعيين.

هذا كان سنة 2005. سنة 2020، كتبنا ثلاثية عن الموضوع نفسه، ولكن بتطوير وتفصيل يتناولان أحداثاً كانت قد مرّت خلال خمس عشرة سنة، بما فيها «ورقة التفاهم» التي أبرمت بين التيار والحزب سنة 2006. الثلاثية هي «كسر القيد»⁽²²⁾، و«القرارات التاريخية الصعبة»⁽²³⁾، و«قيمة المواطن في حد ذاته»⁽²⁴⁾. (هذه المقالات منشورة في الجزء الثاني من هذه المجموعة.) ما كان لافتاً، قبل وأثناء نشرها تباعاً، قيام بعض الرفقاء ممن نحب ونحترم بمحاولة ثنينا عن نشرها. هذه المقالات الأربعة تلخص ما كان يجب أن يكون كاشفاً للبهرج منعاً من الانبهار.

الخيبة من جديد

لا شك في أن مقال غدي - مع حفظ الألقاب - يضح بخيبة تعبّر عنها عبارات مثل، «الصمت الطويل»، و«الصمت خيانة»، و«إرث المرارة»، وسواها الكثير مما نقرأه في المقدمة وصولاً إلى استنجاها بالسيد حسن نصرالله ضد من هم حوله. ولكن هذه الخيبة لا تعفي غدي من سؤال مهم: هل هذه الخيبة مفاجأة أو متوقعة؟ لقد نشأت غدي في مدرسة الحزب السوري القومي الاجتماعي وتشربت مفاهيمها وعجنت خطابها بمفرداتها، وكل هذا يزيد من ألقها. والأهم من هذا كله أنها تستخدم منهجها التحليلي، الذي سنكتفي بنموذج واحد منه: لا يمكن أن يكون دوران جسم على محور غير محوره أفضل لحركته من الدوران على محوره.

في هذه المدرسة تعلمت غدي أن «القومية الاجتماعية» هي المحور الطبيعي الذي يجب أن تدور حركة المجتمع السوري عليه. القومية الاجتماعية هي عقيدة شمولية inclusive أي أنها لا تقصي أحداً. أما المؤسسات الدينية والتنظيمات السياسية المنبثقة عنها فهي مؤسسات إقصائية exclusive بطبيعتها. وهي إقصائية لأنها تعدّ أتباعها حصراً بآخرة حسنة فيما هي تحشر من تبقى في النار الأبدية. وهي تسحب معتقدها هذا على حياتنا اليومية، فلا تكتفي بوضع

(22) كسر القيد <https://2u.pw/wHkO2P2j>

(23) القرارات التاريخية الصعبة <https://2u.pw/yHoFqFm4>

(24) قيمة المواطن في حد ذاته <https://2u.pw/YzskmdKH>

أتباعها في مراكز القرار على حساب الكفاءة والوحدة المجتمعية، بل نراها تريد فرض نظرتها إلى الحياة في مناطق نفوذها منعاً وحجاً لما يراه العديد من الناس حقوقاً طبيعية لهم. بالتالي أن نتظر عدالة اجتماعية من مؤسسة دينية أو مذهبية فهذا سراب. كذلك انتظار مقاومة قومية من مؤسسة مذهبية أو كيانية أو عرقية أو انفلاشية؛ أو عدالة اجتماعية من تنظيم طبقي، كله سراب في سراب. إنه الانبهار الذي يخلق السراب تلو السراب. إنها دورة التلاشي.

وكم رأينا من سوري قومي اجتماعي ركض وراء سراب من هنا تلو سراب من هناك.

الانكفاء الجديد

تمهد غدي السبيل للانكفاء عن «حزب الله» بالقول: «هذا النص للحديث عن حزبي الأكبر، وحزب أبي الأكبر، المقاومة الوطنية الكبرى، وإرث المرارة الذي لا أريد أن أورثه لأبنائي مستقبلاً.»

لا شك في أن «حزب الله» لا يمكن له أن يكون «المقاومة الوطنية الكبرى» التي تحلم بها غدي. إنه مقاومة إسلامية، نقطة على السطر. كذلك لا يمكن لحماس أو باقي الفصائل المذهبية على امتداد الوطن السوري أن تكون تلك المقاومة. كما لم يكن بإمكان منظمة التحرير الفلسطينية أن تكون تلك المقاومة. بل يمكن لنا القول، استطراداً، إنه لا يمكن توقع انبثاق «مقاومة وطنية كبرى» كالتالي تريدها غدي، إلا عن حركة سورية قومية اجتماعية. فكل هذه الحركات تدور على محور غير محور القومية الاجتماعية فلا يمكن لحركتها أن تنتج مقاومة قومية اجتماعية. ولكن «الأحزاب» السورية القومية الاجتماعية هي في وضعية «التخلي»، التي تقود إلى الخيبة، فالانكفاء، فما العمل؟ وإلى أين ستلجأ غدي؟ وغدي هنا هي اسم يصف حال عدد كبير من المبدعين الذين هم في مثل وضعها.

ختام

في مقال «القرارات التاريخية الصعبة» قلنا: «كثيرون ممن قرأوا مقال «كسر القيد» قالوا إنه لمستحيل أن يقوم كل من «التيار الوطني الحر» و«حزب الله» بمبادرة لبناء الدولة المدنية لأن «مذهبيتهما هي علة وجودهما». جوابنا كان صريحا: «إذا كانت المذهبية هي علة وجود «التيار الوطني الحر» و«حزب الله»، وهي نفسها «علة» الوطن المزمته، فعليهما أن يبحثا عن علة وجود جديدة.»

هذا كان في نهاية سنة 2020. بعد ما يقارب السنتين، نجد أن الوطن في جميع أرجائه،

يعاني من هذه العلل. ومع أن بحثنا هذا انطلق من مقال للزميلة غدي فرنسيس في نداء للسيد حسن نصرالله، إلا أن هذا الوضع، لا ينحصر بـ «حزب الله». إنها ظاهرة عامة على ثلاثة أفرقاء التمعن فيها واستنتاج الخلاصات المفيدة.

أولاً، على المؤسسات المذهبية بمختلف أنواعها إعادة النظر بعلة وجودها القاتلة للمجتمع والانسان. ثانياً على الأحزاب العقيدية التغييرية أن تكون على مستوى نظرتها وغايتها الأساس، فتستقطب الإمكانات المبدعة عوضاً من تهميشها فتتهشيلها. وثالثاً على من وصفناهم بالمبدعين وخاصة الذين نشأوا في مدرسة الحزب السوري القومي الاجتماعي، مدرسة سعادته، ألا ينبهروا بحركات تدور على غير المحور الطبيعي لحركة المجتمع. بل إننا ندعوهم لتركيز جهدهم على وضع الحلول العملية لإنقاذ حزبهم وإيجاد الآليات التي تكفل انتظاماً في انبثاق السلطات واحتضاناً للإمكانات وتفعيلاً لها. عندها تنتهي الخيبة فالانكفاء فالمرارة فالتلاشي.

خارطة طريق

2022-5-20

قدّم كل من تنظيمي البريستول، والروشة العاملين تحت اسم الحزب السوري القومي الاجتماعي مرشحين لهما في نفس الدوائر الانتخابية اللبنانية لانتخابات شهر أيار 2022. وبالرغم من أن أحداً لم يبق إلا وحدرّ ونبه من مغبة هذا الأمر، إلا أن الرؤوس الحامية أصرت، فكانت الانتخابات وكانت النتيجة ليس فقط خسارة مدوية لمرشحي الحزب، بمن فيهم رئيسه الأسبق حردان، بل كشفاً لهزلة وضع الحزب التنظيمي في الكيان اللبناني وانفضاض الناس عنه. بعد هذا الفشل كثرت دعوات تطالب باستقالة المسؤولين في هذين التنظيمين، وعقد مؤتمر شامل لتدارس أوضاع الحزب، فكان هذا المقال.

نعم، على القيادات الحزبية المتمترسة في بريستول، والروشة، والدورة أن تقدم استقالاتها. ولكن لمن؟ ونعم، إن عقد مؤتمر شامل فكرة جيدة، ولكن من سيعدّ له، وبأية صفة؟ الاستقالة والمؤتمر، كلمتان ترددتا كثيراً في أعقاب الانتخابات اللبنانية. ولكن طلب الاستقالة، وكذلك عقد مؤتمر، يجب أن يرافقهما تفكير هادئ في الخطوات العملية المطلوبة. دعونا نحلل الأمر بروية.

1. استقالة السلطة التنفيذية في كل من الروشة والبريستول. إذا حدث هذا، سوف يقوم المجلس الأعلى في كل من هذين المركزين بانتخاب سلطة تنفيذية جديدة. هل يكفي هذا؟ لا نعتقد. فخطط الحزب العليا، بما فيها السياسية، يجب أن تحوز على موافقة المجلس الأعلى، ما يضع المجلس الأعلى في كلا التنظيمين في موقع المسائلة، مثله مثل السلطة التنفيذية.

2. استقالة السلطين التنفيذية والتشريعية في كلا التنظيمين. هذا يعيد الكرة إلى

المجلس القومي الذي كان هناك طعن بشرعية بعض أعضائه قبل انتخابات أيلول 2020، والذي أتى بالقيادة الحالية للروشة في ظل وضع ملتبس، وعاد وانقسم على نفسه وانتخب كل قسم منه مجلساً أعلى انشاقياً، والذي يتضمن أغلبية ممن منحوا رتبة الأمانة، وعن غير استحقاق لعدد كبير منهم.

ما هو المخرج؟

المقترح الأول، والذي سيكون الأفضل للحركة السورية القومية الاجتماعية هو أن تقوم المراكز الثلاثة، في الروشة والبرستول والدورة بتعديل دساتيرها كما يلي، ولمرحلة انتقالية:

1. وقف العمل برتبة الأمانة (هذا لا ينطبق على مركز الدورة)، ومن ثم،
2. الدعوة لانتخاب مجلس قومي جديد مؤلف حصراً من مندوبي لجان المديرية ومجالس المنفذيات في كل التنظيمات، يلي ذلك،
3. دعوة السلطة التنفيذية جميع القوميين للاتحاق بأقرب مديرية إليهم.
4. تحديد موعد لانتخاب لجان المديرية ومندوبيها إلى المجلس القومي.
5. انتخاب مجلس أعلى من المجلس القومي، ومن أعضاء تنطبق عليهم شروط رتبة الأمانة.
6. المجلس الأعلى ينتخب رئيساً جديداً لحزب واحد موحد.
7. تقوم التنظيمات الثلاثة بإعلان حل أنفسها وتضع قياداتها نفسها في تصرف القيادة الجديدة.

تكون مهمة القيادة الجديدة محصورة بما يلي:

1. تعديل الدستور
 2. تنقية جسم الأمناء
 3. التحضير لانتخابات جديدة.
- المقترح الثاني**، في حال لم تقم القيادات بهذه الخطوات، تعلن جميع المديرية والمنفذيات مقاطعتها لهذه المراكز، ومن ثم تقوم هي بالخطوات أعلاه باستقلالية عن المراكز الثلاثة وتضعها تحت الامر الواقع.

ماذا عن المؤتمر؟ لماذا لا يعقد مؤتمر يدعو له من يدعو ويخرج بقيادة جديدة؟

في الواقع، إن أي مؤتمر عادة ما يكون نهاية لعملية طويلة من الإعداد خاصة إذا كان هناك آراء متباينة. في مثل هذه الحالة تُناقش الآراء خارج المؤتمر ويصار إلى الوصول إلى صياغات يتم التوافق عليها قبله، فيكون المؤتمر بمثابة التأكيد عليها والخروج بها إلى العلن مع الآلية لوضعها موضع التنفيذ. هناك الكثير من الآراء المتباينة لخصناها في مقال سابق لنا وهي: انتخابات من المجلس القومي حصراً، انتخابات من لجان المديریات، وإعلان مجموعة من الرفقاء أنفسهم قيادة. ما لم تعالج هذه التباينات - قبل - المؤتمر فإن مؤتمراً يحمل في داخله هذه التباينات لن يكتب له النجاح.

إننا نرى أن انتخابات من القاعدة لمجلس قومي جديد هو الأجدى. ويمكن للقيادات الحالية أن تختصر مرحلة العذاب بأن تتبنى اقتراحنا أعلاه فتعطي هذه النهضة عمراً من عمرها.

ملاحظات على المشهد

04-06-2022

المشهد

يسقط رئيس أسبق للحزب في الانتخابات. التبدير، شنكر أسقطني! (دايفد شنكر، مدير شؤون مكتب الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية.)

تأتي نتيجة الانتخابات اللبنانية كخاتمة لسلسلة من القرارات الخاطئة منذ أيلول 2020 لقيادة حزبية. الجواب على لسان رئيسها، كما يلي: «تضاعف الشجاعة بالجرأة، ويزداد الخوف بالتردد. القوميون ليسوا بمترددين، بل شجعان يملكون ثقافة البناء والمواجهة: بناء ما دُمّر ومواجهة ما أُفسد. إن عملية البناء وما سيرافقها من مواجهات هي الطريق التي علينا أن نسلكها معًا لنصل إلى حزب أقوى.» لاحظوا تجهيل الفاعل، ولنا عودة إلى ذلك.

مقرر المحكمة الحزبية العليا، ينتقد القيادة الحالية التي كان بضمنها، بعبارات مثل هذه: «لن ينتظر القوميون أربعة عقود لينقذوا حزبهم من الإهانة التي جلبتها عليهم قياداتهم.» أو هذه: «إنه لأمر مزعج جدًا أن تعكف السلطة الحزبية، بعد الفشل الكبير والمهين الذي جرّت الحزب إليه، رغم التحذيرات المتكررة على فشل الاتجاه والمسار الذي اتخذته، وبالرغم من النقمة العارمة من الصف الحزبي، وبالرغم من حالة الشلل التي ضربت المنفذيّات والمديريات، أن تعكف السلطة إلى تشغيل «فقاسة الأمان»، كما كانت العادة سابقًا، لتمتين وضعها و«تقطيع المرحلة».

تنشر الصحف بيانًا عن لقاء تم في إحدى المناطق اللبنانية تنبثق عنه لجنة من أربعة أشخاص يدعو إلى «السعي لوحدة حزب النهضة السورية القومية الاجتماعية على أسس

شرعية ودستورية ونضالية وعلى أساس انتخابات ديموقراطية عبر المجلس القومي الراهن، وانبثاق قيادة جديدة وإعادة بناء الوحدات الحزبية وتفعيل المحكمة الحزبية.» ومن ضمن البيان المقتضب، ترد أمور أخرى لا خلاف عليها، مثل «اتخاذ مبادرة لتوحيد كافة المجموعات المعارضة والساعية لإصلاح الأداء الحزبي» و«بإقامة اتصالات مع كافة التنظيمات الحزبية القائمة دون استثناء».

أحد الذين وردت أسماؤهم من الأشخاص المعروفين برفضهم القاطع لكل المراكز الحزبية القائمة، بما فيها المجلس القومي. تتصل لتسأله ما إذا كان البيان صحيحًا؟ يدخل معك في جدل عن «الخلفيات التي رافقت الاجتماع». وكلما حاولت أن تفهم منه ما إذا كان هذا موقفًا جديدًا له، وما إذا كانت الفئة المعارضة التي هو في قيادتها من ذات الرأي، يستفيض في شرح فوائدها ما لا خلاف حوله. وحين تصر على معرفة موقفه يتهمك بأنك «بلا أخلاق» وأنتك «تحاول تلبيسه شيئًا هو غير موافق عليه.» وحين تذكّره أنك تقرأ ما كتبه ونشره هو، يغضب عليك ويطلب منك إنهاء المكالمة!

ما هو الخيط الذي يربط صور هذا المشهد وسواه مما يمر بنا كل يوم؟ الخيط هو «الهرب من تحمل المسؤولية». فلولا «شنكر» لما سقط فلان. وعلتان غير مسؤول عن تدمير الحزب وإفساده وصولاً إلى حيث هو الآن، مع أنه في قيادته منذ سنتين، وشارك في قيادته لسنوات خلت. والآخر لا دخل له في قرارات المؤسسة التي كان مسؤولاً أعلى في جهازها القضائي، فهو قد استقال دون أن يترك أي أثر في مسؤوليته، بل يؤخذ عليه أنه كان يُفتي في السياسة والإدارة مهملاً شأن القضاء الذي هو مسؤول عنه. والرابع غير مسؤول عن بيان يرد اسمه فيه كواحد من لجنة رباعية إذ أنه غير موافق على الرأي الذي صدر في البيان!

وفيما هذه الآراء تتخبط، تسمع من يقول لك كلامًا لطيفًا جميلًا عن ضرورة «وحدة الحزب»، وانتظار خطط القيادة الحالية للإنقاذ، وأن الحزب يمر في وضع صعب، فيما آخرون يدعون لاستقالة كل هؤلاء دفعة واحدة.

هذا هو المشهد. هل من مخرج؟ في اعتقادنا أن نعم.

نحن مع أن تتحمل جميع القيادات القائمة وفي شتى التنظيمات مسؤوليتها وتقدم استقالتهن، ولكن لمن؟ إن جميع المؤسسات القائمة مضروبة، من مجالس عليا، وسلطات تنفيذية، ومجلس قومي. كلها بدون استثناء. المخرج هو أولاً بيد قيادة الروشة إذا كان لم يزل يوجد لديها ذرة من حس بالمسؤولية فتدعو إلى ما يلي:

1. وقف العمل برتبة الأمانة لمرحلة مؤقتة.
 2. انتخاب لجان مديريات جديدة، ومندوبين عنها، خلال ثلاثة أشهر، تمهيداً لانتخاب مجلس قومي جديد.
 3. دعوة جميع الرفقاء المنكفئين للاتحاق بمديرياتهم كشرط ضروري للمشاركة في العملية الانتخابية.
 4. ينتخب المندوبون قيادة مؤقتة ممن تنطبق عليهم شروط رتبة الأمانة.
 5. تكون مدة القيادة المؤقتة سنتين يتم فيها مراجعة الدستور الحالي وتعديله حيث يلزم.
 6. كذلك تتم مراجعة سجلات الأمانة بغية تنقية هذا الجسم من الشوائب.
- ويمكن لهذه القيادة أن تشكل هيئة من الرفيقات والرفقاء المشهود لهم ولهم بالكفاءة والنزاهة فيتولوا هم الإشراف على العملية الانتخابية.
- لماذا قيادة الروشة، بالرغم من كل تحفظاتنا على أدائها؟ لأنها الجهة التي تحمل الوزن الأكبر من القوميين بين كل الفئات الموجودة، علماً أننا نعتقد أن المنكفئين عن العمل الحزبي هم أكبر بكثير من جميع المنضوين تحت كل التنظيمات مجتمعة.
- هل أن قيادة الروشة مستعدة لخطوة كهذه؟ لا ندري، ولكنه المخرج المشرف الوحيد أمامها. فنحن ضد اعتماد المجلس القومي الحالي لأسباب نشرناها في أكثر من مقال وندوة، ونحن ضد أن تقوم مجموعة تقول «أنا القيادة شرفوا والتحقوا بي». المخرج الوحيد المشرف هو في الطلب من القاعدة الحزبية أن تتحمل مسؤولية اختيار قيادة جديدة تقطع مع الماضي، وتضع الجميع أمام مسؤولياتهم.
- هذا هو المخرج المشرف الذي يمكن هذه القيادة من القول، «نعم، لقد أخطأنا كثيراً، ولكننا نتحمل مسؤولية خطأنا ونسعى لإصلاحه.»
- هذا هو المخرج المشرف، هل هناك من لديه الجرأة للأخذ به؟

الإسقاط

في التنظير والحقد والأخلاق

2022-6-7

«الإسقاط (Projection) هو حيلة دفاعية من الحيل النفسية اللاشعورية، وعملية هجوم يحمي الفرد بها نفسه بإلصاق عيوبه، ونقائصه، ورغباته المحرمة، أو المستهجنة بالآخرين، كما أنها عملية لوم للآخرين على ما فشل هو فيه بسبب ما يعتقد أنهم يضعون أمامه من عقبات وما يوقعونه فيه من زلات أو أخطاء، وهو آلية نفسية شائعة يعزو الشخص بواسطتها، أو عن طريقها للآخرين أحاسيس، وعواطف، ومشاعر يكون قد كتبها بداخله. ويقول علماء النفس إن الأفراد الذين يستخدمون الإسقاط هم أشخاص على درجة من السرعة في ملاحظة وتجسيم السمات الشخصية التي يرغبون رؤيتها في الآخرين ولا يعترفون بوجودها في أنفسهم.»
(سيغموند فرويد)

تعقيبًا على مقالي السابق «ملاحظات على المشهد» وردتني العبارة التالية من مسؤول حزبي كبير: «التنظير جيد، حطو كتفكم حدنا شي مرة.» هذه العبارة دفعنتي لكتابة هذا المقال. لن أدخل في تفاصيل ما دار بيني وبين هذا المسؤول، بل اكتفي بالقول إنني حاولت أكثر من مرة التواصل معه قبل نشر المقال، لبحث مضمونه، فكان يعد ولا يفي. بعد أسبوعين نشرت المقال بصيغته الأخيرة، فكان رده عن التنظير كما ورد أعلاه.

هذه ليست المرة الأولى التي نواجه فيها مثل هذه التهم. فحين نشرت مجموعة منا برنامج عمل تحت عنوان «سورية مسؤوليتنا»، تقدمت على أساسه لانتخابات 2012، وُصف برنامج العمل ذلك بأنه «تنظير». وحين نشرت «إعادة البناء» خطابها المنهاجي - القسم الأول

(الملحق رقم 4)، وفيه كذلك عرض للمشاكل مع حل مقترح لكل منها، حصل ما هو أسوأ من تهمة التنظير. فحضرة المسؤول نفسه، في أكثر من لقاء، وصف هذا الخطاب بأنه «الحل الأنسب» لإعادة بناء الحزب. ولكن حين كنا نسأله متى يرغب بوضعه موضع التنفيذ، خاصة الشق الدستوري منه، والذي هو المفتاح الأساس لكل ما يلي، كان الجواب، «مش وقته هلق.»

وإذا كان من فائدة، فلا بأس أن نذكر أننا في كل ما نكتب ونعمل ننطلق مما نراه مصلحة سورية العليا، وليس مصلحة أشخاص. وإنما إذ نتعامل مع الأحداث فيروية وتبصر. وإنما في جميع لقاءاتنا مع مسؤولين ومعارضين، كنا نعتبر آلية انبثاق السلطة كأولوية قصوى، وأن عدم أخذهم بها لم يوقفنا ورفقنا في «إعادة البناء» عن القيام بخطوات عملية إن لتخفيف المعاناة من مأساة كورونا، أو لرفع الضغط المعيشي عن رفقائنا، أو لإنشاء مشاريع إنتاجية في الوطن. وفي الوقت نفسه، كنا نحذر من نتائج خطوات قبل وقوعها، مثل استكمال مجلس أعلى فاقد للنصاب من بقايا مجلس قومي فاقد للشرعية، أو لتعيين شتّام عميداً دون مصلحة، ومن ثم عضواً في المجلس الأعلى، أو خوض الانتخابات اللبنانية.

أما الحقد فهو ما اتهمنا به من انتقدنا ذهابه مع الرئيس الأسبق الراحل علي قانصو لزيارة محمود عباس، عميل إسرائيل الأول، والذي تفوق على العميلين اللبنانيين سعد حداد وأنطون لحد. أما الأخلاق، فلا حاجة للكلام عنها بأكثر مما تكلمنا في المقال السابق.

إذا كان هناك من حالات تصف الإسقاط النفسي بأبهى تجلياته، فهذه هي. الشخص لا يسأل نفسه عما يرتكبه، إنه يرميك بالأوصاف والنعوت لأنك تذكر ما يقوم به.

طبعاً، لم نكن بحاجة إلى فرويد ليشرح لنا معنى الإسقاط. فأمثالنا الشعبية تسبق فرويد بأجيال، وأفضلها «كل وعاء بما فيه ينضح»، أما أردلها فلا داع لذكره.

التنظير! ما هو التنظير؟ وفق معجم المباني، تنظير الأفكار هو «التأمل فيها ملياً لوضعها في نظرية». ولكن هناك معنى شعبياً للكلمة هو ما نعتقد أن المسؤول يقصده: «ظاهرة التنظير» استحوذت على الأغلبية وخصوصاً المسؤولين في الجامعات والمتحدثين في المجالس والحوارات الإعلامية المختلفة، حيث تسمع أشياء من إبداع في اللهجة والنغمة والحوار، من تأكيدات وإثبات للحقائق بأساليب تعتمد على الخيال والمثاليات، ولكن في آخر المطاف يظل ذلك تنظيراً دون واقع وتطبيق.»

في كل خطوة قمنا بها منذ سنوات، سواء في مشاركتنا في معركة انتخابات 2012 الحزبية، وصولاً إلى الخطاب المنهاجي - القسم الأول، كان للمجموعتين اللتين وضعتا هاتين الوثيقتين

التاريخيتين هاجس أساس ألا وهو مسؤولية الحزب السوري القومي الاجتماعي عن الوطن السوري والقضية القومية. في الحاليتين، لم نضع تصورًا نظريًا، بل وضعنا خطط عمل قابلة للتنفيذ، منا أو من سوانا. في وثيقة «سورية مسؤوليتنا» وضعنا برنامج عمل تشريعيًا ملزمًا للمجلس الأعلى في حال الفوز، ينطلق من واقع الحزب المريض ليقدم مخارج عملية في شتى المجالات. الأمر نفسه ينطبق على الخطاب المنهاجي. الاثنان يقدمان خرائط طريق يمكن لمن يرغب الأخذ بها، كلها أو جزء منها، ولكنها تقدم خطوات عملية وليس نظرية.

لماذا إذن تُرفض هذه الأفكار ويُرمى أصحابها بتهمة «التنظير» السلبي الذي يظل «دون واقع وتطبيق»؟ هذا السؤال يشغل بالنا ونحاول إيجاد جواب منطقي له دون أن نقع نحن أنفسنا في مغبة «الإسقاط».

نعتقد أن السبب الرئيس هو أن هذه الخطوات صعبة وتحتاج إلى جرأة وتصميم وإيجابية في التفكير. والمقصود بالإيجابية في التفكير هو التالي، أن نبدأ مما يجب أن يكون، ومن ثم نقوم ببناء القدرات لتحقيقه، وليس أن نطلق من، «هذا مستحيل ولا يمكن تحقيقه»، فرمي صاحب الفكرة بـ «التنظير»، متهمين إياه بأنه لا يفهم الواقع.

ولكيلا يبقى كلامنا عامًا، نربطه بواقع الحزب والأمة، فنسأل السوريين القوميين الاجتماعيين عددًا من الأسئلة:

1. هل أن إنفاذ سورية وتحقيق نهضتها ممكن من دون الحزب السوري القومي الاجتماعي ونظرته وغايته وعقيدته ومبادئه الإصلاحية؟
2. هل يمكن للحزب السوري القومي الاجتماعي في وضعه الحالي أن يتنكّب دور إنقاذ سورية؟
3. هل يمكن للقيادات القائمة أن تعيد بناء الحزب السوري القومي الاجتماعي بما يؤهله لتنكّب دوره الانقاذي؟
4. هل تصلح المؤسسات القائمة من مجلس أعلى إلى سلطة تنفيذية إلى مجلس قومي لتبثق منها قيادة إنقاذية؟
5. هل يمكن للمؤسسات القائمة أن تتخذ أية خطوة يمكن أن تكون ممرًا للدور الذي على الحزب أن يلعبه؟

نعتقد أن الأجوبة الموضوعية على الأسئلة من واحد إلى أربعة هو كلا، وعلى السؤال

الخامس هو، «ممکن». وهو ممکن إذا أخذت القيادة الحزبية في مركز الروشة بمقترحنا الذي ورد في مقالنا السابق.

1. وقف العمل برتبة الأمانة لمرحلة مؤقتة.
 2. انتخاب لجان مديريات جديدة، ومندوبين عنها، خلال ثلاثة أشهر، تمهيداً لانتخاب مجلس قومي جديد.
 3. دعوة جميع الرفقاء المنكفئين للاتحاق بمديرياتهم كشرط ضروري للمشاركة في العملية الانتخابية.
 4. ينتخب المندوبون قيادة مؤقتة ممن تنطبق عليهم شروط رتبة الأمانة.
 5. تكون مدة القيادة المؤقتة سنتين يتم فيها مراجعة الدستور الحالي وتعديله حيث يلزم.
 6. كذلك تتم مراجعة سجلات الأمناء بغية تنقية هذا الجسم من الشوائب.
- رب قائل، «ولكن هذا المقترح يلغي هذه القيادات كلها، فلا يمكن لها أن تأخذ به، من هنا يعتبر كلامك تنظيراً». هذا الكلام يكون صحيحاً إذا اعتبرنا أن هذه القيادات لا همّ لها سوى نفسها وأن مصلحة الحزب والبلاد لا تعنيها، وهذا ليس ما نقول. بل نحن نقول لهذه القيادات ما يلي: «لقد أعطيتكم فرصة سنتين لتثبتوا جدارتكم فلم تنجحوا. والانتخابات اللبنانية كانت محطة أخيرة في سلسلة من الأخطاء والإخفاقات أنتم مسؤولون عنها دون سواكم. نعم كان هناك نجاحات صغيرة، وكان هناك أعباء وضغوطات كبيرة، ولكنكم لم تصغوا للنصح الصادق قبل كل محطة/ خطأ في السنتين الماضيتين. الثقة التي منحها لكم البعض من غير شرط، وتلك المشروطة، قد تبخرت أو تكاد. من هنا، لم يعد بالإمكان التعويل عليكم لوضع خطط عملية لم تتمكنوا من وضعها خلال السنتين الماضيتين. بالتالي، ومنعاً لمزيد من التشطي، ومنعاً لقيام كل مجموعة بالمناداة «الأمر لي»، نكرر القول إن في هذا مخرجاً مشرفاً لكم، وإنقاذاً للحزب، فهلاً أخذتم به؟»

نهاية وبداية

2022-6-22

انتهت الانتخابات اللبنانية لسنة 2022، وكان شيئاً لم يكن بالنسبة لرؤساء التنظيمات حاملة اسم الحزب السوري القومي الاجتماعي. بل وصلنا أن حزب «الدورة»، الذي كان يعرف «بتنظيم عبد المسيح»، قد انشق هو نفسه بسبب انتخابات داخلية، رفض نتائجها رئيسه الذي انتهت مدته، وقبل بها فريق آخر، فأصبح له رئيسان.

تجاوز حزب السلطة نكبة الانتخابات اللبنانية والنتائج المزرية التي أسفرت عنها. وها هو يطل علينا برؤسائه الأربعة لتنظيماته الثلاثة ولسان حال كل منها «أنا رئيس(ة) الحزب السوري القومي الاجتماعي ولا أحد سواي! وحزب السلطة لم يتمكن من تجاوز تلك النتيجة المزرية لمسار من الأفشال يمتد على سنتين عند البعض، وعقود عند البعض الآخر، إلا لأن الأعضاء يسمحون بذلك. وهم يسمحون بذلك بلا مبالاتهم، أو استكانتهم، أو تأييدهم الأعمى، أو هروبهم من مواجهة الحقيقة المرة. والحقيقة المرة هي أن الحزب الذي أسسه سعاد قد التهمه حزب السلطة وقضى عليه.

ليس سهلاً علينا الاعتراف بهذه الحقيقة، ولكن لا بد من مواجهتها إذا أردنا النظر للمستقبل وليس الاستمرار في الوضع الحالي أو البقاء في الماضي. ولن يردعنا استهجان مُستهجن يقول «إن حزب سعاد لا يموت»، وأن سعاد نادى وينادي «أجيالا لم تولد بعد». نحن، يا رفيقي العزيز، المستهجن، من تلك الأجيال التي كانت لم تولد حين أطلق سعاد نداءه الشهير. ونحن أمضينا عمرنا مثلك في حزب، اعتقدنا أنه حزب سعاد، فإذا به حزب تكالبٍ وتذابحٍ على السلطة، أودى بمعظمتنا.

لا ليس الاعتراف سهلاً، إنه محزن، ولكن لا بد منه. ذلك أننا إذا شئنا أن نترك شيئاً لمستقبل الأجيال القادمة فإن هذا الشيء لا يمكن أن يشبه حزب السلطة بتنظيماته ونزعات أصحابه الفردية القتالة، ولامبالاة أعضائه أو استكانتهم أو هروبهم.

المستقبل؟! وهل من مستقبل لهذه البلاد التعيسة وللحزب الذي أراد مؤسسه أن يكون أداة إنقاذ لها وتأسيس حياة جديدة لها؟ نعم، هناك دائماً مستقبل. فالمستقبل هو اللحظة التي تلي هذه. واللحظة مفتوحة لنا نصوصها كما نشاء، أملاً أم يأساً، عملاً أم كسلاً، استكانة أم إبداعاً.

إن انتهاء حزب سعادته بالشكل الذي نعرفه، لا يعني تناسي القضية التي أسس سعادته من أجلها حزبه. وإذا انفضت أكثرية عن تنكب مسؤولياتها، فهذا لا يعني أن الكل قد انفض. كل ما يعنيه الأمر هو أن وعياً جديداً سوف يستنهض أشكالاً جديدة - الفكرة للأمين الراحل هنري حاماتي - تكون قادرة على حمل أعباء القضية مستفيدة من أخطاء الماضي والحاضر. وأول هذا الوعي هو اعتراف بالواقع.

سوف يبقى هناك احتفالات بالمناسبات، وحلقات ومهرجانات شعرية وثقافية ومواسم انتخابات يكثر فيها القبض من تحت الطاولة بغض النظر عن النتائج، وكلها ستكون باسم سورية وسعادته، ولكنها ستكون طبقات ضجيج تعلو فوق طبقات ضجيج.

نحن، بعد اليوم لن نكتب عن حزب السلطة. ولا عن الاستكانة والهروب. أبداً، سوف نكتب عن القضية السورية ومتطلبات مواجهتها، والتنكب لتحمل مسؤوليتها. عفواً، ربما يقتضي الأمر الكتابة عن حزب السلطة من حيث هو حجر عثرة في سبيل انتصار القضية السورية.

رب قائل، لماذا هذا التشاؤم؟ غدا تنجلي الغيوم، يتوحد الحزب، وتعود الأمور إلى مجاريها. في الحقيقة، إن هذا هو أكثر ما نخشاه.

إننا لسنا بمتشائمين أبداً. بل هناك وضوح هادئ لعهد مضى لا بد من دفنه، وتطلع إلى بدايات جديدة لا بد منها.

إنه القهريا أحمد

2022-7-14

بين الأمين أحمد أصفهاني وبينني علاقة رفقة و صداقة وأخوة عمرها من عمرنا، بدأت حين كنا في الجامعة وتستمر لليوم. تشاركنا في العديد من المهمات والمشاريع ولدينا كنز من الذكريات. أساس هذه العلاقة المحبة والصدق والاحترام والثقة المتبادلة. ونحن لليوم نتبادل مسودات مقالاتنا قبل نشرها، وفي بعض الأحيان يدور بيننا نقاش حام، قبل أن تستقر النسخة الأخيرة وترسل إلى النشر. بعض الملاحظات يتم الأخذ بها، ولكن ليس كلها. مسافة الاختلاف في الرأي قد تكون واسعة، ولكنها لا تؤدي إلى خلاف بيننا. فكلانا يحترم رأي الآخر وإن خالفه.

هذه المقدمة هي تمهيد لموجز نقاش دار بيننا في الأيام الأخيرة، بدأ شفهيًا مع مقالي الأخير، «سعاده ... طقسًا»⁽²⁵⁾ (أنظر الجزء الثاني من هذه المجموعة) ثم انتقل إلى نقاش مكتوب حول مقالة رفيقنا زيد قطريب، «هرهروها بالهزائم وبهدلوها بالموبقات»⁽²⁶⁾، والتي أتحمل مسؤولية نشرها بصفتي رئيس تحرير «الفينيق». هذه المقالة أغضبت الأمين أحمد وقد عبّر عن رأيه الناقد لها في مقال نشرته «الفينيق» تحت عنوان «قليل من التواضع رجاء»⁽²⁷⁾.

الحوار الذي دار تناول عددًا من المواضيع المهمة التي أرى ضرورة مشاركة القراء بها عليها تُوسّع باب النقاش. ولكي يطمئن القارئ، فإن هذا المقال، كعادتنا، قد تم التداول في مضمونه بيننا قبل نشره.

(25) سعاده طقسًا <https://2u.pw/MQ4GW9Rm>

(26) هرهروها بالهزائم والموبقات <https://2u.pw/DPPKYhK0>

(27) قليل من التواضع رجاء <https://2u.pw/VDP8BFENG>

مدرسة النقد القاسي

أنا مع مقولة الأمين أحمد الأساسية: «ولكي يُصبح الحوار مفيدًا وناجحًا، يجب أن ينطلق من قاعدة أساسية لا غنى عنها، ويُسلم بها الطرفان: الثقة بين الجانبين. الثقة بأن حاملِي الرأي الخطأ وحاملِي الرأي الصواب يؤمنون بالعقيدة القومية الاجتماعية، ويعملون لمصلحة الأمة والحزب، وأن كل واحد منهم أهلاً بالثقة ولا يعمل إلا بالثقة.» السؤال هو ماذا عن الذين ضربوا الثقة عبر ممارساتهم العملية التي دفعت أعدادًا كبيرة من أعضاء الحزب السوري القومي الاجتماعي للانكفاء عن العمل النظامي، أو لخوض معارك شرسة مع الفاسدين والمفسدين في الحزب، وفي طليعة محاربي الفساد الأمين أحمد أصفهاني.

النقد القاسي، بل الشاتم يكون في بعض الأحيان أكثر من فعّال. «أفصح ما تكون القحباء حين تحاضر في العفة»، ابتكار سعيد تقي الدين، أصبحت على شفاه العامة مأثورًا شعبيًا. «لبطه البغل» هي أيضًا استنباط سعيد تقي الدين نتيجة ما عاناه داخل الحزب. قلّة من قوميي جيلنا، أحمد وأنا، لم تنشر عرض «كرادلة» الحزب في السبعينات، بسبب الأفشال والمآسي التي أوصلونا إليها؟ لنضع الحزب جانبًا ونقرأ أحد أروع أبيات عمر أبو ريشة في نقد التخاذل العربي بعد مؤتمر الرباط:

«خافوا على العار أن يُمحي فكان لهم على الرباط لدعم العار مؤتمر.»

هذا البيت، على جماله، وسعة انتشاره في حينه، فإنه لم يفعل ولم يُحفظ كما فعلت أبيات مظفر النواب وكما تُحفظ:

«أولاد القحبة

لست خجولاً حين أصارحكم بحقيقتكم

إن حظيرة خنزيرٍ أظهُرُ من أظهركم

تتحرك دكة غسل الموتى

أما أنتم

لا تهتز لكم قصبه!»

المضمون هو نفسه، الفرق في الشكل، هذا سفير وذاك شاعر ساخر.

لنذهب إلى أبي العلاء:

«اثنان أهل الأرض: ذو عقلٍ بلا دين وآخر دَيِّنٌ لا عقل له.»

أليس في هذا القول تعميم وإطلاق وحُكْم عام على البشرية. هل سنسأل أبي العلاء «من فوضك؟» هل سنسأله ما إذا كان قد أحصى أهل الأرض ليرى إن كان كل ذي عقل بلا دين، ولنسأله كيف يهين أهل الدين ويجعلهم كلهم بلا عقل. طبعاً لا. يقول الرحباني في كتابه، «المسيح السوري»، ما معناه، لنا نحن السوريون أسلوبٌ خاصٌ في الكلام يتضمن المبالغة، والتعميم، والسخرية، والشتائم.

من أبي النواس إلى محمد الماغوط إلى دريد لحام إلى سعيد تقي الدين إلى أبي العلاء، كثيرون كتبوا في الأدب الجاد والساخر في آن معا. فأعجب الناس بالأدب العالي، ولكن ما حفظوه كان الساخر من الأدب.

القهر والقرف

لماذا يكتب زيد كما يكتب، ولماذا كتب كل من سميناهم ما كتبوا. إنه القهر والقرف الذي يتكوّم بسبب ممارسات مجرّمة يقوم بها أشخاصٌ اغتصبوا السلطات، سواء بالاغتيال أو بالاحتلال، داخل الحزب وخارجه. وترى الناس يصفقون لهم ويفسحون لهم صدارات المجالس ليتكثروا بسبّحاتهم ويحاضروا بالعقّة - بالإذن من سعيد. إنه القهر والقرف من ممارسات أوصلت أشرف مؤسسة عرفتها بلادنا في تاريخها المعاصر إلى حيث هي اليوم، وممارسات وسياسات أوصلت بلادنا إلى الفقر والقهر الذي نعانيه. بعضنا يضبط أعصابه، بعضنا الآخر صاعق التفجير لديه سريع الاشتعال، ولكنه مولد لكتاباتٍ صاخبة شارخة صادمة مؤلّدة للنقاش، كما نفعل هنا. فهل نمعها؟ أبدأ، فإن فعلنا أصبح أدبنا ونقدنا أدباً يُكتب بالقفازات البيضاء بلا لون ولا طعم ولا رائحة.

النقطة الأخيرة

هناك نقطة أخيرة مهمة - بل هي الأهم في رأبي - في مقال الأمين أحمد، تتضمنها العبارة التالية:

«وعند هذه النقطة أتوقع احتجاجاً من أشخاص يقولون بتهمكم وسخرية: «... وأي حزب تقصد؟ هذا سؤال يتسلى بطرحه عدد متزايد من «الرفقاء»، لكنه في الواقع يخفي الكثير! فالحزب المقصود ليس فقط الوحدات الحزبية والإدارات التنظيمية التي نعرفها جميعاً، وإنما هو حالة نهضوية ذاتية تتطلب الالتزام بقيمها والعمل على نشرها في متحداتنا، بغض النظر عن الواقع المرير للأجهزة الإدارية. ونحن لا نجهل أو نتجاهل الركاب الذي طمس جوهر العقيدة

القومية وشوّه شخصيتنا المناقبية. إلا أن ذلك لا يمنح أحداً منا مجالاً مشرعاً لإهانة الآخرين أو السخرية منهم والانتقاص من قدراتهم.»

لقد تداولنا، الأمين أحمد وأنا، مطولاً في هذه النقطة وهي تحتاج إلى بحث مفصل في مقال خاص بها.

لماذا؟

2022-7-19

في مقالي الأخير «إنه القهر يا أحمد»، ذكرت أن ثمة عبارة مهمة، بل الأهم، في مقال الأمين أحمد أصفهاني «قليل من التواضع...رجاء» هي: «فالحزب المقصود ليس فقط الوحدات الحزبية والإدارات التنظيمية التي نعرفها جميعاً، وإنما هو حالة نهضوية ذاتية تتطلب الالتزام بقيمتها والعمل على نشرها في متحداتنا، بغض النظر عن الواقع المرير للأجهزة الإدارية.»

لماذا؟

لماذا علينا أن نقبل بهذا الواقع المرير؟ هذا السؤال هو برسم السوريين القوميون الاجتماعيين الذين يعملون سواء كوحدات رافضة لهذه المراكز مثل الوحدة التي يعمل فيها الأمين أحمد أصفهاني، أو كوحدات تابعة لأي منها، أو كمنكفيين منتظرين.

إنّ الاغتراب القسري للزعيم، وبعد استشهاده، كان القوميون يحاولون نشر قيم الحزب ومبادئه في ظل واقع مرير لقيادات منحرفة أو بليدة أو فاسدة. المرات القليلة التي حاول فيها القوميون كسر هيمنة «الأجهزة الإدارية»، وأهمها محاولة الشهيد أبو واجب، انتهت بشكل مأساوي ثبتت مراكز القوى في مكانها وزادها منعة.

هيمنة هذه الأجهزة الإدارية ليس سببها قوتها الذاتية، بل هناك سبب أخطر هو قبول القوميون بهذا الأمر. إنها لمفارقة خطيرة، أن يردد القوميون «نحن مصدر السلطات»، فيما هم يجيرون هذه السلطات لجسم من ممنوحي رتبة الأمانة عن حق أو عن غير حق، ليأتوا بالطقم نفسه، مرة تلو المرة منذ مطلع خمسينات القرن الماضي وحتى اليوم.

ولنجاح هذه الأجهزة شرط أساس، أن تقبل بالتنازل عن دورها القيادي التغييرى على

مستوى الأمة لصالح ممول خارجي يضمن بقاءها في السلطة. منذ الاغتراب القسري لسعاده، وما بعد استشهاده، تغير الممول الخارجي أكثر من مرة، ولكن عقلية الأجهزة التي يشكو منها الأمين أحمد لم تتغير.

إذن هناك مثلث غير متساوي الأضلاع وراء الواقع المرير: سلطة حزبية مستعدة أن تجبر قرار الحزب لمن يدفع لها ثمن بقائها في السلطة، وممول خارجي يدعم من يصادر القرار لصالحه، وقوميون قابلون. وقبول القوميين ليس دائما عن رضا بالواقع، بل هناك ثلاثة أسباب له: الخوف من الانشقاق، والشعور بالذنب من عدم العمل، وعدم الثقة بالذات. لنناقش هذه الأسباب.

إن السبب الأول في الواقع مضحك. فحيال كل محاولة لتغيير الواقع الانقسامى على يد القوميين أنفسهم، كنا نسمع من يقول لنا، «هذا انشقاق»، وكأن الحزب ليس متشظياً.

الشعور بالذنب: «إن الحزب يحتاجكم فلا تتخلوا عنه. اعملوا معنا للإصلاح من الداخل. هناك رفقاء طيبون يمكن العمل معهم للتغيير.» إن التسليم للفسادين بالسلطة بسبب وجود بعض الرفقاء «الطيبين» هو أيضاً أمر يدعو للعجب. أمامنا تجربة سبعين سنة من فشل هذه المحاولات ومع هذا نسمع من يقول عنّا، «ما بدهم يعملوا.» صحيح. نرفض العمل مع أجهزة كلما اختلفت شقّت الحزب، وكلما اتفقت غاصت في الفساد. نرفض أن نكون مَصلاً يُبقي الحزب في حالة موت سريري لا يستفيد منها سوى الأجهزة.

عدم الثقة بالذات: يتجلى في عدم أخذ القوميين عملية إنقاذ الحزب على عاتقهم وانتظارهم أعجوبة ما، «توحد» المنقسمين. في الواقع أن «التوحيد» ممكن جداً، ولكنه لن يكون أعجوبة. إنه يتوحد حين تقضي مصلحة الممول الخارجي بذلك.

تحت هذا كله، وبما يضمن نجاح اللعبة واستمرارها، هناك اللا محاسبة. ممنوع محاسبة أي مرتكب في الحزب.

يقول الأمين أحمد إن الحزب «ليس فقط الوحدات الحزبية والإدارات التنظيمية التي نعرفها جميعاً، وإنما هو حالة نهضوية ذاتية تتطلب الالتزام بقيمها والعمل على نشرها في متحداتنا.»

أن هذه العبارة تعيدنا إلى المحور الثاني من غاية الحزب، «تنظيم حركة». كل العمل الثقافي «والنهضوي الذاتي»، لا يعني شيئاً إن لم يكن هناك حركة نظامية تفعل إدارة وسياسة وحرماً لتحقيق غاية الحزب. وفي ظل الوضع القائم، مستحيل قيام حركة كهذه. بل إننا نرى أن

المهمة الوحيدة لما يسمى بالعمل الثقافي، اليوم، هو مهمة إنقاذ الحزب من وضعه الحالي. مهمة لا نتولى سواها حتى إنجازها. فإن لم نفعل، من سيقوم بها؟ الحلفاء والممولون الخارجيون!

هل هناك من برنامج عمل يمكن أن يؤخذ به؟

نعم، (أنظر الملحق رقم 4)، ولكن واقع الحال يقول إن القوميين لم يأخذوا به. بعضهم يعتبره كلامًا «فوقيًا». بعضهم يراه «طويلاً»، بعض آخر يقول إنه «أستذة»، أحدهم يقول إنه لا يفهمه، آخرون يقولون عن واضعيه، «ما بدهم يعملوا».

إننا نفهم كل هذا، ولن نقف عند هذه الأوصاف، ولكننا نسأل، في المقابل، ألا نرى الانقسام يتجذر بحيث نكاد نصبح موارنة ورؤمًا، سنة وشيعة، نختلف دون أن نعرف علام الخلاف، ونتفق دون أن ندري لماذا؟

هناك ثلاثة مبادئ في رأينا لإنقاذ الحزب إنقاذًا جذريًا: رفض القيادات الحالية كلها وسحب الدعم المادي والعملي منها، تنظيم القوميين أنفسهم في متحداتهم وانتخاب قيادة انتقالية، تعديل الدستور وإعادة روحه إليه، استعدادًا لمرحلة مقبلة.

هذا لا يمكن أن يتم عبر القيادات الحالية، ولا عبر الأشكال التي أوصلت هذه القيادات إلى السلطة. إنه يتم من القوميين في متحداتهم. هل هذا الأمر مستحيل؟ هذا هو السؤال.

Peripety

2022-8-6

وضعتُ المقدمة التالية لهذا المقال: «كُتبت مسودة المقال الأولى منذ أكثر من أسبوع، فلا علاقة للمضمون بأي حدث آني. إنها ملاحظات من اختبارات الحياة.»
في الواقع كان نتيجة ما رأيته تأرجحًا يتنامى ويهدد عمل مجموعة تعبنا كثيرًا في بنائها.

أول مرة قرأت هذه الكلمة كانت في «إلى مخرج حفنة ريح» للرائع سعيد تقي الدين. وهو، بعد أن يعطي معناها القاموسي، «التأرجح»، يتوسع في شرحها فيقول، «الحيرة والتأرجح والتردد واحتمال وقوع أي شيء - ضع كل هذا في قنينة وخضها تفز بكوكيتل اسمه Peripety». يستخدم سعيد تقي الدين التأرجح كقوة درامية تُبقي المشاهد في حالة ترقب لما سيؤول إليه المشهد نتيجة التأرجح. ولكن للتأرجح نتائج سلبية جدًا خاصة في الحركات التغييرية. بل يمكننا القول إن أخطر ما تواجهه الحركات التغييرية هو تأرجح بعض أعضائها بين مستقبل يجب أن يَنشَدُوا إليه وماض يشدهم. فهذه الحركات تعمل لإحداث تغيير جذري في مؤسسة ما أو في مجتمع ما، فتضع رؤية جديدة تدعو الناس إلى العمل لتحقيقها. والتغيير الجذري ضروري للحماية من أخطار وأضرار قد لا يمكن عكس مفعولها. ولنجاح التغيير، يجب أن تكون القوى التي تنهض به أكثر قوة من القوى المناهضة له.

وحيث إن التغيير الجذري يهدف إلى تغيير واقع حالي متجذر ونافذ في المجتمع، فمن الطبيعي أن تكون القوى التغييرية، في بداية عملها، أقل قوة من القوى المناهضة لها. بناء عليه، لا يمكن أن يتم التغيير بين ليلة وضحاها، بل سوف يأخذ جهدًا ووقتًا لينتشر الوعي بضرورته من جهة، وبالمخاطر الناجمة عن عدم الأخذ به، إلى أن تصبح لقوى التغيير قوة التغيير.

نعود الآن إلى التآرجح الذي يطال بعض قادة فريق التغيير، أسبابه، ونتائج.

السبب الأول: عدم تحقيق انتصارات مبكرة تدعم معنويات فريق العمل وتعطيه شحنًا إضافيًا للاستمرار. بل إن قادة التغيير عادة ما يبحثون عما يعرف بـ «الفاكهة المتدلية»، أي انتصارات سريعة لا تحتاج إلى مجهود قوي، تشحن فريق التغيير وتزيد من فاعليته. في حال عدم تحقيق الانتصارات سريعًا، يبدأ العاملون بالتساؤل عما إذا كانت قضيتهم محقة أم لا، خاصة وأن القوى المناهضة للتغيير هي في حالة عمل مستمر لإحباط معنوياتهم.

السبب الثاني: الركض وراء السراب. والمقصود بالسراب هنا هو محاولة فريق الواقع الحالي، أن يُظهر نفسه بمظهر المدرك لأهمية التغيير وأنه هو القائد التغيير، ولكن وفق أجندته وبرنامجه الزمني، ووفق «أهداف إصلاحية معقولة» وليست «تعجيزية». إن هذا الفريق لن يتوانى عن عرض جميع المغريات أمام فريق التغيير لكي يترك برنامجه التغييرى وينضم إلى «برنامج إصلاحى».

السبب الثالث: البرق الخلب، أي الخادع الذي لا مطر معه، وهو قريب من السراب. والمتأرجحون يأملون خيرًا منه دونما تفكير ما إذا كان يحمل مطرًا أو لا. عمليًا، يحدث هذا حين تختبئ منظومة الواقع الحالي وراء شخص نظيف الكف منزوع الصلاحيات. ينساق المتأرجحون، وراء «النظيف» إلى أن يكتشفوا عجزه.

السبب الرابع: الخوف من النجاح. وهذا السبب قد يبدو غريبًا، ولكنه يحدث حين يضع بعض أعضاء مجموعة التغيير جهدًا كبيرًا يوصلهم إلى عتبة النجاح، فيصيبهم نوع من القلق أو الخوف الذي لا مبرر له، فيتكئون العمل، دون تفسير، وينكفئون كليًا، أو يدورون من سراپ إلى برقٍ خلبٍ فسراپٍ، فبرقٍ، وهكذا.

إن نتائج التآرجح، خاصة إذا ضرب أعضاء قياديين في المؤسسة أو المجتمع، تكون كارثة على الجميع. أول من يخسر هو المتأرجح نفسه؛ إنه يخسر مصداقيته. الخاسر الثاني هو فريق العمل التغييرى. فالتأرجح يصيب باقي فريق العمل بالحيرة والارتباك وحتى الشك وهذا ما يؤثر على نفسية الفريق، وعلى عملية التغيير برمتها. في مثل هذه الحالات تقوم قوى الأمر الواقع باستخدام المتأرجحين كدليل على فساد المشروع وعلى عدم ثقة حتى العاملين بأنفسهم وبمشروعهم. وما قد يصيب فريق العمل أيضًا هو الانقسام خاصة إذا كان المتأرجحون من ذوي المكانة أو الاحترام، إذ قد يلحق بهم بعض الأعضاء في رحلتهم إلى الماضي الذي زعموا أنهم يريدون فكًا منه.

عمليات التغيير الجذرية تحتاج إلى قنوات مبنية على أسس علمية ومنطقية، وعلى أناس صليين، يحملون هذه القنوات ويعملون من وحيها ضمن خطط عملٍ مدروسة بحيث لا تنتهي إلا بالنصر. في عملية كهذه، لا مكان للتأرجح، إنه مقتل التغيير.

أفعى برأسين

2022-9-14

ويشتد التنافس والتناحر بين الفريقين المتهاوشين من حزب السلطة.

هذا العنوان ليس للإثارة ولا هو من الخيال العلمي، بل هو حقيقة طبيعية. هناك أفاعٍ تولد برأسين نتيجة تشوهات تحدث أثناء التكون داخل البيضة. وهذه التشوهات تُعزى لأسباب وراثية أو بيئية. وقد رغبت في نقل بعض الحقائق عن الثعبان أو الأفعى برأسين اعتماداً على عدد من المواقع.

تواجه الأفعى برأسين عدداً من المشاكل في حياتها. فالرأسان يعملان باستقلال أحدهما عن الآخر، ما يعني الزحف البطيء الذي يجعل من الثعبان طريده سهلة. في معظم الأحيان لا يكون الرأسان متساويين، بل يكون أحدهما أكبر من الآخر ويهجم على الأصغر أثناء الطعام ما يسبب قتالاً بين الرأسين غير المدركين أن الطعام ذاهب إلى الجهاز الهضمي نفسه. كذلك الأمر حين يصطاد كل رأس طريده ويحاول الرأسان ابتلاعها في الوقت نفسه. وقد لاحظ العلماء أن الثعبان مزدوج الرأس غير مؤذ إجمالاً إلا حين يهجم الرأسان أحدهما على الآخر.

وقد حار العلماء في تقرير ما إذا كان الثعبان برأسين هو ثعبان واحد أم اثنان، فالجسم واحد، ولكن برأسين. هذه معضلة لم يتفق عليها سواد الباحثين بعد.

وهذا النوع من الثعابين لا تكتب له الحياة الطويلة، فالرأسان ضعيفان في بعض الأحيان ولا يتمكنان من الصيد والأكل. أما إذا كان في الأسر وموضع عناية من أخصائيين يطعمونه قسراً لدرس خصائصه الشاذة، أو لعرضه في حدائق الحيوانات والمعارض كالفرجة، فقد تكتب له

الحياة الطويلة. أحد هذه المعارض، في سويسرا، عرض ثعباناً أطلقوا على رأسه اسمي «توم»
و«جيري».

أفعى برأسين! ظاهرة غير طبيعية، ولكنها موجودة في الكثير من دول العالم، بما فيها
بلادنا.

هذا المقال هو للراغبين بالمعلومات السخيفة فقط، ولا نتوخى عبرة من ورائه... فلا عبرة
لمن لا يعتبر.

مسؤولية الدم

2022-9-18

بعد يومين من نشر المقال السابق، «أفعى برأسين» يصل التهاوش إلى مرحلة كاد أن ينفجر صراعاً مسلحاً. في الوقت نفسه، ورد هذا التعليق على المقال: «لك أن تقول إنك لا تتوحى عبرة من المقال، ولك أن تكرر ذلك مرّات ومرّات، لكنك لن تجد قارئاً واحداً يقبل أن غرض المقال مجرد تقديم معلومات سخيفة لبعض الراغبين بها ... أو هل توجد معلومة سخيفة واحدة في تاريخ «الفينيق»؟!؟»

هذا التعليق هو واحد من عدد من التعليقات على مقالنا السابق عن الأفعى برأسين والذي أردنا منه نقل صورة من عالم الطبيعة عن هذه الظاهرة العجيبة، والتي مع الأسف ابتلي فيها الحزب السوري القومي الاجتماعي. أما الآن، وفيما أكثر من مؤشر يدل على خطر نشوب معارك بالسلاح بين الطرفين، فلا بد من تحديد المسؤولية. ولن نتكلم هنا عن الرأسين المتنازعين فالأمل مفروغٌ منهما. بودنا الإشارة إلى مسؤولية كل من المجلسين الأعلىين ومجلسي العمد وعموم الرفقاء المنتظمين أو المؤيدين لطرفٍ ضد الآخر.

إن المسؤولية عامة عليكم جميعاً حسب الرتب والوظائف وهي تتراوح بين المشاركة في اتخاذ قرار بالعنف، أو عدم رفضه والاعتراض عليه، وتقديم الاستقالة قبل حدوثه، إلى القبول بأمر عسكري للانخراط في المعارك، أو الترويج لها أو التحريض عليها أو السكوت عنها من قبل الصف الحزبي. إننا لا نستثني أحداً من مسؤولية الدم.

نبدأ بالمجلسين الأعلىين، عليهما اتخاذ قرار يمنع السلطة التنفيذية من الدخول في معارك تحت طائلة المسؤولية، وعلى السلطة التنفيذية الالتزام بهذا القرار إذا اتخذ. أما إذا لم يتخذ،

فعلی رئیس الحزب الإیعاز إلی مجلس العمد، وخاصة عمدة الدفاع بعدم الدخول فی معارك مع القومیین مهما كان الثمن، تحت طائلة المسؤولية. وهذا الأمر یجب أن یعمّ الحزب كله من رأسیه المتصارعین نزولاً.

ماذا إذا اتخذ قرار بالعنف؟ علی كل مسؤول رافض لهذا القرار أن یعلن ذلك فوراً وأن یقدم استقالته، وإلا سیکون مشارکاً فی الجريمة. هذا الأمر ینطبق علی جمیع الرفقاء. إن السکوت هنا هو دلیل رضاً، وهذا یرتب مسؤولیات جمّة.

إن مصیر الأفعی برأسین هو الموت. دعونا لا نقتل ما تبقى من جسم القومیین. أرفضوا العنف بجمیع أشكاله.

ما تتعذبوا

2022-12-4

الفريسيون⁽²⁸⁾ انتصروا

«على غير المعمدين وغير المسيحيين الأ يتقدموا لتناول القربان المقدس».

هذه العبارة فاجأت الحضور في جناز في أحد كنائس الاغتراب، بمن فيهم أحد المؤمنين المواظبين على حضور القداس والالتزام بتوجيهات الكنيسة. «هذا شيء جديد، أول مرة اسمعه في الكنيسة. هذا أمر لا يجوز.» همس المؤمن في أذن جاره الجالس إلى جانبه. ولكنه بعد لحظات، كان في صف المؤمنين المتناولين وكأن شيئاً لم يكن.

إن كنت غير مؤمن وغير مسيحي لا تتقدم، ولكن كيف لك أن تتقدم للتعرف على إيمان الكنيسة إذا كانت الكنيسة تميز بين الناس وتصنفهم بين مقبولين وغير مقبولين؟ وهذا الأمر لا ينطبق على غير المسيحيين فقط، بل إننا نعرف عن حوادث جرت، مَنَع فيها بعض الكهنة مَن هم من طوائف مسيحية أخرى تناول القربان، ناهيك عن أولاد من كانوا من زواج مختلط، حيث أحد الزوجين ينتمي للكنيسة فيما الآخر هو من مذهب آخر.

نحن لسنا متخصصين في المسائل الدينية، ولكن ما نعرفه عن تعاليم يسوع ابن الإنسان لناحية المحبة وعدم الإدانة يكفي للدلالة على أن هذه العصبية الدينية المنغلقة لا علاقة لها بالتعاليم اليسوعية، بل هي أقرب إلى تعاليم الفريسيين وممارساتهم، التي دانها يسوع حين قال: «لَكِنْ وَيْلٌ لَكُمْ أَيُّهَا الْكُتَّابَةُ وَالْفَرِيسِيُّونَ الْمُرَاوُونَ! لِأَنَّكُمْ تُغْلَفُونَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ قُدَّامَ النَّاسِ، فَلَا تَدْخُلُونَ أَنْتُمْ وَلَا تَدْعُونَ الدَّاخِلِينَ يَدْخُلُونَ. وَيْلٌ لَكُمْ أَيُّهَا الْكُتَّابَةُ وَالْفَرِيسِيُّونَ

(28) الفريسيون هم إحدى الفئات الدينية اليهودية الرئيسية الثلاث التي كانت معروفة عند اليهود وحتى مجيء يسوع.

الْمُرَاوُونَ! لَأَنَّكُمْ تَأْكُلُونَ بُيُوتَ الْأَرَامِلِ، وَلِعَلَّه تَطِيلُونَ صَلَوَاتِكُمْ. لِذَلِكَ تَأْخُذُونَ دَيْنُونَهُ أَعْظَمَ. وَيَلُّ لَكُمْ أَيُّهَا الْكُتْبَةُ وَالْفَرَّيْسِيُّونَ الْمُرَاوُونَ! لَأَنَّكُمْ تَطُوفُونَ الْبَحْرَ وَالْبَرَّ لِتَكْسِبُوا دَخِيلًا وَاحِدًا، وَمَتَى حَصَلَ تَصْنَعُونَهُ أَبْنَاءَ لِيَجْهَنَّمَ أَكْثَرَ مِنْكُمْ مُضَاعَفًا». متى 23: 13-15.

ملاحظة أخيرة. لم يكن الراحل يرغب بجنائز كنسي أبدًا. بل هو وصى بعكس ذلك. بالرغم من وصيته، تقرر عائلته إقامة الجنائز من أجل بعض أفرادها «المؤمنين». ولعلّه حين وصى بذلك كان يتذكر جدّه، الذي نتف شعر لحيه ابن عمه، خوري القرية، منذ قرن ونيّف، لأنّه كان شخصًا سيئ السمعة. نتفها شعرة بعد الأخرى ومع كل شعرة كان يقول له، «أفضل لي أن انتف لحيّتك من أن يسبها الناس.»

تنتظرون ماذا؟

الحديث يجرّ حديثًا، والحديث الثاني كان مع مسؤول محلي في تنظيم عقائدي اتصل بي بعد سنوات من الانقطاع. الاتصال كان لمسألة خاصة، ولكنه تطور لبحث شؤون مؤسسته. لا أذكر كل التفاصيل، ولكن ما علق بذهني من مونولوج طويل وسريع هو «ثلاثين سنة من الفساد»، «إنهم يحاولون بأفضل ما يمكن»، «من تبقي منا يحاول قدر الإمكان»، «في جميع الأحوال، نحن ننتظر لنرى ما سيكون.»

هذا هو لب المشكلة. الكل ينتظر ليرى ما سيكون. ولكن ما سيكون هو مزيد مما هو كائن. وما هو كائن هو انهيار تام وشامل واضمحلال متسارع، الكل يتبارى في وصفه والتذمر منه والاستمرار فيه، بانتظار ما سيكون!

لسبب ما، لا أستطيع فكّ العلاقة بين المؤمن المطيع الذي ينتقد تصرف الكاهن ثم يقف بالصفّ خاشعًا للتناول من يده، والمسؤول المطيع الذي يقف في الصف متذمرًا من وضع غير مقبول، خاضعًا له، ومنتظرًا فرجًا لن يأتي.

نحن في زمن ينتصر فيه الفرّيسيون على يسوع، وينتصر الفاسدون على من جاء لخلاص بلاده من فسادهم.

كلمة في ثلاثة مواضيع

2023-9-28

بالأمس، في ذكرى عملية «الويمبي»، قال القوميون كلمتهم في ثلاثة: رموزهم، خياراتهم، ومواجهة التحدي.

بالنسبة للرمز، أي عملية «الويمبي» وأصحابها الأبطال، قال القوميون إن الرمز مقدس والاحتفاء به كذلك. بالنسبة للخيارات المطروحة بين مركزين متناحرين، رفض القوميون أحد المركزين، دون أن يعني ذلك أنهم قبلوا الثاني. بالنسبة للتحدي، قالوا إن الدولة اللبنانية لا تستطيع منعهم من الاحتفال بالرمز، أو من تسجيل خياراتهم علناً. هذا ما قاله القوميون بالمختصر الشديد.

مع أن الحضور لا يمثل جميع القوميين، فإننا نعتقد أنه يمثل غالبيتهم، سواء حضروا أم لم يحضروا، خاصة بالنسبة لقدسية الرمز، ولمواجهة التحدي بالتحدي. أما بالنسبة لموضوع الخيارات، فإننا نعتقد أن الحضور رَفَضَ مركز البريستول وصاحبه وكل ما يمثله في تاريخه. وكم نتمنى، وإن كنا لا نعتقد أملاً، أن يقوم صاحب هذا المركز بإغلاقه والتنحي عن المناكفة.

قلنا إن زحف القوميين إلى ساحة الشهيد خالد علوان لا يعني بالضرورة قبولاً بمركز الروشة. نحن نعتقد أن معظم الذين حضروا من غير المنتظمين يرون أن هذا المركز لا يزال دون مستوى التحديات الكبرى التي تواجه الأمة والحزب، وأنه قد فشل في وضع الخطط التي وعد بها منذ ثلاث سنوات. أما الفشل الأكبر فهو في استقطاب الإمكانات الحزبية المنتشرة في أنحاء المعمورة، ليس لعدة فيها، بل في استمرار هذا المركز بنفس النهج الذي يهيمن على حزب سعادته منذ عقود. إنه نهج الحليف الضعيف التابع، ووضع التمنيات موضع الحقائق، وعدم وضع القول موضع الفعل.

ماذا عن المعارضات؟ لا شيء. من بقي منها يدور في حلقة مفرغة من تكرار الفعل الفاشل مرة تلو المرة واستغراب النتائج! أفضل مثل على ما نقول هذا السؤال الذي نشره أحد قيادات المعارضة: «إلى متى سنبقى نبذل جهدًا ونحصد أصفارًا؟» ومع أن الجواب بديهي، فإن السؤال يدل على عدم القدرة على استيعاب البديهي. والبديهي هو أن تقيّم عملك حين لا تنجح فيما تريد. والتقييم يجب أن يكون صادقًا وصارمًا. بمعنى ألا تكتفي بنقد ما قام به سواك، بل أن تبدأ بنفسك. هذا يعني أن تسأل، على سبيل المثال، هل حَدَدْتُ المشكلة فعلاً؟ هل وضعتُ خارطة طريق للخروج منها؟ هل تمكنتُ من إقناع غيري بها؟ إذا لا، لماذا؟ هل كانت أعمالي صادقة في غاياتها؟ هل كان أسلوبِي شريفًا؟ هل قمتُ بخطأ في مكان ما؟ هل اعترفتُ به؟ هل اعتذرتُ عنه؟ وهكذا.

هذه الأسئلة تسلسلية ولا يمكن القفز فوق أي منها. فإن فَعَلتَ، سوف تعود إلى تكرار نفس الجهد لتلاقي نفس النتيجة، صفر.

في الآونة الأخيرة، كثرت الاتصالات والتساؤلات بين القوميين وكلها تدور حول مستقبل الحزب. بعضهم يعلن خيبته من قيادات أيلول 2020. وبعضهم الآخر ينقل صورة عن النقمة على رئيس التنظيم الآخر. لن نقدم حلاً لمن يشكو من سوء خياراته. ولكننا نضع تصورًا لبعض الشروط الضرورية التي نقترح التفكير بها واعتماد منهجيتها.

أولاً، وضع عبارة تصف لنا المستقبل الذي نريد. في رأينا أن عبارة تقول: «حزب سوري قومي اجتماعي واحد يتنكب قضية الأمة، وبقيادة واحدة، تخطط وتعمل باستمرار لانتصار غاية الحزب»، هي عبارة يمكن أن يلتف القوميون حولها.

ثانيًا، إن القيادات القائمة هي في موضع المساءلة عن الوضع القائم، إنها العلة وليست الحل. عليها تقييم النتائج واستخلاص العبر.

ثالثًا، للوصول إلى عبارة المستقبل يلزمنا مرحلة انتقالية تقودها مجموعة من القوميين من ذوي الرؤية والقدرة والأخلاق.

رابعًا، المطلوب هو الآلية التي يمكن أن توصل إلى هذه المرحلة الانتقالية.

رب سائل، وعن حق، وما هي هذه الآلية؟ في الواقع هذه هي النقطة الأصعب. ولكن لا جدوى من البحث فيها قبل الاتفاق على عبارة للمستقبل، وقبل إجراء التقييم والنقد المطلوبين. إن هذه الأفكار كلُّ متماسك ولا يمكن استخدامها انتقائيًا.

هذه بعض الأفكار التي ولدت من وحي مناسبة عملية «الوييمي». ذلك أن التمسك بالرمز، ومواجهة التحدي لا يكفيان. كذلك لا يكفي أن نقول ما نرفض. علينا الوصول إلى ما نريد. نتمنى أن تساهم هذه الكلمات في الدفع إلى مراجعة نقدية صادقة وشاملة للخروج مما نحن فيه.

ختام

2024-10-16

فيما أقوم بالمراجعة النهائية لمادة هذه المجموعة قبل دفعها للطباعة، شعرت أن هناك كلمة أخيرة لا بد منها. فمنذ آخر مقال في أي من جزئياتها وقعت أحداث جسام بدءاً من عملية «طوفان الأقصى»، وصولاً إلى الإبادة الممنهجة لأهلنا في غزة ولبنان، مروراً بالتطهير العرقي في الضفة الغربية الذي وصل إلى أبعاد غير مسبوقة.

وبغض النظر عن النتائج النهائية لما يدور في فلسطين، فإنه على أي مسؤول اليوم إعادة النظر بمستقبل مؤسسته انطلاقاً من «طوفان الأقصى» وما تلاها. هذا يحتمه علينا جميعاً ما شهدناه في غزة وفي لبنان وعند محور المقاومة في شكل عام من إرادةٍ وتخطيطٍ وحشدٍ للقدرات واستعدادٍ للتضحية القصوى، ومن مقدرةٍ على التنفيذ وإدارة حرب استنزاف بهذه الحرفية العالية.

بالمختصر، إن نقطة بداية التاريخ الجديد لأية مؤسسة تريد أن تبقى على قيد الحياة هي «طوفان الأقصى». فإن لم تكن على مستوى العقلية التي خطتت ونفدت هذه العملية التاريخية، فلا مكان لها في حلبة الصراع ومعتك الأمم.

هذا يقودنا إلى وضع الحزب السوري القومي الاجتماعي، موضوع هذه المجموعة بجزئياتها. لم يسبق لحزب أن تجلّت عقيدته وانتشرت أفكاره وقيّمه بعد استشهاد مؤسسه بعقود، كما هي عقيدته اليوم. ولم يسبق لحزب أن بقي أداؤه متديناً كما هو اليوم، بالرغم من هذا التجلي. إنها لمفارقة جديرة بالاهتمام.

وهذا يقودنا أيضاً إلى إعادة تلخيص القصد من هذه المجموعة وهو من شقين: الأول عرض

تاريخي لأزمة الحزب المستمرة. والثاني، عرض لما يمكن أن يكون عليه هذا الحزب العظيم إذا قامت له إدارة تحسن الربط بين منطلقاته العقيدية ومفاهيم الإدارة العصرية. نأمل أن نكون قد سددنا القصد لما فيه مصلحة سورية.

القسم الخامس، ملاحق

الملحق رقم واحد : سورية مسؤوليتنا

«إن غاية الحزب الأولى أن يكون حركة الشعب العامة»

سعاده، المحاكمة الأولى، 1936

نداء إلى السوريين القوميين الاجتماعيين

ومنهاج العمل الإنتخابي

للائحة

«سورية مسؤوليتنا»

في

الحزب السوري القومي الإجتماعي

انتخابات 2012

21 ايار، 2012

هذه الوثيقة

وضعت هذه الوثيقة بالتعاون الوثيق بين كل من الأمناء والرفقاء التالية اسماؤهم.

الأمين أحمد أصفهاني - لندن، المملكة المتحدة

الأمين فهد الباشا - بيروت، لبنان

الأمين سمير حجل - بيروت، لبنان

الأمين الدكتور محمود خريباني - بيروت، لبنان

الأمين ربيع زين الدين - بيروت، لبنان

الأمين الدكتور وليد عبد الرحيم - بيروت، لبنان

الأمين إيلي غصان - بيروت، لبنان

الرفيق الدكتور عادل بشارة - ملبورن، استراليا

الرفيق ريمون الجمل - تورنتو، كندا

الرفيق طه غدار - بيروت، لبنان

الرفيق أسامة المهتار - أوتوا، كندا

الرفيق الدكتور، فرنسوا نعمة - تولوز، فرنسا

تم الفراغ من المسودة الأولى في شهر شباط، 2012 وتمت مراجعتها وتنقيحها عبر تسع قراءات وقد شارك في وضع الملاحظات على مضمونها عدد كبير من الأمناء والرفقاء في الشام وباقي الكيانات ودول الاغتراب.

هذا وسوف يعلن عن أعضاء لائحة «سورية مسؤوليتنا» بعد فتح باب الترشيح الرسمي للانتخابات في 25 من شهر أيار الحالي. وسوف ترسل نسخة عن هذه الوثيقة إلى هيئة المؤتمر القومي الاجتماعي لكي تدرج في أوراقه وتوزع على المشاركين.

إننا إذ نشكر كل من ساهم بوضع هذه الوثيقة ومن قدم الملاحظات على مضمونها نتمنى للحزب مؤتمرا يكمل بالنجاح لما فيه خير سورية وعزّها.

دمتم للحق والجهاد

ولتحية سورية وليحي سعادته

نداء إلى الرفقاء السوريين القوميين الاجتماعيين: «ما نريده هو ما نحن»

تأتي الدعوة إلى إنعقاد مؤتمرنا القومي العام، إستحقاقاً ننتخب فيه مجلساً أعلى، قيادة لمرحلة السنوات الأربع المقبلة، والأمة تقف في مواجهة واحد من أشد منعطفات تاريخها خطراً على المصير منذ معاهدة سايكس بيكو، فالأحداث العاصفة المتسارعة على ساحة الأمة ومن حولها تُشير بوضوح إلى أن تحديات المرحلة المقبلة ستكون أشد وأدهى.

إن مشروع الفوضى الخلاقة في «الشرق الاوسط الجديد» يتقدم لتفتيت المجتمع عرقياً ومذهبياً بهدف إجهاض مشروع المقاومة وشرعنة وحماية الدولة اليهودية. وهذا ما يُشكّل دعوةً ملحةً لإستنفار قوى المجتمع الحية، وفي مقدمها حزينا، إلى الإرتقاء بمسؤوليتنا إلى المستوى الذي تتطلبه ظروف المواجهة من إستعداد جاد للثبات والتفوق في منازلة التنين المطلّ علينا برؤوسه المتعددة ومن أكثر من جانب، سواء من الداخل أم من الخارج.

وليس من قبيل المبالغة القول إن مستقبل الامة رهن بإشعاع عقيدتنا في شعبنا وبمستقبل الحزب الذي لا يشكّل، في فاعليته الراهنة، رهاناً ضامناً لما تقتضيه موجبات الصراع القاسية. إن تلاشي دور المؤسسات وسيادة القانون وتنازل المجلس الاعلى، المؤسسة الرأس، عن فعالية دوره في المحاسبة والمراقبة والمساءلة وتوجيه السياسات، أدّى إلى طغيان الشخصية الذي انعكس وهناً في المناقبية وغياباً للشفافية سيما في المسائل المالية. إن الحزب اليوم يبحث عن أعضائه خارج أطره واقفاً على أطلال دور ثقافي مفتقد، مشتركاً في السلطة، غائباً عن رسم سياساتها، مكتفياً بدور أمني شوه في بعض أوجهه صورته المقاومة.

هذا دون أن نغفل تقصيراً فاضحاً في الجهد لإستعادة القوميين إلى حزبهم وإعراضاً بيتاً عن تأهيل كوادرات الحزب لدور فاعل في قيادة المجتمع في نموذج عملي يعكس مناقبية القوميين ومنهجية عملهم للمصلحة العامة، كما أن غياب الحد الأدنى من الاستقلالية المالية للحزب انعكس تدينياً في هامش إستقلالية القرار.

أيها السوريون القوميون الإجتتماعيون،

في المحطات التاريخية التي ترى الأمة فيها نفسها على مفترق الحياة والموت، تبرز أمامنا،

في ساحة الصراع، جملة من المرتكزات التي لا بد لنا في إتجاهنا نحو النصر من التشبث بها سلاحًا أساسيًا من دونه كل الأسلحة إلى خذلان.

في مثل هذه الظروف نسترجع صوت المعلم منبهاً «إن كل خطة، مهما كانت بديعة، مهما كانت كاملة، لا يمكن تحقيقها إلا بأخلاق قادرة على حمل تلك الخطة.» وفي السياق عينه تبقى دعوته الدائمة قائمة إلى أنه «يجب على القوميين الإجماعيين مكافحة الفردية مكافحتهم الإحتلال الأجنبي.»

وما إستذكارنا، على هذا النحو، لهذه المرتكزات إلا من باب إستشعار خطورة المرحلة المقبلة من جهة وإضاءة على أن التهاون في إحترام هذه المرتكزات، سيما في الدوائر المتوقع أن تكون قدوة، هو وراء أكثر إخفاقاتنا فداحة. أيها السوريون القوميون الإجماعيون،

ويبقى أن «ما نريد هو ما نحن». وحبنا الزاخر تاريخه بأعلى تجليات إرادة الحياة، حرّة راقية، لم يقطع يوماً واحداً صلته بهذه الإرادة والتي نرى أن من مسؤوليتنا جميعاً تفعيلها إلى المستوى الذي «يشعر فيه كل سوري قومي إجتماعي أنه جندي وأنه في حملة هجومية لإنقاذ مصير الامة من التضعع والأخطار الخارجية التي تزيد فداحتها أخطار التضعع الداخلي.» إننا نواجه تحديات خطيرة، داخلية وخارجية، إحداها تتغذى بالأخرى، بحيث يقتضي أن يكون التصدي لكليتهما، مع ضرورة المباشرة بالتغلب على الصعوبات الداخلية؛ وذلك بصيانة حزبنا من الميعان والسطحية عبر عملية تثقيف جدي هي أولى الضرورات لإعادة المسيرة إلى خطها الصحيح.

أيها السوريون القوميون الإجماعيون،

إن ما هو أكثر إبلاماً في مشهدية الواقع القائم أن حزبنا الذي تعهد إنتشال الأمة من عثراتها والنهوض بها إلى مراقي الحياة، بات يتخلف، بعثراته، عن دوره الإنقاذي الذي لن يكون قادراً عليه إلا إذا تأتّى له أن يستعيد عافيته في مؤسساته التي إعتبرها باعث النهضة أعظم أعماله بعد تأسيس القضية مؤكداً بذلك خطورة العبث أو التهاون بالالتزام بها.

إننا، إذ نشير إلى هذه النقطة في هذا الاستحقاق فإنما لنعاود التأكيد بأن التزامنا النهج المؤسساتاتي هو السبيل إلى أن يتنكبّ الحزب مسؤوليته في دوره الطليعي بالعودة إلى محوره الطبيعي في الصراع والمواجهة مع عدو الخارج وفساد الداخل، فالنهضة في أحد وجوهها «حرب على المفاسد.»

من أجل ذلك، والتزاما ببعيقتنا ودستورنا ومؤسساتنا، وضعنا بالتعاون مع مجموعة من الرفقاء والأمناء من ذوي الخبرة الحزبية والاختصاص، برنامج عملنا المرفق تحت عنوان «سورية مسؤوليتنا».

إننا أمام استحقاق يحمّلنا جميعاً في هذه المرحلة الخطيرة مسؤولية استثنائية في أن يستعيد الحزب ذاته وموقعه وألقه على قاعدة إستجماعه قدراته وتفعيل هذه القدرات في عملية إستنهاضية تشمل جميع مناحي أداثنا الحزبي، ما يتيح لنا أن نكون حقاً «حركة الشعب العامة».

أيها السوريون القوميون الإجتماعيون،

إن تجربة الحزب السياسية على مدى عقدين من الزمن ومشاركته في السلطة في الكيانين اللبناني والشامي تستوجب التقييم والمراجعة، خاصة وأن انطباعاً سائداً لدى القوميين أن هذه التجربة لم تتجاوز دور الشاهد لا الشريك، فممثلو الحزب الذين لم يتوانوا في الدفاع عن السياسات التي تندرج في الخط القومي افتقد صوتهم لمنع تمرير السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي راكمت مخاطر جمة بلغت حدود تهديد الخط القومي والمصلحة القومية.

وتذكروا، وأنتم تمضون اليوم إلى ممارسة حق وواجب، أن الإنتخاب حساب، وكما أنه من المعيب أن لا يقدم الممسك بدفتر الحساب تفصيلاً مُفْنَعاً بما لديه، فإن ما هو أشد خطراً أن لا يسأل المعنيون بالأمر عن كشف الحساب كل الحساب.

لكل هذا التفتينا ووضعنا منهاج عملنا المرفق آمليين أن نكسب دعم الهيئة الناخبة الموقرة فتأتي بمجلس أعلى قادر على الإضطلاع بمسؤوليته في التشريع والمساءلة والتقييم والتقويم كما في إختيار من هو أفضل للحق والجهاد.

لتحي سورية ويحي سعادته

منهاج العمل: ملخص تنفيذي

ينطلق هذا المنهاج من الأخطار التي تهدد المجتمع والحياة في سورية، فيقدم رؤية شاملة لخطة نهوض متكاملة في الحزب السوري القومي الاجتماعي تحت عنوان «سورية مسؤوليتنا». تتناول هذه الرؤية مجموعة تحديات منها ما هو وجودي مجتمعي، ومنها ما هو ذاتي بنيوي يتعلق بمختلف نواحي الحياة الحزبية.

لقد انطلقنا في وضع هذا المنهاج من قناعة ثابتة هي أن نهضة سورية رهن بمستقبل الحزب السوري القومي الاجتماعي. فعرضنا رؤيتنا للحقائق المجتمعية والحزبية، وسعينا إلى وضع الحلول المناسبة لمعالجتها. وإذا كانت نهضة سورية رهنًا بمستقبل الحزب، فإن مستقبل الحزب هو رهن خياراته اليوم. إن هذه الانتخابات تشكل لحظة تاريخية ومفصلية لأن قيادة الحزب القادمة سوف تكون في مواجهة تحديات هي الأخطر في تاريخ أمتنا وحزبنا.

نحن أمام خطرين وجوديين علينا مواجهتهما هما انهيار المجتمع وانهيارنا كمؤسسة. إن زحف الأخطار المتسارعة على بلادنا، كالاحتلال والتفسخ الاجتماعي وفقدان مقومات الحياة من جهة، ووضع حزبنا الداخلي كما يتبدى عشية الانتخابات من جهة ثانية، يثبتان أن بلادنا هي في دائرة الخطر الحرج، وأن حزب سعاده الذي يجب أن يكون هو المنقذ، يحتاج إلى انقاذ.

في منهاجنا المطروح هذا، ننطلق من هذين الخطرين للبدء بورشة عمل على جميع الصعد تؤدي إلى استعادة الحزب أعضائه واستعادة ثقته بنفسه وثقة الناس به ليتمكن من مواجهة هذه التحديات. ونحن نعلن اننا نمد يد التعاون لكل من هو على استعداد للعمل معنا لتحقيق هذا البرنامج، أو لدعم برنامج أفضل منه. فهدفنا في نهاية المطاف هو انقاذ سورية وطناً وأمة. فسورية هي مسؤوليتنا.

يتناول هذا المنهاج التحديات الوجودية والداخلية مبتدئاً من الأخطار التي تهدد المجتمع والحياة في سورية ثم ينتقل إلى الوضع الداخلي فيتناول وحدة القوميين داخل المؤسسة الواحدة، والنواحي الادارية - الفكرية والثقافية - الدستورية - القضائية - وضع المغتربات - سمعة الحزب، وينتهي بالوضع السياسي.

إننا نسعى إلى أن تكون هذه الوثيقة خريطة طريق لعملية بناء في تاريخ أعظم حزب عرفته سورية.

1. التحديات الوجودية

1.1. إنهاء المجتمع

تواجه سورية اليوم عددًا من التحديات الوجودية، أخطرها مشروع الشرق الأوسط الجديد، القديم المتجدد، الذي يسعى إلى ترسيخ الإنقسام العامودي في المجتمع، من خلال التقسيم الجغرافي والطائفي والمذهبي والعرقي، ويهدد بنية مجتمعنا ويفقده هويته القومية، دافعًا إلى حرب داخلية، تحقق ما عجزت عنه الحروب الخارجية. كما أن هناك أخطارًا وجودية أخرى غير منظورة، تهدد عوامل الحياة فيها وأولها المياه.

إضافة إلى ما سبق تعاني بلدنا من الإحتلالات والمطامع الخارجية المستمرة والتي ما زال أخطرها وأشدها شراسة الإحتلال اليهودي الصهيوني لأجزاء كبيرة من جنوب الأمة والتي منها ينطلق لتهديد كل الأمة والعالم العربي، ويشكل قاعدة عدوان وتهديد متقدمة لمشروع الهيمنة الأميركي المتجدد.

أما الأخطار الوجودية غير المنظورة، فإن بعض المنشورات العلمية بات يتكلم عن إختفاء الهلال الخصيب في هذا القرن نتيجة السدود العملاقة لدول مجاورة وتحويل مجاري الانهار الكبرى، متزامنا مع انفجار سكاني كبير. هذا يعني أن التناحرن على المياه، والذي بدأ منذ سنوات، سوف يستشري. الخطر يكمن في أن سورية هي الطرف الأضعف في مواجهة مجتمعين أكثر تماسكًا ووحدة.

لقد أراد سعادته لحزبه أن يكون الحركة التي تواجه مثل هذه الأخطار. أراد أن يكون «حركة الشعب العامة». أما الواقع فيشير إلى أن الحزب، في وضعه الحالي غير مؤهل لمواجهة هذه التحديات. إن منهاج عملنا يهدف إلى تأهيل الحزب في أقرب وقت ممكن ليتنكب مسؤوليته التاريخية.

2.1. إنهاء المؤسسة

يتفق خبراء الإدارة على أن انهيار المؤسسات يمر بخمس مراحل هي الغرور فالإستهتار فإنكار المخاطر أو المهلاك فالبحث عن خلاص سحري وصولا إلى التهميش أو الموت: كلما طال أمد مراوحة المؤسسة في المرحلة الرابعة، كلما ضُربت مصداقيتها وأصببت روحيتها وروحية الأفراد العاملين فيها بالإحباط.

لقد وضعنا هذا التمهيد لأننا نرى أنه يقدم صورة حقيقية عن واقع البلاد وعن واقع حال

الحزب الذي نراه يتخبط ما بين المرحلتين الرابعة والخامسة من مراحل انهيار المؤسسة مهما
كابر الذين ينكرون هذا الواقع.

2. الإصلاح

سبق وذكرنا أن نهضة سورية تتوقف على مصير الحزب السوري القومي الإجتماعي ومدى
جاهزيته لتتغلب هذه المسؤولية. ومن معرفتنا بوضع الحزب المترددي والمترهل، وضعنا منهاجنا
هذا لتبدأ به عملية إصلاح جذرية تشمل جميع مناحي الحياة الحزبية، فتعيد الحزب إلى
منطلقاته الأساسية وتصلح وضعه الإداري ليكتسب ثقة القوميين وثقة الشعب ويبدأ عملية
تحول حقيقي في مسار الأحداث.

1.1. الهدف من الإصلاح: إحياء وتفعيل عمل المؤسسات لتحقيق غاية الحزب

إن الهدف من الإصلاح هو إحياء وتفعيل عمل المؤسسات والانطلاق من الأساس الاستراتيجي
الذي وضعه سعادته من «نظرة» و«غاية» و«قيم» و«عقلية أخلاقية» و«منهجية» لتحقيق غاية
الحزب.

هذا هو الهدف. ولسنا بواهمين انه سوف يتحقق بين ليلة وضحاها. بل إننا سنعمل انطلاقاً
من الغاية الأولية التي وضعها سعادته: أن نكون حركة الشعب العامة بكل ما تحمل هذه العبارة
من معنى. وسوف نعمل لانتخاب قيادة تنفيذية تضع الخطط لتنفيذ هذا الهدف، والمقاييس
لمراقبة الأداء.

إن التحديات الوجودية آنفة الذكر تحتم على الحزب وضعها في صلب أولوياته وأن يعمل
على تأمين المقومات اللازمة لمواجهتها. إننا ندرك انه علينا إعادة بناء الحزب وتأهيل المسؤولين
وإعادة الثقة للقوميين بحزبهم. ولكننا ندرك في الوقت نفسه أن التحديات الوجودية التي
تكلمنا عنها لن تنتظر، فعلياً العمل على خطين متوازيين: التعاطي مع التحديات الوجودية
فيما نحن نعيد بناء الحزب وفق الخطوط العريضة التالية.

3. وحدة القوميين داخل المؤسسة الواحدة

لا يزال الحزب يعاني من الانقسام المزمّن الذي يعود إلى سنة 1957 حيث هناك تنظيمان
يحملان اسم الحزب فيفترقان في أمور ويلتقيان في أمور أهمها العقيدة والشعار. ولكن هذا
الانقسام ليس الوحيد، فهناك تكتلات كثيرة غير معلنة ولكنها حقيقية. إن جراح الانقسامات

السابقة والأحداث الدموية التي رافقتها اندملت ولكن على زغل ومن دون تحقيق العدالة. لقد طويت صفحة تلك الانقسامات ولكن مفاعيلها لا تزال قائمة بين القوميين وتنهش فينا. إنها تبعد الناس عنا ولسان حالهم يقول: «قبل أن تدعوا لوحدة سورية وحدّوا أنفسكم».

كما يعاني الحزب حديثاً ومنذ أشهر من محاولة جدية مبنية على خلافات ومصالح يبدو واضحاً أنها شخصية، لشق الحزب مجدداً على أساس كياني والحجة الواهية للمحاولة هي قانون الأحزاب الجديد في الشام.

والأهم في معاناة الحزب لجهة وحدة مؤسساته هو انفضاض أعداد كبيرة من القوميين عن المؤسستين الحاملتين لاسمه وتفضيلهم بالأغلب الاعتصام بالعتيقة والابتعاد عن العمل الحزبي. إن هذا الاتجاه برأينا هو أخطر من الانقسام المؤسساتي.

الحل: وضع وحدة القوميين في طليعة الاولويات

إن طي صفحة الانقسامات والتشردم وقيام مؤسسة حزبية واحدة وقوية تضم في كنفها كل السوريين القوميين الاجتماعيين هي مهمة بالغة الأهمية. إننا ومن خلال رؤيتنا هذه نضع خطة الطريق لاعادة بناء مؤسسة الحزب السوري القومي الاجتماعي كما أرادته الزعيم المؤسس. من هنا نتعهد العمل مع جميع الرفقاء على انهاء حالات الانقسام كلها في اسرع وقت ممكن وتوحيد القوميين في مؤسسة واحدة ومن ضمن خطة عمل نظامية واحدة.

4. التحدي الإداري

1.4. ضمور الحزب وتبدد أعضائه

قلنا إن الحزب يتخبط بين المرحلتين الرابعة والخامسة من مراحل انهيار المؤسسة، ونحن لا نلقي الكلام جزافاً بل من وقائع حقيقية. فعدد أعضاء الحزب العاملين، وبعد تسع وسبعين سنة من تأسيس الحزب، هو سبعة آلاف عضو تقريباً في العالم كله! علماً أن عدد أعضاء الحزب بلغ عشرات الآلاف في أكثر من مرحلة من تاريخه. هذا الضمور في عدد أعضاء الحزب العاملين له أسبابه الموضوعية وأهمها إهمال نظرة الحزب وغاياته.

ان عدد الاعضاء العاملين هو واحد من مؤشرات الانهيار ويمكن لمن يريد الاستزادة أن يعتمد المؤشرات الأخرى وسوف يصل إلى النتيجة ذاتها.

الحل: خطة استراتيجية شاملة شعارها «الحزب هو حركة الشعب العامة»

إن الخطوة الأولى لإعادة القوميين إلى الحزب هي أن يروا قيادتهم جادة في تحقيق غاية حزبهم، وأنها تضع الخطط لذلك، وتقوم بالرقابة المطلوبة لحسن تنفيذها واستمراريتها من إدارة لأخرى. إن مجلسنا الأعلى سوف يضع هذا الموضوع في طليعة أولوياته بحيث يكون هناك للحزب خطة استراتيجية عامة تتوخى تحقيق غايته وتبنى على أساسها خطط العمدة كلها انطلاقاً من الغاية الأولية: أن يكون الحزب حركة الشعب العامة.

2.4. نمط الإدارة التاريخي وتعطيل عمل المؤسسات

إن ما يفاقم من إهمال نظرة الحزب وغايته هو نمط الإدارة التاريخي القائم في الحزب، سواء أثناء غياب سعادته في المهجر أو بعد استشهاده. هذا النمط هو القائد الفرد الذي يختزل المؤسسات، كل المؤسسات، بشخصه. إنه الرئيس الذي يحكم ولا يُحاسب، فيمسك بقرارات المسؤولين بل وبآرائهم عبر إمساكه بمالية الحزب. إنها إدارة إقطاعية تقوم على المحسوبية والولاء الأعمى.

هذا النمط هو أسوأ أنواع الإدارة، وتغييره هو أهم بنود عملية الإصلاح في المرحلة القادمة.

3.4. تعطيل عمل المؤسسات

المجلس الأعلى هو السلطة الحزبية الأعلى. إنه السلطة التي تنتخب رئيس الحزب والتي تشرع القوانين وتراقب الأداء الحزبي للسلطة التنفيذية. ولكن ماذا يحدث إذا تعطل عمل المجلس الأعلى؟ ماذا يحدث إن لم يجتمع أعضاؤه، أو إن أهمل الرقابة على السلطة التنفيذية، أو إن لم يشرع لمواجهة التحديات المجتمعية والحزبية؟ هذه الأسئلة ليست افتراضية بل تعبر عن واقع الحال. إن أداء المجلس الأعلى باعتراف بعض أعضائه هو دون المستوى المقبول إنتاجية لأسباب عديدة منها وجود حالة عامة من الإحباط، والمزاجية في العمل أو الإعتكاف.

وما يقال عن المجلس الأعلى يقال عن سواه من المؤسسات. فالمجالس بمعظمها أصبحت منبراً لرأي واحد أحد، والصوت الناقد منبوذ. ناهيك عن شغور عمدة أساسية في الحزب كعمدة الداخلية لأشهر. كذلك، فالمكتب السياسي المركزي معطل وغير موجود ولا يقدم لقيادة الحزب مشورة مبنية على الدراسة والتحليل. وكذلك أمر المكتب السياسي الفرعي في الشام، وكذلك أمر المجلس القومي أيضاً الذي تمّ تغييبه عمداً فلم يتم دعوته طيلة ثلاث سنوات إلى الاجتماع السنوي بحسب ما جاء في النص الدستوري.

الحل: تشريع بالهيئات الرقابية ولجان التحقيق

إن مجلسنا الأعلى سوف يسهر على تطبيق الدستور وسوف يشرع لقانون ينص على تشكيل هيئات رقابية وتدقيقية مستقلة وبضمنها مكتب المدقق العام ليقوم بالرقابة على أداء جميع مستويات الإدارة بدءاً من المجلس الأعلى نفسه. كما يتعهد بالتشريع للجان تحقيق مستقلة تنظر في أحداث جسام بمجرد وقوعها.

4.4. سياسة الحزب المالية

إن فقدان الشفافية وانعدام الرقابة المالية في الحزب هما مشكلة حقيقية. فالقوميون، بل حتى أعضاء المجلس الأعلى، لا يعرفون ما هي ميزانية الحزب ولا ما يدخل إليه ولا أبواب الصرف ووفق أية آلية. هناك معبر واحد للدخل الحزبي وهو نفسه المعبر الواحد للصرف الحزبي. وهذا المعبر يعتبر نفسه فوق الرقابة.

الحل: التشريع بالاستقلال المالي للحزب

إن مجلسنا الأعلى سوف يشرع لقانون يحتم الاستقلال المالي للحزب من خلال تنوع المصادر المالية، استناداً إلى الخطط الحزبية الإقتصادية، والرقابة ووقف الهدر. على الحزب أن يعيش ضمن إمكانياته المادية، ولكن عليه أن يرفع هذه الإمكانيات لتنسجم مع المسؤوليات الجسام الملقاة عليه. ولا شك عندنا في أن خطة حزبية متكاملة، تهدف إلى تحقيق غاية الحزب، سوف تدفع القوميين إلى العمل بكل طاقاتهم للنهوض بمقدرات حزبهم المالية، لتوقف الهدر وتبني مؤسسات مالية تنسجم مع طموحات القوميين والتحديات الكبيرة التي تواجهها. كما أن مجلسنا الأعلى سوف يشرع القوانين التي توصل إلى أعلى درجات الشفافية في وضع ميزانية الحزب ونشرها.

5.4. التحديث الإداري

يوم أسس سعادته الحزب، كانت إدارته عصرية بكل ما للعبارة من معنى. أما اليوم، فإن إدارة الحزب تبدو متأخرة كثيراً عن العصر. ومع أن الإدارة السابقة اتخذت بعض الإجراءات في سبيل عصنة العمل الإداري من كلية حزبية ومن إنشاء عمدة الموارد البشرية، فإن عملها لم يتجاوز الحدود الإعلامية الضيقة وظلت تفتقر إلى هيكلية تدريبية مرتكزة على احتياجات الإدارة الحزبية.

إن مجلسنا الأعلى سوف يطلب من السلطة التنفيذية وضع خطة تدريبية شاملة تنطلق من خطة الحزب الاستراتيجية لتبني الطاقات البشرية وفق ما يحتاجه العمل الحزبي. كما أنه سوف

يطلب من السلطة الحزبية وضع خطة لعصرنة الاتصالات الحزبية بحيث تتيح التواصل الدوري والامن بين المركز والفروع أو بين المركز وأعضاء في القيادة الحزبية متواجدين خارج الوطن.

5. التحدي الفكري الثقافي

«الفنان المبدع والفيلسوف هما اللذان لهما القدرة على الانفلات من قيود المكان والزمان وتخطيط حياة جديدة ورسم مثل عليا بديعة لأمة بأسرها.» (سعادة، الصراع الفكري في الأدب السوري).

إن الحزب، بشهادة خصومه قبل مؤيديه، كان الرائد في إطلاق أعظم حركة ثقافية وفكرية وإبداعية في الأدب والشعر والموسيقى والصحافة والفكر الفلسفي. ولكننا نرى أن مثقفي الحزب يهجرونه. ولهذه الهجرة أسبابها وأهمها، في تقديرنا، هو ما سبقت الإشارة إليه من عوامل انهيار المؤسسة.

مشكلة الحزب نتيجة كل هذا انه خسر فلاسفته وأدباءه وفنانيه. خسر مبدعيه. خسر روحه. على صعيد آخر وهو الأخطر، نجح العدو في زرع نظرتة العنصرية والعدائية في قلب الغرب وصورنا بأبشع الصور التي تنفي عنا حتى صفتنا الانسانية. وأول شروط الإبادة أن تنفي عن خصمك إنسانيته. ومع الأسف الشديد فإن قلة من المبدعين السوريين الذين حاولوا نقض هذه النظرة والإضاءة على هويتنا الانسانية الحضارية في الغرب، يكاد ذكرهم أن ينطمس.

الحل

إن مجلسنا الأعلى سوف يطلب من السلطة التنفيذية جعل استرجاع مثقفي الحزب ومبدعيه في طليعة الاهتمامات والعمل على تفعيل الندوة الثقافية، وإنشاء مركز دراسات دولي للأبحاث السورية، وإيجاد إطار تنظيمي وتنسيقي بين الباحثين القوميين وأصدقائهم في عبر الحدود ليكونوا أداة فاعلة في إعادة نشر التراث السوري القديم والحديث، والتعريف به قومياً وعالمياً، ومتابعة الحملات الخارجية والرد عليها باللغات العالمية مستفيدين من رفقاء عبر الحدود.

6. التحدي الدستوري

لقد كان الدستور، في العقود الماضية وما زال، محور تباين بين القوميين خصوصاً في ما يختص بالمواد المتعلقة بإنثاق السلطة والمرسوم الدستوري عدد 4 لعام 1937، والذي يعطي صلاحيات تشريعية محلية لمجلس المنفذية، والذي لم يعمل به، وصلاحيات المجلس الأعلى

ورئيس الحزب وغيرها. ومما لا شك فيه أن هذا التباين في الرأي هو دليل صحة، ولكن مناقشة هذه المواد لم تأخذ حيزاً كافياً في المؤتمرات الحزبية الفرعية أو العامة لأنها كانت تسبق عملية الانتخابات الحزبية، وبدلاً من مناقشة التوصيات وإيجاد الحلول كانت ساحة المؤتمرات تتحول إلى ساحة تواصل بين الناخبين والمرشحين. لذا يجب أن لا نتوقع من المؤتمرات، التي ستجري قريباً، جدية في المناقشة وإنما يجب العمل على إعداد وإجراء مؤتمرات نوعية متخصصة تعنى بدراسة هذه القوانين على ضوء مفاهيم سعادته وإقتراح التوصيات المناسبة.

7. التحدي القضائي

1.1. القضاء المكبل

يشكل القضاء واحداً من أهم أعمدة الإصلاح الحزبية. وقد أعطى سعادته القضاء الحزبي مهمتين أساسيتين هما النظر في الخلافات والمخالفات الحزبية. وأعطى المحاكم الحزبية استقلالية تامة وقراراتها مبرمة.

ولا شك في أن القضاء الحزبي تلقى ضربة كبيرة السنة الماضية عندما تعرض مفوض الحق العام في الحزب لاعتداء جسدي من قبل حرس المركز ولم يتخذ أي إجراء تأديبي جدي بحق المعتدين. ولم يكن هذا الاعتداء الأول من نوعه، بل سبقه اعتداءات جسدية على عدد من الرفقاء والأمناء والمسؤولين بمن فيهم رئيس سابق للمجلس الأعلى، ومسؤول مالي وسواهم، بقيت كلها دون حساب.

ولم يكن الاعتداء الجسدي هو النوع الوحيد من الاعتداءات. بل هناك الاعتداءات المعنوية من أكاذيب وإشاعات تلفق بحق رفقاء وتطلق عليهم، وتبقى، بالرغم من رفع دعاوى رسمية إلى عمدة القضاء، عالقة في البيروقراطية والاستنساب. وإذا حصل واتخذت عمدة القضاء قراراً جريئاً لم يعجب بعض كبار المسؤولين حجب ولم يعمم على الفروع، وهناك أكثر من مثل موثق عما نقول.

إن مثل هذه الممارسات حين لا تعالج بالسرعة المطلوبة تدفع القوميين للانصراف عن حزبهم أو محاولة تحصيل حقوقهم بالقوة أو الخروج إلى الصحف، وكلها أمور حدثت في السنوات القليلة الماضية.

الحل استقلال السلطة القضائية وتقويتها

إن مجلسنا الأعلى، انطلاقاً من وعيه لخطورة عمل القضاء في الحزب لناحية إحقاق العدالة

ما بين القوميين وفي داخل مؤسسات الحزب سوف يصدر التشريعات التي من شأنها أن تقوي السلطة القضائية المستقلة وتضع في تصرفها من الإمكانيات ما يجعلها قادرة على الحسم السريع في جميع المسائل القضائية والقانونية بما فيه حق النظر بدستورية القوانين. كما سوف يتشدد في الرقابة لناعية تأكده الدائم من ممارسة القضاء الحزبي عمله دون تدخل السلطة التنفيذية، ومن قيام هذه السلطة بتعميم أحكامه دون تباطؤ أو تلكؤ.

8. المغتربات بين التحدي والإمكانية

1.8. تمهيد

كانت المغتربات ولم تزل بنظر معظم القيادات الحزبية بقرة حلوبًا تُستنزف ماليًا دونما إلتفات جدي إلى الدور الكبير الذي يجب على القوميين في المغتربات القيام به في شتى مجالات الحياة. إن للحزب إمكانيات علمية وثقافية وصناعية وسياسية وإعلامية هائلة ولكنها ضائعة، ولا تجمعها خطة حزبية واضحة.

لقد نظرنا بارتياح إلى المؤتمر الاغترابي الأخير والتوصيات التي صدرت عنه لا سيّما لناعية وضع ملامح خطة استراتيجية للعمدة. ومجلسنا الأعلى سوف يبني على هذه الخطوة فيصدر التشريعات اللازمة لتفعيل العمل الحزبي في الخارج وإعطائه كل الأدوات والحيز المطلوب لكي يتمكن من أداء دوره المطلوب.

كما أن مجلسنا الأعلى استنادًا إلى العدد الكبير من القوميين الموجودين خارج الوطن، وانطلاقًا من الإمكانيات الكبيرة التي يمكن لها أن تشارك في إدارة الحزب العليا، واستنادًا إلى تقدم تقنيات الاتصالات بما يتيح لهذه الإمكانيات المشاركة الفاعلة، سوف يعمل على دراسة كافة السبل الدستورية التي تفتح المجال واسعًا أمام مشاركة رفقاء عبر الحدود على مختلف المستويات القيادية.

2.8. الخطر القانوني

تواجه الفروع الحزبية في المغتربات وكذلك الأعضاء، لا سيّما في الدول الغربية، وضعًا أقل ما يمكن أن يقال فيه إنه حرج. والسبب في ذلك هو إقدام بعض الدول على اعتبار أحزاب وحركات معينة أحزابًا إرهابية أو فاشية، وتتعامل مع أعضاء هذه الأحزاب، سواء ممن يريدون دخول أراضيها، أو من هم مقيمون فيها، على هذا الأساس. وفي ظل الهجمة التي تتعرض لها بلادنا، ونتيجة بعض ممارسات موثقة، ثمة خطر كامن يجب دراسته ومعالجته.

الحل: تشريع لعمل المغتربات

إن مجلسنا الأعلى سوف يضع في طليعة اهتماماته طلب دراسة من السلطة التنفيذية عن الوضع القانوني للقوميين في دول الاغتراب والخطوات المقترحة لحماية الوجود القومي في الخارج وإصدار التشريعات اللازمة بما يسمح للقوميين وضع خططهم وفقاً لخصوصية التشريع في كل بلد لأنهم الأدرى بمهموم ومشاكل مجتمعاتهم الاغترابية.

9. سمعة الحزب

إن الخطر القانوني الذي تكلمنا عنه أعلاه ليس خطراً افتراضياً، بل هو خطر واقعي ونتيجة انطباعات معينة. إن أي باحث على شبكات التواصل الاجتماعي عن اسم الحزب سواء باللغة العربية أو باللغات الأجنبية يرى فوراً أن هناك إعلاماً سلبياً كثيراً ضد الحزب، بعضه يستند إلى معطيات حقيقية وأكثره إلى أذاليل. ولكن في المحصلة النهائية، إن ما يخلق الرأي العام هو الانطباع السائد وليس بالضرورة الحقائق الناصعة. ولا شك في أن كثيراً من القوميين نتيجة جهلهم بقوة وسائل الاتصال الاجتماعي، وسعة انتشارها واستعمالها كمادة توثيقية يساهمون عن جهل في توفير المادة الإعلامية التي تخدم الانطباع السيء عن الحزب لدى جهات عديدة.

الحل: إزالة الأسباب والإعلام المعاكس

إن مجلسنا الأعلى سوف يطلب دراسة عن سمعة الحزب أينما كان، والأسباب لذلك، وانعكاساتها على القوميين وعلى الخطط الحزبية، ووضع الخطط المضادة.

10. التحدي السياسي

1.10. الوضع العام

إن المبدأ العام الذي وضعه سعادته في السياسة هو: «عدم تجاهل الأمر الواقع حين معالجة القضايا السياسية، وعدم الخروج على هدفنا ومبادئنا». ولكن تحليلاً موضوعياً لعمل الحزب السياسي يظهر أنه ليس للحزب من خطة سياسية داخلية وخارجية مستقلة، كما يظهر الكثير من التخبط والفشل، بسبب عن عدم الأخذ بهذا المبدأ. الأمثلة كثيرة: موافقة الحزب على السياسات الاقتصادية والاجتماعية المجحفة في لبنان، إلى تصويت نواب الحزب إلى جانب

مشروع قانون انتخاب يناقض المشروع الذي كانوا قد تقدموا به، إلى فشل الحزب في الوزارات التي تولاهها سواء في لبنان أو الشام. إلى التخطيط حيال الاستفتاء على الدستور الشامي الجديد مؤخرًا. وباستثناء فلسطين، ليس هناك من تفكير أو تخطيط حزبي حيال الأراضي السليبيه.

2.10. في الشام

التحدي السياسي الأكبر الذي يواجهه الحزب السوري القومي الإجتماعي في هذه المرحلة هو الوضع في الشام، بغض النظر عما يمكن أن تؤول إليه الأمور في الأشهر القليلة المقبلة. وسوف نتناول الموضوع من الزاويتين العامة والحزبية.

الوضع العام

لقد بات محسومًا أن هناك مخططًا دوليًا تآمرًا الهدف منه تفتيت المنطقة طائفياً وعرقيًا، على أن يؤدي ذلك لاحقًا إلى ضرب محور المقاومة والممانعة لصالح تيارات الإسلام السياسي المتصالحة مع القوى الغربية، والقابلة للإنخراط في مفاوضات لتسوية «أزمة الشرق الأوسط» حسب المشروع الصهيوني الذي يركز حاليًا على «يهودية الدولة الإسرائيلية» إلى جانب دويلات الطوائف والأعراق في سورية والعالم العربي.

لكن هذه الرؤية الإستراتيجية لا تلغي الواقع الذي يؤكد أن شعبنا في الشام يسعى إلى الإصلاح السياسي والإقتصادي والإجتماعي الذي سيساهم حكمًا في تعزيز شعبنا على مواجهة المؤامرات الداخلية والخارجية التي تستهدف منعة الشام وقدرتها على التصدي لمشاريع التقسيم والتفتيت في أمتنا وفي العالم العربي.

حتى هذه اللحظة، القيادة الشامية قادرة على مواجهة تدهور الأوضاع بدعم من حلفائها الإقليميين والعالميين. لكن ما تجدر الإشارة إليه والتأكيد عليه هو أن هذه القيادة ما كانت لتصمد طيلة السنة الماضية لولا أن غالبية الشعب السوري تدرك بحسها الوطني السليم أبعاد المخطط المرسوم. شعبنا في الشام يتمتع بميزات ثلاث: أنه وطني بالفطرة، وأنه وحدوي بالفطرة، وأنه يتمتع بوعي سياسي راسخ. وهنا بالذات منطلق الأمل، أملنا كنهضة قومية إجتماعية، في التغيير القومي الشامل.

الوضع الحزبي

أن الحزب يعاني منذ زمن بعيد 2002 وربما قبل ذلك بكثير محاولة تطبيق سايكس - بيكو ضمن الحزب، والقيادات المركزية المتعاقبة هي التي يجب أن تتحمل مسؤولية ما يحدث. فقد

أعطت ثقة مطلقة للقيادة المحلية في الشام وتعامت عن جميع انحرافاتهما ووضعت الكثير من القوميين جانبا حين علت أصواتهم الناقدة، وها نحن اليوم ندفع ثمن ذلك التعامي.

إن الحزب السوري القومي الإجتماعي هو حزب الأمة، وليس حزب كيان ما في هذه الأمة. إنه حزب مركزي تسلسلي لا مكان فيه للنزعات الكيانية، وبالتالي لا يمكن أن تنتظم مؤسساته الداخلية إلا وفق هذا المنطق الدستوري الراسخ. وسيكون على عاتق القيادة الحزبية الجديدة تعزيز مفهوم المركزية، ومعالجة الإشكالات التي أنتجتها الظروف الحزبية والقومية في المرحلة الماضية.

أما على صعيد الحزب ودوره في الأزمة القائمة، فلم تكن القيادة المركزية ولا القيادة في الشام ولا حتى الفروع على مستوى يؤهلها للعب الدور المطلوب. فالقيادة المركزية تبدو وكأنها قد تخلت عن دورها في الشام للقيادة المحلية، والقيادة المحلية مترهلة منحورة بالحساسيات والإتهامات والتدمير الذاتي ما حدا بقسم كبير من الأمناء والرفقاء إلى الإنكفاء أو إلى التموضع في مجموعات متناقضة في ما بينها. وهذا بدوره إنعكس على الفروع حيث لا خطة عمل تجمعها ولا خطة أمنية تحميها. وهذا ما أدى بالتالي إلى إستهداف قيادات الحزب المحلية في المناطق واستشهاد عدد من الرفقاء والأمناء.

من ناحية ثانية، لم يُحسن الحزب على مدى سنوات طوال تقديم عناصر قوته الحقيقية في الداخل وفي المغتربات ليقوم على أساسها شراكة أكثر تكافؤاً مع الحكم في الشام. بل كان الحزب مجرد تابع، من دون العمل على استثمار عناصر قوته الفعلية لتوظيفها في خدمة قضية الحزب والنهضة.

نرى أن على القيادة الجديدة في الحزب السوري القومي الإجتماعي أن تستوعب هذه الحقائق، وتبني عليها خطط العمل للمرحلة المقبلة في الكيان الشامي، بدءاً من تغييرات جذرية في إدارتنا الحزبية في الشام لتمكن من تقديم نموذج يجمع بين الدعوة القومية الإجتماعية من جهة والممارسة الجادة والشفافة في إدارة الدولة من جهة أخرى.

في بقية الكيانات والعالم

إضافة إلى ما سبق، سوف نضيئ على بعض الأولويات السياسية الأخرى:

تبقى فلسطين معركتنا الوجودية الأكبر. ولا شك عندنا في أن معظم ما تعاني منه بلادنا من أخطار وجودية هي إما ناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي أو متفاقمة بسببه، وهذا يتطلب صياغة

خطة حزبية دقيقة موضوعة بناء على دراسة ميدانية داخلية وخارجية بما يؤهل الحزب لتتكب مسؤولياته تجاه فلسطين.

أما في لبنان فإن المقاومة التي يجب أن تكون خيارا استراتيجيا لا بديل منه ليس فقط على مستوى الكيان اللبناني وإنما على مستوى الأمة كلها، مهددة بسبب الانقسام الطائفي والمذهبي من جهة وبسبب الفساد المستشري من جهة أخرى. ولا بد للحزب من لعب دور كبير لناحية تثبيت المقاومة كخيار استراتيجي يلتف الشعب حوله، ولناحية محاربة الانقسام الطائفي والمذهبي ومحاربة الفساد الذي يستغل الانقسام ويغذيه.

أما في باقي الكيانات حيث للحزب وجود أو حيث يجب خلق وجود للحزب، فلا بد من العمل على تذليل العقبات التي تحول دون نموه من خلال تأهيل كادر حزبي جديد يعتمد في عمله على الكفاءة والالتزام. والعمل على تثقيف الجسم الحزبي المنشأ حديثاً وإشراك الحزب في الحياة السياسية.

عربياً، أسقطت الأحداث الأخيرة منذ حصار غزة، والحرب على لبنان، والأزمة في الشام، كل المقولات العروبية الوهمية وأحيت نظرة سعادته إلى العالم العربي. ولكن هذه الأحداث لم تلغ العالم العربي، ولن تلغي ضرورة أن يتوجه الحزب، من حيث هو دولة الأمة، إلى جميع الدول العربية من ضمن خطة تحرك تدعو إلى قيام الجبهة العربية وإلى التخلي عن سياسات التطلع إلى الخارج واستبدالها بسياسات تقوم على الإلتفات إلى الداخل وبناء القوة الكامنة للعالم العربي.

كما انه على الحزب أن يضع خطة تحرك مع دول الجوار والدول الأخرى وفق القاعدة التالية: مصالحتنا أولاً؛ وبناء القوى والعلاقات التي تحمي تلك المصالح وتصونها وتخدم القضية القومية. إن المبدأ السياسي الأساس، «عدم تجاهل الأمر الواقع حين معالجة القضايا السياسية، وعدم الخروج على هدفنا ومبادئنا.» هو المبدأ الوحيد الذي سوف يوجه عملنا السياسي برمته.

11. خلاصة

لقد توخينا من خلال رؤيتنا هذه أن نضع تصورًا شاملاً لعملية إصلاحية شاملة نرى أنه لا بد منها.

ونحن نعاني من حالة مرضية مزمنة أوصلتنا إلى حيث نحن اليوم. غير أننا نصر على أن مسؤولية إنقاذ بلادنا هي مسؤوليتنا نحن أولاً. ونحن لا نقبل أن نتلوى وراء أي عذر حيال

تقاعسنا عن هذه المسؤولية. إننا نمد يدنا لكل من يرى مثل رؤيتنا، أو لمن يقدم رؤية أفضل. ففي نهاية المطاف نحن كلنا رفقاء وأمناء في حزب سعاد، ومعظمنا يطمح للأفضل ويعمل في سبيله.

لهذا كان عنوان برنامجنا الانتخابي «سورية مسؤوليتنا»، ونحن لن نتخلى عن هذه المسؤولية. ولتحي سورية وليحي سعاد

الملحق رقم اثنين: القبول بالقرار

وجدت الأمة السورية نفسها في النهضة الحزبية التي أوجدها وقادها الحزب السوري القومي الاجتماعي،
ومتى وجدت أمة نفسها فقد وجدت حقوقها ويجد السبيل إلى هذه الحقوق.
سعادة*

بــــــــــــــــــــــــان

أصدر رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي الأمين أسعد حردان، البيان التالي:

في ظل ظروف دقيقة وحساسة على كل الصعد، وفي وقت يخوض فيه حزبنا مواجهة كبيرة ضد الارهاب، ويقدم التضحيات والشهداء، ما جعله محل استهداف مباشر، حرصت مؤسسات الحزب على انجاز الاستحقاقات الداخلية، وفقاً للمهل المنصوص عنها في الدستور.

وعليه، عقد الحزب مؤتمره القومي العام بتاريخ 11 و12 حزيران 2016، وناقش مختلف المواضيع والأفكار والمقترحات التي تشكل دعفاً في مسيرة الحزب النضالية، مرتكزاً إلى ما تضمنه تقرير رئاسة الحزب من انجازات ومهام قومية.

كما أنّ أعضاء المؤتمر مارسوا حقهم في انتخاب أعضاء المجلس الأعلى، وقد حصل رئيس الحزب على اعلى نسبة اصوات، 87 بالمائة من أصوات اعضاء المجلس القومي، ما شكل إستفتاءً على الادارة الصحيحة التي تولاهها رئيس الحزب على مدى دورتين متتاليتين.

وفي العديد من المواقف المعلنة، عبر رئيس الحزب، عن عدم رغبته في اجراء تعديل دستوري يتيح له تولي رئاسة الحزب لولاية ثالثة، لكنه كان حاسماً في الموقف، لجهة أن المؤسسات الحزبية (مؤسسة المجلس الأعلى) يعود لها وحدها حق التشريع وضماً تعديل الدستور.

وبعد انتخابه، عقد المجلس الأعلى ضمن المهل الدستورية، جلسة ناقش فيها اقتراحاً مقدماً من قبل احد اعضاءه، بتعديل الفقرة الدستورية المتعلقة بولاية رئيس الحزب، بحيث يجاز لرئيس الحزب الحالي الترشح لولاية ثالثة، وعرض الاقتراح اسباباً موجبة، تتعلق بالظروف التي تمر بها أممتنا والدور الذي يؤديه حزبنا على المستويات كافة، كما تضمن ترشيحاً لرئيس الحزب.

بدوره، ناقش المجلس الأعلى المقترح، وقرر بالاكثورية الدستورية المطلوبة الموافقة على التعديل الدستوري، واتخذ الاجراءات والتدابير الدستورية في هذا الصدد، ومن ثم انتخب رئيس الحزب لولاية ثالثة. وهو انتخاب دستوري، لا يمكن للرئيس رفضه، لأنه مؤمن ومؤتمن على عمل المؤسسات الحزبية.

ولما تقدم أحد أعضاء المجلس الأعلى بطعن إلى المحكمة الحزبية حول طبيعة التعديل الدستوري، وهذا حق يكفله الدستور، بغرض الفصل في مسألة دستورية هي من اختصاص المحكمة الحزبية.

ولما اتخذت المحكمة الحزبية قراراً بقبول الطعن، فإنني أؤكد بأنني سأمارس واجباتي ومسؤولياتي، عضواً منتخباً في المجلس الأعلى، وعلى مؤسسة المجلس الاعلى في ضوء قرار المحكمة أن تتخذ التدابير الدستورية المنوطة بها وفقاً للدستور.

عمدة شؤون عبر الحدود

المركز في 2016/07/22

الملحق رقم ثلاثة : وثائق البراءة

فيما يلي ثلاثة وثائق تتعلق بموضوع الإشاعات التي أطلقت بحقي من قبل مسؤولين حزبيين. بالرغم من صدور هذه الوثائق فإنها لم تعمم كما يجب، وحجبها المسؤولون في أوتوا عن القوميين. ولم يفرج عنها إلا سنة 2023، وبعد انتقال المسؤولية إلى رفيق يعرف معنى الجرأة الأدبية.

والجدير ذكره أيضا أن المسؤولين في المركز ماطلوا في إصدار هذا الحكم من كانون أول 2010 إلى شهر آب 2011. ولم يتم هذا الأمر إلا بعد إرسالي رسالة في 3 آب، 2011، إلى رئيس الحزب آنذاك، أسعد حردان، أعلمه أنني بصدد رفع قضية في كندا ضد ثلاثة أشخاص من المتورطين فيها وعليه تحمّل تبعات ذلك. من تلك الرسالة، أفتتح هذا المقطع:

«حضرة الرئيس، إنني لم اترك بابا لإنهاء هذه المهزلة إلا وطرقته دون جدوى. إن هذه الإشاعة لا تزال تتفاعل داخل الحزب من ديسمبر الماضي. ومع ان معظم من سمعها أدرك أنها كذبة ملفقة فليس بوسعي أن أتركها معلقة فوق رأسي ورأس عائلتي الراحلين منهم والأحياء. من هنا كتابتي إلى حضرتكم لكي توعزوا إلى حضرة المسؤولين اتخاذ التدابير المطلوبة لإنهاء هذا الموضوع ضمن مدة محددة لا تتجاوز الأيام...»

إنني أؤكد لحضرة الرئيس حريصي على سمعة الحزب، ولكنني لن آسف على أشخاص يتعمدون الكذب والتزوير وتشويه السمعة. لقد شرحت في رسالة لحضرة العميد (الداخلية) تبعات عدم الحسم في الموضوع وهي مرفقة طيه.

لقد أعلمت محامي في كندا أنني أقوم بمحاولات حثية لإنهاء هذا الموضوع، ولكنني غير متفائل. فكان جوابه أنني إذا فشلت فلن يكون أمامي سوى رفع قضية في المحاكم الكندية ... ومع أنني لا أميل لهذا الحل، فإنني لن اتوانى عن الخوض به ورفع دعوى بحق كل المعنيين بتهمة التشهير. إنها سوف تكون حالة بشعة جدا على الحزب وعلينا جميعا، وأنا منذ ديسمبر الماضي أحاول تجنبها.»

بعد أيام من هذه الرسالة، اتصلت بالرئيس هاتفياً، وسألته ما إذا كان قد تسلّم رسالتي فأجاب بالإيجاب. قلت له إنني سوف انتظر خمسة أيام أخرى قبل المباشرة بمعاملات الدعوى. قبل انقضاء الأيام الخمسة، صدر التقرير التالي وتاريخه 12 آب، 2011.

تقرير مرفوع

الى حضرة عميد القضاء الامين عصام بيطار المحترم

بعد الاطلاع على ملف الشكوى الموجهة ضد الرفيق اسامة المهتار مضمونها مسألة مالية والمحالة الى عمدة القضاء بتاريخ ٢٥/٧/٢٠١١ برقم صادرة ٩٧/٩/١١ تبين ما يلي :

اولاً : ارفق بالشكوى صورة غير واضحة المعالم (لما سمي) تحويل من مصرف البحر المتوسط فرع الكسليك.

ثانياً : ارفق بالشكوى كتاب موجه من عمدة الداخلية الى مديرية اوتواوا المستقلة بواسطة عمدة شؤون عبر الحدود متعلقة بايصال قبض مبلغ /٣٠٠٠٠٠/ \$ ثلاثمائة الف دولار اميركي لمصلحة الرفيق اسامة المهتار من احمد الحريري طالبة الاستيضاح واعطاء الجواب مع ابداء الرأي ، مع الاشارة الى ان صورة الايصال مخالفة لما هو معتمد في المصرف المزعوم صدوره عنه .

ثالثاً : ارفق بالشكوى كتاب موجه من عمدة الداخلية الى مديرية اوتواوا المستقلة بواسطة عمدة شؤون عبر الحدود برقم صادرة ١٧/٦/٧٩ تاريخ ٢٥/٤/٢٠١١ المطالبة الرفيق نضال القادري بارسال الشيك الذي ادعاه حول اتمام الرفيق اسامة المهتار بتقاضى مبلغ من المال من احمد الحريري .

رابعاً : صورة عن نموذج طلب اصدار تحويل من البنك المزعوم صدور الايصال عنه . نتيجة التدقيق في الملف وخاصة صورة الايصال المعتمد عليها لادانة ولاتبات صحة الادعاء بوجه الرفيق اسامة المهتار توصلنا الى ما يلي :

اولاً : ان صورة الايصال المذكورة اعلاه يشوبها عدة عيوب لجهة عدم الوضوح حيث ان اسم المصرف والشعار العائد له غير واضح لدرجة اننا لم نتمكن من قراءته ولا حتى الاستدلال عن طريق الاستنتاج لاسم المصرف الصادر عنه الايصال .

اضف الى ذلك فانه بالرغم من وضوح العبارات فان عبارات اخرى مطموسة بطريقة تدعو الى الريبة ،

فاسم الرفيق اسامة المhtar وعنوانه واسم احمد الحريري وقيمة المبلغ واضحة ووضوحاً كبيراً بينما اسم المصرف والشعار وتاريخ اصدار التحويل فهي مطموسة وغير مقروءة مما يخلق الريبة والشك في هذا المستند .

اضف الى ذلك فان ما توصلنا اليه نتيجة تحقيقاتنا حول النموذج المعتمد لاصدار التحويل من بنك البحر المتوسط يؤكد ان هذا الايصال يختلف عن النموذج المعتمد في البنك .

مع الاشارة الى انه تم ارسال رسالتين الى مديرية اوتوا من قبل عمدة الداخلية ولم يرد اي جواب عليهما كما لم يرسل الرفيق نضال القادري صورة واضحة عن الايصال وفق تعهده امام عمدة الداخلية .

وعليه ،

فاننا نرى ان صورة الايصال المرفقة بالشكوى والمخالفة البينا لا تصلح بحالتها الحاضرة لاعتمادها كمستند لاثبات اي واقعة ولا يمكن اعتبارها كدليل لاي اتهام مما يقتضي اهمالها وعدم الاحذ بها بحالتها الحاضرة وبالتالي لا يصح اتهام او ادانة الرفيق اسامة المhtar بالاستناد الى هذا الايصال هو بري، منه لعدم كفاية الدليل استناداً لاوراق الملف .
هذا ما توصلنا اليه نرفعه اليكم لاتخاذ ما ترونه مناسباً .

تاموس عمدة القضاء
الرفيق تاموس كفا
2011/8/12

الى لجنة بحير الدواجلة
مع المرافقة هذه مضمون التقرير
عميد القضاء
الدكتور عصام سبطان

الى: مديرية أوتاروا المستقلة
بواسطة عمدة شؤون عبر الحدود
الموضوع : الرقيق أسامة المهتار



الحزب السوري القومي الاجتماعي
عمدة الداخلية

صادرة رقم: 79/10/09

حضرة المدير المحترم
تحتية سورية قومية إجتماعية

لما كانت عمدة الداخلية قد أجرت في وقت سابق تحقيقاً مع الرقيق أسامة المهتار حول إتهامه.
موضوع الصادرة، كذلك تحقيقاً آخر مع الرقيق نضال القادري حول إتهامه الرقيق أسامة المهتار،
ووعد أثناء التحقيق بتزويد عمدة الداخلية بنسخة عن الشك باسم اسامة المهتار ولم يفعل حتى تاريخه.
أحالت عمدة الداخلية إلى عمدة القضاء كامل الملف لديها لدراسته وأخذت الرأي المرفق ريبطاً.
حضرة المدير

يطلب إليكم الالتزام بمضمون تقرير عمدة القضاء الذي اعتبر أن الرقيق المهتار بريء من الاتهام
الموجه إليه وإجراء تحقيق سريع مع الرقيق نضال القادري حول الموضوع وإبلاغنا آياه بالسرعة
الممكنة ليبنى على الشيء مقتضاه.

دوموا للحق والجهاد
ولتحي سورية وليحي سعادته
عميد الداخلية



المرکز في : 2011/08/17

الحزب السوري القومي الاجتماعي
عمدة الداخلية



إلى: السوريين القوميين الاجتماعيين
في كندا بواسطة عمدة شؤون عبر الحدود
الموضوع: الرفيق أسامة المهتار

صادرة رقم 80/03/128

حضرة الرفيق المحترم
تحية سورية قومية اجتماعية

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه

وبعد التحقيق الذي أجرته عمدة الداخلية في موضوع إتهام الرفيق نضال القادري للرفيق أسامة المهتار،
وطلبت من الرفيق نضال إرسال نسخة عن الشك المحرر بإسم الرفيق أسامة المهتار ولم يرسلها.
أحالت عمدة الداخلية كامل الملف إلى عمدة القضاء وكان رد عمدة القضاء اعتبار الرفيق أسامة بريئاً من
الاثهام.

أرسلت عمدة الداخلية الصادرة رقم 79/10/09 تاريخ 2011/08/17 إلى مديرية أوتواوا المستقلة تطلب فيها
التحقيق مع الرفيق نضال القادري واعتبار الرفيق أسامة المهتار بريئاً وبقاء لمطالعة عمدة القضاء .
وحيث أن مدير مديرية أوتواوا قد أجرى لقاء مع الرفيق نضال القادري حيث تبين أن الرفيق نضال اعتبر قرار
المحكمة ملزماً ويتراجع بالتالي عن الاتهام الموجه للرفيق أسامة المهتار .
لذا نوضح لكم أن الرفيق أسامة المهتار بريئاً ويطلب التعامل معه على هذا الأساس.

لتحي سورية وليحي سعادته

عميد الداخلية
الإمين عبدالله وهاب

المركز في : 2012/02/15

الملحق رقم أربعة : الخطاب المنهاجي - القسم الأول

«إعادة البناء»

الخطاب المنهاجي - القسم الأول

الحزب السوري القومي الاجتماعي

ملاحظة بتاريخ 09-04-2024: تأسست هذه المجموعة بشكل عشوائي أولا في الثامن من أيار سنة 2020، في أعقاب نشر شريط تسجيل صوتي فيه شتائم متبادلة بين رئيس الحزب آنذاك، فارس سعد، وأحد العمدة، إيلي خوّام. كان ذلك الحادث بمثابة شرارة أشعلت كل الغضب المكنون في صدور القوميين. تشكلت المجموعة بعد نداء أطلقه الدكتور أنطوان أشقر على واتساب، واستجاب له عدد كبير من القوميين. طلب الرفيق أشقر من الرفقاء المؤسسين لمجلة «الفينيقي» الانضمام للمجموعة فتم ذلك بعد فترة قصيرة. نظم المجتمعون أنفسهم في سرعة قياسية وأنجزوا عددا من الأعمال أهمها هذا المنهاج، الذي تضمن اثني عشر ملحقا نكتفي باثنين منهما هنا، مع التنويه بضرورة دراسة هذه الحركة منذ تأسيسها ولغاية توقفها عن العمل. أرسلنا نسخة من هذا المنهاج للقيادة الجديدة التي نجحت في انتخابات أيلول من السنة نفسها، فكان منطلقا لعدد من الاجتماعات واللقاءات استمرت لأكثر من سنتين، ولكنها لم تصل إلى النتيجة المرجوة التي كان العاملون في «إعادة البناء» يأملون الوصول إليها، خاصة لناحية انبثاق السلطة.

أوقفت هذه المجموعة عملها رسميا في بيان رسمي موجود في الملحق الأخير.

المسودة الأولى: 2020-08-25

النسخة النهائية: 2020-10-02

هذا الملف

هذا الملف هو نتيجة جهد مشترك لعدد من الرفقاء الذين ساهموا في كتابته ومراجعته وتنقيحه. الهدف منه هو الإضاءة على أبرز العوامل التي أدت إلى الوضع الحالي الذي يمر به الحزب السوري القومي الاجتماعي. إن مادته مقتضبة تعرض المشكلة وتقترح الحلول. لقد سميناه خطاباً منهجياً لأننا نتوخى منه أن يكون خارطة طريق لعملية إعادة بناء الحزب وفق الأسس التي وضعها سعادته، وبما يتماشى مع متطلبات العصر. بالإضافة إلى النص الأساسي، هناك عدد من الملاحق المشار إليها في متن النص. إننا إذ نضع هذا الملف بين أيدي رفقاءنا المحترمين، نعلمهم أنه ملف مفتوح، ويمكن إضافة أية أفكار مفيدة إليه في أي وقت كان.

لا يمكن عزل هذا الملف عن السياق العام للأحداث المتتالية. إنه يأتي في وقت يشهد الحزب تغييراً كبيراً في قيادته من جهة، ولكنه تغيير يشوبه الالتباس من جهة ثانية. لقد عبرنا عن رأينا في هذا التغيير في بيان رسمي مرفق.

لمن هذا الملف؟ إنه ملك السوريين القوميين الاجتماعيين أينما كانوا. إنهم مساهمة من رفقاء لهم يرون أن مستقبل سورية هو من مستقبل الحزب الذي أسسه سعادته، وأن مصير هذا الحزب هو بين أيديهم.

تمهيد

أسس سعادته الحزب السوري القومي الاجتماعي بهدف ترقية الحياة (المحاضرة العاشرة) ووفق نظرة عالية تقول بـ «حياة أجود في عالم أجمل وقيم أعلى». (الصراع الفكري). ولتحقيق ذلك وضع غاية نبيلة من أربعة محاور: بعث نهضة، وتنظيم حركة، وإقامة نظام جديد، والسعي لإنشاء جبهة عربية، يتضمن كل منها فعلاً ومخرجاتٍ ونتائج. وقد عبّر سعادته في أكثر من مكان من كتاباته وخطبه أن هذه الغاية هي مثالنا الأعلى وأننا لا نقصد في الحياة لعباً، وأن مهمتنا الأولى هي الوصول إلى الشعب، وأن غايتنا الأولى هي أن نكون حركة الشعب العامة، وأننا إذا أهملنا تحقيق غايتنا نزول عقيدتنا وتبديد.

ولا شك عندنا أن إهمال وضع نظرة الحزب وغايته موضع التنفيذ، وبناء القدرات المادية والنفسية لذلك، هو العلة الأساس التي يتفرغ عنها جميع العلل الأخرى التي يعاني منها الحزب. فقد شدّد سعادته أن «فقدان السيادة القوميّة هو السبب الأوّل فيما حلّ بأمتي وما

يحلّ بها» واسس الحزب لاستعادة السيادة القومية لكي نحقق «حياة أجود في عالم أجمل وقيم أعلى».

نعتقد أنه في تاريخ الحزب الطويل، كان هناك مرحلة واحدة فقط وضعت فيها جميع هذه الأفكار والرؤى موضع التنفيذ مجتمعة، ونعني بها مرحلة 1932-1938. تلك المرحلة أعطت الحزب زخمه. مرحلة 1947-1949 شهدت هي الأخرى عطاءً فكريًا وتنظيميًا عظيمًا من سعادته. ولكنها تميزت أيضًا بما خلفه «الواقع اللبناني» من خراب تسبب بتشتيت الجهود واضطرار سعادته لخوض صراع عنيف على جبهات عديدة داخلية وخارجية قبيل اغتياله. كذلك أسس هذا الواقع لعدد من «الوقائع» التي حصلت في السنين اللاحقة.

لا يختلف اثنان في أن وضع سورية اليوم أسوأ منه عند تأسيس الحزب. الفرق هو أن الحزب الذي تأسس لإنقاذ القضية القومية منهار وأعضائه مشتتون في تنظيمات مختلفة أو منكفؤون عن مهمتهم الأساس. في رأينا أن هذا الانهيار هو النتيجة الحتمية لإهمال كل ما سبق ذكره في الفقرة الأولى.

ليست هذه الورقة سردًا لتاريخ الحزب بل دعوة لإعادة بنائه على الأسس العقدية والأخلاقية التي وضعها سعادته: بناء عصريًا يستطيع مواجهة تحديات العصر الذي نعيش. هذه الورقة من قسمين: الأول، هذا الملف ويختص بالحزب السوري القومي الاجتماعي، والثاني يختص بالموضوع القومي، والعمل عليه قد بدأ. (توقف العمل بالقسم الثاني مع توقف «إعادة البناء» عن العمل.) ونحن نوّكد أن مصير الوطن السوري وقضيته القومية مرتبط بمصير الحزب السوري القومي الاجتماعي. من هنا تتضح أهمية بذل الجهد لإعادة بناء الحزب وتصويب مساره.

القسم الأول: الحزب السوري القومي الاجتماعي

في هذا القسم من الورقة سوف نعرض لما نراه أبرز مسببات الانهيار مع مقترحات لمعالجتها، آملين في أن يصبح كل مقترح هدفًا للتنفيذ وفق جدول زمني معين من قبل رفقاء مؤهلين.

الدستور

الدستور في أحد تعريفاته هو «القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظام الحكم وشكل الحكومة، وينظم السلطات العامة فيها من حيث التكوين والاختصاص

والعلاقات بين السلطات وحدود كل سلطة والواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات، ويضع الضمانات لها تجاه السلطة. ويشمل اختصاصات السلطات الثلاث: السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية، وتلتزم به كل القوانين الأدنى مرتبة في الهرم التشريعي». نضيف إلى هذا التعريف العام أموراً تختص بالحزب السوري القومي الاجتماعي، أهمها ما يرد في مقدمة الدستور لناحية التعاقد ولناحية تعريف القضية القومية، وهي موضوع التعاقد، ولناحية تضمين الدستور غاية الحزب وعقيدته. إن موضوع التعاقد أمر مهم كان لإغفاله، أي إغفال القضية القومية وغاية الحزب، أثره البعيد في حالة التبدد التي نعاني منها اليوم.

المشكلة: يعاني الدستور الحالي من بعض الثغرات الكبيرة التي لا بد من معالجتها، وهم مفصلة لاحقاً.

تضارب في الصلاحيات خاصة بين صلاحيات المجلس الأعلى وصلاحيات الرئيس كما تظهر في البند رقم 5 من المادة السابعة عشرة من القانون عدد 9، صلاحيات المجلس الأعلى، والبند رقم 4 من المادة العاشرة من القانون عدد 10، صلاحيات رئيس الحزب.

1. **تناقض بين القوانين:** ثمة تناقض بين المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون الدستوري عدد أربعة وبين المادة الأولى من القانون الدستوري عدد 11.

2. **الاختلال في انبثاق السلطة:** هناك عدد من المشاكل المرافقة لانبثاق السلطة في الحزب، نلخصها في: آلية اختيار الأمانة، وتورم جسمهم، ومشاركتهم الحكمية في المجلس القومي الذي ينتخب المجلس الأعلى ولكنه لا يستطيع محاسبته ولا إقالة أي من أعضائه.

3. **المحكمة الحزبية:** أظهرت أزمة 2016، وإقدام المجلس الأعلى على إقالة عضوين من المحكمة بسبب حكم اتخذته، عدم استقلالية المحكمة وضعفها.

4. **تسلط المجلس الأعلى:** النقاط الأربع أعلاه تشير إلى مشكلتين: الأولى أن المجلس الأعلى كسلطة يتدخل مباشرة في أعمال السلطتين الأخريين، والثانية أن ما من سلطة في الحزب تستطيع محاسبة هذا المجلس.

ما سبق هو نماذج من ثغرات في الدستور ومن المرجح أن يكون هناك ثغرات أخرى. **المقترح:** تكليف لجنة من الاختصاصيين والحقوقيين تنطلق من دستور سعادته، وتقوم بمراجعة كل التعديلات الدستورية (مركزي الروشة والدورة) ووضع خلاصة بما يجب تعديله

ليستقيم الدستور ويتمكن من القيام بالغرض الذي وضع من أجله، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يرد لاحقاً من مقترحات ذات صلة.

في العقلية الأخلاقية

إذا اعتبرنا أن مصير الوطن السوري وقضيته القومية مرتبطان بمصير الحزب السوري القومي الاجتماعي، وإذا اعتبرنا حجم التحديات الوجودية التي علينا مواجهتها، يصبح لزاماً علينا التفكير بنوع المؤسسات المطلوبة والعقلية الأخلاقية والمناقبية التي يجب أن تكون في أساس بنائها.

في كتابه «الانهيار»، Collapse، يعزو «جارد دايموند» Jared Diamond، الانهيار إلى عوامل خارجية وعامل داخلي. سوف نركز هنا على العامل الداخلي حصراً. العامل الداخلي هو «طريقة إدارة المجتمع (أو المؤسسة، وهنا الحزب) لعملية الرد على التحديات». عن هذه النقطة يقول جارد إن الرد يعتمد على «المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة، إضافة إلى القيم الثقافية والمبادئ المناقبية السائدة في المجتمع». فما هي هذه القيم الثقافية والمبادئ المناقبية وما علاقتها بالمؤسسات بالنسبة إلى جارد؟

يربط جارد القيم الثقافية بالهوية. أما المبادئ المناقبية فيقرنها بـ: «مستوى رقي الحياة» (ص. 7)، أو «حين يفشل مجتمع ما بمواجهة بعض التحديات بسبب استفادة فئات من المجتمع من بقائها». بالمختصر، إنه يتكلم عما سمّاه سعادة «النزعة الفردية»: «النزعة الفردية تجعل الفرد وميوله غاية كل فكرة ونهاية كل عمل. ومتى قويت هذه النزعة في الأفراد، خصوصاً الأفراد الصالحين للفكر والعمل، وتملكت من نفوسهم صارت العدو الأول لكل غاية مجتمعية والعقبة الكأداء التي تعترض نشوء النظام الاجتماعي العام. فطبيعتها مخالفة لطبيعة الاجتماع، لأنها ترمي إلى جعل السيادة في الفرد نفسه وليس في المجتمع ونظامه». (سعاده، مقالة «النزعة الفردية في شعبنا»).

حين شرحه لغاية الحزب في المحاضرة العاشرة، يقول سعاده إن غاية الحزب تنطوي على عقلية أخلاقية جديدة. فما هي مقومات هذه العقلية؟ في رأينا إنها تقوم على الأعمدة التالية:

1. مصلحة سورية فوق كل مصلحة؛ (المبدأ الأساسي الثامن)
2. الوجدان القومي كما شرحه سعاده في مقدمة "نشوء الأمم"؛
3. "إيمان اجتماعي جديد قائم على المحبة"؛ (الصراع الفكري في الأدب السوري).
4. "التصالح القومي والصدق في القول والعمل"؛ (المحاضرة العاشرة).

5. النظام القومي الاجتماعي، الذي اعتبره سعادته إحدى وسائل محاربة آفة النزعة الفردية. المقترح: التوسع في شرح مفاهيم العقلية الأخلاقية الجديدة وترسيخها في عملية إعادة البناء، مع التركيز على ما إذا كان النظام القومي الاجتماعي قد نجح في إزالة آفة النزعة الفردية في الحزب أم لا وأسباب ذلك في حال عدم النجاح.

في التنظيم والإدارة الحزبيين

من أكبر العقبات التي واجهها التنظيم والإدارة الحزبان بعد استشهاد الزعيم، غياب المساءلة والمحاسبة. وهناك أمثلة صارخة لا نحتاج لتعدادها أدت إلى إخفاقات في أكثر من ميدان. للمساءلة السليمة والمحاسبة العادلة، لا بد من قيام تحقيق مستقل من قبل الهيئات الإدارية أو الرقابية أو القضائية المختصة. هذا باعتقادنا ما يضمن حوكمة سليمة في المؤسسة، إذ أن الحوكمة، في أبسط تعريف لها، هي البنى والأنظمة والممارسات التي تقوم بها المؤسسة بغية:

1. تعيين السلطات ذات صلاحية اتخاذ القرارات، وتعيين كيفية اتخاذها وتعيين الاتجاه الاستراتيجي للمؤسسة؛
2. الإشراف على كيفية تقديم المؤسسة لخدماتها وتطبيق سياساتها وخططها وبرامجها ومشاريعها، ومراقبة الأداء ودرء الأخطار.
3. وضع التقارير عن الأداء في تحقيق النتائج المعينة واستخدام المعلومات المجموعة عن الأداء لتحسينه واتخاذ خطوات تصحيحية.
4. المساءلة، وتحديدًا في المسائل الأخلاقية والإدارية والسياسية. والمساءلة هي القدرة على تقديم إجابة واستحقاق اللوم وتحمل المسؤولية وتوقع تقديم حساب. ونضيف أنه لا مساءلة بدون محاسبة والعكس صحيح أيضا.

في دستور سعادته، وحتى في بعض التعديلات، نجد أن روح الحوكمة موجودة ولكن العبرة في التطبيق. والنقص في التطبيق عائد في رأينا للإخلال بقاعدة إدارية ناصعة هي أن المسؤول مسؤول تجاه السلطات الدستورية وليس تجاه «الشخص» الذي عينه. بكلام آخر، ليس هناك من علاقة شخصية بين المسؤولين فيشعر مسؤول بأنه «مدين» لمسؤول أعلى بمسؤوليته، بل هي علاقة بحت دستورية وإدارية وقانونية.

المقترح: تفصيل ما سبق حيث تدعو الحاجة في بحث منفصل، وسن القوانين اللازمة، ووضع الآليات الضرورية لضمان أن المساءلة والمحاسبة معمول بهما على جميع المستويات.

الأجهزة الرقابية المستقلة: إن استقلالية المؤسسات الرقابية هي ركن أساس في نجاح الإدارة. على المسؤول الرقابي أن يعمل باستقلالية تامة فيُمنع التدخل في عمله من أية جهة كانت. والرقابة على نوعين: مراقبة الأداء وفق المقاييس المعتمدة، ومراقبة المخالفات.

التطوير المستدام: إن الصيغة التي اعتمدها سعادها في وضع نظرتة إلى الحياة جديرة بالاهتمام. إنها تقول «طلب الحقيقة الأساسية الكبرى لحياة أجود في عالم أجمل وقيم أعلى». إن اختيار صيغة أفعال التفضيل الوسطى تدعو القوميين والمجتمع إلى طلب التطوير المستدام. إنها لا تضع حدًا أو قيدًا، ولعل أجمل وصف يختصر هذه العملية هو قوله «كلما بلغنا قمة تراءت لنا قمم أخرى نحن جديرون بارتقائها».

مقاييس الأداء: في أبسط تعريفاتها، مقاييس الأداء هي القياس الدوري للنتائج الحاصلة من أداء المؤسسة في مرحلة زمنية معينة بما يؤمن ما يكفي من البيانات لإجراء تقييم موضوعي عن مدى فعالية الموارد وفاعلية البرامج والمشاريع، وإجراء التعديلات المطلوبة حيث يلزم. (الفعالية هي قياس الجهد نسبة إلى الناتج؛ الفاعلية هي القدرة على إحداث التغيير). إن مقاييس الأداء علم قائم بذاته. ولن ندخل في تفاصيل مقاييس الأداء المطلوبة في هذه الورقة، بل يكفي القول إنه يجب تطبيق مقاييس الأداء على جميع مؤسسات الحزب وإداراته.

إدارة المخاطر المستدامة: المخاطر على أنواع منها الاجتماعية والصحية والمهنية والأمنية والبيئية وغيرها. ولكن إذا ركزنا على ناحية واحدة في حياتنا الحزبية، المجازر التي تعرض لها القوميون عبر تاريخ الحزب وفي مناطق مختلفة، نرى ليس فقط ثغرة أمنية كبيرة، بل ثغرة أخطر وهي أننا لم نتعلم من أخطائنا، ولم نقم نظامًا لتقييم المخاطر ووضع الخطط لدرئها.

المقترح: بناء منظومة من أنظمة عمليات آلية الإطلاق (لجان تحقيق لدى وقوع حدث ما)، ومقاييس الأداء ومؤشراته الأساس، ونظام إدارة المخاطر بما يضمن النمو المستمر ويخدم قياس النتائج ودرء الأخطار كما ورد أعلاه.

التراصف

يجب أن يكون لكل عمدة رؤية (نظرة) ورسالة (غاية) متراصفتين مع نظرة الحزب وغايته، ومتكاملتين مع نظرة وغاية باقي العمدات بما يؤمن أفضل النتائج وأكثرها فاعلية.

مؤشرات قياس الأداء: تبنى انطلاقاً من النتائج التي تكون قد عُيِّنت بنتيجة الرؤية والرسالة لكل عمدة ومن ثم للخطة الحزبية كلها. (أنظر مقاييس الأداء أعلاه).

المقترح: وضع رسالة وغاية لكل عمدة ومراقبة تنفيذ الأداء وفق مقاييس معتمدة.

التدريب: من أكثر المسائل التي تعاني من الإهمال في الحزب تدريب المسؤولين. ليس هناك من مواد تدريبية مكتوبة أو سمعية بصرية للتدريب على أية مسؤولية حزبية لحد علمنا. بالتالي، فإننا لا نعيد اختراع الدوالب مع كل مسؤول جديد فحسب، بل نختار دولاً جديداً استناداً إلى مزاجية المسؤول وخلفيته الثقافية أو المهنية إذا وجدت. غياب التدريب يعني أن لا وحدة في فهم المواد الدستورية أو الصلاحيات والمسؤوليات أو النظم الإدارية أو البنية الإدارية للحزب. إن خبرات مئات المسؤولين على مر السنين لم توظف في بناء مشروع تدريبي خاص بالمسؤولين من أدنى المسؤوليات إلى أعلاها.

من ناحية ثانية، هناك أكثر من دراسة وبحث عن موضوع الرتب والوظائف في الحزب (نديم محسن وهنري حاماتي وسواهما). يجب وضع هذه المقترحات موضع التنفيذ عوضاً عن تركها كمواد ثقافية بحثية لا أكثر.

المقترح: بناء الأجهزة التدريبية ووضع السياسة المناسبة لها والبدء بإعداد دورات تدريبية وتأهيلية للمسؤولين وفق نظام الرتب والوظائف (الأكاديمية الإدارية مثلاً).

الإعلام الحزبي في القرن الواحد والعشرين

ثمة فوارق شاسعة في تلقي المعلومات بين الشباب السوري اليوم وما كان سائداً حتى قبل عقد من الزمن. إن أكثر ما يميز عالم التكنولوجيا وكيفية تلقي المعلومات هو سرعة التغيير الدائمة بحيث أصبحت منصّة مثل «فايسبوك» تقنية «قديمة» لجيل «الأهل»، فيما الشباب قد انطلقوا إلى منصات جديدة لا حصر لها. من جهة ثانية، إن النسبة الأكبر بين السوريين، في شكل عام، هي من الشباب دون العشرين.

حين أطلق الزعيم صحيفة «النهضة» سنة 1937، كان يمكن اعتبارها فتحاً في العمل الصحافي لناحية التبويب والإخراج واللغة والمضمون. لقد كانت صحيفة عصرية - آنذاك - بكل ما في الكلمة من معنى. من المؤسف أن الإعلام الحزبي، حيث يوجد، لا يزال يعتمد الأسلوب نفسه والذي قد مرّ عليه الزمن.

من جهة ثانية، ركز الحزب في كثير من عمله الإذاعي خلال العقود الماضية على «إثبات»

مفهوم الأمة السورية في مواجهة الانفلاش العروبي والانعزال الأقلي. وكان ذلك يتم عبر محاولة العودة إلى الماضي السحيق عوضاً عن التركيز على ضرورات الحاضر والمستقبل الحياتية من اقتصادية وأمنية وثقافية واجتماعية.

استناداً إلى ما سبق، نقول إن الإعلام الحزبي يجب أن ينطلق من نظرة إلى المستقبل تقوم على مفهوم ترقية الحياة استناداً إلى وحدة المصالح التي تربط الشعب السوري وانطلاقاً من مبادئ الحزب الإصلاحية.

أما التحدي فيمكن اختصاره بالسؤال التالي: كيف يمكن لنا إيصال أفكار تحتاج إلى قراءة هادئة وطول أناة لاستيعابها وترسخها لجيل لا يقرأ، ومن الصعب حصر انتباهه لأكثر من دقائق؟ لا جواب عندنا الآن، ولكن هذا موضوع يجب تناوله من قبل عدد من الاختصاصيين في التواصل وعلم النفس والتربية للوصول إلى أفضل النتائج.

المقترح: تشكيل هيئة من الاختصاصيين وفق ما سبق لوضع الخطط والمشاريع.

في عمل المنفذيات

يرجى مراجعة «إعادة البناء» - في الإدارات المحلية. (هذا الملف منشور في الجزء الثاني من هذه المجموعة).

مالية الحزب

إضافة إلى المواد الدستورية ذات الصلة، يرجى مراجعة الصندوق القومي للتنمية والإغاثة.

القوميون عبر الحدود والعلاقات الخارجية

يرجى مراجعة الوثيقتين المرفقتين في والمتعلقتين بكل من عمدة شؤون عبر الحدود وعمدة الخارجية.

محور الثقافة والفنون

يرجى مراجعة الوثيقة المرفقة بعنوان: الموضوع الثقافي.

الدفاع والأمن

إن السياسة الحربية التي اعتمدها سعادته كانت سياسة الهجوم، وله أكثر من نص وشرح في هذا الخصوص. إن السياسات الدفاعية هي إجراءات مؤقتة. وبالتالي فإن مصطلح «المقاومة»

وهو مصطلح دفاعي، يعبر عن مرحلة مؤقتة تبنى فيه القدرات الهجومية لتنفيذ خطط الحزب وحماية أعضائه. (المحاضرة التاسعة)

المقترح: تشكيل هيئة من الاختصاصيين لوضع الخطط المناسبة.

الاستنهاض والتنظيم

لهذا القسم من الخطاب هدفان: وضع خارطة طريق لعملية إعادة البناء المطلوبة، واستقطاب القوميين واستنهاضهم للمشاركة فيها. لتفصيل عملية الاستنهاض والتنظيم، يرجى العودة إلى «الاستنهاض والتنظيم».

الأراضي المحتلة

ليس هناك من حدود مرسومة للوطن السوري ولا من تحديد واضح لحدود الأراضي المحتلة. ولكن مسخًا أوليًا ينبئنا بأن نسبة الأراضي السورية المحتلة يمكن أن يكون في حدود الـ 50% من إجمالي الأراضي السورية.

ثمة سؤال بديهي: هل يعقل ألا يكون في الحزب السوري القومي الاجتماعي عمدة لشؤون الأراضي المحتلة في حين أن ما يقارب نصف الأراضي السورية هو تحت الاحتلال؟
المقترح: إنشاء عمدة لشؤون الأراضي المحتلة ووضع رسالة لها مترافقة مع غاية الحزب الأساس. (سيكون هناك عودة تفصيلية لهذا الموضوع في الخطاب المنهاجي العام).

التاريخ الحزبي

هذا مشروع بعيد الأمد ولكنه ضروري. هناك قراءات عديدة لأحداث مفصلية في تاريخ الحزب أدّى بعضها إلى انقسامات، وأريقّت فيها دماء غالية لقوميين بينهم قادة حزيون. نرى أن هناك حاجة لقراءة موضوعية للتاريخ الحزبي نخرج عبرها بسرّ موثق يتفق القوميون على أنه يشكل قراءة واقعية لمسار الحزب.

المقترح: هناك جهود بذلت وجهود تبذل في هذا الاتجاه. تشكيل لجنة تهتم بهذا الأمر وتنسق الجهود لتحقيقه.

ختام القسم الأول

إن الغرض من الخطاب المنهاجي العام هو أن يكون أداة فعل على مستويات شتى: مستوى

استنهاض القوميين للأخذ بقضيتهم، ومستوى استنهاض الشعب، ومستوى التواصل مع القيادات السياسية في الوطن وعبر الحدود. بالتالي، فإن الهدف من هذا القسم من الخطاب، والذي نشره داخلياً، هو بناء القدرات التي تتمكن من حمل مضمون الخطاب العام إلى الشعب والحكومات والمنظمات الأهلية السورية وللمنظمات الخارجية والدول التي نرى ضرورة التواصل معها.

1. الأراضي السورية المحتلة

فيما يلي جدول تقريبي بالأراضي السورية المحتلة ونسبتها إلى إجمالي الأرض السورية. نقول تقريبي ذلك أنه ليس هناك من ترسيم دقيق لحدود سورية الطبيعية لدينا.

مساحة الأراضي السورية المحتلة (كلم مربع)	
143,588.00	تركيا (القوس الشمالي السوري من مرسين إلى الحدود العراقية)
375000.00	إيران (الأهواز)
60,000.00	مصر (سيناء)
228215.00	السعودية (القوس الجنوبي السوري)
26,990.00	فلسطين التاريخية
833793.00	المجموع
مساحة الكيانات السورية حاليا (كلم مربع)	
185,180.00	الشام
437,072.00	العراق
89,342.00	الأردن
10,400.00	لبنان
17,818.00	الكويت
9,251.00	قبرص
749,063.00	المجموع
1,582,856.00	مجموع الأراضي السورية (كلم مربع)
53%	نسبة الأراضي المحتلة

2. بيان مجموعة «إعادة البناء» حول الانتخابات الحزبية وما أسفرت عنه.

2020-09-30

حضرة الرفقاء المحترمين

تحية سورية قومية اجتماعية

في فترة الانتظار بين انتخاب المجلس الأعلى في الحزب السوري القومي الاجتماعي - تنظيم الروشة، وانتخاب رئيس السلطة التنفيذية له، يستمر النقاش بين القوميين حول شرعية ما حدث ومصير، ليس فقط هذا التنظيم، بل مصير الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي أسسه سعادته، والذي يعاني من الانقسام والانهايار والتبدد. من هنا، نضع في حركة «إعادة البناء» الملاحظات التالية:

خارج إطار غلاة المتحمسين لأي من طرفي الصراع الذي أفرز المجلس الأعلى في شكله الحالي، هناك شبه إجماع بين غالبية القوميين أن المجلس الأعلى هذا هو سلطة أمر واقع ولكنه ليس سلطة شرعية أو فعلية، وأن هذه السلطة هي نتيجة انقسام بين أعضاء الفريق الواحد الذي كان متحكماً بقرار الحزب لمدة أكثر من ثلاثين عاماً، وأن ما ورد في بيان اللائحة التي فازت يبقى كلاماً ما لم يقرن بالأفعال الضرورية. بناء عليه ينتظر القوميون ما ستقوم به هذه القيادة لكي يبنوا على الشيء مقتضاه. وأمام هذه القيادة في رأينا عدد محدود من الخيارات:

الخيار الأول: أن تعتبر هذه القيادة نفسها قيادة شرعية فازت بالانتخابات في شكل سليم وتتصرف بناء على ذلك. هذا يكون مؤشراً سلبياً، يدفع غالبية القوميين لاعتبارها ليس فقط استمراراً لمنظومة الفساد بل تكريساً له؛

الخيار الثاني: أن تبادر هذه القيادة إلى أو أن تقبل بصلح مع الفريق الخاسر فيعود الكل إلى بيت الطاعة وتعيد منظومة الفساد تكوين نفسها بطلاء جديد مع تغيير بسيط في قواعد اللعبة؛

الخيار الثالث: هو أن تعتبر القيادة الحالية نفسها قيادة مؤقتة كما ورد في دعوة الأمين ميشال الحاج، رئيس المحكمة الحزبية السابق، وأن تدعو إلى مؤتمر يعقد ليس بالضرورة في أيار القادم، بل في أقرب وقت ممكن قبل ذلك، وبهيئة مشرفة ليست فقط تلك المنتخبة في مؤتمر سنة 2016 بل هيئة موسعة تمثل توجهات القوميين كافة. والغرض من هذا المؤتمر يجب أن يكون مراجعة أداء الحزب في العقود الماضية، ووضع آليات المسائلة والمحاسبة، ووضع خريطة طريق للمستقبل بما فيه خطة استراتيجية للحزب.

إن الأخذ بكل تفاصيل هذا الخيار هو أضعف الايمان للذين يريدون جمع القوميين على مشروع بناء حزبهم. انه موضوع اساسي واستراتيجي خاص بالقوميين وحدهم.

لقد تعهدنا في مجموعة «إعادة البناء» وضع خطاب منهاجي من قسمين القسم الأول يختص بالوضع الداخلي للحزب السوري القومي والثاني يختص بالأمة جمعاء. سوف ينشر القسم الأول نهار السبت القادم في 3-10-2020 ويتضمن خارطة طريق للخروج من أزمة الحزب. هذا القسم قد خضع لمراجعة من عدد من القوميين بالإضافة إلى العديد من الملاحظات التي وردت عليه والتي سوف تنشر في أحد ملاحقه.

إن مجموعة «إعادة البناء» التي أخذت على عاتقها إعادة بناء الحزب بعد تشخيص أسباب الانهيار ومواقعها سوف تستمر في عملها الإنشائي وفي دعوة القوميين لتنظيم أنفسهم استعدادا للمرحلة المقبلة.

ولتحية سورية وليحي سعاده.

الملحق رقم خمسة : «إعادة البناء» بيان التقييم الأخير

في شهر أيار من عام 2020، وفي خضم حالة التخبط والتشتت والضياع التي كانت ترخي بظلالها على كامل مفاصل الحياة الحزبية، وتحت ضغط الصراخ المتعالي في صفوف القوميين، تنادى عدد من الرفقاء للقاء وشبك الأيدي من أجل اجترح حل لمعضلة الحزب ووقف الانهيار. وبعد حوار ونقاش طويل امتد لأسابيع، أطلق الرفقاء مبادرة سميت لاحقاً بمبادرة «إعادة البناء»، التي يمكن ايجازها باعتبار الحزب دون قيادة وبالتالي من الضروري أن يكون المخرج لحالة الحزب مستندا إلى سابقة حزبية رسخها الزعيم في مرسوم الطوارئ الذي وضعه عام 1936. وبالتالي العودة إلى القوميين في مناطقهم لإحياء وحداتهم الحزبية ويكونوا هم الجسم الناخب للقيادة المؤقتة عبر مندوبين عن لجان المديريات المنتخبة من المديريات مباشرة، دون أن يكون الأمناء ناخبين حكما، ولكن فقط في حال تم انتخابهم كمندوبين عن المديريات.

طرحت المبادرة على الرفقاء في الوطن وعبر الحدود خلال لقاءات متعددة وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، فلاقت قبولا لا بأس به من القوميين. بعدها انكب فريق عمل على انجاز صياغة الجزء الأول من [خطاب منهاجي](#) شخّص حالة الحزب تشخيصا دقيقا ووضع المخرج المناسب من الحالة التي يتخبط بها.

وزع الخطاب على شريحة واسعة من القوميين والمسؤولين بما فيه قيادة الحزب التي انتخبت في 13-09-2020، التي أثنت، بلسان كبار مسؤوليها على الجهود وعلى مبادرة «إعادة البناء» بشكل عام، وبأن ما طرحه «إعادة البناء» هو الحل الوحيد». إلى جانب الكثير من الثناء لأشخاص رفقاء «إعادة البناء» ، ولكن للأسف، فإن الممارسات لم تكن سوى نقيض ما قيل في اللقاءات.

لم تقف المبادرة عند هذه الحدود إنما أطلقت أيضًا [برنامجا ثقافيا اذاعيا](#) تجلى في عدد كبير من الندوات التي امتدت طوال عامين تقريبا، وبرنامج مساعدات نقدية وعينية لعدد كبير

من العائلات في الوطن ما زال مستمرا حتى اليوم. وترافق ذلك مع تقديم عدد من المعدات والأجهزة الطبية لمواجهة فيروس كورونا الذي انتشر بشكل كبير ومخيف، حيث تم التعاون مع مؤسسة الرعاية الصحية والاجتماعية في هذا المجال والتي تم دعمها بكل ما تحتاجه من معدات وأدوية واموال.

كما لا بد من الإشارة إلى أن مجموعة «إعادة البناء» قامت بتأسيس مشروع قومي تعاوني تجلى بإطلاق مشروع زراعي في أحد مناطق الكيان اللبناني وهي حاليا قيد التحضير لإطلاق مشروع ثان بقصد العمل على أن يكون للقوميين مصدر تمويل غير مرتهن لقرارات لا تخدم قضية الحزب كما هو جار منذ زمن، ولتقديم نموذج راق عن العمل التعاوني القومي.

إن الحماس الأولي الذي لاقته مبادرة «إعادة البناء» لم يترجم عمليا، حتى من قبل بعض الذين ساهموا في وضع الخطاب المنهجي، لمحاولة تطبيقها في المتحدات. بالرغم من هذا، تابعت المجموعة العمل وحاولت مرارا جمع المعارضات الحزبية لتشكيل فريق عمل ضاغط على القيادات من أجل السير بعملية الإصلاح وتحقيق الخطوات الكفيلة بذلك. لقد كان هناك ثلاثة طروحات أساسية لحل الأزمة: طرح «إعادة البناء» الذي يقول بانتخابات من القاعدة تأتي عنها قيادة انتقالية تتولى تعديل الدستور وتنقية جسم الأمناء، وطرح ثان يقول باعتماد المجلس القومي الحالي لانتخاب قيادة جديدة، وطرح يقول بأن يتقدم مجموعة من الرفقاء بإعلان أنفسهم قيادة.

مع الأسف، علينا الاعتراف اننا لم نلق النجاح على ثلاثة أصعدة: الأول عدم اكتراث الصف الحزبي للمبادرة، الثاني، عدم النجاح في جمع المعارضات حول مشروع واحد، والثالث عدم النجاح في دفع القيادات المعنية للأخذ بها.

إن الواجب الأدبي والقومي يدفعنا في مجموعة «إعادة البناء» أن نبليغ القوميين بكل الخطوات التي قمنا بها منذ إطلاق المبادرة وصولا إلى اليوم. ونحن نعلن فيما نضع خطابنا المنهجي بين أيدي القوميين، أننا قد أوقفنا جميع الاتصالات بهذا الصدد. كذلك نعلن اننا أوقفنا عمل الندوة الثقافية التي يسدد مهمتها عدد من المهتمين من القوميين الشرفاء. أما المساعدات الإنسانية والمشاريع الاقتصادية فستبقى مستمرة.

إن وقف العمل بمبادرتنا الإدارية الدستورية لا يعني تخليا عنها. فنحن نرى أن الخطاب المنهجي هو وثيقة تاريخية تصلح لإخراج الحزب من المأساة التي نعيشها. إن عدم نجاحنا اليوم - في شق من الخطاب - لا يعني عدم صواب الفكرة. ربما هذا ليس الوقت المناسب لها.

حضرة الرفقاء في «إعادة البناء».

إننا إذ نضع هذا البيان بيد أيديكم، ندعوكم إلى اجتماع في منتصف شهر أيلول القادم إذا كان ثمة رغبة لديكم لمناقشته ومناقشة المرحلة الأخيرة من عملنا. على الراغبين في عقد اجتماع إعلامنا بذلك قبل تاريخ... كذلك يمكن لمن يرغب وضع أية ملاحظات على البيان. فإن كان هناك تلبية نجتمع، وإلا فإننا سوف نرسل هذا البيان مع الملاحظات المعتمدة في موعد لا يتجاوز العشرين من شهر أيلول القادم.

2022-07-31

كتب وترجمات للمؤلف:

- إدارة الاستراتيجية في المنظمة العقائدية، مؤسسة سعاد، بيروت، 2009.
- منحاز بلا حدود - مقالات سياسية، دار أطلس، دمشق، 2005.
- خوفاً من ولكن - مقالات سياسية، دار أطلس، دمشق، 2002.
- المستحيل الممكن - مقالات سياسية، كندا، 2000.
- The Creation of a Myth in the 20th Century: Media content analysis 1982, Ottawa, Canada.
- ترجمة كتابين من كتب إبراهيم متري رحباني (1869-1944):
- المسيح السوري، ترجمة لكتاب The Syrian Christ. بيروت، ثلاث طبعات، 2001-2004.
- الترجمات الخمس ليسوع، ترجمة لكتاب The Five Interpretations of Jesus، دمشق، 2005.

هذه المجموعة

"إذا ضعف النظام السوري أو إذا أزيل بالكامل، فسيكون من الضروري رصد الحزب السوري القومي الاجتماعي كعامل مهم في إعادة ترتيب المنطقة الذي سيلي انهيار الفرع السوري من حزب البعث العربي الاشتراكي." (من كتاب بحثًا عن سورية الكبرى للكاتب الأمريكي كريستوفر سلمون، 2022).

هذه المجموعة من جزئين يتعلقان بالحزب السوري القومي الاجتماعي حاضرًا ومستقبلًا. حاضر الحزب هو أزمة تبدو مستعصية تتمثل بانقسامات تنظيمية حادة وضعف إداري شامل. مستقبل الحزب يتوقف على ما يقوم به جيل اليوم، وإما تددًا، وإما انطلاقة جديدة.

لقد وضع مؤسس الحزب، أنطون سعادة، 1904-1949، منظومة فكرية متكاملة تنطلق من واقع المجتمع السوري لتفتح على أوسع الآفاق الإنسانية. هذه المنظومة بحاجة إلى الفكر الإداري القادر على ترجمتها إلى مشاريع عملية بغية تحقيق غايتها العليا. الخطوة الأولى هي إنهاء الانقسام، الثانية هي الإدارة السليمة. يرافق الجزء الأول من المجموعة حالة الانقسام التاريخي، أما الثاني، فيغوص في نمط الإدارة المطلوب لقيادة منظمة عقائدية كالحزب السوري القومي الاجتماعي.

أسامة عجاج المهتار

خبير دولي في إدارة الاستراتيجية والتغيير ومن المروجين لمفهوم "الإدارة بالنتائج". يعمل مستشاراً لدى الحكومة الكندية، وقد قدم خدمات استشارية لعدد من الدول في أفريقيا وآسيا. ولد في بيروت وانتقل إلى كندا سنة 1976، حيث يقيم الآن.

كتب عن مسيرة الحزب السوري القومي الاجتماعي وحاضر عن مفاهيمه باللغتين العربية والإنجليزية. سنة 2009 وضع مؤلفاً عن النمط الإداري لدى أنطون سعادة، وإطار إدارة الاستراتيجية الذي اعتمده. من مؤسسي مجلة الفينيق الإلكترونية سنة 2017 ويتولى رئاسة تحريرها حالياً.



مؤسسة عقلا للثقافة

ISBN 978-969-649-268-9



9 789696 492689